

جغرافية الارهاب في العراق

٢٠٠٣ - ٢٠١٨ م



الدكتور العميد ثائر غالب الناشي

جغرافية الإرهاب في العراق

2018.2003

- جغرافية الإرهاب في العراق
- الدكتور نائر غالب مزيد الناشر
- الطبعة الأولى 1442 هـ. 2021 م
- الناشر: المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف ودراستها

للتواصل مع المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف ودراستها،
يرجى مراسلتنا عبر البريد الالكتروني: e.c.d.s.senter@gmail.com

تنبيه: الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي صاحبها، وليست
بالضرورة تعبر عن رأي الناشر.

جغرافية الإرهاب في العراق

2018.2003

الدكتورة: ثائر غالب مزيد الناشر

إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنَّهُ
يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ
الْأَرْضِ وَإِلَىٰ كُفْرِهِمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ

الإهداء

إلى صوت العدالة الإنسانية.. سيدي ومولاي
أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه وأولاده سلام الله
إلى من ضحوا بالحياة فوهبوا الحياة إلى الذين سبقوا والذين لحقوا
وما وهنوا وما استكانوا
إلى من أثاروا بدمائهم درب الحرية قادتنا صانعوا الانتصارات
تمجيداً وتخليداً
إلى والدي الشهيد البطل (رحمه الله)
إلى والدتي الأصل الذي ينسب لها ما أنا عليه أمد الله في عمرها
إلى إخوتي وأخواتي.. أسرتي زوجتي رفيقة دربي.. أطفالي
اهدي لكم ثمرة عملي المتواضع

ثائر

فهرست المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ. ب	فهرست المحتويات
9	مقدمة المركز
11	المقدمة
15	الفصل الأول/ جغرافية الإرهاب التأصيل النظري والخصائص السكانية
17	التمهيد
19	مفاهيم ومصطلحات الدراسة
73	خصائص سكان العراق وتركيبهم القومي والديني
97	الفصل الثاني/ التوزيع الجغرافي للعمليات الإرهابية في العراق للمدة 2003-2018
101	التطور الزمني للعمليات الإرهابية في العراق للمدة 2003-2018
105	التوزيع الجغرافي للعمليات الإرهابية في العراق للمدة 2003-2018
183	الفصل الثالث/ الأثار الناجمة من جراء العمليات الإرهابية في العراق للمدة 2003-2018
186	ضحايا العمليات الإرهابية في العراق (الشهداء - الجرحى) للمدة 2003-2018

211	الخسائر المادية الناجمة عن العمليات الإرهابية في العراق للمدة 2018-2003
228	الهجرة القسرية والنزوح لسكان العراق للمدة 2018- 2003
246	أثر الإرهاب في الاستثمار الأجنبي في العراق للمدة 2003 . 2018
255	الفصل الرابع/ الأنماط المكانية للعمليات الإرهابية في العراق للمدة 2018-2003 وسياسات الحد منها ومعالجة آثارها
257	الأنماط المكانية للعمليات الإرهابية في العراق للمدة 2018-2003
286	السياسات المكانية للحد من ظاهرة الإرهاب في العراق
331	المصادر والمراجع

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المركز

يعد التوثيق من أهم الأدلة التي يتركها الأسلاف للأحفاد وللأمم الأخرى، فلولا توثيق السومريين بالألواح الطينية لما عرفنا الحضارة السومرية ولولا توثيق حمورابي لقوانينه على المسلة لما علمنا شيئاً عن تشريعاته وقوانينه وهكذا لولا توثيق المصريين على البردي وجدران المقابر لما علمنا شيئاً مما أرادوا أن نعلمه ونعرفه.

ولا يوجد عاقل ينكر أهمية التوثيق، بل الأمة التي لم توثق أحداثها المهمة بالشكل الصحيح، ولم تسلط الضوء على الأحداث الجسيمة من نتائجها الحضارية والفكرية والصعاب والتحديات التي عصفت بها والممارسات السلبية التي مارسها الآخرون ضدها، كتبت على نفسها النسيان التام وحرمت أبناءها من مجدها.

إذن توثيق الأمم لتاريخها ضرورة حتمية ويجب أن يكون ذلك التوثيق بيد المعاصرين للأحداث؛ لأن توثيقاتهم للأحداث المعاصرة وفق المنهج العلمي تكون مصادر رصينة ولها أهميتها العلمية التي تقدمها على المراجع التي ستكتب لاحقاً، ولهذه الأهمية أخذت إدارة المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف ودراستها على عاتقها توثيق أهم جرائم التطرف التي عصفت بالعراقيين، من خلال عملها الدؤوب في اعتماد المصادر الرسمية والموثوقة فيما تبناه من أعمال توثيقية عن طريق احتضان ثلة كبيرة من المتخصصين في مجال التوثيق والتحليل والبحث والتحقيق بعد تزويدهم بكل ما يحتاجون

إليه من أمور فنية وإدارية، وإظهار نتائجهم إلى المكتبات لتكون مصادرة يعتمد عليها الباحثون والأكاديميون ولتكون نبراساً للأجيال بعد إطلاعهم عليها.

وكان من بين ما يقدمه المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف ودراستها ما قام به جناب العقيد الدكتور ثائر غالب مزيد الناشي في كتابه الموسوم (جغرافية الإرهاب في العراق 2003-2018م)، الذي هو في أصله إطروحة دكتوراة نُقشت عام 2020م وحصلت على درجة الامتياز، وتميز هذا الكتاب يدل على المجهود الكبير الذي بذله المؤلف فمثل هذه الدراسات تتسم بالصعوبات والتعقيد؛ إذ ملف الإرهاب الذي ضرب العراق في وسطه وجنوبه وغربه من أعقد الملفات وتسبب بخسائر جمة ف الأرواح والأموال والممتلكات العامة فهولم يستثن المدارس والأسواق والمساجد ومجالس العزاء والمدنيين الأبرياء .

ويعد هذا الكتاب الأول من نوعه في توثيق العمليات الإرهابية في العراق ويجد القارئ الكريم أن المؤلف كان دقيقاً في توثيقه لتلك العمليات الإرهابية فهو حدد مواقعها الجغرافية وأثبت خسائرها ولم يغفل عن اقتراح سياسيات للحد من تلك العمليات الإرهابية فله دره وعلى الله أجره.

ونحن نقدم هذا الكتاب؛ ليكون شاهداً تاريخياً على معاناة العراقيين من الإرهاب، ووثيقة إدانة للإرهاب أملين أن نكون قد أضفنا كتاباً مهماً للمكتبة العربية، سائلين الله عزّ وجل أن يتقبله منا بقبول حسن، إنه جواد كريم.

رئيس المركز

عباس عطية القرشي

المقدمة

عرفت المجتمعات البشرية ظاهرة الإرهاب منذُ أن وجد الإنسان على سطح الأرض وأصبحت خطراً يواجه الوجود البشري لما تمتلكه من استعمال العنف والقوة والقتل الجماعي بأبشع صورته، وكما أنها وسيلة لتحقيق طموحات يعجز البعض عن تحقيقها بالطرائق المشروعة، وهي تتكيف وتتطور وتتمدد إذ ما كانت البيئة الحاضنة مهيأ لها وأن اختلفت أنواعها ودوافعها من مكان إلى آخر، باستعمال أسلوب التدمير المنهجي والمخطط عبر الوسائل والأدوات التي تستثمرها الجماعات الإرهابية لتحقيق أهدافها وبسط نفوذها.

ويُعد العراق من بلدان العالم التي تعرضت إلى هجمة شرسة وغزو من قبل الجماعات الإرهابية، وكان احتلال العراق من الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتحالفة معها، وسقوط النظام البائد عام 2003 جعل من هذا العام نقطة تحول مفصلية في تاريخ العراق المعاصر، وعلى كل الأبعاد الشخصية أو السياسية، مدنية أو صحية، اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية، وسبب الفراغ السياسي وغياب الأمن في تنامي مؤشر الجريمة، وظهرت تنظيمات إرهابية متعددة قامت بعمليات إرهابية مختلفة في المكان والزمان خلال المدة 2003-2018، اختلفت في أنواعها ومستوى أثارها وقد سببت التنظيمات الإرهابية العديد من الأزمات في المجتمع العراقي، فبعد أن كان المجتمع يطمح إلى أن تتجه المسيرة نحو الإصلاح الحقيقي بعد مدة طويلة من الحكم الاستبدادي الدكتاتوري، إلا أن الواقع اثبت أن عملية الانتقال التي

يمر بها العراق لا تخلو من العنف والتطرف الذي بدوره يهدف لإشاعة الفوضى للإفادة من الوضع المتأرجح في العراق والمنطقة بأكملها، وقد عملت على ذلك جهات محلية وإقليمية ودولية. ولذلك وجدت الجماعات الإرهابية بيئة ملائمة لها في العراق نتيجة انهيار مؤسسات الدولة والتحولات التي رافقت النظام السياسي الجديد ولاسيما المؤسسات الحساسة مثل الوزارات الأمنية ووسائل الإعلام، إذ جرت عملية قتل واغتيال وتصفيات طالت السكان بمختلف أماكنهم وانتمائهم القومي والديني والطائفي والحزبي، يرافقها خطاب ديني طائفي مقيت مما يؤكد ان منظمات ودول وأجهزة مخبرات عالمية لعبت دورا في التخطيط والتلاعب بالنسيج الاجتماعي والديني للمجتمع العراقي.

لقد اختير العراق في هذا الدراسة كونه أحد بلدان العالم الذي تعرض لإعمال العنف والإرهاب التي تسببت في زعزعة الأمن والاستقرار وحدثت انعطافه في تاريخه الحديث بفعل ما أنتجته من تبدلات سياسية واقتصادية واجتماعية في كافة مفاصل الحياة.

ولتحقيق الأهداف التي جاءت بها هذه الدراسة فقد اقتضت الضرورة العلمية تقسيم الدراسة على أربعة فصول وهي وكما يأتي.

الفصل الأول ويقسم على مبحثين يتناول الأول منها مفاهيم ومصطلحات ظاهرة الإرهاب (مفهوم الإرهاب، نشأة الظاهرة الإرهابية وتطورها التاريخي، دوافع الظاهرة الإرهابية، أنواع الإرهاب، خصائص الظاهرة الإرهابية، وسائل الإرهاب وأدواته، أهداف الإرهاب) ويستعرض المبحث الثاني خصائص سكان العراق خلال مدة الدراسة.

أما الفصل الثاني تضمن مبحثين درس المبحث الأول (حجوم العمليات الإرهابية، تطور العمليات الإرهابية وتحديد مناطق تركيزها بحسب المحافظات)، فيما تضمن المبحث الثاني توزيع العمليات الإرهابية بحسب نوع الحادث (الهجمات المسلحة، التفجيرات، الهجمات على البنى تحتية،

عمليات الاختطاف وحجز الرهائن، الأهداف المجهول).

فيما تضمن الفصل الثالث الآثار الناجمة عن العمليات الإرهابية في العراق خلال مدة الدراسة وقسم على أربعة مباحث الأول يتناول توزيع ضحايا العمليات الإرهابية (الشهداء والجرحى) خلال مدة الدراسة بحسب موقع الحادث الإرهابي، فضلا عن توزيع العمليات الإرهابية على وفق نوع المستهدف (المدنيون، القوات الأمنية، المنشأة المدنية، المنشأة الحكومية، أخرى)، فيما درس المبحث الثاني أثر تركيز جرائم الإرهاب على حركة هجرة وتهجير ونزوح سكان العراق للمدة 2003-2018، أما المبحث الثالث يستعرض تقييم حجم الخسائر المادية الناجمة عن العمليات الإرهابية في العراق للمدة 2003-2018، فيما تناول المبحث الرابع أثر الإرهاب على جذب الاستثمار (الداخلي والخارجي) إلى العراق خلال مدة الدراسة.

في حين قسم الفصل الرابع على مبحثين الأول منها يتضمن تحليل الأنماط المكانية لتوزيع العمليات الإرهابية في العراق للمدة 2003-2018 باستعمال أساليب التحليل الكارتوكرافي ونظم المعلومات الجغرافية (GIS)، فضلا عن استعمال التحليل الإحصائي العنقودي، فيما درس المبحث الثاني السياسات المكانية والسكانية لمعالجة مشكلة الإرهاب في العراق، وقد توصلت الدراسة إلى استخلاص مجموعة من النتائج الرئيسة، وتضمنت بعض الاستنتاجات التي يرى فيها الباحث إمكانية التطبيق بما يساهم في الحد من الظاهرة قيد الدراسة، وأعقب ذلك قائمة بالمصادر العربية والأجنبية.

والله ولي التوفيق

الفصل الأول

التأصيل النظري والخصائص السكانية

تمهيد

تُعد العمليات الإرهابية من الجرائم التي تهدد كيان الدولة واستقرارها الأمني والسياسي والاقتصادي فضلاً عن تأثيراتها الاجتماعية، عن طريق الهجمات التي يتم تنفيذها أو من خلال استهداف مؤسسات الدولة ورموزها، إن قلة أو ندرة الدراسات التي تناولت موضوع العمليات الإرهابية في العراق من منظور جغرافي، في الوقت الذي تُعد فيه الجغرافية واحدة من العلوم الأساسية التي يمكن من خلالها توفير أو إعطاء رؤية شاملة وتحليل مفصل مبني على أسس مكانية لظاهرة العمليات الإرهابية، وكما تُعد العمليات الإرهابية مصدراً رئيساً في زعزعة أمن واستقرار المجتمع، فضلاً عن أنها محجمة لإمكانية نهوض البلد اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً.

ومن ثم لا بد من رصد حجمها واتجاهاتها ومناطق تركزها والتعرف على أنماطها، لمعالجة أثارها بعد الكشف عنها مكانياً، وذلك لمساعدة مؤسسات العدالة الاجتماعية في المجتمع، فضلاً عن رسم السياسات الأمنية والإعلامية والمجتمعية والاقتصادية التي تساعد على كبح جماحها، وخفض كلفتها البشرية والمادية بما يكفل نجاح عمليات التنمية البشرية وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي، فضلاً عن ارتباطها مع مختلف أنواع الجريمة المنظمة التي تساعد على تمويل أنشطتها مما يزيد خطورة وقوة.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاستعانة بالأسلوب الكمي في البحث العلمي لدراسة العلاقات المكانية للعمليات الإرهابية

وتوزيعها الجغرافي للمدة 2003-2018، إذ استعمل الباحث مجموعة من البيانات المنشورة والبيانات الخام غير المنشورة، بعد دراستها بشكل مفصل لتحديد العمليات الإرهابية عن غيرها من الجرائم الجنائية وحسب الدافع لارتكاب الجريمة، لذلك تم تصنيفها بحسب الفاعلين وطبيعة الهدف من ارتكابها، بعدها تم تحليل تلك البيانات إحصائياً، وتصنيفها في مجموعة من الجداول بالاعتماد على برنامج (spss) على شكل مجموعة من الجداول التفصيلية حسب المحافظات، وبناء قاعدة بيانات جغرافية خاصة بمواقع العمليات الإرهابية في منطقة الدراسة.

ولتحقيق أهداف الدراسة استعمل الباحث الأساليب الكمية التحليلية والإحصائية، والتمثيل الكارتوكرافي باستعمال التقنيات الحديثة ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) في تمثيل العمليات الإرهابية ورسم خرائط تفصيلية باستعمال تلك التقنيات، لأهم الخصائص والأنماط التوزيعية بواسطة إسقاط إحداثيات العمليات الإرهابية والبالغ مجموعها (26165) إحداثية للمدة 2003-2018 على خريطة العراق بحسب المحافظات، لقياس التوزيعات الجغرافية باستعمال المركز المتوسط والظاهرة المركزية ومقاييس التشتت والانتشار المكاني وهي (المسافة المعيارية والاتجاه التوزيعي للظاهرة فضلاً عن تحليل صلة الجوار وتحليل كيرنال) وتم استعمل طريقة الأطوال المتساوية في تصنيف العمليات الإرهابية إلى ثلاث فئات بحسب كل عام فضلاً عن استعمل الانحراف المتوسط للقيم لتحديد مدى الابتعاد والاقتراب عن معدلاتها العامة ليعطي صورة واضحة لمدى تباين القيم زمكانياً، كذلك تم استعمل التحليل العنقودي للتعرف على القيم المتعددة مع بعضها الأخر زمكانياً ومكانياً.

إن للعمليات الإرهابية التي حدثت في العراق أبعاداً جغرافية تبدأ بالتباين المكاني لها وشم العلاقات المكانية التي تقيس هذا التباين وانتهاء بالآثار المكانية وسياسات الحد منها، فضلاً عن أن هناك متغيرات جغرافية سكانية

(التركز، التوزيع، الامتداد المكاني للسكان، التركيبة السكانية) ومتغيرات مكانية منها الأهمية الجيوستراتيجية والوظيفة للمكان أسهمت في وجود تباين مكاني للعمليات الإرهابية في العراق شكل هذا التوزيع أنماطاً وانطقه مكانية للعمليات الإرهابية للمدة 2003-2018، أثرت بشكل مباشر وغير مباشر في توزيع خريطة العمليات الإرهابية في العراق والتي تشير إلى تركزها بالمدن الكبرى ذات الثقل الاقتصادي والسياسي والإداري وذات التنوع الاثنوغرافي، وكما أوجدت هذه العمليات آثاراً مكانية وسكانية وقطاعية على مستوى الفرد والأسرة والمناطق والدولة اختلفت هذه الآثار مكانياً تبعاً لاختلاف الأبعاد المتعددة للعمليات الإرهابية.

وتهدف الدراسة إلى رسم خرائط العمليات الإرهابية في العراق وبيان تغيرها الزماني والمكاني للمدة 2003-2018، وبيان أهم الأقاليم الجغرافية التي تتركز فيها ومعرفة وتقييم حجم الخسائر الناجمة عن العمليات الإرهابية على مختلف القطاعات (السكانية والاقتصادية)، فضلاً عن كشف العلاقة بين هذا التوزيع والتركز والمتغيرات المكانية والسكانية، وكما تسعى إلى رصد حجم الجرائم الإرهابية وأنواعها ومعدلاتها، لتمكين الجهات المختصة من توجيه خطط التنمية على وفق أسس علمية واضحة، توفر العديد من الإمكانيات البشرية والمالية التي يمكن أن تصب في دعم التنمية الشاملة ومحاربة العديد من المشكلات الاجتماعية كال فقر والبطالة والأمية.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة

هنالك العديد من المفاهيم التي أنتجها مفهوم الإرهاب، والبعض منها مصطلحات ومفاهيم حديثة ربما لا تتواجد لها أسس لغوية في لغتنا العربية وبعضها كانت نتيجة العولمة وتطور التكنولوجيا الحديثة، من هنا لابد من إعطاء فكرة واضحة للمتلقى عن تلك المفاهيم والمصطلحات.

مفهوم الإرهاب

تعدّ ظاهرة الإرهاب من أخطر الظواهر التي أثرت بشكل سلبي على واقع المجتمعات في العالم بأسره خاصة في جانبها الإنساني، وقد تفاقمت خطورة هذه الظاهرة في عالمنا المعاصر بعدّ أن تحول الإرهاب إلى ظاهرة عالمية تمس وتؤثر في جميع نواحي الحياة لشعوب العالم، فالإرهاب لم يعد يخص طرفاً أو شعباً أو دولة دون أخرى، وإنما شمل الجميع بغض النظر عن أسبابه وأشكاله وأهدافه وحتى طبيعة الجهات التي تقف ورائه، ويبدو أن هذه الحقيقة قد أدركها المجتمع الدولي منذ بداية الخليقة، إذ سعت المجتمعات جاهدة وعبر مختلف العصور إلى محاربتها والحد من أثارها المدمرة لجوانب الحياة الإنسانية والحضارية والاقتصادية وحتى السياسية.

كما أن تفاقم وزيادة ظاهرة الإرهاب وانتشاره في العالم، أدى إلى زيادة الاهتمام بدراسة وتحليل هذه الظاهرة، لمعرفة دوافعها وأسبابها وأشكالها وأهدافها للوصول إلى أنجح الوسائل لمواجهتها والحد من خطرها والقضاء عليها⁽¹⁾.

أصبح واضحاً أنّ ظاهرة الإرهاب خطيرة بكلّ المستويات (الفردية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية)، إذ يمثل الإرهاب خطراً حقيقياً يواجه الوجود البشري وحضارته وإنجازاته أيضاً، لما يتسم به من عنف واستعمال غير مشروع للقوة، وغير مقيد بقانون أو بأخلاق، ويمثل الإرهاب ظاهرة قديمة إلا أن الوعي بخطورتها حديث وذلك بسبب امتداد أثر الجريمة الإرهابية وجسامة النتائج، فضلاً عن وعي المجتمع الدولي بها حديثاً، والآن يشخص الإرهاب على أنه ظاهرة قديمة - حديثة، وذلك لما عانت منه اغلب المجتمعات على مر التاريخ فالعنف والاعتقالات والقمع مارسها أفراد أو جماعات أو دول، ولاسيما في السنوات العشرة الأخيرة تركت هذه الظاهرة

(1) محمد عبد الرزاق محمود، الأمن الوطني العراقي وتحديات الإرهاب بعد عام 2003، رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، 2016، ص 48.

آثاراً خطيرة لا تمحى ولا تقتصر على فئة من دون أخرى بل أخذت مجريات تمددية عن طريق تذويب الحدود وتهجينها في جغرافيات مختلفة⁽¹⁾.

اقتربت ظاهرة الإرهاب بظواهر سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية إذ أن الإرهاب أزداد في السنوات الأخيرة وتميز بتوظيف العنف لأجل الضغط مادياً ومعنوياً على دول وجهات ولم تتوقف آثاره على حدود معينة بل انتشر ليشمل دولاً مختلفة في قارات متعددة وبهذا فإن الإرهاب في الوقت الحاضر أصبح مشكلة عالمية عن طريق ما يعاينه المشهد الدولي من نشاطات إرهابية جعلت منه جريمة عالمية تواجه أمن وسلامة البشرية⁽²⁾.

لا يزال مفهوم الإرهاب يشكل مادة غنية للسياسيين وصناع القرار على حد سواء، ومرد ذلك لا يكمن في اتساعه بل بعدم قدرة المعنيين به ساسة وباحثين على تحديد تعريف جامع ومانع لما يعنيه أو يضمه من مفردات بناء ودلالات تصوير وتعيين جوهر الانطلاق في عملية تحديد ماهية المفاهيم عموماً⁽³⁾. إن تعدد صور الإرهاب وإشكاله واختلافه كمفهوم جعلت منه مشكلة يصعب حلها⁽⁴⁾. إن الصعوبة في تعريف الإرهاب تظهر عن طريق التباين في الآراء لاختلاف المصالح بين الدول وعدم اتفاق المجتمع الدولي على صيغة موحدة بخصوصه، وكذلك اختلفت المذاهب التي تبنتها الدول لتعريف الإرهاب⁽⁵⁾. أن ممارسة العنف يتم بصور متعددة، حسب أطرافها

(1) علي خالد ديبس، *مكافحة جريمة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 أيلول 2001*، العدد 4، المجلد 12، جامعة كربلاء، 2014، ص 212.

(2) أحمد رفعت، صالح الطيار، *الإرهاب الدولي، مركز الدراسات العربي الأردني*، 1998، ص 38.

(3) منعم صاحي العمار، *مستقبل النظام الإقليمي العربي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة*، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997، ص 2.

(4) Erie Daved Le Terrorism en droit Intematienal definition. repression. edition del universite de Bruxelles . 1977، P 109 .

(5) احمد إبراهيم محمود، *مفهوم الإرهاب تعريفات غامضة وتطبيقات ملتبسة*، بحث منشور في مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد 133، 2008، ص 48.

وظروفها، إذ أن صور العنف كظاهرة اجتماعية تتطور بتطور المجتمعات البشرية، ولأن العنف هو احد جوانب سلوكيات المجتمع فإنه يتأثر به ويؤثر فيه في بعض الأحيان، ولذلك نجد أن بعض الجرائم التقليدية قد تطورت وتغيرت مع تطور المجتمع وتغيره⁽¹⁾.

ففي العراق مارست السلطة قبل عام 2003 إرهاب الدولة بعد سيطرة حزب البعث على مقاليد الحكم ومارست الحكومة أبشع صور العنف والإرهاب ضد فئات معينة من السكان وزجهم في حرب بالوكالة ضد دول مجاورة بالإنابة عن قوة دولية وإقليمية، قدم الشعب العراقي فيها العديد من الخسائر البشرية والمادية، وما رافقها من إعدامات للسكان وتصفية المراجع ورجال الدين والمثقفين والمفكرين والسياسيين وكان في مقدمتهم المرجع الديني السيد محمد باقر الصدر وأخته بنت الهدى (رض) عام 1980، وهي تمثل إعلان رسمي ببداية مرحلة من الحكم الاستبدادي ثم توالى حلقات العنف والتصفية الجسدية لجميع المعارضين وأسرههم واعتقال كل من يخالف توجهات الحكم حتى ملئت السجون بالرجال والنساء والأطفال واستعملت الأسلحة الكيماوية ضد السكان المدنيين في مدينة حلبجة والمدن الأخرى في جنوب العراق التي راح ضحيتها آلاف الأبرياء من الأطفال والنساء والرجال، وفي عام 1990 تم احتلال الكويت بحجج واهية وما أعقبها من أحداث تمثلت بقمع الانتفاضة الشعبانية عام 1991 ودفن السكان أحياء في المقابر الجماعية التي بقيت شاهداً إلى يومنا هذا على همجية ودكتاتورية النظام السابق.

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق والإطاحة بالنظام السابق عام 2003 عاش المجتمع حالة من التدهور الأمني وطغيان ظاهرة الإرهاب على مجمل مرافق الحياة، وأوصلت ظاهرة الإرهاب البلاد إلى حافة الهاوية، وأصبحت حقيقة قائمة وإن اختلفت شدتها وتأثيرها من وقت لآخر ومن منطقة إلى

(1) حمدان رمضان محمد، مصدر سابق، ص 272.

أخرى، التي شكلت العائق الأهم في طريق بناء نظام سياسي ديمقراطي لأنه أصبح يهدد مكانة ووجود الكيان العراقي كوطن ومجتمع واحد، والحقيقة قبل علاج ظاهرة الإرهاب نفسها، يحتاج أن تُعالج ظاهرة مهمة وهي تجاهل الإشارة للأسباب الحقيقية والفعلية لها وليس التضليل على حقيقة مجموعة من العوامل التي تتفاعل بل تتداخل وتترابط وتؤثر بعضها في بعض، التي لا يمكن إنكارها وحتى تجاهلها كما لا يمكن حصرها بسبب واحد بل من الضروري الكشف عن مجموعة من الأسباب الرئيسة والثانوية المستترة خلفها للتصدي لها وتحليلها، وبيان مسببات استمرارها واستفحالها على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية وحتى المجتمعية، التي توفر للخارج (الدولي والإقليمي) إمكانية توظيفها وكسب فوائدها فإذا لم يتم التعامل معها بواقعية ودراية لعلاجها واستئصالها من جذورها ستكون مستمرة في ديمومتها وتطورها من حين إلى آخر.

وعلى الرغم من أهمية الظاهرة كونها متعددة المشكلات والدوافع، فإنها لم تحظَ بالاهتمام الكافي من لدن الباحثين ولاسيما في العراق تجنباً لحصر الميول النفسية والعقائدية والإيديولوجية أو حتى الولاءات المختلفة، وجُل تلك الدراسات افتقرت إلى الشمول والإحاطة لهذه الظاهرة من جوانبها المختلفة.

الإرهاب لغةً واصطلاحاً

الإرهاب كلمة مثيرة للجدل، تنطوي على معاني عديدة عامة يقصد منها إثارة الخوف أو التخويف إذ ما أريد توظيفه، وعلى هذا الأساس أخذت كلمة (الإرهاب) معانٍ عدة يختلف في تفسيرها وتعريفها، فقد ورد تفسيرها في لسان العرب في مادة (رهب) (رَهَبَ بالكسر، يَرْهَبُ وَرُهْبًا بِالضَّمِّ، وَرَهَبًا بِالْفَتْحِ أَي خَافَ مَعَ تَحَرُّزٍ وَاضْطِرَابٍ)⁽¹⁾. يأتي الإرهاب في اللغة العربية من

(1) أبو الفضل ابن منظور، *لسان العرب المحيط*، إعداد يوسف الخياط، ط بلا، المجلد الأول، دار صادر، بيروت، 1955، مادة رهب، ص436.

الفعل (رهب، يُرهب، رهبةً) أي خاف، ورهبة أي خافه، والرهبة هي الخوف والفرع وهو راهب من الله أي خائف من عقابه، وترهبه أي توعدت⁽¹⁾. أما في القرآن الكريم فينصرف معنى الإرهاب إلما ورد في الآيات القرآنية التي تأتي بمعنى الفرع والخوف، والخشية، والرهبة من عقاب الله تعالى، ولقد وردت مفردة الإرهاب في القرآن الكريم بمعانٍ عدة كقوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم ﴿لأنتم اشدُّ رهبةً في صدورهم من الله ذلك بأنهم قوم لا يفقهون﴾⁽²⁾. وقال تعالى ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاخَ وَفِي نُسُخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةً لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَزْهَبُونَ﴾⁽³⁾. وقال تعالى ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أَوْفٍ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُون﴾⁽⁴⁾ صدق الله العلي لعظيم.

والواقع إن عبارة (رهب) التي وردت في مواضع عدة من القرآن الكريم كان المقصود بها إرهاب العدو أي عدو المسلمين وكما أشار (أبن منظور) صاحب كتاب (معجم لسان العرب)⁽⁵⁾. فهو الإعداد والاستعداد بالقوة كي يرهب ويخاف أعداء الله جانب المسلمين فلا يعتدون على حقوقهم ولا ينتهكون كرامتهم. إذ قال تعالى ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَأَخْرِينَ مِنْ دُونِهِمْ﴾⁽⁶⁾ صدق الله العلي العظيم. والمراد بالقوة كل ما يتقوى به على العدو، أي تنزلوا الخوف والرعب في قلوب المشركين⁽⁷⁾، وهناك نوع من الإرهاب المذموم المنهي عنه في الإسلام،

(1) ابن منظور المصري، لسان العرب، المجلد الأول، بيروت للطباعة والنشر، 1995، ص174.

(2) القرآن الكريم، سورة الحشر، الآية(13).

(3) القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 154.

(4) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 40.

(5) ناظم عودة، معضلة المعنى في مفهوم الإرهاب، شق غربي وشق شرقي، مجلة النبأ، العدد75، مؤسسة النبأ، بغداد، 2005، ص7.

(6) القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية 60.

(7) محمد جواد مغنية، تفسير الكاشف، ط4، المجلد 3، دار الكتاب الإسلامي، قم المقدسة، 2007، ص499.

فهو الاعتداء والقتل والفساد في الأرض بغير حق، إذ قال تعالى ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾⁽¹⁾ صدق الله العلي العظيم.

التعريف الحديث للإرهاب:

عصبة الأمم^(*) (League Nations) تم عقد مؤتمر دولي في الدنمارك - كوبنهاجن في عام 1935 لتوحيد القانون الجنائي وقد عرف جريمة الإرهاب على أنه "الأفعال التي تؤدي إلى خلق خطر عام أو إشاعة حالة من الرعب والفضى وتقويض مهام الحكومة أو تعكير صفو المجتمع الدولي"، وقد قامت الجمعية العامة لعصبة الأمم في أكتوبر/ تشرين الأول عام 1936 بصياغة اتفاقية بعد مراجعة المشروعات المقدمة من لجنة الخبراء المشكلة لصياغة اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب والتي وردت بعنوان (اتفاقية جنيف للقمع ومعاقبة الإرهاب) ولقد عرفت الإرهاب في مادتها الأولى بأنه جميع الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما والتي يراد بها إشاعة حالة من الرعب في أذهان أشخاص معينين، أو مجموعة من الأشخاص أو لدى العامة⁽²⁾.

1- وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) وكان تعريفها للإرهاب بأنه عنف يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية عن طريق إشاعة الرعب لإرغام الطرف الآخر على اتخاذ قرار أو الامتناع عن إقرار موقف معين⁽³⁾. وهي من

(1) القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 32.

(*) تأسست عقب مؤتمر باريس للسلام عام 1919 الذي أعلن فيه إنهاء الحرب العالمية الأولى ووصل عدد أعضائها إلى 58 دولة، واستمرت في عملها حتى تأسيس الأمم المتحدة عام 1945.

(2) عماد محمد علي، الأمم المتحدة وإرهاب الدولة في مجال السلم والأمن الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013، ص 32-33.

(3) أحمد يوسف التل، الإرهاب في العالمين العربي والغربي، المطابع العسكرية، بيروت، 1998، ص 14.

أهم سياسات الولايات المتحدة الأمريكية لإدامة بقائها في العراق بعد عام 2003.

2- الاتحاد الأوروبي (European community) وقد عرفه على انه أي عمل عدواني متعمد تقوم به مجاميع أو أفراد ويكون موجهاً ضد دولة أو مجموعة دول من أجل الضغط على الحكومات لتغيير سياستها الاقتصادية والداخلية والدولية⁽¹⁾.

3- الأمم المتحدة (United nations) وفي أواخر الستينيات من القرن العشرين، تزايدت موجات الإرهاب في مناطق متفرقة من العالم، الأمر الذي أدى إلى سقوط الكثير من الضحايا الأبرياء، وإلحاق الأضرار الجسيمة في الأموال والممتلكات، وفرضت هذه الأحداث على الأمم المتحدة إلى تكثيف جهودها وانتقلت من مرحلة الشجب والإدانة إلى مرحلة تمثل عمقاً ووعياً بمحاولة دراسة الإرهاب، وإيجاد تعريف له والوقوف على أسبابه، والعمل على مكافحته، إذ أصدرت الأمم المتحدة في عام 1972 ديسمبر/ كانون الثاني من يوم 18 قرارها رقم (3034) الخاص بالإرهاب عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي أكدت فيه على ضرورة التعاون الدولي لإجراء تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب⁽²⁾. عرفت الأمم المتحدة الإرهاب في عام (1999) بأنه كل عمل إجرامي دون سبب وجيه، إذ ما تم فعله ومهما كان الفاعل⁽³⁾. ولم تتوصل الأمم المتحدة إلى تعريف خاص بالإرهاب بسبب الخلافات الدولية حول ماهية الإرهاب وحق الشعوب بالمقاومة وتقدير المصير ومقاومة الاستعمار حتى أحداث سبتمبر عام (2001) في الولايات المتحدة الأمريكية

(1) ياسر عبد الحسين. *الحرب العالمية الثالثة*. داعش وإدارة التوحش. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2015، ص 135

(2) سامي جاد عبد الرحمن واصل، *إرهاب الدول في إطار القانون الدولي العام*، ط 1، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص 55.

(3) شبيل، كريم مزعل، *مفهوم الإرهاب: دراسة في القانون الدولي والداخلي*، ص 40. متاح على الرابط التالي: <http://abu.edu.iq/html/research/pdf/jur/2-3.pdf>

والمتمثلة بالتفجيرات التي بينها تنظيم القاعدة الإرهابي والتي أدت إلى وقوع العديد من الضحايا المدنيين.

4- تعريف جامعة الدول العربية عرفت الإرهاب بأنه "كل فعل من أفعال العنف، أو التهديد به أياً كانت بواعثه، أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، بهدف إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض احد الموارد الوطنية للخطر⁽¹⁾ .

5- تعريف منظمة المؤتمر الإسلامي عرف الإرهاب على انه أي فعل من أفعال العنف والتهديد يهدف لمشروع إجرامي جماعي أو فردي ويهدف لإشاعة الرعب بين الناس ويعرضهم للخطر ويلحق الضرر بالممتلكات العامة والبيئية ويهدد الأمن والاستقرار على المستوى المحلي والإقليمي والدولي⁽²⁾ .

6- تعريف التشريع العراقي أقر قانون مكافحة الإرهاب المرقم (13) لسنة 2005، على وفق المادة الأولى بعنوان (الإرهاب) والتي جاء فيه بأنه كل فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة تستهدف فرداً أو جماعة من الأفراد أو المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وإيقاع الأضرار بالممتلكات العامة بغية الإخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار أو الوحدة الوطنية⁽³⁾ .

7- تعريف قاموس الأمن الدولي هو استعمال غير قانوني للعنف عن طريق مجموعة فاعلة لا ترقى لمستوى دولة لإشاعة أو بث الرعب بين صفوف

(1) جامعة الدول العربية، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، الباب الأول، تعارفي وإحكام عامة، 1998/4/22، شبكة المعلومات العالمية "الانترنت" متاح على الرابط التالي

<http://www.lasportal.org>

(2) ياسر عبد الحسين، الحرب العالمية الثالثة: داعش وإدارة التوحش، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2015، ص 135-168.

(3) جمهورية العراق، القانون العراقي لمكافحة الإرهاب، المرقم 13 لسنة 2005، المادة 1.

المدنيين، وممارسة الضغط على الحكومات لتقديم تنازلات سياسية⁽¹⁾.
8- أما جهاز مكافحة الإرهاب العراقي فقد عرفه عن طريق الإستراتيجية التي أعدها لمكافحة الإرهاب للأعوام (2015-2020) بأنه من الظواهر السلبية التي ظهرت في الوقت الحالي وقد توسع خطره ليشمل العالم كله فلم تُعد أي من المجتمعات بمعزل عنه، فلقد تعددت صوره وأشكاله وأخذت أساليب حديثة ومعقدة منها (عقائدية وسياسية واجتماعية وعسكرية وغيرها) لتحقيق مآرب إجرامية⁽²⁾.

9- في حين يقدم الفريق الركن (حسن سلمان البيضاني) تعريفاً للإرهاب بأنه صراع سياسي مسلح ومنظم يهدف إلى تحقيق غايات متنوعة تتراوح ما بين السعي للاستيلاء على السلطة عن طريق القيام بانقلاب سريع وشامل والسيطرة على مقاليد الحكم أو الانفصال عن سيطرة الدولة وتأسيس دولة مستقلة⁽³⁾.
مما تقدم يمكن تعريف الإرهاب هو عمل منظم عدائي تخريبي مخطط له من قبل فرد أو مجموعة أفراد باستعمال القوة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بشكل قسري ضد فرد أو مجموعة من الأفراد أو دولة أو ممتلكات عامة أو خاصة بدوافع عقائدية أو سياسية باستخدام جميع وسائل وأدوات العنف المتاحة لإثارة الخوف والفرع والرعب والترويع بين السكان لتحقيق غايات مختلفة في أهدافها (سياسية أو اقتصادية أو دينية أو عقائدية أو عنصرية). وترى الدراسة أن الإرهاب كظاهرة امتازت بتشعب أبعادها وتنوع أهدافها، لذلك اختلفت تعريفات الإرهاب بحسب الزاوية التي ينظر منها الباحث وبحسب الاتجاه الفكري والأيدلوجي للجهة التي تأخذ على عاتقها صياغة التعريف.

(1) بول ربنسو، قاموس الأمن الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، دراسات مترجمة، 2009، ص300.

(2) جمهورية العراق، رئاسة جهاز مكافحة الإرهاب، العراق الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب (2015-2020)، ص10

(3) حسن سلمان خليفة البيضاني، حرب مكافحة الإرهاب، تجربة ميدانية، دار الحكمة للنشر والتوزيع، بيروت، 2012، ص15.

عناصر الإرهاب

لما كان الإرهاب عملاً من أعمال العنف المسلح بين الدولة والإفراد فإنه يتميز بالآتي

1- العمل الإرهابي يصدر عن جماعة منظمة، فإذا عملت الدولة على تنظيم الإرهاب ضمن مؤسسة معينة لقيام بأعمال عسكرية ضد جماعة معينة فإن عملها هذا يُعدّ إرهاباً. ومن ذلك المؤسسات الإرهابية الدائمة في فرنسا بعد الثورة الفرنسية، والاتحاد السوفيتي السابق وألمانيا، وما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2001 بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، بشن عمليات إرهابية ضد ما تدعوهم بالإرهاب، أن التنظيم مهم حتى للجماعات التي تستعمل العنف كطريق لتحقيق أهدافها ومن أمثلة ذلك في عام 2001 قامت مجموعة تطلق على نفسها اسم مجموعة أبو سياف في الفلبين بخطف مجموعة من السياح الأجانب لمدة طويلة من أجل جلب الانتباه إلى مطالبهم بالاستقلال⁽¹⁾.

من المؤكد أن الإرهاب هدفه خلق حالة من الرعب والخوف، لكن هذا لا يمنع أن تكون له أهداف (سياسية واقتصادية واجتماعية)، وهذه الأهداف هي التي تضفي على العمل صفة الإرهاب، فإذا كان الهدف مادي كان جريمة عادية⁽²⁾.

2- الإرهاب صراع عسكري، وهذا يعني أن حالة التظاهر والأحزاب لا تُعدّ إرهاباً فالإرهاب فعل مادي عسكري، يستعمل الأسلحة كافة، فإنّ الإرهاب هو الذي يوقع الرعب والخوف في النفوس، بهدف إضعاف السلطة أو الضغط عليها، لغرض الامتناع عن عمل أو القيام بعمل.

3- الإرهاب يسعى لتحقيق أهداف سياسية، أما إذا كان الباعث من العمل الإرهابي تحقيق أهداف مادية فلا يُعدّ هذا العمل إرهاباً، والهدف

(1) المصدر السابق، ص 31.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سابق، بيروت، ص 47.

السياسي إسقاط السلطة الحاكمة أو إضعافها أو الامتناع عن عمل أو القيام به (من السلطة)، ربما يكون العمل الإرهابي ضد الشعب لموقف الأخير من أقلية محددة، أو ضد دولة أجنبية لموقف تلك الدولة .

4- الإرهاب لا يعتمد على المجابهة العلنية، فهو يعتمد السرية للحيلولة من دون معرفة الأشخاص المنفذين للعمل العسكري، من أجل إضفاء الحصانة عليهم على (المنفذين)⁽¹⁾. إن قوة العمل الإرهابي تكمن بان الضحية لا تعرف متى يصيها العمل الإرهابي أي أن عنصر المفاجئة هو الحاضر بالعمل الإرهابي.

5- الإرهاب عمل موجه إلى الكيان الإنساني جسدياً وهو ما يطلق عليه اسم العنف البدني، أو موجه ضد الممتلكات والمؤسسات وهو ما يطلق عليه التخريب⁽²⁾ .

6- الإرهاب هو صراع مسلح بين الدولة والإفراد، ويعني بين الأقوياء والضعفاء، وأحياناً يكون حتى على الصعيد الدولي، ولكن هذا لا يشمل الصراع العسكري بين الدول، لأن هذا يدخل ضمن العدوان والحرب وليس الإرهاب.

7- العمل الإرهابي أحياناً عمل رمزي ولا يقصد بذلك إحراق علم لدولة ما أو إحراق دمية لرئيس ما، فذلك مثلاً لا ينطوي بالضرورة على إرهاب، فالفعل الإرهابي يقصد به أساساً بأنه ذلك الفعل الذي يحمل رسالة رعب إلى الضحايا المحتملين الآخرين كافة⁽³⁾ .

8- الاستمرارية في خلق الرعب والخوف هي التي تقوي وتدفع العمل الإرهابي، إن الرعب والخوف الذي يخلقه الإرهاب لا ينحصر في الفعل الإرهابي

(1) رعد عبد الجليل، *ظاهرة العنف السياسي* (دراسة في العنف الثوري)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، 1980، ص 193.

(2) أسامة الغزالي حرب، *الإرهاب كأحد مظاهر استخدام العنف عربياً ودولياً*، سلسلة الحوارات العربية العنف والسياسة في الوطن العربي، عمان، منتدى الفكر العربي، 1987، ص 25.

(3) المصدر نفسه، ص 26.

الواقع، بل في الأعمال التي يحتمل وقوعها مستقبلاً فحالة الاستمرارية هي التي تخلق الخوف والفرع، لأن حالة الانتظار هذه تشل حركة المجتمع.

9- استعمال أو التهديد باستعمال عنف على وجه غير مشروع وغير مألوف، ويوجه ضد فرد أو مجموعة من الأفراد أو دولة ذاتها، ويتسم بالتنسيق والتنظيم، ويُعدّ بعداً جنائياً. أنه ينطوي على تفرقة بين الضحية المباشرة له، والهدف العام الذي يسعى إلى تحقيقه. أنه وسيلة للقتال أو إستراتيجية أو تكتيك، ويتضمن جانباً دعائياً أو إعلانياً، ويرمي إلى خلق حالة من الرعب والفرع والترويع وعدم الاستقرار، بث رسالة ما وخلق تأثير نفسي معين يسمح بالتأثير في المستهدفين.

ليس هناك مصطلح أو مفهوم سياسي مثل الإرهاب الذي استحوذ على الحيز الأكبر من اهتمام الباحثين والدارسين، وكذلك المجتمع بما فيه من منظمات ومؤسسات وهيئات وتكتلات، وقد ازداد هذا من وتيرة الغموض بعد إحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، إذ عدّ التحدي الأول الذي واجهه العالم الرأسمالي الغربي باقتصاده وسياسته، وكذلك أيضاً العالم الإسلامي⁽¹⁾. لأن الإرهاب ليس وليد مجتمع تقليدي متخلف، بل هو نتاج مجتمع يخضع لمشروعات تحديث مستمرة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية جوهرية⁽²⁾.

مما تقدم يتبين أن مصطلح الإرهاب لا يحظى بإجماع دولي حول تحديد ماهيته وأسبابه وأنواعه وآليات مكافحته ولعل هذا يعود وكما تم تناوله إلى اختلافات في التفسير حول مصطلح الإرهاب، فضلاً عن اختلاف المصالح والاهتمامات الاستراتيجية في السياسة الدولية، فما يُعدّ إرهاباً بنظر

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2008، ص76.

(2) ايكاترينا ستيفانوف، الإرهاب والتطرف، ص47، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين - رؤى متنافسة للنظام العالمي، جرايمي هيرد، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012، ص63.

المجتمعات الغربية، يمثل دفاعاً مشروعاً من وجهة نظر المجتمعات النامية ومنها المجتمعات العربية.

العلاقة بين الإرهاب والمفاهيم المقاربة

1- الإرهاب والعنف السياسي

في أغلب الأحيان يكون العنف السياسي ذا أهداف محددة أما هدف الإرهابيين فهو توجيه رسالة، أو الإيحاء إلى طرف آخر من أجل إرغامه عن اتخاذ قرار والموافقة على مطالب الإرهابيين.

والعنف لجوء كبير ومدمر للقوة ضد الأفراد أو الأشياء يحظرها القانون، وموجها لإحداث تغير في السياسة وفي نظام الحكم أو في أشخاصه لذلك فإنه أيضاً موجه لإحداث تغيرات في وجود الأفراد في المجتمع وربما في مجتمعات أخرى⁽¹⁾. ولأجل ذلك يبدو من الطبيعي أن يلتقي الإرهاب والعنف في مواضع عدة منها إن كليهما ينطوي على استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، ويعرف "العنف السياسي" بأنه استعمال القوة أو التهديد باستعمالها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية⁽²⁾.

لكن إذا ما أمعن النظر يظهر أن هناك العديد من العلامات الفارقة بين مفهومي الإرهاب والعنف ومنها، غالباً ما تهدف العملية الإرهابية إلى تحويل الأنظار إلى قضية تهم الإرهابيين فتحاول إثارتها وجذب الانتباه إليها، بينما العنف (والعنف السياسي على وجه الخصوص) يسعى القائلون به إلى تحقيق أهداف مغايرة ليس بالضرورة أن يكون من بينها إثارة الرأي العام ولفت انتباهه.

(1) تيد هندريش، *العنف السياسي*، ترجمة عبد الكريم محفوظ، ط1، دار المسيرة، بيروت، 1985، ص142.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سابق، ص48.

إن العنف وسيلة أو أداة بينما الإرهاب ناتج العنف، لذا يمكن عدّ الإرهاب (عملاً رمزياً لا يستهدف الضحية ذاتها وإنما النظام أو الجماعة التي تنتمي إليها، وبلغه أخرى يمكن القول إن الفعل الإرهابي رسالة موجهة إلى الآخرين، والهدف الأساس منها هو إحداث أثر سلبي في نفسية المستهدفين يتمثل في خلق حالة من القلق والذعر والرعب والتوتر لديهم بحيث يمكن في إطارها التأثير على توجهاتهم وسياساتهم ولذلك فإذا كان العنف المادي يتجه إلى الضحية فإن الآثار النفسية تتجه إلى الجماعة التي تنتمي إليها الضحية، ومن ثم فالعنف يُعدّ تبعاً لذلك من العناصر الأساسية في الإرهاب وليس عنصراً طارئاً أو عابراً فيه)⁽¹⁾.

2- الإرهاب وحرب العصابات

تعني حرب العصابات القتال الذي يأخذ صورة الحرب⁽²⁾. التي تقوم بها عادة جماعات من المواطنين ضد قوات الأعداء النظامية أو ضد جيش نظامي للحكومة القائمة وتتألف كل مجموعة من عدد محدود من المواطنين المدربين على القتال باستعمال الأسلحة الخفيفة⁽³⁾. وخير مثال على حرب العصابات ما فعلته العصابات الصهيونية في قتل وتشريد الشعب الفلسطيني. فيما تتلقى حرب العصابات دعماً مادياً ومعنوياً بينما الإرهاب يكون مذموماً من الشعب إذا كان ذا أهداف ومطامع شخصية ذاتية⁽⁴⁾. وتقضي حرب العصابات استخدام مجاميع مسلحة إذ تصبح المرونة احد العناصر

(1) حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سابق، ص 54.

(2) حامد سلطان، *إحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية*، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص 245.

(3) احمد عطيه، *القاموس السياسي*، دار النهضة، ط3، القاهرة، 1968، ص 450.

(4) المؤسسة الثقافية العالمية، *العمل الفدائي الفلسطيني وأسلوب الكفاح ضد الاستعمار*، مطبعة الحرية، بغداد، ص 21.

الأساسية في عمليات حرب العصابات وذلك لكسب المبادرة وتغيير المواقف مع العدو لصالح مجموعات العصابات في ضوء نوع المهمة المستهدفة وترتيبات العدو⁽¹⁾.

وتُعدّ حرب العصابات عملاً عسكرياً الغرض منه إلحاق أكبر قدر ممكن من الخسائر بالطرف الآخر وتقليص المساحة المحتلة التي يسيطر عليها الطرف الآخر بينما يهدف الإرهاب إلى توجيه الأنظار من أجل التأثير في السلوك السياسي للدولة التي ينتهي إليها الضحايا⁽²⁾.

3- الإرهاب والجريمة المنظمة

تُعدّ الجريمة المنظمة عنفاً يقصد منه الحصول على مكاسب مالية بطرق وأساليب غير مشروعة⁽³⁾. وتتميز الجريمة المنظمة بالتدبير والتنظيم من قبل أفراد العصابات وهذا ما يميزها على الجرائم المعتادة. ويشترك الإرهاب والجريمة المنظمة ببعض الصفات منها: تتشابه جرائم الإرهاب مع الجريمة المنظمة في درجة التخطيط والتنظيم فكلا النوعين من الجرائم التي ترتكب من المنظمات المعنية على درجة عالية من التنظيم والتخطيط⁽⁴⁾. ويفترقان في:

(1) ماوتسي تونغ، *المشاكل الإستراتيجية لحرب العصابات*، ترجمة سعد رحمة، دار الفكر، القاهرة، ط1، 1956، ص38.

(2) جلال عبد الله عوض، *ندوة العنف والسياسية في الوطن العربي*، مجلة المستقبل، العدد 101، يوليو/ 1987، ص171.

(3) صبحي سلوم، *العنف أسبابه ودوافعه*، المؤتمر العربي الأول لمكافحة الإرهاب، جامعة الدول العربية، تونس، 1998، ص11.

(4) مصطفى القاق، *مقدمة حول الإرهاب ومفهومه وأنواعه*، موقع على شبكة الإنترنت متاح على الرابط التالي. www.eiqa.eu/modules/euromodusticr/confevences/rabat

☆ الدافع من الإرهاب معنوي يقضي بقناعة القائمين به بأنهم يعملون من اجل قضية مشروعة بينما دافع الجريمة المنظمة شخصي⁽¹⁾.

☆ يتترك الفعل الإجرامي تأثير نفسي لا يتعدى نطاق الضحايا، أما العملية الإرهابية فتتجاوز الضحايا لمحاولة لفت الأنظار تجاه قضايا يعمل من أجلها الإرهابيون ولاسيما كسب الرأي العام.

1- الإرهاب وحق تقرير المصير

لا يفرق العديد من الباحثين الغربيين منهم على الوجه الأخص، بين الإرهاب كمفهوم منبوذ لديهم وحق تقرير المصير، نتيجة للخلط والتشويه الذي تقوم به وسائل الأعلام الغربية في محاولة لإضفاء عدم الشرعية على مثل هذه الأعمال (المقاومة وحق الكفاح المسلح) بل نعتها بالإرهاب الذي تدينه قوانين⁽²⁾. ويقصد بحق تقرير المصير "أن يكون لكل شعب السلطة العليا في تقرير مصيره من دون أي تدخل أجنبي"⁽³⁾ وهو ما تسعى إليه جميع الحركات التحررية، التي تُعدّ إعمالاً حاملة لقدر من العنف في مواجهة المستعمر من أجل تحقيق الاستقلال والتحرر⁽⁴⁾.

ويتميز الإرهاب عن حركات التحرر، بان الأخيرة تستبعد المدنيين من دائرة أنشطتها العسكرية وما يترتب عليها من إضرار بالممتلكات⁽⁵⁾. فضلاً عن طبيعة

(1) احمد فتحي سرور، *نظرية الخطورة الإجرامية*، جامعة القاهرة، القاهرة، 1994، ص30.

(2) هيثم عبد السلام محمد، *الإرهاب الدولي وحق نضال الشعوب في المواثيق الدولية*، مجلة الحكمة، العدد21، 2001، ص61.

(3) صلاح الدين عامر، *قانون التنظيم الدولي النظرية العامة*، دار النهضة العربية، ط3، 1984، ص273.

(4) عبد الناصر حريز، *الإرهاب السياسي دراسة تحليلية*، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص124.

(5) جورج عرمولي، *محاولة لتعريف الإرهاب وتحديد الوسيلة لمحاربتة*، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد 71، 1998، ص122.

بنائها إذ أن العديد من الشعوب تتطوع في الحركات التحررية وتسندها، أما المنظمات الإرهابية فتفتقر في أغلب الأحيان إلى مثل هذا الدعم الشعبي، كما أن حركات التحرر تقوم باستعمال القوة ضد الأنظمة العنصرية وغيرها من إشكال السيطرة الأجنبية وتكون موجهة ضد أهداف الدولة الخصم ولا علاقة لها بالإرهاب مادام سلوك المقاتلين تحكمه الاتفاقيات الدولية⁽¹⁾.

لقد كان لبعض القرارات الدولية أثر سلبي في النهوض بمبدأ حق تقرير المصير، ومن بين تلك القرارات، القرار (1373) لسنة 2001 والصادر عن مجلس الأمن مثلاً، والذي إثر بشكل قوي في الخلط بين مفهومي الإرهاب وحق تقرير المصير عندما جعل من تعريف الإرهاب (المهم وغير المتفق عليه) شاملاً للعديد من الدول والحركات دون التمييز بين الدول والحركات التي تمارس حقها في تقرير المصير، الأمر الذي انعكس على العديد من القضايا الإنسانية العادلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية⁽²⁾.

2- الإرهاب الشرعي والجهاد

يعرف الجهاد بكونه دفاعاً عن الوطن ضد احتلال الأرض ونهب الخيرات وهو بذل الجهد لنصرة الحق ودفع الظلم وإقرار العدل والسلام⁽³⁾. أما الإرهاب الشرعي فهو إرهاب العدو أينما كان فباعتدائه وعدوانه على المسلمين يصبح حقاً مشروعاً لهم قتاله وإرهابه⁽⁴⁾.

(1) لى مضر، *التوظيف الاستراتيجي الأمريكي لقضية الإرهاب*، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 27، السنة 14، 2003، ص 117.

(2) عبد الغني عماد وآخرون، *العرب والعالم بعد 11 / أيلول سبتمبر*، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 23، ط 2، 2004، ص 165.

(3) محمد عبد الله الخطيب، *الجهاد في سبيل الله*، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، العدد 187، 2003، ص 14-15.

(4) وقاف العياشي، *مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون*، ط 1، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص 20.

3- الإرهاب والجريمة السياسية

تعرف الجريمة السياسية" بأنها الأعمال الموجهة لنظام الدولة وسيادتها وترتكب لغرض سياسي"⁽¹⁾. وبطبيعة الحال فإن أي اتجاه نحو التمييز بين الإرهاب والجريمة السياسية يفترض مقدماً وضع تعريف واضح للجريمة السياسية، ومن ثم التمييز بين هذا المفهوم الجريمة السياسية وغيره من المفاهيم التي قد تتشابه معه كالجرائم الاعتيادية أو الجرائم المنظمة، وبدءاً تعرّف الجريمة ضمن إطارها العام بأنها انتهاك للعرف السائد مما يستوجب توقيع الفعل على منتهكه، كما يعرفها (توماس) بأنها ذلك الفعل العدائي والمعارض لتماسك الجماعة التي يعدها الفرد جماعته الخاصة⁽²⁾. أما الإرهاب فيكون موجهاً ضد النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي كونه يهدف إلى إلقاء الرعب في نفوس الأمنيين من أجل إجبار الدولة أو الحكومة فيها على اتخاذ موقف له أغراض سياسية بالنسبة لمرتكب جريمة الإرهاب ناهيك عن الآثار الجريمة المترتبة عليه⁽³⁾.

أسباب الإرهاب ودوافعه:

أن ظاهرة الإرهاب ظاهرة مركبة ومعقدة، وأسبابها عديدة ومتداخلة، إذ تكون نتاجاً لمسببات ودوافع متعدّدة ومن هذه الأسباب منها ما هو سياسي ومنها ما هو فكري ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما هو اقتصادي أو نفسي أو تربوي، ولعل أهم هذه الأسباب والدوافع ما يأتي:

(1) محمد نجيب حسني، شرح قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة طبع بلا، ص270.

(2) السيد رمضان، الجريمة والانحراف من مضمون اجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1985، ص9.

(3) تميم ظاهر، الجريمة الإرهابية دوافعها وسبل الوقاية منها، مجلة السياسة الدولية، العدد4، الجامعة المستنصرية، 2006، ص73-74.

1- الأسباب والدوافع الشخصية والنفسية

إن البناء النفسي للفرد يكون له أثر مهم في تفاعله مع المجتمع، وقد أظهرت الدراسات المختصة ذات الصلة أن النمو العقلي والجسي والانعفالي المضطرب والبيئة الاجتماعية غير الصحيحة يكون لها أثر مباشر بالعمل الإرهابي، وترى بعض الدراسات أن هناك روابط تجمع بين القائمين بالإعمال الإرهابية منها، الانعزال والانطواء على النفس، الابتعاد عن الأصدقاء، الطفولة الشاذة المضطربة، تفكك الجو الأسري⁽¹⁾. يرتبط العامل الشخصي والنفسي ارتباطاً وثيقاً بالعوامل السياسية والأيدولوجية، والاقتصادية، فالشباب المهتمش الذي يفقد معنى الحياة في دول العالم النامي لأسباب تتعلق بإحساسهم بالظلم وعدم الأنصاف والبطالة والافتقار للحياة الكريمة يكونون عرضة للانحرافات والولوج في عالمي الجريمة والإرهاب⁽²⁾. ولذلك تكون هذه الدوافع سبباً في الفعل الإرهابي والذي هو نتيجة لتقلبات نفسية حادة قد يصاحبها اختلال عقلي يؤثر في الشخص مما يجعله يقوم بأعمال عدوانية تخلق منه إرهابياً. ومن الأمثلة على هذه الأسباب النفسية⁽³⁾.

★ حب الشهرة وجذب الأضواء.

★ الظهور في وسائل الإعلام.

★ أثبات الوجود أمام أسرته أو فئة معينة من الناس.

★ الإخفاق الحياتي والفشل المعيشي أو قد يكون إخفاقاً في الحياة

العلمية أو المسيرة الاجتماعية أو المسيرة الوظيفية أو التجارب العاطفية،

(1) نبيل احمد حلمي، الإرهاب الدولي وفقاً للسياسة الجنائية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص23.

(2) هيثم فالح شهاب، جريمة الإرهاب وسبل معالجتها في التشريعات الجزائية المقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص51.

(3) هيثم احمد الناصري، خطف الطائرات: دراسة في القانون الدولي والعلاقات الدولية، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1988، ص13.

فيضن أنه في هذه الأعمال الإرهابية يغطي فشله ويعيد نجاحه⁽¹⁾.
* وكذلك فإن الفقر والجهل يعد هو أيضاً من الجوانب المهمة التي تتعلق بالأسباب النفسية والشخصية، فالأفراد لا يملكون أدنى أمل في مستقبل واعد يكفل الحد الأدنى من الكفاية والكرامة الإنسانية، إذ يلجئون في معظم الأحيان إلى تأمين متطلباتهم عن طريق قيامهم بأعمال إرهابية ويُعدّ هذا الفعل الناتج عن الفقر فاعل طبيعية وغريزية ضد سياسة الإقصاء الجماعي الذي يعانون منه، ناهيك عن الجهل الذي يعد من السمات الرئيسة للجهلة الذين يلجئون إلى الإرهاب لحسم قضاياهم، وهذا الأمر معروف في علم الاجتماع⁽²⁾. ويستند التفسير الإرهابي إلى أنه لا يوجد هناك مجرم بالولادة، أو بالفطرة، أي أن السلوك الإرهابي والانحراف، الغير المقبول لا شرعاً، ولا حياءً، يكتسب عن طريق التربية والتعليم والتقليد أي من البيئة الحاضنة التي يوجد فيها الشخص المصاب، وكما يستند إلى الخروج على الفطرة السليمة والمألوفة من السلوك الإنسان السوي، وهو سلوك شاذ، وفساد في الأرض⁽³⁾.

وكما أن الجوانب النفسية (السيكولوجية) والشخصية، تلعب دوراً هاماً في هذا الخصوص ولاسيما عندما تتعرض تلك الجوانب لبعض الاضطرابات التي تأخذ صورة أمراض نفسية، وهذه الاضطرابات قد تعود إلى أسباب وعوامل وراثية كما وقد تعود إلى ضغوط عصبية مفاجئة نتيجة لمواقف

(1) صالح بن غانم السدلان، أسباب الإرهاب والعنف والتطرف، بحث مقدم إلى جامعة الأمام محمد بن مسعود الإسلامية، اللجنة العلمية للمؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، الرياض، 2004، ص18.

(2) إحسان محمد العارضي، الإرهاب التكفيري في العراق الأسباب والأبعاد والنتائج، مركز الشهيدين الصديين للدراسات والبحوث، بغداد، 2007، ص12-13.

(3) ليلي احمد عزت النعيمي، الشخصية الإرهابية والعوامل المؤثرة في تكوينها، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ص5 بحث منشور في شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت" متاح على الرابط <http://www.lawjo.net>.

معينة يتعرض لها الفرد، مثل هذه الجوانب النفسية قد تكون هي الدافع الحقيقي للعديد من الأفراد نحو الأنشطة الإرهابية⁽¹⁾.

2- الأسباب والدوافع الاجتماعية

في الحياة الاجتماعية، هنالك قيم لأشياء عديدة (كالثروة والمركز الاجتماعي والسلطة والأمن والحرية... الخ) وعندما لا يستطيع الأفراد تحقيق قيمة ما أو خسارة قيمة أخرى، عندئذ يحدث لبعض الأفراد التذمر والغضب والعنف السياسي والإرهاب عند توفر البيئة الحاضنة التي تسمح بذلك.

من الأسباب الاجتماعية يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في نشوء ظاهرة

الإرهاب هي الآتي:

★ وجود البيئة الاجتماعية المشجعة على العنف، إذا أن الأعمال الإرهابية تتسم بطابع العنف لا تنشأ من فراغ، فضلاً عن تنوع الأسباب والدوافع المؤدية إلى الإرهاب، إلى أن هنالك البيئة الاجتماعية التي يعيش بها الفرد أو الجماعة والتي توفر مناخاً مشجعاً على العنف، وهي بهذا المنظر تكون الحاضن الذي يرضى العنف ويقدم له أسس البقاء والانتشار⁽²⁾.

★ إن التنوع الثقافي والتناظر في المجتمع يُعد من الدوافع الاجتماعية التي تساعد على الإرهاب، فضلاً عن الفقر وتدني المستوى المعيشي وانتهاك حقوق الإنسان والبؤس والحرمان وعدم وجود توازن بين مدخلات الفرد وغلاء الأسعار⁽³⁾.

★ التنشئة الاجتماعية الخاطئة يرى العديد من الباحثين في هذا الشأن أن التفكك الأسري وتدهور الظروف المعيشية وانتشار الجهل لدى بعض أفراد المجتمع وعدم وجود عدالة اجتماعية هي من الدوافع الاجتماعية

(1) عبد الناصر حريز، مصدر سابق، ص 194.

(2) إحسان محمد العارضي، مصدر سابق، ص 14.

(3) خليل مخيف، الدستور والموقف من الإرهاب، مجلة العلوم السياسية، العدد 33،

السنة 7، 2006، جامعة بغداد، ص 209.

الرئيسة التي تدفع الأفراد للقيام بالأعمال الإرهابية⁽¹⁾.

★ الحرمان الاجتماعي قد تعاني فئات عديدة من المجتمع الحرمان الاجتماعي بدرجة أو بأخرى، أو بسبب أو بأخر، قد يكون ذلك لأسباب عرقية أو لغوية أو دينية أو مذهبية، هذا الحرمان الاجتماعي والذي يعني عدم قدرة المجتمع على استيعاب تلك الفئات استيعاباً كاملاً قد يؤدي إلى نوع من العزلة التي يفرضها المجتمع على تلك الفئات، إذ تتوقع هذه الفئات في أماكن محددة يسودها الشعور بالاعتزاز، وحين يسود الوعي بهذا الوضع الفردي يلجأ أفراد تلك الفئات والطوائف إلى تشكيل المجموعات الإرهابية التي تمارس أنشطتها سعياً نحو تغيير تلك الأوضاع المتردية والتخلص منها نهائياً⁽²⁾.

★ أما المدرسة، فإن المعلم والطلبة والمواد التي تدرس للطالب هي أداة تتكون بها شخصية الفرد المستقبلية، وفضلاً عن ذلك يقع على عاتق المدرسة علاج الشخصية العاطفية والاجتماعية وتغذية شخصية الطلاب بالعلم والدين وهذا يتطلب حذقاً واهتماماً من قبل الجانب التدريسي للكشف عن كل تطرف ينم عنه سلوك الطالب داخل المدرسة أو خارجها⁽³⁾.

★ التمييز في المعاملات بين فئات وأخرى عن طريق العمل والوظيفة والدخول والامتيازات⁽⁴⁾. هذا فضلاً عن انتشار مبدأ الوساطة وسياسة الولاءات المختلفة بدلاً من أهل الكفاءة في التعيين والانتماء للوطن، هذا من شأنه أن يفقد شعور الفرد بالانتماء لوطنه بل ولأهله وقد يصيبه الإحباط ويؤدي ذلك إلى كراهية المجتمع، ومن ثم الانحراف في سلوكه والانضمام

(1) مصطفى الفقي، *محنة أمة*، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص120.

(2) عبد الناصر حريز، مصدر سابق، ص 195-196. وأيضاً ينظر: سيد محمود القمني، أهل الدين والديمقراطية، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2005، ص36.

(3) محمد عوض الترتوديو أغادير عرفات، *علم الإرهاب الأسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب*، دار مكتبة حامد، عمان، 2006، ص50.

(4) أشرف محمد كشك وآخرون، *الإرهاب الدولي في القرن الحادي والعشرين: أساليب وأليات المواجهة*، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، الكويت، العدد6، 2001، ص25.

لجماعات الإرهاب⁽¹⁾. لذا يمكن القول بأن الإرهاب الاجتماعي يرتبط بالوضع الاقتصادي فهو يقوم على التفاوت بين فئات المجتمع، أو فئة تسعى إلى إقامة المساواة بين أفراد المجتمع وأخرى تحاول الاحتفاظ بالامتيازات والمكاسب⁽²⁾.

3- الأسباب والدوافع السياسية

إن دوافع الإرهاب أغلبها دوافع سياسية وهذا ما يؤكدته الخبراء في هذا الشأن وتحدث عندما يكون هناك تنافر واختلال في النظام السياسي ويغنيها غياب حالة التكامل الوطني عند أفراد المجتمع، فضلاً عن تهميش قوى في المجتمع من حقوقها السياسية وانعدام العدالة أو انعدام توفر حاجات أساسية لأفراد المجتمع⁽³⁾

وتتصدر دوافع الإرهاب على المستوى السياسي قائمة الإرهاب في القرن الحادي والعشرين، ففي البلدان التي يعيش فيها الناس دائرة العنف والبطش والحرمان وعدم احترام حدود الفرد وعدم تأمين مقومات الحياة الأساسية، عن طريق المؤامرات التي تخوضها هذه الحكومات مع اعتداءات على حساب شعوبها ولمصالحها الشخصية وغيرها من العوامل، ستجعل بالنتيجة من الشعوب هذه الدول تتحرك للتعبير عن رفضها لهذه السياسات، فستكون فسحة لنمو الجماعات المعارضة، وهنا يأتي دور حرية التعبير عن الرأي العام والسماح بالمطلب التصحيحية، وهو من العوامل التي تمنع وقوع العنف، لكن في أغلب الدول تمنع هذا النوع من التعبير وهذا سوف يؤدي إلى ردود فعل غير محسوبة مستخدمةً مختلف الوسائل للوصول إلى الغايات المطلوبة⁽⁴⁾.

(1) حافظ سيف فاضل، *الإرهاب من منظور نفسي، مجلة العربي*، العدد 561، الكويت، 2005، ص 26.

(2) ادمنتك بريك، *الأعلام والسياسة والحركات الاجتماعية*، ترجمة محروس سلمان، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص 14.

(3) سهيل حسين الفتلاوي، مصدر سابق، ص 44.

(4) حاتم أبو دية وآخرون، *العنف المقاومة الإرهاب*، ط 1، دار المحجة البيضاء، 2009، ص 172-173.

وكما أن شعور الأفراد بالإحباط والظلم الناتج عن السياسات الخاطئة التي تتبعها الدولة قد تكون سبباً لتعرضها لهجوم إرهابي بدوافع سياسية، وهذا فعلاً ما أراد أن يقوله (تشومسكي)^(*)، والذي ينتقد السياسات الأمريكية ويعدها من الأسباب الكامنة لإرهاب المجموعات، من نمط مجموعات (بن لادن)⁽¹⁾.

ويظهر عن طريق تتبع الأحداث الإرهابية في العراق خلال مدة الدراسة، أن السبب السياسي مازال حاضراً في تلك الأحداث، فأى حدث سياسي يقترن باشتداد وضراوة البعد الإرهابي، أي أن انعكاسات الواقع السياسي تظهر جلية في الشارع العراقي بعد عام 2003.

4- الأسباب والدوافع الاقتصادية

تعدّ حالة البؤس والفاقة التي يعيشها الأفراد وكذلك حالة التشرد والضياع التي يعيش بها هؤلاء خارج أوطانهم كانت سبب وراء الأعمال الإرهابية التي تهدف إلى رفع الظلم والاضطهاد عنهم، وكما أن المشكلات الاقتصادية المتنوعة تنتج عن عدم إشباع النسق الاقتصادي ورغبات الأفراد الاقتصادية والاجتماعية إذ الفقر والبطالة التي ظهرت نتيجة التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع⁽²⁾.

(*) نعوم تشومسكي (Noam Chomsky): فيلسوف ومؤرخ وناشط سياسي، أمريكي الجنسية، وعالم إدراكي ومنطق، هو أستاذ لسانيات وفلسفة في معهد (ماساتشوستس) للتكنولوجيا منذ أكثر من خمسين عاماً وقد ألف ما يقارب مائة كتاب، وقد تم تصنيفه عام (2005) بأنه من أكثر الشخصيات الثقافية البارزة في العالم. للمزيد ينظر الموقع:

www.alkutubcafe.net/author/40.

(1) نعوم تشومسكي، *القوة الضاربة: جذورها في أعماق الثقافة الأمريكية*، ترجمة إبراهيم يحيى، دار الفكر، دمشق، 2003، ص 22.

(2) محمد مؤنس محي الدين، *الإرهاب على المستوى الإقليمي (الإستراتيجية الأمنية)* بحث منشور في مجلة نايف للعلوم الأمنية في الرياض، 1999، ص 222.

ويدخل (الحرمان الاقتصادي) ضمن بواعث الإرهاب التي تعني أن الإرهاب هو نتيجة الفقر وعدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية، أي تولد ضمن مصطلح (الحرمان النسبي)، التي قوامها على أن العنف يولد من الفجوة الحادثة بين ما يشعر الأفراد بأنهم يستحقونه من جهة، وما يحصلون عليه في الواقع من جهة أخرى، وارتباطاً بالحرمان النسبي، إذ أن الجماعات الإرهابية تستغل فرصتها وتفرض سطوتها على أوساط الفقراء لتجنيد الأفراد في صفوفها⁽¹⁾.

وذلك بسبب مجموعة من المشكلات الاقتصادية منها الآتي:

★ التخلف الناتج عن السياسات الاقتصادية غير الملائمة للواقع الاجتماعي للدولة، إذ تتكون فجوة تتسع تدريجياً بين الفقراء والأغنياء، مما يولد خللاً في العدالة الاجتماعية وظلماً لقطاعات من السكان، وهذا يؤدي بدوره إلى ردة فعل بارتكاب عمل إرهابي معين⁽²⁾.

★ البطالة: تُعدّ البطالة هاجس الشعوب في الوقت الحاضر، وذلك لزيارة أعداد السكان داخل الدولة وقلّة الفرص الوظيفية لهم، مما يحرمهم من العيش بمستوى مقبول ويجعلهم عالة على المجتمع الذي يقوم بنبذهم كعضو غير فعال، مما يتسبب بتكوين منظمات تطالب بإيجاد فرص عمل وتحاول فرض ذلك بأساليب عديدة قد تكون دافعاً للفوضى والذي قد يسبب عمليات إرهابية متفاوتة وهذا تصبح البطالة من الدوافع الرئيسية وان كانت غير مباشرة لنشأة العمليات والمنظمات الإرهابية⁽³⁾. إذا فالبطالة

(1) احمد محمد وهبان، *اتجاهات الإرهاب الأصول التاريخية ومفاهيمه*، مجلة السياسة الدولية، العدد 99، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، يناير/كانون الثاني، 2015، ص30.

(2) جمال نصار، ظاهرة الإرهاب، *محدداته وحقيقته المواجهة*، مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، 2015، للمزيد ينظر للموقع: studies.aljazeera.net

(3) كمال النيص، *الإرهاب الأسباب والدوافع*، صحيفة الحوار المتمدن، دراسات وأبحاث قانونية، العدد 3419، القاهرة، 2011، ص3.

من اقوي الدوافع المسببة للإرهاب، إذ تسهم البطالة وصعوبة الحياة الاقتصادية في تأجيج روح الانتقام وبالتالي تُعدّ من أهم عوامل الإرهاب ومسبباته⁽¹⁾.

★ الفساد: إذ تستشري ظاهرة الفساد في معظم البلدان وذلك ابتداءً من التضخم والكساد الاقتصادي إلى حالات الكسب غير المشروع في الصفقات غير القانونية لتمير المئات من أنواع البضائع الفاسدة عن طريق أشخاص ذوي نفوذ في الدولة، مثل تلك ممارسات تولد لدى الشباب أو باقي الفئات من أبناء المجتمع سلوكاً عدوانياً عنيفاً من الكبت سرعان ما ينفجر بعمل عدواني منظم يستهدف الأشخاص أو المؤسسات أو الدولة ذاتها، مما يؤدي إلى تدهور البنى الاقتصادية للدولة. وهنا يتخذ الإرهاب وفي هذه الحالة تحديداً صور عديدة منها السلب وعمليات الخطف للحصول على مبالغ مالية فضلاً عن القيام بأعمال مسلحة تستهدف الدولة ذاتها⁽²⁾.

5- المعتقدات الدينية المتطرفة

تُعدّ الخلافات الدينية من المسببات الرئيسة للأنشطة الإرهابية، إذ أن تركيز أقلية دينية في منطقة معينة، وممارستها طقوسها وعباداتها على وجه قد يكون متعارضاً مع الطقوس والشعائر الدينية للأغلبية في نفس المنطقة، التي يسود التعصب في أوساط بعض أفرادها مما يكون المسبب والمبرر إلى اللجوء لممارسات وأنشطة إرهابية ضد الأقليات التي تتجه بدورها إلى تشكيل مجموعات إرهابية مضادة للدفاع عن وجودها وكيانها⁽³⁾.

وقد يحصل اضطهاد ديني على أفراد المجتمع عندما تعاني شريحة من

(1) حسين عليوي ناصر الزبيدي، تحليل جغرافي للبطالة في العراق، مجلة كلية الآداب ذي قار، العدد3، المجلد1، 2014، ص109.

(2) كمال النيص، مصدر سابق، ص4.

(3) عبد الناصر حريز، مصدر سابق، ص199.

ممارسة عاداتها الدينية فتذهب إلى ممارسة أعمال العنف والإرهاب ضد الدولة، ويتكرس ذلك عندما يتوافق التعدد الطائفي مع الاضطهاد من جانب طائفة ضد طائفة أخرى⁽¹⁾.

ومن أهم أسباب تطرف الشباب هو الفهم الخاطئ لقواعد الشريعة وأصولها وعدم معرفة غاياتها ومبتغاها، فالابتعاد عن رأي العلماء والفقهاء وتغيير النصوص الدينية بشكل خاطئ والاعتماد على حفظ النصوص دون تفسيرها هو سبب مباشر في اتساع الجهل بأمور الدين الذي يُعد من أهم أسباب الإرهاب⁽²⁾. إذ تستغل الجماعات الإرهابية مثل هكذا أمور ولجؤها إلى الخطابات الدينية عن طريق المدارس والمساجد والكنائس والمعابد لتعبئة الشباب تحت مظلتها عن طريق نشر التفسيرات الخاطئة لمفهوم الجهاد والاستشهاد وتحويلهم إلى جماعات متعصبة تعمل تحت غطاء الدين لإنجاز وتحقيق أعمالهم الإرهابية ضد باقي الطوائف والديانات الأخرى كما حدث بجنوب أفريقيا سابقاً والسودان والعراق ومصر والهند⁽³⁾.

ومما سبق يمكن القول أن غياب الحوار والتسامح من قبل بعض رجال الدين ومناقشة الأفكار التي تؤدي إلى التطرف في الرأي وترسخ الفكر المتطرف لدى الأفراد، هذا من جهة ومن جهة أخرى يتضح أن العديد من دعاة العنف والتطرف يفتقدون إلى منهجية الحوار، ويرفضون الدخول في محاوره الآخرين حول معتقداتهم وأفكارهم مما يدفعهم إلى العمل السري، وهو أمر يحتاج إلى مراجعة موضوعية وتعزيز لثقافة الحوار وتقبل الآخر، لذا فإن الفهم الخاطئ للدين وعدم تفسيره بشكل واضح تُعدّ من أهم الدوافع

(1) جلال إبراهيم، *التصور الغربي للحضارة الإسلامية*، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2003، ص36.

(2) محمود حمدي زقزوق، *الإسلام وعلاقته بأوروبا، محاضرة في ألمانيا*، مجلة صوت الأوقاف، عدد 17، 2002، ص14.

(3) حسن عقيل أبو غزالة، *الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط*، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2002، ص76.

والمسببات المؤدية إلى نشوء الجماعات المتطرفة والتي تتخذ من أعمالها الإرهابية وسيلة لإنجاز مهامها وتحقيق غاياتها.

6- الأسباب والدوافع الإعلامية

شهد العالم تقدماً كبيراً في الإعلام ووسائل الاتصال وانتشرت التقنيات الحديثة فأصبح العالم قرية صغيرة، وأصبحت إستراتيجية الإعلام في العمليات الإرهابية تعتمد على قاعدة (ارهب عدوك وانشر قضيتك) ويكون الهدف الرئيس من العمليات الإرهابية هو جذب وتحشيد الرأي العام لقضية ما وكسب تأييد واسع للضغط على جهةٍ ما من أجل القيام بعملٍ ما أو الامتناع عنه⁽¹⁾.

وهذا ما يشهده العالم اليوم عن طريق قيام بعض القنوات الإعلامية المغرضة بتأويل الأحداث ونقلها بصورة مغايرة للحقيقة، والهدف من ذلك هو تحقيق مطالب بعض الجماعات أو المنظمات أو الدول التي تكون داعمة لهذه الأعمال الإرهابية وممولة بالوقت نفسه لهذه القنوات الإعلامية لتحقيق مكاسب سياسية ضيقة.

إن قيام الإعلام ببث أعمال العنف التي تحتوي على مشاهد حادة تؤثر في النفس وأفلام السطو المسلح والجريمة المنظمة تترك في النفس آثار سلبية بتوفير البيئة الملائمة مع تفخيم موجه ومبالغ فيه طمعاً في الإثارة فهي بذلك تكون هدفاً مباشراً لها⁽²⁾. فالدافع الإعلامي للعمليات الإرهابية يهدف إلى طرح القضية أمام الرأي العالمي والمنظمات العالمية، فيقوم الإرهابيين بمثل هذه العمليات الإرهابية لجذب الانتباه إلى تواجدهم لغرض نشر أفكارهم، ومحاولين كسب تأييد دول وجماعات أخرى لمناصرة قضايائهم. كما أن التطور العلمي الحديث لوسائل الأعلام والاتصال أسهم وبشكل واضح وغير مسبوق في نجاح

(1) نبيل احمد حلبي، مصدر سابق، ص15.

(2) بطرس غالي، كلمة في افتتاح مؤتمر شرم الشيخ حول ما يسمى بالإرهاب، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 127، 1997، ص327.

هذه الأعمال وأثارها أمام الرأي العالمي، وكما أن بعضها يخلق في بعض الأحيان نوعاً من التعاطف مع من يقومون بها. وينتج عن هذا كله الضغط على الدولة للاهتمام بهذه القضايا وإعطائها العناية الكافية لحلها أو للتفاوض مع أطرافها⁽¹⁾.

7- الدوافع الانفصالية

تعود هذه إلى دوافع إثنية وجغرافية فتطالب فئة عرقية معينة تسكن منطقة جغرافية محددة بالانفصال عن الدولة المركزية فربما تشعر هذه الفئة بالمهانة والاضطهاد من قبل الأكثرية العرقية الحاكمة، فتزداد الدعوات والمطالبة بالاستقلال فتتخذ العنف طريقاً للوصول إلى غايتها، فالأقلية هذه لا تشعر فعلاً بالمواطنة الكاملة، وان الدولة تتبع سياسة التفريق بين الأجناس وقد راعى القانون الدولي وضع هذه الأقليات، بمبدأ حق الشعوب بتقرير مصيرها، بيد أن خطورة هذا المبدأ تظهر على صعيد الدولة المركزية وهو يساعد على تفتيتها، هذا ما يسعى إليه شعب منطقة الباسك في اسبانيا إذ يطالب بالاستقلال والانفصال عن سلطة مدريد، وهذا ما يطالب به الأكراد سواء في العراق أو في إيران أو سوريا، وهذا ما تطالب به الحركة الانفصالية في جنوب السودان⁽²⁾، والتي نجحت في تحقيق هدفها بالانفصال رسمياً عن السودان عام 2011 وإقامة دولة جنوب السودان. وهذا السبب ربما يتحدد في مناطق معينة ولا يمكن عده سبباً ثابتاً للإرهاب، وكما أن السلطة الحاكمة بإمكانها التعامل مع هذه الدوافع بشيء من الحكمة والتعقل لتفويت الفرصة على الجهات المتطرفة.

(1) احمد عز الدين، *الإرهاب والعنف السياسي*، كتاب الجريمة، الرقم 10، القاهرة، 1986، ص86.

(2) شبكة المعلوماتية الدولية، *الإستراتيجية الأمريكية في عالم محفوف بالمخاطر*، مصدر سابق.

أنواع الإرهاب

نظراً للتباين الواضح في التعريفات التي تناولت مفهوم الإرهاب وأسبابه فلا غرابة أن تتوزع تصنيفاته وأهدافه بشكل واسع ومتعدد، إذ أن هذه التصنيفات قد تستند إلى معايير متباينة وفقاً لمجال التخصص العلمي التي يتبناها صاحب التصنيف⁽¹⁾. وتختلف أنواع الإرهاب وفقاً لطبيعة الأعمال المرتكبة والتي من شأنها خلق حالة التهديد والترويح لتحقيق أهداف محددة، فالتطور الحاصل على مر العصور وفي جميع أصقاع الأرض أدى إلى تعدد أنواع الإرهاب وتأثرها بحركة التطور وهذا ما اشتمل على داعم ومنفذيها ووسائلها فبعد أن كان القتل والاعتقال بالسيوف أصبحت الآن تستعمل التفجيرات بكل أنواعها لتحقيق غاياتها⁽²⁾. اختلفت الآراء حول تحديد أنواع الإرهاب وتصنيفها بسبب اختلاف المعايير المستعملة في عملية التصنيف واختلاف نظرة القائمين على تشخيصه ومعالجته ولذلك سنتناول الأنواع التي طبقت بشكل واقعي وعملي⁽³⁾.

وعن طريق ذلك يمكن تصنيف أنواع الإرهاب بالشكل الآتي:

1- مفهوم الإرهاب ضمن الامتداد الجغرافي

يمكن تقسيم هذا النوع حسب نطاقه من إذ امتداد أثاره ومداه إلى نطاقين محلي داخل الدولة وتنحصر عملياته داخل الدولة ودولي تنفذ عملياته وأثاره عبر الدول وهما كالآتي:

(1) محمد عبد الرزاق محمود، مصدر سابق، ص 73.

(2) خليل حسين، النظام العالمي الجديد، المتغيرات الدولية، مصدر سابق، ص 351.

(3) ثامر إبراهيم الجهماني، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، ط 1، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 1998، ص 52.

أولاً: الإرهاب الدولي

يُعد الإرهاب الدولي من أهم صور العنف السياسي المسلح، وهو أحد الأعمال الخطيرة الموجهة ضد الدول⁽¹⁾. ويتميز الإرهاب الدولي بكونه الفعل الذي يتخطى حدود الدولة بما ينتج عنه من خسائر وضحايا وتعدد مساح الأحداث أو قد يرتكب من دولة ضد دولة الثانية وهو ما يوصف بكونه جريمة دولية⁽²⁾.

ويرمي إلى تحريك الضمير العالمي لأسباب تتعلق بوطن مغضوب أو جماعة مطرودة من أوطانها دون ذنب أو غير ذلك من النواحي السياسية التي لها صلة بالأرض والكرامة ويرمي إلى التأثير في تلك الدول لفعل شيء معين. وهنالك مجموعة من الأبعاد التي ينص عليها الإرهاب الدولي منها أن يكون الفعل الإجرامي ضد دولة أو دول عدة وكذلك أن يكون ذا صيغة دولية فضلاً عن اختلاف جنسية المساهمين في الأعمال الإرهابية وكذلك المحل الذي تقع به الأعمال الإرهابية يخضع لسيادة دولة ليست الدولة التي ينتمي إليها الفاعلين، وقد تتجاوز آثارها نطاق الدولة الواحدة كأن يكون متجهاً نحو دولة أخرى أو منظمة أو تجمع دولي معين كذلك يختلف مكان التخطيط والإعداد والتجهيز عن مكان التنفيذ كأن يتم التخطيط في دولة ما على حين يقع الفعل الإرهابي في إقليم دولة أخرى، كما يمكن تصور أن يقع الفعل الإرهابي لتعريض دولة ثالثة أو يشن بواسطتها أو يتلقى الفاعلون مساعدة أو دعماً مادياً وقد ترتكب الأعمال الإرهابية في زمن السلم وفي زمن الحرب⁽³⁾. وفي الموضوع نفسه فإن الإرهاب الدولي هو عنف غير مسوغ ويتخطى الحدود السياسية للدولة وهو غير مشروع في الميزان القانوني والأخلاقي وفي أغلب

(1) سهيل حسين الفتلاوي، مصدر سابق، ص 54.

(2) نعمه علي حسين، مشكله الإرهاب الدولي، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1984، ص 31.

(3) محمد شكري، الإرهاب الدولي، دراسة قانونية، القاهرة، 1991، ص 204.

الأحيان ينفذ من الجماعات غير الرسمية بدعم معنوي ومادي من حكومات ودول أخرى⁽¹⁾. وكما أن صفة الإرهاب الدولي تكون مستمدة من تنوع واختلاف جنسيات المشاركين في العمليات الإرهابية وكذلك تباين ضحاياهم وتوسع نطاق العمليات الذي ليس بالضرورة أن يخضع لسيادة الدولة التي يرجع أصل الجناة إليها⁽²⁾. ومن ناحية أخرى، فإن الإرهاب الدولي يأخذ أبعاداً أو طابعاً دولياً يتمثل في مايلي⁽³⁾.

2- اختلاف جنسيات أطراف الفعل الإرهابي.

- 1- الاختلاف في جنسية الضحية عن جنسية مرتكب العمل الإرهابي في أثناء تنفيذه.
- 2- مكان حدوث العمل الإرهابي يخضع لسيادة دولة ليست هي الدولة نفسها التي ينتمي إليها مرتكبوا الفعل الإرهابي.
- 3- تلقي المجموعة الإرهابية الدعم المادي والمعنوي من دول أو منظمات مختلفة.

ثانياً: الإرهاب المحلي (ضمن الموقع الجغرافي للدولة)

يحدث هذا النوع من الإرهاب ضمن حدود الدولة وتمارسه الدول ضد الأفراد وذلك من أجل تأمين الخضوع للسلطة من جهة ومن جهة أخرى يمارسه الشعب مجموعات أو أفراد ضد الدولة⁽⁴⁾. فهو عنف ينحصر داخل

(1) مصلاح الصالح، ظاهرة الإرهاب المعاصر طبيعتها وعواملها واتجاهاتها، سلسلة دراسات معاصرة، العدد 14، الرياض، 2002، ص 28.

(2) إدريس لكريني، مكافحة الإرهاب الدولي بين التحديات والمخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية، مجلة المستقبل العربي، العدد 281، 2007، ص 41.

(3) باسم كريم سويدان، الإرهابيين المزعوم والحقيقة، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 2، جامعة بغداد، 2005، ص 54.

(4) عبد الله الأشعل، تطور الجهود القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب، السياسة الدولية، العدد 149، يوليو، 2002، ص 58.

الدولة ولا يتسع خارجها ولا يستهدف الأجانب والمصالح الأجنبية وإلا قد أصبح إرهاباً دولياً، حتى لو تم على إقليم الدولة⁽¹⁾. وقد كان الشعاع المستخدم في العمليات الإرهابية بين الإرهابيين هو "ارهب عدوك وانشر قضيتك وذلك بمعنى استخدم قدر محدد من العنف بما ينتج عنه قدر غير محدد من الفزع والرعب وذلك لجذب الرأي العام والمجتمع الدولي إلى مطالب الإرهابيين وقضيتهم، إلا أن مديري هذه العمليات الإرهابية كانوا حريصين على عدم فقد تعاطف الرأي العام ولذلك كانت تنتهي عملياتهم بأقل قدر من الخسائر وأكبر قدر من الرعب والخوف، ومع شدة تطرف الجماعات الإرهابية في الآونة الأخيرة فقد استعملت وسائل كثيرة لإحداث الضرر حتى الأبرياء لمجرد إحداث خسائر بشرية ومادية كبيرة⁽²⁾.

إن الإرهاب المحلي والذي تتم ممارسته داخل حدود الدولة يجب أن يتقيد بعدة شروط وهي⁽³⁾:

- ★ إلا تتعدى آثار العمل الإرهابي حدود الدولة ويكون خاضعاً للقضاء الجنائي الداخلي.
- ★ إن ينتهي منفاذي العمل الإرهابي وضحاياهم إلى هوية نفس الدولة التي حدث فيها الفعل الإرهابي.
- ★ شرط تواجد كل من يشارك في العمل الإرهابي ومن يدعمهم بالتخطيط والتمويل داخل حدود الدولة.

(1) احمد جلال عز الدين، *الإرهاب والعنف السياسي*، مركز الحضارة العربية للأعلام والنشر والدراسات، القاهرة، 1998، ص75.

(2) عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، *الإرهاب الدولي ودراسة الاتفاقيات الدولية والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية*، دار النهضة العربية، 1986، ص71.

(3) أكرم بدر الدين، *ظاهرة الإرهاب السياسي على المستوى النظري*، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1991، ص304.

2- مفهوم الإرهاب وفقاً لأشكاله:

تعددت إشكال الإرهاب وتأثرت بالتطور عبر العصور الحاصل في جميع إرجاء المعمورة ولاسيما بالتنفيذ والدعم، فبعد أن كانت تستعمل السيوف بالاعتقال والقتل، جاء التغيير والوصول إلي التفجيرات واستعمال القوة بمختلف أنواعها في سبيل تحقيق أهداف الجماعات الإرهابية، وتختلف أنواع الإرهاب بحسب دوافعه إذ يصنف إلى ما يأتي.

أولاً: الإرهاب العقائدي يمارس هذا النوع من الإرهاب ضد المعارضين في العقيدة والمذهب والدين والفكر والقومية وان المجموعات السياسية الراديكالية^(*)، تزعم بأنها تريد العودة إلى الجذور والأصول على حسب معطياتها وتعريفها والتشبهت بها وأن تتصرف وتتكلم على أساسها بما يتناسب مع مبادئ الأيدولوجية المتشعبة. فقد تكون (الفاشية والنازية والإخوان المسلمين) من أهم الحركات الراديكالية التي ظهرت في الوقت نفسه تقريباً لتفرض أيدولوجية الإرهاب العقائدي والسلطة خلال القرن المنصرم⁽¹⁾. وكما ظهرت حركات إسلامية متطرفة في القرن العشرين تزاوّل الإرهاب العقائدي بطريقة مباشرة وإقامة أيدولوجيات أخرى في العالم العربي عبر أساليب راديكالية عن طريق فتوحات وغزوات فكرية وجهادية تمارس السلطوية بطرائق سياسية أو دينية أو قومية.

ثانياً: الإرهاب الفوضوي يتمثل بالجرائم التي تقوم على أساس الفلسفة الفوضوية ومناهضة الدولة والسلطة والسعي عن طريق الإرهاب والعنف إلى تفويض وهدم رموزها وركائزها، وذلك لتمير الفرد والمجتمع من كل سلطة وقهر وتسلب استناداً إلى مقولة باطلة تعلن على أن الناس يريدون العيش معاً في وئام دون الحاجة إلى حكومة تجبرهم على الطاعة، والفوضويون

(*) الراديكالية: ومعناها (الأصولية والجذرية) ويراد بها التوجه الصلب المتطرف غايته التغيير الجذري للواقع السياسي.

(1) عبدالله العلمي، أيدولوجية السلطة والإرهاب العقائدي، صحيفة العرب، العدد 21،

2014، ص 9.

يهدفون إلى إشاعة الفوضى عن طريق الإرهاب والتدمير والتخريب بلا نظام أو محاسبة من أجل إشباع رغبات زعماء الفوضويين في مناهضة رموز السلطة وأركان الدولة⁽¹⁾.

ثالثاً: الإرهاب الثوري يطلق هذا النوع من الإرهاب على الجماعات التي تريد الوصول إلى السلطة إذ تقوم بأعمال إرهابية تناهض مؤسسات الدولة ويتصف هذا النوع بأنه موجه ضد أفراد محددين ويركز عمله على المؤسسات العسكرية⁽²⁾. وهو الذي تمارسه الجماعات التي تهدف إلى إحداث تغيير وتسعى إلى الحصول على السلطة إذ تلجأ إلى القيام بأعمال إرهابية للنضال القائم ضد مؤسسات الدولة وهذا الإرهاب يتميز بكونه موجهاً ضد أشخاص محددين ويشمل بالأساس مؤسسات الدولة العسكرية⁽³⁾.

رابعاً: إرهاب الأقلية الانفصالية إن الحركات التي تستعمل العمل الإرهابي بغية تحقيق هدف الانفصال وتحقيق الاستقلال السياسي عن البلد الأم يطلق عليها هذا النوع من الإرهاب، وتتجلى هذه الصورة في منظمة (الجيش الجمهوري الأيرلندي السري) باستعمال وسائل إرهابية من أجل الاستقلال عن المملكة المتحدة، وكذلك ما قامت به حركة (إيتا) بممارسة الإرهاب بهدف استقلال (إقليم الباسك) عن إسبانيا⁽⁴⁾.

(1) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، *الإرهاب ومحاربه في العالم المعاصر*، كتب عربية، القاهرة، 2006، ص 98.

(2) رعد عبد الجليل، *ظاهرة العنف السياسي (دراسة في العنف الثوري)*، رسالة ماجستير، جامعه بغداد، كلية القانون والسياسة، 1980، ص 193.

(3) تقى أياذ خليل القيسي، *الإرهاب الدولي في منطقة جنوب شرق آسيا وانعكاساته على مستقبل البيئة الإستراتيجية الإقليمية*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه النهرين، كلية العلوم السياسة، 2009، ص 24.

(4) نديم عيس خلف، *جدلية الإرهابيين الأطروحات الغربية والإسلامية*، مجلة العلوم السياسية، العدد 26، جامعه بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006، ص 164.

خامساً: الإرهاب الأعمى ويطلق هذا النوع من الإرهاب على العمليات التي تمارس بصورة عبثية نحو الأهداف المدنية والأبرياء مثال (تفجير العجلات المفخخة، قصف عشوائي، أحزمة ناسفة، تفجير الأسواق.... الخ)⁽¹⁾.
سادساً: الإرهاب التخريبي وهو الذي تقوده جماعة منظمة للقيام بأدوار إرهابية من خارج الدولة ذات اتصال بأجهزة مخابرات الدول التي تمول بعد تدريبها وتأهيلها إيديولوجيا وتقنيا وتتميز بالقيام بإعمال سرية تخريبية ضد دول أخرى (كالقتل والاعتقالات)⁽²⁾.

سابعاً: الإرهاب بالوكالة يحدث هذا النوع من الإرهاب عندما تلجأ بعض الدول إلى دول أخرى قوية لمواجهة حركات التحرر الوطني عندما لا تستطيع مواجهتها، وهذا ما حدث في الفلبين بطلب الدعم من الولايات المتحدة لمواجهة قوات أبو سياف^(*)، مع العلم إن هذه الجماعة لم تتعرض للولايات المتحدة التي استأجرت قواتها للقيام بمهام قتالية في الفلبين⁽³⁾.

3- مفهوم الإرهاب وفقاً لمرتكبيه ويقسم على أساس القائمين به إلى نوعين :

أولاً: إرهاب الدولة يُعد مصطلح إرهاب الدولة من المصطلحات الحديثة في القانون الدولي التي لم تحظ بالبحث والدراسة حتى الآن، ويرجع ذلك إلى نهوض فكرة الإرهاب بصفة عامة، وعدم التوصل إلى تعريف واضح ومحدد لجريمة الإرهاب من جهة، ومن جهة أخرى فقد رأى البعض انه من غير

(1) سهيل حسين الفتلاوي، مصدر سابق، ص38.

(2) مالك أبو زيد، الإرهاب الدولي بين الواقع والتشويه، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع والدراسات، باريس، 1982، ص109.

(*) أبو سياف: جماعة تدعو لإقامة دولة إسلامية في الفلبين وهي جهادية دعوية وأبو سياف هو لقب مؤسس الحركة (عبدا لرزاق الزنكلاني)، ينظر: محمد فايز فرحات، الحرب ضد الإرهاب في جنوب شرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد150، 2002، ص168.

(3) سهيل الفتلاوي، مصدر سابق، ص39.

الملائم إسناد جريمة الإرهاب إلى الدولة مع ما تتمتع به من سيادة مما يضيء على أعمالها صفة الشرعية، بينما يذهب جانب آخر من الفقه إلى القول بأنه لا يجب النظر إلى جريمة إرهاب الدولة باعتبارها جريمة قائمة بحد ذاتها وإنما يجب النظر إليها بوصفها صورة من صور العدوان الذي تقوم به الدولة ضد دولة أخرى⁽¹⁾.

وإرهاب الدولة كما يراه إسماعيل الغزال، على نوعين، إرهاب رسمي داخلي وهو تخويف المعارضة وإجبارها على إطاعة الحكومة وإرهاب رسمي خارجي، وهو ما تقوم به الدولة وتمارسه ضد الشعب الذي يسعى للتحرر والتخلص من الاستغلال والسيطرة الخارجية⁽²⁾.

ومن هنا يمكن القول إن إرهاب الدول هو ممارسة القوة الممكنة لدى الدولة والأجهزة التابعة لها بشكل تعسفي، ويكون موجهاً ضد شعبيها وبعده إشكال منها استعمال القوه ضد المناوئين وزجهم في السجون بإسناد تهم باطلة، تقييد حرية التعبير بالكلام أو الكتابة، مصادرة الحريات العامة، والتعذيب الجسدي والنفسي والتصفية الجسدية والتجاوز على الأملاك الخاصة والاعتداء على الأعراس⁽³⁾.

وتجد الدراسة أن احد أسباب الإرهاب في العراق بعد عام 2003 هو ما قمت به سلطة الدولة المتمثلة بالنظام السابق من ظلم واستبداد ضد فئات معينة من السكان وتهجير بعضهم بطرق تعسفية وزج العديد منهم بالسجون عن طريق إجراء محاكمات صورية وتهميش شرائح مهمة وإقصائهم عن المشاركة في الحياة السياسية الفعالة ومن ثم يعد ذلك تأسيس لثقافة العنف والإرهاب من قبل الدولة.

(1) سامي جاد عبد الرحمن واصل، مصدر سابق، ص75.

(2) إسماعيل الغزال، *الإرهاب والقانون الدولي*، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بغداد، 1990 ص19.

(3) فكرت نامق العاني، *الإرهاب والسلوك الإرهابي*، المدخلات والمخرجات، مجلة قضايا سياسية، العدد1، جامعة لهرين، كلية العلوم السياسية، 2009، ص38-40.

ثانياً: إرهاب الأفراد والعصابات الإرهابية ويسمى أيضاً (إرهاب الضعفاء) وذلك لأنه يمثل حالة من اليأس تتم ترجمتها بعمليات إرهابية قد تشكل مشكلة شديدة الخطورة على المجتمع⁽¹⁾. لذا يمكن القول إن إرهاب الأفراد والجماعات هو الإرهاب الذي يتم عن طريق أشخاص عملوا بمفردهم أو ضمن جماعات منظمة ويكون موجهاً ضد دولة معينة أو نظام قائم أو قد يكون ضد توجه وفكرة الدولة بصورة عامة⁽²⁾. وعلى الرغم من تنوع طرائق الإرهاب الفردي والجماعات (كالقتل والاعتقال والتفجير والاعتصاب) إلا أنه يمكن السيطرة عليه بسهولة بتسخير إمكانيات الدولة في كثير من الأحيان .

4- مفهوم الإرهاب الحديث

من الجدير بالذكر أن الإرهاب أصبح تهمة بيد البعض لمحاربة القوة التحررية والمقاومة التي تروم الاستقلال السياسي والاقتصادي، وبهذا تحول الإرهاب إلى حجة لضرب تلك القوى وإنزال أقصى العقوبات بها. يؤكد أغلب المختصين في دراسة مفهوم الإرهاب على تحول هذه الظاهرة بصورة متسارعة على أرض الواقع إذ كانت تنفذ من أعداء مجهولين أما الآن فتطورت وأصبح العدد مرئياً ويدير معركة من نوع جديد ومبتكر، حتى أخذ موقعاً وسطياً بين الحرب الباردة والحرب الساخنة فاستعمال وسائل حديثة مرعبة مستغلاً التطور التكنولوجي المعقد، وفي نهاية التسعينيات من القرن الماضي أكد وزير الدفاع الأمريكي (وليام بييري - william perry) على ضرورة الانتباه إلى ذلك عن طرق حديثه (إذا كانت طريقة الإرهابيين هي تنفيذ

(1) محمد عبد اللطيف عبد العال، جريمة الإرهاب الدولي، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص21.

(2) أنعام عبد الرضا سلطان، تصعيد الإرهاب في العراق وتأثيره على منطقة الشرق الأوسط، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2010، ص109.

هجمات تزداد خطورة فإنها ستكون أشد لو استطاع الإرهابيون من امتلاك (مايكروب الجمرة الخبيثة) أو (غاز الأعصاب أو حتى يمكن حصولهم على سلاح نووي)⁽¹⁾.

إذ لم تُعدّ الأساليب العنيفة التي توصف غالباً ما بالإرهابية، أساليب أحادية الجانب بل اتخذت صوراً متعدّدة وطرق مختلفة وصولاً لتحقيق أهدافها، بطريقة أو بأخرى وظهر في الأفق ما يعرف بثقافة الإرهاب التي تتخذ من الثقافة والفكر والإبداع محطات تنطلق منها لتنفيذ سياساتها المتكونة من العنف والإرهاب⁽²⁾. وخير مثال على ذلك، أحداث 11 أيلول / سبتمبر في نيويورك وواشنطن التي مثلت نقلة نوعية مهمة في تطور ظاهرة الإرهاب، وبدت إلى ما يعرف (بالإرهاب الجديد)^(*)، كونها شكلاً من أشكال الإرهاب القديم، وتمثل هذه النقلة إلى توجه الإرهاب نحو مسارات تصاعدي في نطاق العمليات الإرهابية والآثار التدميرية وذي تشكيلات مبتكرة مختلف عن الإرهاب التقليدي من ناحية الإشكال والدوافع⁽³⁾. أدت تلك الأحداث إلى ظهور أشكال جديدة من الإرهاب على مسرح الأحداث الدولية وتُعدّ أخطر من الإرهاب التقليدي ومن أهمها:

(1) صادق علي حسين، *الدوافع السياسية والاقتصادية لظاهرة الإرهاب الدولي بعد عام 2003*، العراق أنموذجاً، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، 2016، ص 28-29

(2) حسب الله يحيى، *ثقافة الإرهاب والعولمة* (دراسات نقدية)، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 2004، ص 92

(*) إن تطور الإرهاب لا يقتصر على مضمون العمل الإرهابي بحد ذاته، ولكن يمتد إلى المتغيرات البيئة الدولية متأثراً بالتطور الزمني وخصائص النظام العالمي الدولي وتوازناته التي تتحرك بالضرورة تأثيراً جوهرياً على ظاهرة الإرهاب من إذ الأهداف والآليات والإشكال والنطاق.

(3) احمد إبراهيم محمود، *الإرهاب الجديد الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية*، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، مصر، 2002، ص 44.

أولاً: الإرهاب المعلوماتي (السيبراني)

هو نوع جديد من الإرهاب يرتبط بالتطور المعلوماتي والتقني عبر استعمال شبكات المعلومات والانترنت والحواسيب، من أجل أغراض التخريب والتدمير أو الإرغام لأغراض سياسية أو اقتصادية وبث ثقافة العنف والرعب⁽¹⁾. يُعد الإرهاب الإلكتروني خاصة في زمن العولمة من أحدث أنواع الإرهاب الذي يستعمل الأنظمة المعلوماتية وأجهزة الحواسيب وشبكات الانترنت ومواقع التواصل لغايات التخويف ونشر الهلع بين المواطنين وابتزازهم وإثارة الإشاعات المغرضة وهو مرتبط إلى مدى كبير بالمستوى المتقدم الذي تلعبه التقنيات الحديثة في كافة مناحي الحياة⁽²⁾. وفي السياق نفسه فهو يعني استعمال وسائل الاتصال الحديثة الانترنت ومواقع التواصل للترويج لأفكار لا تتماشى مع المبادئ والأخلاق والقيم التي يستند عليها المكون الإسلامي وباقي المكونات⁽³⁾. ويمتاز هذا النوع من الإرهاب بسهولة الوصول للهدف وضخامة خسائره، فضلاً عن صعوبة ملاحقة عناصره⁽⁴⁾. كما ويعد الإرهاب المعلوماتي ولاسيما في عصر العولمة، واحداً من أحدث أشكال الإرهاب الذي يتمثل في استعمال الموارد المعلوماتية في شبكات المعلومات وأجهزة الكمبيوتر وشبكات الإنترنت، لأغراض التخويف والابتزاز ونشر الذعر بين المواطنين، ويرتبط الإرهاب المعلوماتي إلى حد كبير بالمستوى المتقدم للغاية

(1) عبد الصمد السعدون عبد الله الشمري، ليلى عاشور حاجم الخزرجي، ظاهرة الإرهاب في عصر المعلوماتية الرقمية مبررات الحدث وسبل معالجتها، مجلة قضايا سياسية، العدد 26، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2013، ص 20

(2) إبراهيم عاصم، الإرهاب الدولي، مجلة الحرس الوطني، العدد 262، الرياض، 2004، ص 31

(3) عقيلة هادي عيسى، أسراء جواد حاتم، الإرهاب المعلوماتي الرقمي وطرق علاجه، مجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2010، ص 182.

(4) حسين عليوي ناصر الزينادي، جغرافية الجريمة مبادئ وأسس، دار الحصاد، دمشق، 2015، ص 119.

الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات في مجالات الحياة كافة في العالم⁽¹⁾. ويعتمد الإرهاب الإلكتروني على جانبين هما:

★ إن يكون عاملاً سائداً للعمل الإرهابي المادي وذلك بإعطاء معلومات عن الأماكن المستهدفة أو يكون وسيط في القيام بالعمل الإرهابي. هو جانب معنوي يرمي إلى الاستقطاب والتحريض وبث الضغينة وحرب الأفكار⁽²⁾.

أكد (جابريل وايمان — GabrielWaiman) خبير الإرهاب الدولي انه قد أصبحت هناك زيادة في أعداد المواقع الإلكترونية التي تدار من شبكات إرهابية على شبكه الانترنت الدولية. فقد ارتفع عدد تلك المواقع من (12) موقعاً في عام 1998 إلى (4800) موقع في عام 2006، وبهذا قد أصبح شيئاً خطيراً للتواجد الكثيف على المواقع العالمية⁽³⁾. ومن أسباب الزيادة الحاصلة في استعمال شبكات الاتصال الإلكترونية من المنظمات الإرهابية كون المجرم مجهول الهوية ويمكن تغيير هويته بسهولة وخلال دقائق وكذلك من الصعب تجريم الفعل الإرهابي الرقمي وبذلك يصعب صد جريمة الإرهاب الرقمي⁽⁴⁾.

ثانياً: الإرهاب البيولوجي

هو الاستعمال المتعمد لبعض الكائنات الحية الدقيقة التي تعرف باختصار (الميكروبات - Microbes) التي تكون إفرازات سامة لإحداث المرض أو القتل الجماعي للإنسان أو بعض ما يملكه من ثروات نباتية أو حيوانية أو

(1) إبراهيم عاصم، مصدر سابق، ص31.

(2) صادق علي حسين، مصدر سابق، ص30.

(3) علي علي فهمي، دور الشبكات الاجتماعية في تمويل وتجنيد الإرهابيين، بحث مقدم إلى مركز البحوث والدراسات، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الندوة العلمية استعمال الانترنت في تمويل الإرهاب وتجنيد الإرهابيين، ط1، الرياض، 2012، ص90

(4) عقيله هادي عيسى، أسراء جواد حاتم، مصدر سابق، ص179.

تلوث لمصادر المياه، أو الغذاء، أو للبيئة التي يعيش فيها الإنسان⁽¹⁾.
ومن حوادث هذا النوع من الإرهاب انتشار (الجمرة الخبيثة Anthrax) في أمريكا وبعُد ذلك انتشر في دول أخرى وقد مثل انتقاله في طبيعة الإرهاب البيولوجي⁽²⁾. ويُعد الإرهاب البيولوجي من أخطر أنواع الإرهاب لأنه يؤدي إلى موت الآلاف من البشر ويقول المتخصص في علم أمراض النبات الأستاذ الأمريكي (سيريل برودرريك Cyril Broderick) بأن فايروس (ايبولا Ebola) هو سلاح بايولوجي تم إنتاجه من الطب العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية وقد انتشر في دول غرب القارة الإفريقية قبل انتقاله إلى مناطق عدة وهو معد ليكون أداة للتحكم في دول غرب إفريقيا⁽³⁾. تقسم الأسلحة البيولوجية على ثلاثة أقسام هي، البكتيريا (أشهرها الكوليرا والجمرة المتوهجة والجمرة الخبيثة)، السموم البكتيرية (أشهرها الريسين)، الفيروسات (أشهرها الجدري وسارس ولأنفلونزا الوبائية وغيرها).

ثالثاً: الإرهاب النووي

تتوزع المنشآت النووية في العديد من دول العالم وهي مختلفة من حيث الاستعمال فمنها يستعمل لأغراض عسكرية وهي شديدة الخطورة وأغلبها موجود في (الهند، الولايات المتحدة، الصين، باكستان، روسيا، إسرائيل،

(1) سرين عبد الحميد نبيه، *تطور أساليب الحروب وظهور أنواع جديدة تناسب والتكنولوجيا الحديثة*، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010، ص217.

(2) فتوح أبو الذهب هيكل، *التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على الساحة الدولية*، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص44.

(3) Cyril Broderick, Au article published in the newspaper " Daily observer ", Ebola, AIDS manufactured by western pharmaceuticals, US DOD?"

<http://www.librianobserver.com/security/edbola-aids-manufactured-western-pharmaceuticals-us-dod>

وباقى الدول النووية) ومنها ما يستعمل لأغراض سلمية كإنتاج الطاقة⁽¹⁾. توجد العديد من الحواجز والموانع في إمكانية استعمال الأسلحة النووية ومثال ذلك عدم قدرة الإرهابيين على استعمال الأسلحة الروسية أو صنع قنابل نووية وهذه الحواجز قد تكون علمية أو تقنية وكذلك لا توجد سوق سوداء نووية⁽²⁾. وقد أطلقت المبادرة العالمية الأمريكية الروسية لمكافحة الإرهاب النووي في عهد الرئيس بوش الأب والرئيس الروسي فلاديمير بوتين وهي تهدف لمنع امتلاك أو استعمال أو نقل مواد نووية أو مشعة أو مواد متفجرة مصنوعة محلياً فضلاً عن منع أي أعمال عدائية موجهة ضد منشآت نووية⁽³⁾.

ويبقى الإرهاب النووي خاضعاً لأمزجة القوى الكبرى والمتنفذة في العالم، فهي تمنع أي دولة من الحصول على السلاح النووي بحجة اتهامها بالإرهاب وما شابه ذلك، لكنها لا تمنع ذلك بالنسبة لحلفائها بل تُعدّ ذلك حقاً طبيعياً لها.

خصائص الظاهرة الإرهابية

يمكن التمييز بين الفعل الإرهابي والأفعال الإجرامية الأخرى بواسطة الخصائص الآتية:

ممارسة القوة أو العنف و التهديد بهما لغرض أحداث الرعب إذ إن أغلب العمليات الإرهابية تستوجب استعمال القوة والعنف لإخافة الغير أو إرعايهم والاعتداء على ممتلكاتهم الشخصية أو الاستيلاء عليها بصورة غير مشروعة، فالعنف هنا يعبر عن العمل الإرهابي وهو أحد سمات الإرهاب التي

(1) عامر محمود أطراف، إرهاب التلوث البيئي والنظام العالمي، ط ١، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص123.

(2) رويي نفروست، الإرهاب النووي ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، ط ١، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2008، ص13-16.

(3) اليسون . ج . كيبيلز وآخرون، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ترجمة عمر الأيوبي، حسن، أمير الأيوبي، بيروت، 2007، ص742.

يلجأ إليها لإثارة الرعب والخوف لدى الناس وبذلك يكون العنف وسيلة لتحقيق غايات الإرهاب والتي عادة ما تكون سياسية⁽¹⁾

1- ليس العنف في العملية الإرهابية هو الهدف الأساسي وان قتل واغتيال شخصيات فاعلة مهمة يرمي إلى إثارة الرعب والخوف والفضي أكثر مما يهدف إلى تصفيتهم جسدياً وذلك أن موتهم لا يحقق مكاسب عديدة وإنما هو رسالة إلى المجتمع وصناع القرار والسياسيين في الدولة ليترك في نفوسهم أن كل شخص هو مستهدف معرض لمثل ذلك الفعل دون تمييز⁽²⁾.

2- التنظيم: إن العمل الإرهابي هو عمل مخطط مسبقاً ومنظم وهو نشاط منسق ومتصل، وتكون العمليات الإرهابية ذات سمة سياسية إذ تتميز العمليات الإرهابية بخصيصة الهدف السياسي الموجه إلى القرار السياسي، أي إرغام الدولة أو جماعة سياسية على اتخاذ قرار معين أو الإقلاع عن اتخاذ قرار ما أو تعديله، ما كانت تتخذه أو تعدله لولا الإرهاب.

3- إن يحدث الفعل الإرهابي بأدوات الإرهاب: إذ تستدعي جميع الأعمال الإرهابية استعمال القوة أو العنف أو التهديد باستعمالهما سواء على الأشخاص أو الأشياء وأن يكون هذا العنف أو التهديد باستعمال القوة تنفيذاً لمشروع إرهابي، ويمكن إطلاق هذه التسمية على هذا بالعنصر المادي للأعمال الإرهابية⁽³⁾. فالعنف غير كافي لتصنيف العمل الإرهابي، بل يتطلب الأمر أن تكون هناك وسيلة ذات خصائص من شأنها أن تكون مخيفة تسبب الضرر والفرع لدى الأشخاص، وهي عادة ما تكون أسلحة تستعمل في العمل الإرهابي مثل (السيارات المفخخة، المتفجرات، الأحزمة الناسفة، الأسلحة بأنواعها).

4- الإرهاب إجراء تكتيكي عسكري وسياسي للقتال: يمكن استعمال

(1) محمد واصل، الإرهاب والمسؤولية، جامعة دمشق، مجلة دراسات إستراتيجية، 2006 ص11.

(2) فاطمة سعدون عبد الزهرة، الإرهاب الدولي والسيادة الوطنية العراق أنموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم السياسة الدولية، 2016، ص16.

(3) محمد واصل، مصدر سابق، ص11.

الإرهاب كعمل تكتيكي ضمن خطة سياسية وعسكرية وبصياغة أخرى الاستعمال الاعتيادي للقوة العسكرية في الصراع وهذا ما يكسب الإرهاب أهمية في النزاع السياسي⁽¹⁾. وقد يكون الإرهاب سلاحاً للطرف الضعيف الذي لا يملك عناصر القوة التقليدية أو يكون الإرهاب سلاحاً تستخدمه دولة أو قوة إقليمية أو دولية لتحقيق أغراض سياسية بالنسبة للدولة أو للقوة الإقليمية إذ لا تستطيع أو لا ترغب في استعمال القوة العسكرية أو التقليدية، وهكذا أصبح الإرهاب عملاً يحدد صيغاً للعلاقة مع الآخرين⁽²⁾.

5- إحداهن إضرار ومخاطر كبيرة بسبب الفعل الإرهابي: إذ يؤدي الفعل الإرهابي إلى نتائج تسبب الخوف والرعب لدى الأفراد أو الجماعات وذلك عن طريق الاغتيال والتفجير والاستيلاء على الممتلكات بطرائق غير مشروعة وقد تكون الأعمال الإرهابية موجهة ضد موظفين دوليين أو حتى خطف الطائرات والأشخاص وعمليات احتجاز رهائن⁽³⁾.

ويظهر أن الجماعات الإرهابية في العراق كانت على درجة عالية من التنظيم والضبط بين أفرادها وهذا ما منحها السرية وصعوبة اختراقها في أغلب الأحيان من قبل القوات الأمنية، ومن ثم تمكنت من تنفيذ عملياتها الإرهابية في أماكن مؤثرة في قوة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وسببت أرباك أمني في صفوف القوات الأمنية وذلك بفعل العنف والرعب

(1) إيناس عبد السادة، *استخدام القوة في العلاقات الدولية بين الحضر والإباحة*، دراسة تحليلية للخيارات المستقبلية في الحرب والتدخل، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006، ص 31.

(2) تقى إياد خليل، *الإرهاب الدولي في منطقة جنوب شرق آسيا وانعكاساته على مستقبل البيئة الإستراتيجية الإقليمية*، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، 2009، ص 20.

(3) عمار جاسم جواد، *التحليل المكاني لظاهرة الإرهاب وأثرها على الأمن الإنساني في محافظة بابل بعد عام 2003*، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، 2018، ص 25.

الذي سببته تلك العمليات مستخدمة بذلك جميع أدوات الإرهاب، والتي كان أشدها ضرراً التفجيرات الانتحارية والعبوات الناسفة التي أدى البعض منها إلى سقوط مئات الضحايا في صفوف السكان المدنيين والعسكريين والحق أضرار عديدة في المنشأة العامة والخاصة.

وسائل الإرهاب وأدواته

بالنظر لتعدد أنواع الإرهاب ودوافعه فقد تعددت وسائله وأدواته أيضاً إذ تختلف باختلاف المجموعة التي تستعمله، ولتحقيق أهداف الإرهاب اتخذ الإرهابيون صور متعددة لتنفيذ عملياتهم الإرهابية، ففي السابق كانت الاغتيالات والخطف والعبث بالمؤسسات الحيوية التي تؤثر في القرار السياسي، أما الآن ومع التطور العلمي السريع في مجال النقل والاتصالات ومجال التسليح العسكري، عملت المجاميع الإرهابية على أن تتبع منهج ووسائل جديدة لتنفيذ أهدافها وتحقيق غاياتها ومن أهمها الآتي⁽¹⁾.

1- القنابل الموقوتة والمواد المتفجرة

وهي من الوسائل المادية شديدة الخطورة لأنها تؤدي إلى ضحايا بأعداد من الأفراد، إذ يستعمل مواد قوية الانفجار مثل الديناميت ومادة (TNT) ومادة (C4)^(*) وغيرها من المواد المتفجرة وقد تطورت أنواعها من تقليدية إلى قنابل ذكية ولاصقة⁽²⁾. إن أغلب التكتيكات انتشاراً هو القنابل الموقوتة،

(1) هيثم فالح شهاب، مصدر سابق، ص 64-65.

(*) C4 وهو مادة شديدة الانفجار تصنع في المنشآت العسكرية وهي ذات قدرة واسعة على تدمير الدروع، وحسب الخبراء العسكريين فإن العبوة التي تزن (كيلوغرامين) من مادة C4 تعادل في حال انفجارها قوة (10 كغم) من مادة (TNT) شديدة الانفجار.

(2) صاحب صفاء صاحب وأسامة حمودي عذاب، الجريمة الإرهابية وتأثيرها على المجتمع، وزارة الدفاع، رئاسة أركان الجيش، دائرة العمليات، مديرية المدفعية، قسم الدراسات والتطوير، العراق، 2008، ص 12.

وذلك لأنه يُعد من أسهل الوسائل المستعملة من الإرهابيين، لكونه وسيلة فعالة لملاحظة أهداف الإرهابيين وهو لا يحتاج إلى تخطيط أو معلومات كثيرة⁽¹⁾. ويرجع ازدياد استعمال هذا النوع لسهولة الحصول على المواد المتفجرة وكذلك سهولة اختفاء وهروب المنفذين بعد إعداد وتهيئة العبوات⁽²⁾.

2- القتل والاعتقال

يختلف الاعتقال عن القتل العادي إذن عمليات الاعتقال تكون وراءها دوافع سياسية، فهي تستهدف قيادات الخصم من اجل إشاعة الذعر بين رموزه من اجل إلحاق الضرر بهم أو هزيمتهم، وهو يهدف أيضاً إلى سحق المعنويات لدى القاعدة الجماهيرية للخصم لبث الرعب في عقولهم⁽³⁾. وكما يُعد السياسيون والقادة الأمنيين في المناصب الحساسة أهدافاً للتنظيمات المتطرفة والعصابات الإرهابية، إذ تهدف الجماعات الإرهابية من وراء هذا الأسلوب إلى زعزعة القاعدة العامة للخصم ونشر الرعب في نفوسها⁽⁴⁾. وقد يحدث الاعتقال لبعض الشخصيات المهمة وذلك لما لها من ثقل وتأثير في الرأي العام داخل الدولة أو التي لها ارتباطات مع مخبرات دولية لتحقيق أهداف سياسية على حساب جهات أخرى داخلية إذ يتم اختيار هذه الشخصيات من الإرهابيين حسب الهدف من العملية الإرهابية.

(1) بروس هوفمان، تيروريزم، وه ركيراني نأوات احمد، ده ركاي جاب وبه فش سه ره م، سليمان، 2005، ص42.

(2) سهيل حسين الفتلاوي، مصدر سابق، ص91.

(3) محمد أزهري سعيد السماك، *الإرهاب والعنف السياسي*، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، 1993، ص36.

(4) سامر إبراهيم الجهماني، *مفهوم الإرهاب في القانون الدولي*، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، 1988، ص64. للمزيد ينظر إلى: محمد أزهري سعيد السماك، مصدر سابق، ص36.

3- اختطاف الطائرات وتفجيرها

يقصد بذلك السيطرة على الطائرة خلال تحليقها في الجو وذلك باستعمال وسائل العنف وتغيير مسارها والاتجاه نحو مطار آخر وذلك بإجبار طاقم الطائرة على ذلك، بهدف المقايضة أو عقد صفقة مقابل إطلاق سراح المختطفين والطائرة⁽¹⁾. وفي عام (2001) ظهر نوع جديد وذلك باختطاف الطائرات وتوجيهها وارتطامها بمنشآت ذات أهمية، ومثال ذلك ضرب برج التجارة العالميين في نيويورك راح ضحيتها 2996 شخص، فضلاً عن ذلك قيام مواطن أمريكي بالتعاطف مع تنظيم القاعدة وتوجيه طائرته الخاصة نحو مصرف أمريكي في 2002/1/6⁽²⁾.

4- العمليات الانتحارية

ومفادها أن يتطوع شخص ما ويتم تحميله بمواد شديدة الانفجار يرتديها على شكل حزام وهو على كامل الاستعداد لتفجير نفسه ليلحق الضرر فيما يظنهم أعداء، لأسباب عقائدية أو سياسية⁽³⁾. وقد تكون العملية الانتحارية عن طريق شخص يرتدي حزام ناسف (متفجرات) أو عجلة تحمل مواد متفجرة ويقودها شخص انتحاري من أجل استهداف مؤسسات أو تجمع مدني أو عسكري ليوقع أكبر عدد من الضحايا، ولقد شاع استعمال العمليات الانتحارية ضد المدنيين. ويُعد العراق من بين البلدان التي تم تنفيذ هذا النوع من العمليات فيها وذلك لصعوبة السيطرة على منفذ العملية الإرهابية، إذ يتم استهداف الأبرياء في الشوارع والأماكن العامة والأسواق، ويعد هذا النوع من الوسائل الأشد ضرراً لأنه يؤدي إلى سقوط عدد من الضحايا والإضرار ويربك الوضع العام للدولة، وهذا ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل في الفصول اللاحقة من هذه الدراسة.

(1) هيثم احمد حسن، *خطف الطائرات*، دراسة في القانون الدولي، المؤسسة العربية

للدراستات والنشر، بيروت، 1976، ص 37

(2) سهيل حسين الفتلاوي، مصدر سابق، ص 90.

(3) بحث منشور على الانترنت، ويكيبيديا، <https://ar.m.wikipedia.org>

5- عمليات الخطف واحتجاز الرهائن

تُعدّ جريمة الخطف واحتجاز الرهائن من الجرائم التي تعبر عن انحطاط أخلاقي للجماعات الإرهابية عن طريق تهديد حياة الناس للضغط على الحكومة لتحقيق مكاسب أو غايات والحصول على امتيازات، وتتصف هذه الظاهرة بالوحشية والقسوة وقد أزهدت حياة عدد من السكان الأبرياء الذين لا ذنب لهم بالصراعات القائمة. ومن ناحية أخرى، أن انتشار ظاهرة خطف الرهائن واحتجازهم واستعمالها كوسيلة ضغط وابتزاز ضد الدول والحكومات لتنفيذ مطالب الخاطفين تفاقمت في الآونة الأخيرة والتي راح ضحيتها العديد من الأبرياء⁽¹⁾.

ومن أمثلة عمليات الخطف واحتجاز الرهائن ما حدث سنة 2010 عن ما اقتحم مسلحون من تنظيم القاعدة الإرهابي كنيسة سيدة النجاة للسريان الكاثوليك انتهت الحادثة بتفجير أنفسهم مما سبب في مقتل وجرح المئات من المدنيين الذين كانوا داخل الكنيسة في منطقة الكرادة في محافظة بغداد وما حدث عام 2014 بخطف المئات من السكان الأيزيديين في محافظة نينوى من قبل عصابات داعش الإرهابية وخطف (1890) جندي من قاعدة سبايكر فضلاً عن خطف (110) من المدنيين من عشيرة البونمر في (365) جندي محافظة الأنبار

6- استهداف الأموال والمنشآت الحيوية

وتتمثل بأعمال التخريب التي يقوم بها الإرهابيون على المنشآت العامة والمؤسسات ذات الأهمية سواء من الناحية السياسية أم من الناحية الاقتصادية على دولة من الدول، سواء كانت هذه المنشآت داخل إقليم الدولة أو خارجها كالسفارات والقنصليات ومكاتب شركات الطيران الوطنية، وتبدوا خطورة هذه الأعمال الإجرامية في أن معظم ضحاياها أبرياء، وان الهدف الأساسي من ورائها هو زعزعة الكيان الأساسي للدولة وإثارة الرعب

(1) احمد محمد رفعت وبكر صالح الطيار، مصدر سابق، ص 83.

والفزع بين مواطنيها وذلك لتغيير إرادة الدولة أو قراراتها في جانب معين⁽¹⁾. وفي العراق استهدفت الجماعات الإرهابية المنشآت الحيوية بشكل دائم ومخطط، مثال ذلك استهداف مقر الأمم المتحدة والسفارة الأردنية عام 2003، ووزارة العدل والخارجية والنفط ومجلس محافظة بغداد عام 2012 والمنشآت الخدمية والبنى التحتية، فضلاً عن المراقد الدينية في محافظات بغداد وكربلاء والنجف وسامراء.

أهداف الإرهاب

لأي عمل إرهابي أهداف معينة دينية وسياسية أو اجتماعية أو عسكرية تسعى المجموعات الإرهابية لتحقيقها ومن بين هذه الأهداف الآتي:-

1- التمهيد للحركة وإعلان ظهورها: تعمل بعض الحركات على القيام بإعمال إرهابية من أجل الإعلان عن نشوء حركة معينة لها صفة عسكرية قادرة على تنفيذ إعمال تعبر عن قوتها. إذ تعلن الحركة بعمليها الإرهابي بأنها موجودة على أرض الواقع⁽²⁾. والقصد من هذا الإعلان أن يعلم الجمهور بنشوء هذه الحركة أو أن يناقش أفكارها ومطالبها، أولفت نظر الإعلام والشعب والانتباه لها.

2- التعبئة لكسب تأييد للحركة: إن الحركات والمنظمات الإرهابية ترمي إلى كسب الأفراد والجماهير والحصول على تأييدها، وأن تأييد الحركة قد يكون عن طريق الدعم المادي أو المعنوي أو الانضمام للحركة أو الابتعاد عن السلطة، وإن هذا النوع من الإرهاب يتوجه إلى مجموعة من المجتمع ينتمي إليها الإرهابيون لأجل الانضمام للحركة الإرهابية أو دعمها مادياً ومعنوياً وإلا فإنها سوف تتعرض إلى الإعمال الإرهابية⁽³⁾.

(1) محمد الحسيني مصلي، الإرهاب مظاهره وأشكاله وفقاً للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، جامعة أم القرى، موقع الإسلام، 2006، ص 25.

(2) رعد عبد الجليل مصطفى، ظاهرة العنف السياسي، مصدر سابق، ص 216.

(3) سهيل حسين الفتلاوي، مصدر سابق، ص 42.

3- الارتباط بالتطورات العلمية والتكنولوجية: شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية ما يعرف بالثورة الصناعية الثانية ومن ثم الثالثة، ومن صفات الإرهاب التي كان يعيشها في تلك المرحلة هو التسلح بالتكنولوجيا المتقدمة تسليحاً جيداً من أجل تحقيق أهدافه⁽¹⁾.

4- عدم توفر منفذ للتعبير عن الأهداف: يعمل النظام الديمقراطي على فرض رأي الأغلبية، ويفسح لها المجال بتسلم السلطة، خاصة إذا كان هذا النظام لم يعالج مشاركة المكونات الأخرى للشعب (القومية والدينية والعرقية) في القرار السياسي، مما يجعلها خاضعة لقرار الأغلبية، أو يفقدها العديد من الحقوق منها حق المشاركة بالسلطة وحقوقها السياسية. كذلك يعمل النظام الدكتاتوري على سلب الحريات العامة وعدم السماح لأية حركة بالتعبير عن أفكارها وآراءها فيمنع حرية النشر والرأي. وفي ضوء ذلك فإن هذه المكونات تشعر بالاعتزاز السياسي، وهذا ما يدفع العديد من أفرادها إلى الانضمام والتكتل بحركات سياسية والقيام بعمليات عسكرية لجلب انتباه الرأي العام الداخلي والخارجي لوضعها، لهذا فإن منظمة الجيش الجمهوري الإيرلندي السري ومنظمة كيوبك في كندا ومنظمة الباسك في إسبانيا والحركة الكردية في تركيا بزعامة عبد الله أوجلان التي هيمنت على جنوب وشرق البلاد لم تلجأ أي منها إلى الأساليب السياسية كالانتخابات على الرغم من ممارستها في هذه الدول أو الأساليب الثورية كالثورة أو العصيان بل لجأت إلى الإرهاب بوصفه الوسيلة الوحيدة التي تستطيع بموجها أن تعبر عن نفسها⁽²⁾.

(1) حسن محمد طوالبه، *العولمة دراسة في المضامين والأهداف*، صحيفة الحوار المتمدن، العدد 3346، 2011/4/25، ص4.

(2) سهى العزاوي، *العنف والإرهاب دراسة تحليلية في الأطروحات الغربية والإسلامية*، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2006، ص85.

5- نشر الفزع و الخوف بين السكان: يرمي الإرهاب إلى فرض أفكاره (إيديولوجيته) وسياسته عن طريق إضعاف المعنويات وإيجاد خلل نفسي ولاسيما لدى أفراد المؤسسات الأمنية والعسكرية ليسبب الهلع والذعر أي إثارة (الحرب النفسية)^(*)، التي تؤدي إلى انعدام التوازن والأمن داخل الدولة والمجتمع⁽¹⁾.

6- الدعاية والإعلام: غالباً ما تلجأ المنظمات والجماعات الإرهابية إلى الإرهاب بهدف الدعاية للمنظمة التي ينتمون إليها، ولإظهار قضيتها التي تحارب من أجلها، ذلك أن العمل الإرهابي قد لا يكون فيه التخريب مقصوداً بحد ذاته، وإنما من أجل إثارة الرأي العام عن طريق الإعلام⁽²⁾.

7- الحصول على الدعم المادي: غالباً ما يكون الهدف من العملية الإرهابية هو الحصول على الأموال لدعم المنظمة أو الجماعة الإرهابية وضمان استمرارها واستمرار ولاء أفراد جدد إليها، إذ يكون ذلك عن طريق دفع الفدية التي يطلبها الإرهابيون مقابل الإفراج عن الرهائن لديها، ومن أهم الأمثلة على ذلك، ما قام به تنظيم (داعش) الإرهابي في العراق، إذ أستغل الموارد النفطية وسرقت المصارف والقطع الأثرية ضمن المناطق التي وقعت تحت سيطرته في محافظات نينوى والأنبار وصلاح الدين وبيعها بأسعار منخفضة من أجل الحصول على الدعم المالي لشراء الأسلحة وصرف رواتب

(*) الحرب النفسية: هي الاستعمال المخطط والمنهج للدعاية، ومختلف الأساليب النفسية للتأثير على أراء ومشاعر، وسلوكيات العدو بطريقه تسهل الوصول للأهداف وتشن في وقت السلم والحرب على حد سواء وتستخدم فيها كل الإمكانيات المتاحة سياسيه اقتصاديه عسكريه وإعلاميه ويمكن القول أنها متأصلة في جذور التاريخ الإنساني ولها أمثلة كثيرة في تاريخ الجنس البشري.

(1) هيثم فالح شهاب، مصدر سابق، ص25.

(2) سيف جار الله زغير، أهداف وآليات وسبل معالجة الإرهاب للمدة 2000-2014، رسالة ماجستير، كلية الأركان، دورة الأركان المشتركة الرقم75، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية، بغداد، 2015، ص35.

العاملين ضمن هذا التنظيم الإرهابي.

وأوضحت الدراسة أن ضعف الدولة العراقية وحل المؤسسات الأمنية بسبب الاحتلال الأمريكي بعد عام 2003 ساعد على تحقيق أهداف التنظيمات الإرهابية وإعلان ظهورها، عن طريق كسب تأييد شرائح معينة من السكان كانت بصد من عملية التغيير السياسي، بهدف إسقاط العملية السياسية وإثبات فشلها في محاولة لإيجاد نظام سياسي قائم على تبني أفكار متطرفة لا تؤمن بالحوار والتعددية السياسية والدينية والمذهبية وإنما قائمة على فكر إرهابي يؤمن بالقتل والتهميش وإقصاء الآخرين، فضلاً عن الدعم الخارجي من قوى دولية وإقليمية لبعض الأطراف السياسية بهدف تقويض العملية السياسية وبناء نظام سياسي يتماشى مع أفكارها وتحالفاتها.

خصائص سكان العراق وتركيبهم القومي والديني

تمهيد

تعتمد جغرافية السكان على البيانات السكانية في تحليل الاختلافات المكانية للخصائص السكانية من حيث توزيعهم وتركيبهم وحركتهم الطبيعية والمكانية وتشخيص المشكلات السكانية الوطنية وإيجاد الحلول المناسبة لتلافيها⁽¹⁾. وتُعد دراسة الخصائص السكانية من أهم المحاور الرئيسة لدراسة المجتمعات البشرية في الدول، لأن السكان هم الركيزة الأساسية للتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمع، ومن الخصائص السكانية الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية هي (تركيب السكان، عدد الأفراد، عدد الأسر، متوسط حجم الأسرة، السكان البالغين، معدل النشاط الاقتصادي، البطالة والتحصيّل الدراسي للأفراد). تم التركيز على دراسة خصائص السكان لما لها من علاقة وثيقة بظاهرة الإرهاب، فمن المؤكد أن السكان هم العنصر الرئيس الذي ينبع منه الإرهاب والذي يستهدفه في الوقت نفسه، أما دراسة التركيب الديني والقومي فهو العامل الأكثر تأثيراً في نمو الظاهرة قيد الدراسة وتوزيعها المكاني والزمني.

التباين المكاني لحجم سكان العراق لعام 2018

إن التوزيع الجغرافي للسكان من الخصائص الديموغرافية التي تحاول الحكومات الحصول عليها لأهميتها البالغة، إذ تُعد دراسة عدد السكان

(1) طه حمادي الحديثي، *جغرافية السكان*، الطبعة الثانية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 2011، ص23.

وتوزيعهم الجغرافي من الخصائص السكانية التي تحتاج إليها الدراسات بأنواعها المختلفة(1). لذلك فإن دراسة السكان أمر ضروري لتحديد ما يتطلبه التوسع السكاني من توفير الأمن اللازم وتطبيق القانون بالشكل الأمثل.

يلحظ من الجدول (1) والشكل (1) إن عدد سكان العراق بلغ حوالي (38،124،182) نسمة بحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات للعام 2018، إذ كان عدد السكان الذكور (19،261،253) نسمة بنسبة (51%) من مجموع السكان، في حين بلغ عدد السكان الإناث (18،862،929) نسمة بنسبة (49%) من مجموع السكان، وبلغ عدد السكان الحضر (26،628،333) نسمة وبنسبة (69.8%)، فيما بلغ عدد السكان الريف (11،495،849) نسمة وبأهمية نسبية بلغت (30.2%) من مجموع سكان العراق، وبمعدل نمو سنوي بلغ (2.58%) (2). يتوزع السكان في محافظات العراق بشكل متباين، إذ بلغ عدد سكان محافظة بغداد للعام 2018 (8،126،755) نسمة وهي تتصدر منطقة الدراسة، منهم (7،110،234) نسمة في الحضر بنسبة (87%)، و(1،016،521) نسمة في الريف وبنسبة (13%) من مجموع السكان في المحافظة.

أما أقل المحافظات عدداً من حيث السكان فهي محافظة المثنى بواقع (814،371) نسمة، منهم (369،833) نسمة في الحضر، وبأهمية نسبية بلغت (45%)، و(444،538) في الريف بنسبة (55%) من مجموع السكان فيها. تباينت أعداد السكان على مستوى البيئة بين محافظة وأخرى في العراق، إذ تصدرت محافظة بغداد جدول الترتيب بعدد السكان الحضر بواقع (7،110،234) نسمة، وبنسبة (87%)، في حين كانت محافظة المثنى

(1) يونس حمادي علي، مبادئ علم الديمغرافية دراسة السكان، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص107.

(2) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاء السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق للمدة 2015-2018، الجدول (5)، ص12.

أقل محافظات العراق عدداً من السكان الحضريين والبالغ (369,833) نسمة وبأهمية نسبية بلغت (45%) من مجموع سكان المحافظة.

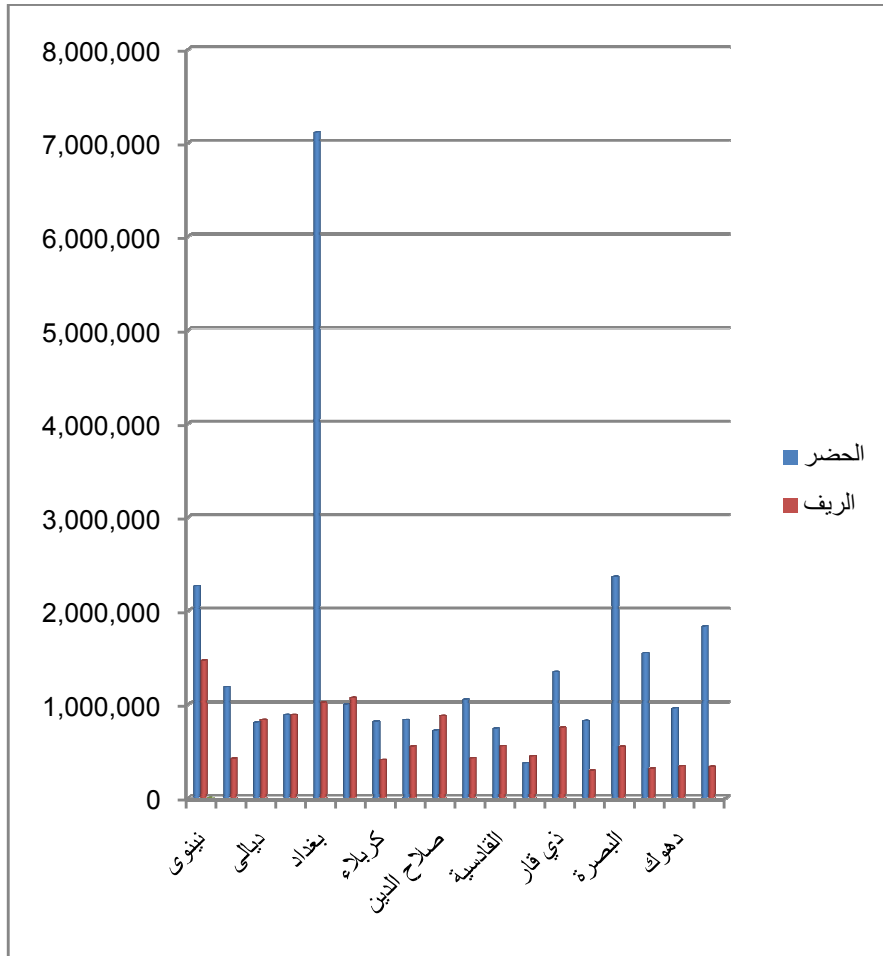
أما عدد السكان الريفي فقد احتلت محافظة نينوى جدول الترتيب بواقع (1,468,069) نسمة ونسبة (40%)، في حين بلغت اقل أعداد السكان الريفي في محافظة أربيل بحجم (310,687) نسمة، وبأهمية نسبية تبلغ (17.3%) من مجموع سكان المحافظة.

جدول (1) توزيع سكان العراق بحسب المحافظة والبيئة لعام 2018

المحافظة	الأفراد	%	الحضر	%	الريف	%
نينوى	3.729.998	9.8	2.261.929	8.5	1.468.069	12.8
كركوك	1.597.876	4.2	1.181.106	4.4	416.770	3.6
ديالى	1.637.226	4.3	805.537	3.0	831.689	7.2
الأنبار	1.771.656	4.6	886.115	3.3	885.541	7.7
بغداد	8.126.755	21.3	7.110.234	26.7	1.016.521	8.8
بابل	2.065.042	5.4	996.885	3.7	1.068.157	9.3
كربلاء	1.218.732	3.2	814.872	3.1	403.360	3.5
واسط	1.378.723	3.6	829.783	3.1	548.940	4.8
صلاح الدين	1.595.235	4.2	719.341	2.7	875.894	7.6
النجف	1.471.592	3.9	1.050.966	3.9	420.626	3.7
القادسية	1.291.048	3.4	739.601	2.8	551.447	4.8
المثنى	814.371	2.1	369.833	1.4	444.538	3.9
ذي قار	2.095.172	5.5	1.344.810	5.1	750.362	6.5
ميسان	1.112.673	2.9	821.853	3.1	290.820	2.5
البصرة	2.908.491	7.6	2.362.123	8.9	546.368	4.8
أربيل	1.854.778	4.9	1.544.091	5.8	310.687	2.7
دهوك	1.292.535	3.4	957.135	3.6%	335.400	2.9
السليمانية	2.162.279	5.7	1832.119	6.9%	330.160	2.9
المجموع	38.124.182	100%	26.628.333	100%	11.495.849	100%

المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاء السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق للمدة 2015-2018، الجدول 5، ص 12.

شكل (1) توزيع سكان العراق بحسب المحافظة والبيئة لعام 2018



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (1)

التركيب الاثنووغرافي لسكان العراق^(*)

إن الدولة التي يسود فيها دين يغلب على سائر الأديان هي أكبر قوة من الدول التي تتنوع فيها الأديان والقوميات والمذاهب، وبالرغم من ذلك فإن التنوع القومي والديني والمذهبي من الممكن أن يكون مصدر قوة في الدول التي يسودها القانون والتي قطعت شوطاً طويلاً في النظام الديمقراطي، لأن هذا التنوع يُعد إغناء للثقافة الاجتماعية في البلد، على عكس البلدان النامية التي تتحكم فيها التيارات الدينية والقومية والتي في أغلبها تتلقى دعم خارجي إقليمي ودولي من أجل أضعاف النظام الديمقراطي فيها وجعلها تابعة لتلك القوى في قراراتها.

يشكل سكان العراق تركيبة متنوعة من القوميات والأديان والمذاهب تواجدت على هذه الأرض منذ آلاف السنين وقد امتزجت دمائهم بروابط النسب والقرباة والدفاع عن هذه الأرض، كما تربطهم روابط عديد فتاريخهم ومصالحهم ووطنهم وعدوهم مشترك، وقد حاول الأعداء والمغرضين استغلال هذا التنوع في سبيل شق الصف وزرع التفرقة وبث الرعب والخوف والكراهية بينهم وتحريض فئة على الأخرى، لغرض تحقيق أهداف ومكاسب سياسية في الغالب مستغلين الحالة العاطفية وجهل البعض، وعلى الرغم من نجاح البعض في زرع الفتنة والتفرقة في مراحل زمانية ومكانية معينة إلى أن فطنة الأغلبية لهذا المشروع قد أجهض جميع الخطط الرامية لتقسيم هذا البلد وبث الرعب والخوف بين السكان، ومما أثر سلباً وغذا العنف في العراق المحيط الإقليمي المتنوع الذي شكل امتداد في بعض قومياته ومذاهبه عبر حدود العراق ليشكل تداخل اثني مع هذا المحيط، الذي تحكمه أنظمة

(*) لم يجري تعداد عام لسكان العراق منذ عام 1997 ومعظم التعدادات السابقة لم تنطرق إلى التركيب الاثنووغرافي لسكان العراق باستثناء تعداد عام 1957، وبذلك تكون النسب المشار إليها للمدة 2003-2018 هي تقريبية بالاعتماد على دراسات سابقة ونتائج الانتخابات البرلمانية للأعوام السابقة.

سياسية في أغلبها دكتاتورية والبعض منها تتعارض إيديولوجيا في ما بينها لذلك أصبحت تدخلات دول الجوار تهدد امن المجتمع العراقي وتمهد لأحداث وتغيرات سياسية قائمة على أساس استغلال التركيبة الأثني لسكان العراق. إن التنوع القومي والديني والمذهبي سبب مشكلة مزمنة لسكان العراق انعكست على استقرار الأنظمة المتعاقبة على حكمه، وهذا التنوع والتعدد الأثني يصبح خطراً إذا وقع تحت تأثير عاملين أساسيين الأول داخلي يتمثل بالصراع على السلطة بين الأقلية والأكثرية والعامل الأخر خارجي قد يكون إقليمياً أو دولياً يوظف التعددية الأثنية لتحقيق أهداف ومصالح إستراتيجية آنية أو مستقبلية تخدم أطراف خارجية محددة⁽¹⁾.

ومن الخطأ الاعتقاد بان هذا التنافس والصراع الأثني قد ظهر بعد عام(2003)، وانه لم يكن موجوداً في زمن النظام السابق (1968 – 2003)، بل على العكس تماماً أن ذلك النظام قد بنى أرضية مناسبة للاختلاف الأثني في العراق، لأنه لم يكن يتعامل بشكل عادل مع جميع فئات السكان التي تشكل المجتمع العراقي، وهذا الخطأ الاستراتيجي ولد حالة من الإحساس بالاضطهاد والتنكيل لدى الأثنيات والقوميات الأخرى، وما أن اسقط النظام فأن الكل تنافس على سدة الحكم، مستخدمين كل الأوراق بما فيها ورقة الاختلاف القومي والديني والمذهبي، ولا يمكن نسيان دور العامل الخارجي لاسيما بعض دول الجوار التي دعمت كل طائفة أو أثنية من مكونات الشعب العراقي على حساب الأخرى، مما انعكس بشكل سلبي على العلاقة الوطنية بين أطراف الشعب العراقي وسبب أزمة ثقة بين السياسيين لتركوا مسؤولية بناء الوطن وينشغلوا بالمساومات والمهاترات السياسية التي تؤجج الشارع وتسبب الاحتقان الشعبي⁽²⁾.

(1) أياد عايد والي البديري، التركيب الاثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة واستقرارها، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد1، 2010، ص145.

(2) المصدر نفسه، ص162.

وفي كل الأحوال لا يمكن الحصول على بيانات دقيقة عن تركيب سكان العراق الاثنوغرافي لعدم وجود تعداد شامل ودقيق والنسب التي تتطرق لها الدراسة تعتمد على إحصاءات عام 1957 ونتائج الانتخابات البرلمانية لما بعد عام 2003 لكون الواقع السياسي في العراق مبني على المحاصصة مما انعكس على توجهات وخيارات الناخب العراقي على أساس مناطقي وقومي وديني ومذهبي، وبناء على ذلك تكون نسب المكونات هي تقريبية حسب ما موثق في بعض الدراسات والبيانات الإحصائية.

1- التركيب القومي

تُعد دراسة توزيع السكان في المكان من الأمور التي يولمها الجغرافيون أهمية خاصة لما قد تظهره من تباينات في توزيع حجم السكان في الوحدات الإدارية والأقاليم الطبيعية في ضوء حركة السكان الجغرافية واختلاف تركيبهم⁽¹⁾. ويتم توزيع السكان بأنماط مختلفة وفقاً لوحدة أو أسس متباينة، وتتحدد ميادين هذا التوزيع بدراسة الأمم وحجوم السكان أو مجاميعهم التكنولوجية والاثنوغرافية موزعين على وحدات مكانية مثل الإقليم أو الولايات أو المناطق الاقتصادية والاجتماعية أو مناطق الإقامة الريفية والحضرية أو المناطق التعددية⁽²⁾.

يتألف سكان العراق من قوميتين رئيسيتين هما (العربية والكردية) فضلاً عن قوميات أخرى تمثل أقليات (التركمانية والأشورية والكلدانية والآرامية) استوطنت مناطق جغرافية محددة منذ أقدم الأزمنة وهذه القوميات تشكل مجتمع متنوع وهي كما يأتي. ينظر الجدول (2) والشكل رقم (2)

(1) عباس فاضل السعدي، تباين توزيع السكان في الوطن العربي، مجلة دراسات عربية، العدد 5، 1993، ص 46.

(2) Donald J, Bogue, Population Distribution " in Population Geography Areader by George I emko et al , New York, Megraw Hill Book Co. 1970, p. 157 2-

أولاً: القومية العربية يشكل السكان العرب الأغلبية في المجتمع العراقي وتبلغ نسبتهم (80%) من سكانه⁽¹⁾. وبذلك يكون عدد السكان العرب (346,499,30) نسمة من مجموع السكان الكلي البالغ (181,124,38) نسمة بحسب تقديرات عام 2018⁽²⁾.

وأغلب السكان العرب يسكنون جنوب ووسط وغرب العراق، وكما أن هنالك تداخل واندماج بين القومية العربية والقوميات الأخرى في عدد من المحافظات مثل كركوك والموصل وديالى وبغداد وصلاح الدين وواسط فضلاً عن المحافظات الأخرى بنسب محدودة.

جدول (2) التوزيع التقريبي لسكان العراق بحسب القومية لعام 2018

نسبتهم من سكان العراق %	المجموع	القومية
80	30,499,346	العرب
15	5,718,627	الكرد
4	1,524,967	التركمان
1	381,242	أخرى
%100	38,124,182	المجموع

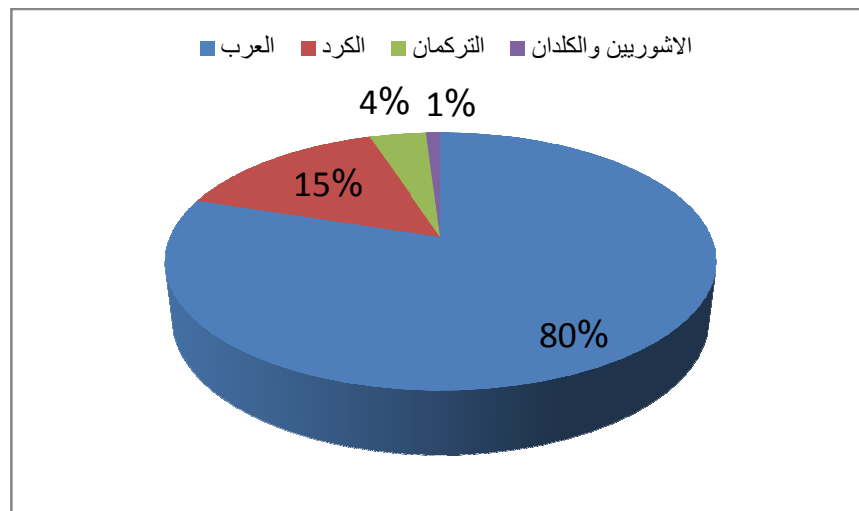
المصدر: الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاء السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق للمدة 2015-2018، الجدول 5، ص 12. كذلك: رشيد الخيون، *الأديان والمذاهب في العراق*، ط 2، منشورات لسان الصدق، قم المقدسة، 2005، ص 490.

كذلك: فاضل الأنصاري، *سكان العراق، 1970*، جدول 1، ص 24.

(1) رشيد الخيون، *الأديان والمذاهب في العراق*، ط 2، منشورات لسان الصدق، قم، 2005، ص 490.

(2) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاء السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق للمدة 2015-2018، جدول 5، ص 12.

شكل (2) الأهمية النسبية التقريبية لتوزيع سكان العراق بحسب القومية لعام 2018



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (2)

ثانياً: القومية الكردية يأتي سكان القومية الكردية بالمرتبة الثانية بعد العرب في العراق وتبلغ نسبتهم حوالي (15%) من سكان العراق يبلغ عددهم على وفق هذه النسبة (627,718,5) نسمة بحسب تقديرات عام 2018، وإشارة مصادر أخرى إلى أن نسبتهم تتراوح بين (15 إلى 20) %، وهذا الأمر يعد موضع خلاف حول نسبتهم الحقيقية من مجمل سكان العراق ويمكن أن يحسم عن طريق التعداد السكاني العام المزمع إجراءه عام 2020. ويسكنون في المحافظات الشمالية منذ القدم لكنهم يتركزون في محافظات (أربيل ودهوك والسليمانية وكركوك). يتكلم الكرد اللغة الكردية التي تمثل هويتهم القومية، وأغلب سكانهم يعتنقون الدين الإسلامي، وينتمي (90%) منهم إلى المذهب السني والبقية هم الكرد الفيلية (الشيعة)، والكرد (اليزيدية والمسيحيين واليهود) بنسب قليلة جداً، ويتعايش معهم في إقليم كردستان أقليات دينية مثل الشبك والككائية (العلوية)⁽¹⁾.

(1) مركز العراق للدراسات الإستراتيجية، تقرير منشور على الموقع الإلكتروني:

www.Aharar.Iraq.net.Com .

ثالثاً: القومية التركمانية تبلغ نسبة سكان هذه القومية نحو (4%) من سكان العراق، وبذلك يكون عددهم نحو (1،524،967) نسمة طبقاً لتقديرات عام 2018. يمتد موطنهم في العراق من قضاء تلعفر شمال محافظة الموصل وينحدر إلى جنوب شرقها باتجاه محافظة أربيل، ويمتد جنوباً إلى ناحية التون كوبري باتجاه محافظة كركوك، ثم جنوباً باتجاه ناحية تازة خورماتو وقضاء طوز خورماتو، ثم ناحية بيات وقضاء كفري، وينحدر إلى شرق العراق وتحديداً إلى محافظة ديالى وخاصة قضاء الخانقين، وناحية زرباطية والسعدية وجلولاء. ويقطن في محافظة بغداد الآن بحدود (50) ألفاً من التركمان. ومن الناحية المذهبية ينقسم التركمان إلى حوالي 55% من السنة، و45% من الشيعة. يقطن السنة في مدن، أربيل والتون كوبري وكركوك وبيات وكفري وخانقين وجلولاء وزرباطية والسعدية، أما الشيعة فيقطنون في تلعفر وتوابعها في محافظة الموصل وفي مركز مدينة كركوك (حوالي 35% من التركمان في مركز مدينة كركوك من الشيعة) وناحية تازة وطوز خورماتو وعدد من القرى التابعة لهما. بلغ عدد نفوس التركمان حسب إحصائية التعداد السكاني لعام 1997 بـ (900) ألف نسمة، يسكن أغلبهم في مركز محافظة كركوك، واستناداً لإحصائية العام 1957 احتل التركمان مركز القومية الأولى في هذه المحافظة، ثم جاءت القوميتان الكردية ثم العربية، ولكن عددهم قل في الأعوام الأخيرة بسبب تعرض مدينة كركوك لحملات من التغيير الأثني من الأنظمة الحاكمة مثل سياسة التعريب التي قام بها النظام السابق 1968-2003 وسياسة التكريد التي تطبقها بعض الجهات في إقليم كردستان بعد عام 2003⁽¹⁾.

رابعاً: القوميات الأخرى وتشمل السكان الآشوريون والآراميون والكلدان يبالغ نسبتهم نحو (1%) من مجموع سكان العراق، ويبلغ عددهم نحو (242،381) نسمة لعام 2018، وهم يمثلون أقلية قومية لها حقوقها ومكتسباتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وينتشرون في المحافظات

(1) إياد عايد ولي البديري، مصدر سابق، ص151.

الشمالية من العراق في كل من نينوى وكركوك وأربيل ودهوك⁽¹⁾. لقد عانت الأقليات في العراق جملة من عوامل الإقصاء والتغيب والقتل والتهميش، فقد شهد العراق مسرح للعنف ضد المسيحيين والصابئة والإيزيديين والشبك من المجاميع المسلحة من القاعدة وبعدها عصابات داعش الإرهابية وبقت الدولة عاجزة عن حماية هذه الأقليات⁽²⁾.

2- التركيب الديني

يلحظ من الجدول (3) و(4) أن العراق من الدول التي تتصف بالتنوع الديني على الرغم من أن هناك نسبة مرتفعة من سكانه مسلمين، إلا أن وجود الأقليات الدينية الأخرى فيه ومنذ آلاف السنين يجعلها محط احترام وتقدير كل أبناء العراق، وعلى العموم يقسم سكان العراق من حيث التركيب الديني إلى:

أولاً: المسلمون يعد العراق من الدول الإسلامية التي يدين أغلب سكانه بالدين الإسلامي الحنيف الذي جاء به نبينا الأكرم محمد ابن عبد الله (صلى الله عليه واله وسلم)، وقد كان ولا يزال محط أنظار المسلمين بمراقده المقدسة ومساجده التاريخية ومزاراته الشريفة، وتتعايش مع المسلمين ديانات أخرى تمثل أقليات دينية سكنت في العراق منذ آلاف السنين واندمجت في نسيجه الاجتماعي.

وتبلغ نسبة المسلمين في العراق نحو (7,96%)⁽³⁾ من سكان العراق البالغ عددهم نحو (182،124،38) حسب تقديرات عام (2018) ومن ثم يكون عددهم نحو (36866083).

(1) المصدر نفسه، ص 150.

(2) وصال علي محمد العلوي، *الوعي الأمني والعنف في المجتمع العراقي* (دراسة ميدانية في محافظة بغداد)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، علم الاجتماع، جامعة بغداد، ص 119، 2017.

(3) رشيد الخيون، مصدر سابق، ص 445.

جدول (3) التوزيع التقريبي لسكان العراق بحسب الديانة لعام 2018

الديانة	الحجم	نسبتهم من مجموع السكان
المسلمون	36866083	96.7
المسيحيون	815857	2.14
الايديديون	327868	0.86
الصابئة	53374	0.14
غير ميين	53374	0.14
المجموع	38,124,182	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاء السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق 2015-2018، الجدول 5، ص 12. كذلك: رشيد الخيون، *الأديان والمذاهب في العراق*، ط 2، منشورات لسان الصدق، قم المقدسة، 2005، ص 446.

ينتشر المسلمون في جميع محافظات العراق، ويشكلون ما نسبته (99.9%) من مجموع سكان محافظة النجف ونحو (99.9%) من مجموع سكان محافظة كربلاء وتنخفض نسبة المسلمين في محافظة نينوى إلى نحو (86.6%) من مجموع سكانها، لكنها تضم أقليات وطوائف دينية أخرى مثل المسيحية والصابئة والإيزيدية وبنسب صغيرة جداً.

ثانياً: المسيحية تبلغ نسبة السكان المسيحيين في العراق نحو (2.14%) وهم يمثلون نحو (815857) نسمة حسب تقديرات عام 2018، علماً أن البرلمان العراقي في عام 2017، قد أقر (5) مقاعد للمسيح في قانون الانتخابات في عام 2017 علماً أن عدد المقاعد هو (5) مقعد، وبذلك تكون المسيحية ثاني ديانة في العراق بعد الإسلام، وهم يتركزون في محافظات محددة من العراق،

أهمها محافظة بغداد إذ تصل نسبتهم نحو(65%) من المجموع الكلي لعدد المسيحيين في العراق، أما نسبتهم فتبلغ نحو (4.5%) من مجموع سكان محافظة بغداد البالغ عددهم نحو (8.126.755) بحسب تقديرات عام 2018، ومن ثم يكون عدد المسيحيين في بغداد نحو(365794) نسمة، فضلاً عن وجودهم في مناطق من محافظة نينوى وكركوك والبصرة وأربيل ودهوك. ينظر الخارطة (1)

ثالثاً: الإيزيدية تبلغ نسبة الإيزيدية في العراق نحو (0.86%) من سكان العراق، وبذلك يبلغ عددهم نحو (327868) نسمة حسب تقديرات عام 2018. ويتواجد الإيزيديين في محافظة نينوى وتصل نسبتهم نحو (88%) من مجموع الإيزيديين في العراق، لكن نسبتهم نحو(8.16%) من مجموع سكان الموصل البالغ عددهم (304368) نسمة، وأغلبهم يتواجدون في قضاء (سنجار وتلكيف وشيخان والموصل وتلعفر والبعا).⁽¹⁾

رابعاً: الصابئة يمثل السكان الصابئة ما نسبته (0.14%) من مجموع سكان العراق⁽¹⁾، ويقدر مجموعهم في عموم محافظات العراق نحو(53374) نسمة بحسب تقديرات عام 2018 وهم يأتون بالمرتبة الثالثة في ترتيب الأقليات الدينية في العراق بعد المسيح والإيزيدية، ويتركز وجودهم على ضفاف الأنهار في بغداد وذي قار والبصرة وميسان وقد هاجر أغلبهم خارج العراق بعد عام 2003⁽²⁾. أما عن توزيعهم الجغرافي فان أكثر من نصف مجموع الصابئة في العراق يعيشون في محافظة بغداد، وقدر عددهم في عام 2018 نحو (21129) نسمة من مجموع سكان بغداد الذين قدر عددهم في نفس العام نحو (8.126.755) نسمة، ويتواجدون أيضاً في محافظات البصرة وميسان وذي قار ولكن بنسب محدودة وفي مناطق معينة. ينظر الخريطة (1)

(1) رشيد الخيون، مصدر سابق، 445.

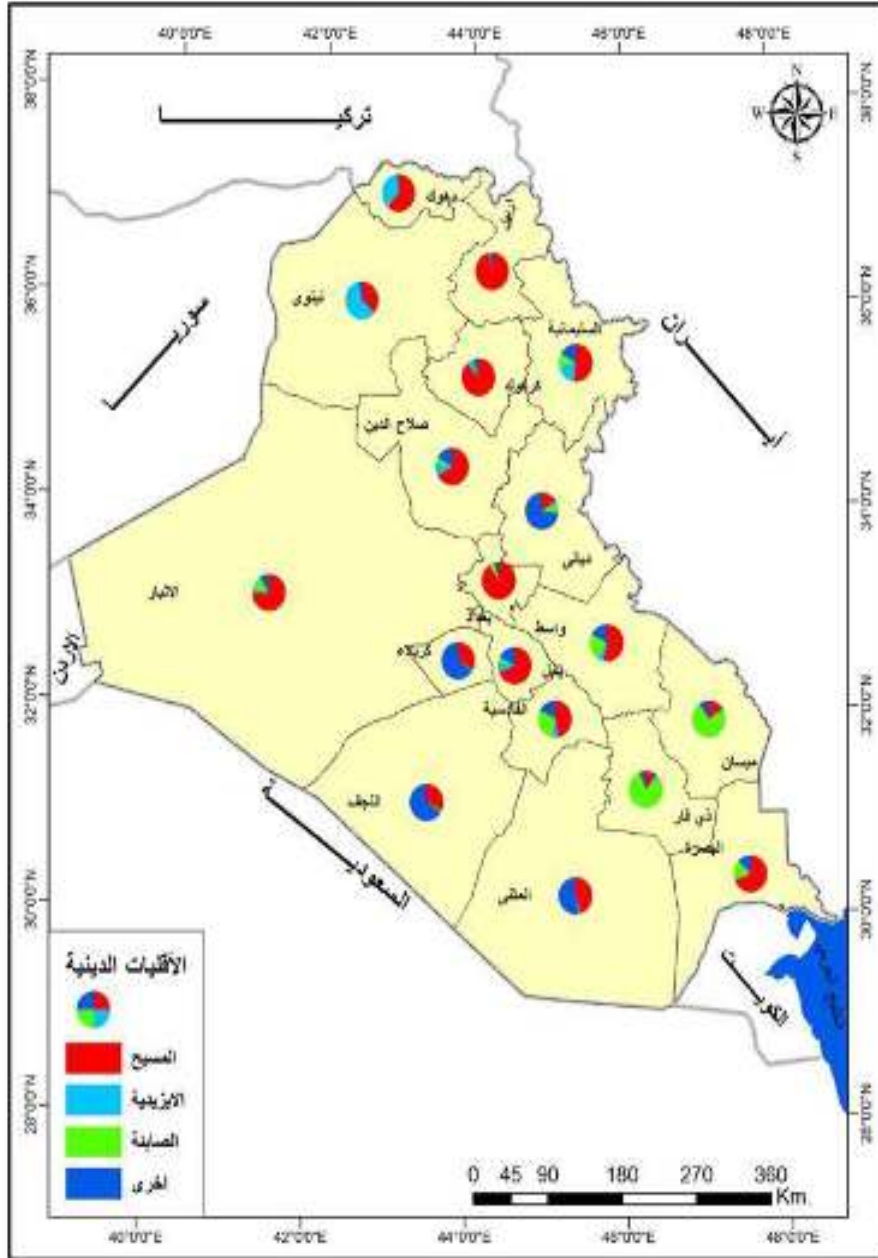
(2) باسم عبد العزيز عمر وحسين عليوي ناصر الزبيدي، الجغرافية الاجتماعية مبادئ وأسس وتطبيقات، دار الوضاح، 2014، ص 191.

جدول (4) توزيع السكان التقريبي بحسب الديانة لمحافظة العراق لعام 2018

المحافظة	المسلمين %	المسيح %	الإيزيدية %	الصابئة %	أخرى أو غير ميين	سكان المحافظة
نينوى	86.69	4.89	8.16	0.01	0.44	3.729.998
كركوك	97.31	2.35	0.12	0.06	0.15	1.597.876
ديالى	99.72	0.13	0.02	0.07	0.06	1.637.226
الأنبار	99.43	0.42	0.02	0.07	0.05	1.771.656
بغداد	94.90	4.56	0.03	0.26	0.24	8.126.755
بابل	99.77	0.16	0.02	0.01	0.04	2.065.042
كربلاء	99.91	0.03	0.002	0.0004	0.06	1.218.732
واسط	99.84	0.09	0.01	0.04	0.03	1.378.723
صلاح الدين	99.82	0.12	0.02	0.01	0.03	1.595.235
النجف	99.94	0.02	0.0003	0.001	0.04	1.471.592
القادسية	99.83	0.08	0.01	0.05	0.03	1.291.048
المنجى	99.87	0.06	0.003	0.0005	0.07	814.371
ذي قار	99.71	0.03	0.01	0.23	0.02	2.095.172
ميسان	99.29	0.11	0.01	0.52	0.07	1.112.673
البصرة	98.31	1.16	0.01	0.29	0.22	2.908.491
دهوك	89.37	6.63	3.87	0.004	0.13	1.854.778
أربيل	97.93	1.98	0.04	0.004	0.04	1.292.535
السليمانية	99.68	0.18	0.07	0.04	0.06	2.162.279
المجموع	%96.73	2.14	0.86	0.14	0.14	38.124.182

المصدر: الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاء السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق 2015-2018، الجدول 5، ص 12.

خريطة(1) توزيع الأقليات الدينية التقريبي في العراق لكل محافظة لعام 2018



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (4)

ويقسم السكان المسلمين في العراق على مذهبين رئيسيين هما:
أولاً: المذهب الجعفري (الشيعة الاثني عشرية): يشكل المذهب الجعفري (الشيعة) على طول تاريخ العراق الأغلبية بين مكوناته الاثنية، لكنهم مقابل ذلك لم يحصلوا على دورهم السياسي في إدارة الدولة بما يتلائم مع حجمهم، فقد بلغ عدد المسلمين الشيعة بحسب الإحصاء البريطاني عام (1919) نحو (1.500) مليون نسمة من أصل (2.850) نسمة، وبذلك تكون نسبتهم نحو (52.6%) من مجموع السكان، وفي عام (1932) بلغ عددهم (1612533) نسمة من مجموع (2857077) نسمة، وبلغت نسبتهم نحو (56.4%)، وفي إحصاء عام (1947) بلغ عدد الشيعة عربياً وكرداً (فيلية) وتركماناً نحو (416,2) مليون نسمة، وبلغت نسبتهم نحو (53%) من أصل (564,4) مليون نسمة⁽¹⁾.

أما الإحصاءات السكانية الأخرى التي أجرتها الدولة العراقية بأنظمتها المتعاقبة، كانت تتجاهل التركيبة المذهبية ولا تذكرها لان الأمر يتعلق بالخاوف من معرفة الأغلبية السكانية وما يترتب على ذلك من تغييرات بالسلطة، أو مطالبة الأغلبية بحقهم بالحكومة، جدير بالذكر إن ما قام به النظام السابق من التعطيم الشديد على التركيب المذهبي لسكان العراق، يأتي في إطار حقيقة تغييب حق الأغلبية وسلب حقهم بالحكم أو ممارسة السلطة، وكان ذلك النظام يمنع استعمال مصطلحي (الشيعة والسنة) معللاً ذلك بأنه يسعى إلى إلغاء الطائفية أو المذهبية من العراق وجعله موحداً، والحال انه كرس الطائفية لأنه كان طائفيًا بامتياز في أفعاله ومعاملته للسكان، وكان ماهراً بالاختباء خلف الشعارات الوطنية الفضفاضة المفرغة من معناها لأنها فاقدة مصداقيتها على أرض الواقع، وباختصار كان النظام السابق يمارس (الطائفية المقنعة) بل ربما يراها البعض بأنها طائفية مقبولة ومفضوحة نتيجة اطلاعاته الواقعية لسياسات وتوجهات النظام الصدامي وأجهزته القمعية⁽²⁾. يقدر عدد السكان المذهب الجعفري (الشيعة) في العراق

(1) إسحاق نقاش، *شيعة العراق*، ترجمة: عبد الإله النعيمي، دمشق، دار المدى، 1996، ص 32.

(2) إياد عايد والي البدري، مصدر سابق، ص 158.

لعام 2018 نحو (23522620) نسمة، وهم بذلك يمثلون ما نسبته (61.7%) من المجموع الكلي لسكان العراق، ونحو (63.8%) من مجموع المسلمين في العراق على أن يضاف لهم الكرد الفيلية والتركمان (الشيعة).
يتركز أغلبية ساحقة من السكان الشيعة في محافظات (البصرة وميسان وذي قار والقادسية والمثنى وواسط وكربلاء والنجف وبابل)، إن الصورة الحقيقية على الأرض لا تظهر حدود بين سكان المذهبيين بل يوجد تشابك اجتماعي واختلاط مذهبي في كل محافظات العراق بل في الأفضية والنواحي وحتى في الأزقة والشوارع، ولا يوجد أن هناك بيت لعائلة شيعية وآخر لعائلة سنية، وان بعض العوائل قد تصاهرت واختلطت دمائها وعقائدها، إذ يمثل الشيعة أغلبية السكان في محافظات الوسط والجنوب (بابل وكربلاء والنجف والقادسية وواسط والمثنى وميسان وذي قار والبصرة) أما المحافظات التي تمثل تركيبة مختلطة بين سكان المذهبيين فهي محافظات (بغداد وكركوك وديالى وصلاح الدين).

ثانياً: المذهب السني^(*) يبلغ عدد السكان السنة في العراق (العرب والكرد) نحو (13343463) نسمة وتبلغ نسبتهم نحو (35%) من مجموع السكان، وهم يمثلون نحو (36.19%) من مجموع المسلمين في العراق، لكن في حال احتساب عددهم من خلال تمثيلهم السياسي في انتخابات عام (2005) فإن السنة العرب وحدهم حصلوا على (59) مقعد وهم يتكونون من (جبهة التوافق العراقية وجبهة الحوار الوطنية وجبهة المصالحة والتحرير وقائمة الرافدين) وهم يمثلون بمجموعهم ما نسبته (21.4%) من مجموع مقاعد البرلمان البالغ عددها (275) مقعداً، ولكن إذا ما أضيفت مقاعد الكرد (السنة) والبالغ (58) مقعداً، فيصبح المجموع (117) مقعداً، وبذلك

(*) يقصد بالمذهب السني جميع المذاهب الأربعة وهي الحنبلي والشافعي والحنفي والمالكي ومعظمهم تتلمذ عند الأمام جعفر الصادق عليه السلام الذي ترجع إليه تسمية المذهب الجعفري (الشيعة).

ترتفع نسبة تمثيلهم السياسي إلى (42.5%) من مجموع مقاعد البرلمان العراقي لعام (2005-2009).

يمثل السنة العرب الأغلبية الساحقة في محافظات (الأنبار ونيوى وصلاح الدين) ويختلطون مع إخوانهم الشيعة في شمال محافظة بابل وجنوب محافظة البصرة وتحديداً في قضاء الزبير، ويمتزجون مع إخوانهم الكرد والشيعة وباقي مكونات سكان العراق في محافظات كركوك وبغداد وديالى. أما بالنسبة للسنة الكرد فأنهم يتركزون في محافظات إقليم كردستان الثلاثة (أربيل ودهوك والسليمانية). والجدير بالذكر بالنسبة للكرد أن الولاء بالدرجة الأولى للقومية وليس للمذهب، لذلك يلحظ أن مواقفهم السياسية تصب في هذا الاتجاه. ينظر جدول رقم (5) والشكل (4).

جدول (5) التوزيع النسبي التقريبي لسكان العراق المسلمين بحسب المذاهب الإسلامية لعام 2018

المذهب	نسبته من مجموع المسلمين %	نسبتهم من مجموع السكان %	عددهم الكلي
الشيعة	63.8	61.7	23522620
السنة	36.2	35	13343463
المجموع	100%	96.7%	36866083

المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، لجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاء السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق 2015-2018، الجدول 5، ص 12. كذلك حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 2007، ص 186. كذلك رشيد الخيون، الأديان والمذاهب في العراق، ط2، منشورات لسان الصدق، قم، 2005، ص 313 و446.

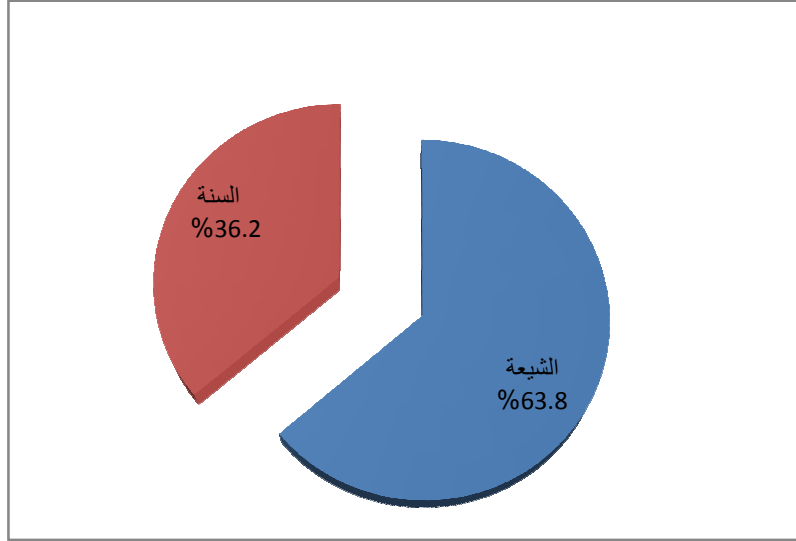
كذلك ياسر المندلاوي، العراق شعب قوميات وطوائف، مؤسسة كتابات، تقرير منشور متاح على الرابط:

<http://kitabab@kitabab.com.2005>

كذلك مركز العراق للدراسات الإستراتيجية متاح على الرابط:

<http://www.Aharar.Iraq.net.com>

شكل (3) التوزيع التقريبي لنسب سكان العراق المسلمين بحسب المذاهب الإسلامية لعام 2018



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (6)

مساحة العراق

تتوزع هذه المساحة على ثمانية عشر محافظة تتباين فيها من محافظة إلى أخرى، إذ يلاحظ من الجدول (6) ما يأتي:

تمثل محافظة الأنبار المساحة الأكبر بين محافظات العراق الأخرى بمساحة بلغت 137808 كم² وبأهمية نسبية 31.7% من مساحة العراق، تليها محافظة المثنى بمساحة بلغت 51740 كم² وبأهمية نسبية 11.9% فيما كانت أقل مساحة في العاصمة بغداد 4555 كم²، بأهمية نسبية بلغت 1% من مساحة العراق.

جدول (6) مساحة الوحدات الإدارية وأهميتها النسبية في العراق بحسب المحافظات

المحافظة	سكان المحافظة نسمة	%	المساحة كم ²	%	الكثافة العامة نسمة/كم ²
نينوى	3.729.998	9.7	37323	8.6	100
كركوك	1.597.876	4.2	9679	2.2	165
ديالى	1.637.226	4.3	17685	4.1	63
الانبار	1.771.656	4.6	137808	31.7	13
بغداد	8.126.755	21.3	4555	1.0	1784
بابل	2.065.042	5.4	5119	1.2	403
كربلاء	1.218.732	3.2	5034	1.2	242
واسط	1.378.723	3.6	17153	3.9	80
صلاح الدين	1.595.235	4.2	24363	5.6	65
النجف	1.471.592	3.9	28824	6.6	51
القادسية	1.291.048	3.4	8153	1.9	158
المتن	814.371	2.1	51740	11.9	16
ذي قار	2.095.172	5.6	12900	3	162
ميسان	1.112.673	2.9	16072	3.7	69
البصرة	2.908.491	7.6	19070	4.4	153
دهوك	1.854.778	4.9	6553	1.5	283
أربيل	1.292.535	3.4	15074	3.5	86
السليمانية	2.162.279	5.7	17023	3.9	127
المجموع	38.124.182	100	434128 ^(*)	100	88

المصدر: الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاء السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق 2015-2018، جدول 5، ص 12.

(*) بعد إضافة مساحة المياه الإقليمية البالغة (924) كم² تصبح المساحة الكلية للعراق (435052) كم².

الكثافة العامة لسكان العراق حسب المحافظات لعام 2018

الكثافة السكانية هي قسمة عدد السكان على وحدة المساحة (متر مربع، هكتار مربع، كيلو متر مربع)، وهي مقياس يحدد درجة تركيز السكان في مكان محدد لتعكس صورة التفاعل المتبادل بين الإنسان والأرض التي يعيش عليها، وهي توضح مدى استجابة الإنسان للبيئة المحيطة به. وتتباين من منطقة إلى أخرى داخل المدينة نتيجة عوامل متنوعة، منها نمط انتشار السكان والمساحة التي يشغلها المسكن، فهي تعطي مؤشراً مهماً للمخطط الحضري لتوزيع وإعادة ترتيب الوظائف المهمة التي تؤديها المدينة بما ينسجم وحجم السكان لخلق بيئة حضرية تتسم بكفاءة ووظائفها وخدماتها⁽¹⁾. وسيتم التركيز على الكثافة (العامة) وهي أسهل أنواع المقاييس التي تظهر العلاقة بين الأرض والسكان من خلال قسمة عدد سكان منطقة معينة على المساحة الكلية لتلك المنطقة⁽²⁾. ولا يخفى أن الخسائر المادية والبشرية للعمليات الإرهابية على أشدها في مناطق الكثافة السكانية العالية لأنها مستهدفة بالدرجة الأولى من الرهابيين. ينظر الجدول (6) ظهور مستويات عدة للكثافة العامة في العراق هي كالآتي:

1- منطقة الكثافة السكانية المنخفضة

تقل فيها الكثافة عن (100) نسمة / كم² وأقتصر هذا المستوى على سبعة محافظات وهي (الأنبار، المثنى، النجف، ديالى، صلاح الدين، ميسان، واسط، أربيل)، إذ تتراوح الكثافة في تلك المحافظات (13، 16، 51، 63، 65، 69، 80، 86) نسمة/ كم² على التوالي، في ضوء استعراض للكثافة العامة نستدل على وضوح سوء التوزيع وعدم التساوي في انتشار السكان أو المساحة الواسعة لبعض المحافظات كما في محافظة الأنبار والمثنى إذ أن

(1) Rymond. E.Murphy, the americency ahur bangeography mc graw-hill book company new yourk, 1966.p.158.

(2) عبد الحسين زيني، وآخرون، الإحصاء السكاني، ط1، دار المعرفة، بغداد، 1980، ص135.

معظم مساحتهما عبارة عن أراضي صحراوية واسعة تشكل امتداد لمنطقة الهضبة الغربية، وهي غير مأهولة أو مخلخلة سكانياً وفي المقابل يلاحظ التركيز الشديد والكثافة العالية في مناطق أخرى من العراق .

2- منطقة الكثافة السكانية المتوسطة

تتراوح الكثافة السكانية فيها ما بين (100-500) نسمة /كم² وتمثلت فيها تسعة محافظات وهي (نينوى ،السليمانية، البصرة، القادسية، ذي قار، كركوك، كربلاء، دهوك، بابل) إذ سجلت كثافة سكانية بلغت (100، 127، 153، 158، 162، 165، 242، 283، 403) نسمة/كم² على التوالي.

3- منطقة الكثافة السكانية العالية

وتزيد الكثافة السكانية الحقيقية فيها على (500) نسمة/كم² واقتصرت هذه الفئة على العاصمة بغداد إذ سجلت كثافة عامة بلغ مقدارها (1784 نسمة /كم²) وهذا دليل على شدة التركيز السكاني في هذه المنطقة مما يشير إلى صغر مساحة هذه المحافظة التي لا تتجاوز (1%) من مساحة العراق. يتبين من ذلك وضوح سوء توزيع وتباين انتشار السكان على مجمل مساحة العراق من خلال ملاحظة مساحات واسعة في المحافظات غير مأهولة ومخلخلة سكانياً مع ملاحظة شدة التركيز والكثافة السكانية العالية في بعض المناطق، وهذا ما يستوجب وضع الخطط والسياسات بمختلف أنواعها ومنها الأمنية وبما يتناسب وتوزيع السكان واستعمال الوسائل الفنية لمراقبة المناطق المخلخلة سكانياً ذات المساحات الواسعة ولاسيما الصحاري في المناطق الغربية من العراق.

حدود العراق مع دول الجوار

تحولت الحدود السياسية إلى مغذيات رئيسة لعدم الاستقرار الداخلي والإقليمي فبحكم تعريفها كخطوط فاصلة تبدأ وتنتهي عندها سيادة الدولة

على أراضيها، ارتبطت بمحورين احدهما داخلي يتعلق بقدرة الدولة على تأمينها من أي تهديدات قائمة أو محتملة وآخر خارجي يتمثل بتأثيرات الإقليمية والدولية في أمن الحدود، فقد تركزت التهديدات على الحدود العراقية بعد عام 2003 بتعرضها إلى الاحتلال الأمريكي وفقدان الدولة لسيادتها، فضلاً عن ترك الحدود مفتوحة وفقدان الحدود لوظيفتها في حماية أمن الدولة، وأصبحت معبراً لتهديدات غير تقليدية ذات طبيعة متشابكة ومتصاعدة في آن واحد تمثل بالإرهاب العابر للحدود، فضلاً عن توظيف بعض دول الجوار الجغرافية لحدودها إلى نمط التصارع مع الدولة العراقية مستغلة الخصائص الجغرافية لمنطقة الحدود في ضوء تسلسل المجاميع الإرهابية ودعمها، مضافاً لاختلافات سياسية واقتصادية وأيدلوجية أسهمت في تنامي ظاهرة الإرهاب في العراق إلى يومنا هذا⁽¹⁾. ينظر جدول (7).

جدول (7) طول حدود العراق البرية والبحرية مع البلدان المجاورة

الدولة	الطول (كم)	النسبة المئوية%
إيران	1300	37.6
السعودية	812	23.5
سوريا	600	17.3
تركيا	377	10.9
الكويت	195	5.6
الأردن	178	5.1
المجموع	3462	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2016، جدول (2/1).

(1) ظلال جواد كاظم واحمد مرزوق عبد عون، الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق وأثرها في نمو ظاهرة الإرهاب بعد عام 2003، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، العدد 27، ص 283.

إن معظم الحدود مع الدول العربية هي حدود هندسية مصطنعة تمر بمناطق صحراوية شاسعة فضلاً عن الطبيعة الصحراوية والفرغ السكاني، وتضم منطقة الحدود بين العراق وسوريا والأردن والسعودية مجموعة من الكهوف والأودية والتي يمتد العديد منها إلى عشرات الكيلومترات، جعل منها ملاذاً للمهربين على مدى الأجيال، مما سهل تحركات المجاميع الإرهابية عبر الحدود بين البلدين وشكل ضعف جيبولتيكي عملت على أضعاف قوة الدولة العراقية بعد عام 2003 ونمو ظاهرة الإرهاب عبر هذه الحدود^(*).

مما سبق يلحظ إن الحدود الغربية للعراق مع سوريا والمملكة العربية السعودية من بين الحدود التي أسهمت في نمو ظاهرة الإرهاب للمدة 2003-2018، بسبب وجود بعض الجهات الداعمة للإرهاب في هذه الدول، مما ساعد على تسلل العناصر الإرهابية مستغلة طول تلك الحدود وطبيعتها التضاريسية وصعوبة السيطرة عليها أمنياً، فضلاً عن الحدود التركية ذات الطبيعة الجبلية الوعرة والتي استغلها حزب العمال الكردستاني (pkk)، فيشن هجماته على القوات التركية، ومن ثم جعل منها مسرحاً لتنشط فيها العصابات الإرهابية.

كما أن الخصائص البشرية للشريط الحدودي للمحافظات الغربية (نينوى، والأنبار) يخلو في أجزاء واسعة من وجود للسكان، نتيجة للطبيعة الصحراوية والظروف المناخية القاسية، سهلت دخول المجاميع الإرهابية، فضلاً عن دعم البعض للجماعات الإرهابية شكل وجود حواضن للمجاميع المتسللة من خارج الحدود عملت على توفير ملاذ آمن لها في ممارسة العمليات الإرهابية في المحافظات المجاورة لهذه البلدان بامتداد العاصمة والمحافظات الأخرى.

(*) للمزيد ينظر: زلال جواد كاظم واحمد مرزوق عبد عون، مصدر سابق، ص 283-326.

الفصل الثاني

تطور العمليات الإرهابية وتوزيعها الجغرافي
في العراق للمدة 2003 . 2018

تمهيد

التباين المكاني من المفاهيم الجغرافية التي لا يمكن للجغرافي أن يتجاوزها في دراسته وأبحاثه، والظواهر على اختلاف أنواعها تتباين مكانياً وزمانياً وفي مختلف المستويات الكمية والنوعية، لذا أصبح من واجبات الجغرافي تحليل هذا التباين وتفسيره وإيجاد العلاقات المكانية المنطقية التي تسهم في بلورة وصيرورة هذا التباين على وفق أسس ومنطلقات علمية تسهم في إيجاد الحلول واستشراق المستقبل لأبعد نقطة معينة، ولاشك ان التحليل المكاني للتباين أعطى علم الجغرافية أهمية وحملها مسؤولية معالجة ما يعانيه المجتمع من مشكلات بيئية واجتماعية حالية ومستقبلية⁽¹⁾. يساعد التحليل المكاني الأجهزة الأمنية في مجال الجريمة على تحديد ومعالجة المشكلات المتعلقة بالجريمة وأنماطها⁽²⁾.

إن ارتفاع معدلات الجرائم من شأنه أن يهدد بضياح ثمرات التنمية الاقتصادية، وهذه الحقيقة لم تلمس إلا في السنين الأخيرة على الرغم من تطور مفهوم التخطيط، إلا انه بقي مقتصرأ على النشاطات الاقتصادية

(1) حسين عليوي ناصر الزيايدي، *جغرافية الجريمة مبادئ وأسس*، ط1، دار الحصاد، سوريا، دمشق، 2015، ص198.

(2) Lebeau. J,Letner. M(2011). Focus: Spatial Methodologies For Studying Crime: Taylor Francis Group,LLC. 2010.

فقط، فالفرد في المجتمع لا يفيدته كثيراً أن يزداد دخله أن لم يتطور فكره وسلوكه وشخصيته بما يتيح له تحقيق الإنفاق الأفضل من هذا الدخل على أن زيادته تهدد بنتيجة عكسية إن لم يصاحبه تطور إيجابي في المقومات الشخصية ومن ثم فإن عائدية التنمية الاقتصادية محكومة بمدى ارتباطها بالتنمية الاجتماعية، فباستعمال علم التوزيعات "مكاني، زمني تساعد في كشف مسارات الجريمة وتعجل في السيطرة عليها عن طريق تحديد طبيعة العوامل المؤثر في حدوثها والمكونة لها⁽¹⁾.

إن دراسة التباين المكاني للعمليات الإرهابية بين المحافظات في العراق تعطي صورة واضحة عن مدى التفاوت في توزيعها الجغرافي، فضلاً عن إمكانية المقارنة بينها بحسب نسبة العمليات الإرهابية التي نفذت في كل محافظة خلال مدة الدراسة، لمساعدة صناع القرار في رسم الخطط الناجعة للحد من العمليات الإرهابية في الحاضر والمستقبل عن طريق تفكيك المشكلة إلى أجزائها وإيجاد المعالجات على وفق خطط واقعية مدروسة تتناسب مع واقع حال كل منطقة جغرافية.

ولغرض معرفة شكل التباين المكاني والزمني ستتم دراسة التوزيع الجغرافي للعمليات الإرهابية في العراق عن طريق رسم خرائط تفصيلية توضح هذا التوزيع، ومن ثم تقسيم بيانات منطقة الدراسة إلى ثلاثة فئات على وفق طريقة أطوال الفئات المتساوية على أساس الزمان والمكان وبحسب عدد العمليات التي تم تنفيذها في كل عام.

ويتضمن هذا الفصل مبحثين الأول منها يتناول التوزيع الجغرافي للعمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات وعوام الدراسة للمدة 2003-2018،

(1) مضر خليل العمر، محمد أحمد عقله المومني، التركيب الاجتماعي للمدينة والجريمة، دار الكندي، أربد، الأردن، 2000، ص 22.

والمبحث الثاني التوزيع الجغرافي للعمليات الإرهابية وفق نوع الحادث. بالاعتماد على التصنيف الدولي^(*) للعمليات الإرهابية للمدة 2003-2018، ولمجموع العمليات الإرهابية المسجلة وبجميع أنواعها البالغة (26165) عملية.

التطور الزمني للعمليات الإرهابية في العراق للمدة 2003-2018

يهتم الجغرافيون ودارسوا الجريمة بالتحليل الزمني لبيانات الجريمة، وذلك لاكتشاف العوامل التي تؤثر في أنماط الجريمة، ويمكن أن يؤدي رسم بياني إلى اكتشاف العديد من التذبذب الزمني المتمثل بصعود المعدلات وانخفاضها، وتعطي تحليلات السلاسل الزمنية للمهتمين بالجريمة فرصة لمعرفة تأثير التغيرات في البناء الاجتماعي على الجريمة، فضلاً عن التغيرات في الأنظمة الديموغرافية والسياسية. ويشمل التحليل الزمني الأوقات التي يراها الجاني مناسبة لارتكاب جريمته كأوقات المناسبات أو العطل أو الذهاب لأداء طقوس وشعائر معينة⁽¹⁾.

إن جرائم العمليات الإرهابية هي من الجرائم المخطط لها، ولهذا السبب تسعى العصابات الإرهابية لاستغلال الأحداث السياسية والاحتفالات وأحياناً المناسبات والأوقات التي يكون فيها ذروة تجمع السكان لغرض إيقاع أكبر عدد من الضحايا لإثبات وجودها ولتحقيق صدى إعلامي مؤثر، فضلاً عن

(*) للمزيد ينظر للموقع الإلكتروني التالي:

National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism (START), University of Maryland, United States
<http://www.start.umd.edu/>

(1) باسم عبد العزيز عمر وحسين عليوي ناصر الزبيدي، مصدر سابق، ص 198.

بث الرعب والخوف بين السكان في سبيل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها تلك العصابات الإرهابية.

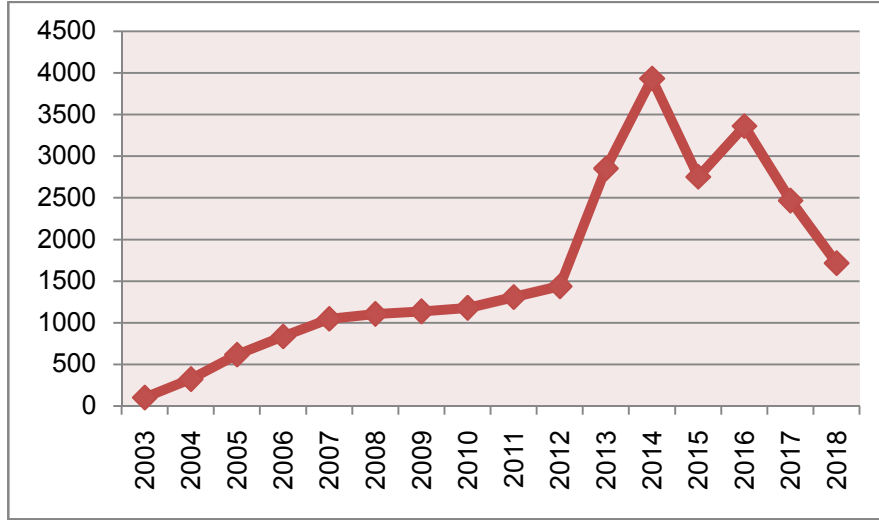
إذ يلحظ من الجدول (8) والشكل (4)، أن عدد العمليات الإرهابية بحسب السنوات للمدة 2003-2018 تراوحت بين أدنى عدد في عام 2003 وبلغت (102) بأهمية نسبية (0.4)% عملية إرهابية وأعلى عدد في عام (2014) وبلغت (3931) بأهمية نسبية (15)% عملية إرهابية، في حين بلغت عام 2004 (323) عملية، بأهمية نسبية بلغت (1.2)%، وبلغت أعداد العمليات عام 2005 (617) عملية، بأهمية نسبية بلغت (2.4)%، يليه عام 2006 بعدد (835) عملية، بأهمية نسبية بلغت (3.2)%، أما عام 2007 فقد بلغت عدد العمليات الإرهابية (1046) عملية، بأهمية نسبية بلغت (4)%، في حين جاء عام 2008 بعدد عمليات الإرهابية بلغت (1106) عملية، بأهمية نسبية بلغت (4.2)%، بينما بلغت عام 2009 (1137) عملية، بأهمية نسبية بلغت (4.3)%، وبلغ عدد العمليات في عام 2010 (1179) عملية، بأهمية نسبية (4.5)%، يليه عام 2011 بلغت (1308) عملية، بأهمية نسبية (5)%، أما عام 2012 فقد بلغ عدد العمليات الإرهابية (1437) عملية، بأهمية نسبية (5.5)%، في حين جاء عام 2013 بعدد عمليات إرهابية بلغت (2852) عملية، بأهمية نسبية (10.9)%، وبلغ عدد العمليات عام 2015 (2751) عملية، بأهمية نسبية (10.5)%، يليه عام 2016 بعدد بلغت (3300) عملية، بأهمية نسبية بلغت (12.8)%، أما عام 2017 سجل عدد العمليات الإرهابية (2466) عملية، بأهمية نسبية بلغت (9.4)%، في حين جاء عام 2018 بعدد عمليات إرهابية بلغت (1715) عملية، بأهمية نسبية بلغت (6.6)%.

جدول (8) تطور العمليات الإرهابية في العراق للمدة 2003-2018

النسبة	الانحراف المعياري	العدد	السنة
0.4	30.52	102	2003
1.2	72.23	323	2004
2.4	121.53	617	2005
3.2	193.13	835	2006
4.0	286.95	1046	2007
4.2	321.9	1106	2008
4.3	357.4	1137	2009
4.5	329.38	1179	2010
5.0	314.07	1308	2011
5.5	440.5	1437	2012
10.9	829.91	2852	2013
15.0	1099.55	3931	2014
10.5	855.14	2751	2015
12.8	1079.33	3360	2016
9.4	716.91	2466	2017
6.6	526.48	1715	2018
100	473.43	26165	المجموع

المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (11)

شكل (4) توزيع العمليات الإرهابية في العراق بحسب العام للمدة 2003-2018



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (8)

يتضح مما سبق أن العمليات الإرهابية أخذت بالارتفاع المستمر من عام إلى آخر وذلك يرجع إلى طبيعة الأحداث الزمانية لكل عام وتفاعلها المكاني والتي في أغلبها ترتبط بأسباب سياسية أدت إلى تنامي التنظيمات الإرهابية، فضلاً عن التطورات الإقليمية والدولية بعد عام 2003 التي كانت عامل رئيس في نمو العصابات الإرهابية وتطورها من عام إلى آخر، ولاسيما بعد تفجير مرقد الإمامين علي الهادي والحسن العسكري (عليهما السلام) في مدينة سامراء عام 2006، وما أعقب ذلك من احتقان طائفي مناطقي لاسيما في محافظة بغداد، مما سبب في ارتفاع عدد العمليات الإرهابية لتبلغ ذروتها في عام 2014، بسبب ظهور عصابات داعش الإرهابية في دولة سوريا عام 2012 وسيطرتها على مساحات واسعة من محافظات الأنبار وصلاح الدين ونيوى وأجزاء من محافظة ديالى مطلع عام 2014، فيما كان سبب انخفاض العمليات الإرهابية للسنوات التي تلت ذلك العام وصولاً إلى عام 2018 يرتبط بتحرير المدن من سيطرة تلك العصابات الإرهابية ولاسيما بعد فتوه الجهاد

الكفائي التي أطلقها المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف لتحرير الأرض المغتصبة من قبل عصابات داعش الإرهابية عام 2014، والتضحيات التي قدمتها قواتنا الأمنية المتمثلة بالحشد الشعبي والجيش والشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى حتى تمكنت من تحرير الأرض المغتصبة وتحجيم الجماعات الإرهابية والقضاء على نفوذها في العديد من المدن.

التوزيع الجغرافي للعمليات الإرهابية في العراق للمدة 2003-2018

سيتم خلال هذا الفصل تصنيف وتوزيع هذه العمليات على أساس طريقة أطوال الفئات المتساوية لإظهار صورة التباين المكاني لها بشكل أكثر وضوح، ويلحظ من الجدول (9) وخريطة (2) والشكل (5) أن هناك ثلاث مراتب لتوزيع العمليات الإرهابية وهي كالآتي.

الفئة الأولى: تراوح عدد العمليات الإرهابية فيها بين (11-59) وجاءت في هذه الفئة ستة محافظات هي (دهوك، المثنى، ميسان، السليمانية، النجف، القادسية) لكل منها (21، 11، 31، 40، 54، 59) عملية إرهابية، بأهمية نسبية بلغت (0.04، 0.08، 0.12، 0.15، 0.2، 0.23) بانحراف معياري (1.85، 1.19، 1.94، 2.65، 2.60، 3.68) على التوالي

الفئة الثانية: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (60-1142) وجاءت في هذه الفئة ستة محافظات هي (ذي قار، أربيل، واسط، كربلاء، البصرة، بابل) بعدد عمليات بلغت (65، 87، 126، 140، 274، 1142) بأهمية نسبية (0.25، 0.33، 0.5، 0.54، 0.1، 4.4) بانحراف معياري قدره (3.45، 7.33، 7.28، 6.36، 12.48، 58.10) على التوالي لكل منهما.

الفئة الثالثة: والتي يتراوح عدد العمليات الإرهابية فيها بين (1143 - 7854) وضمت خمس محافظات هي (كركوك، نينوى، ديالى، الأنبار، صلاح الدين، بغداد) بعدد عمليات إرهابية بلغت (2207، 3323، 3336، 3526، 3750، 7854) بأهمية نسبية (8.4، 12.7، 12.8، 13.5، 14.3، 30) بانحراف معياري قدره (104.93، 200.23، 149.4، 231.02، 244.80، 283.38) على التوالي لكل منهما.

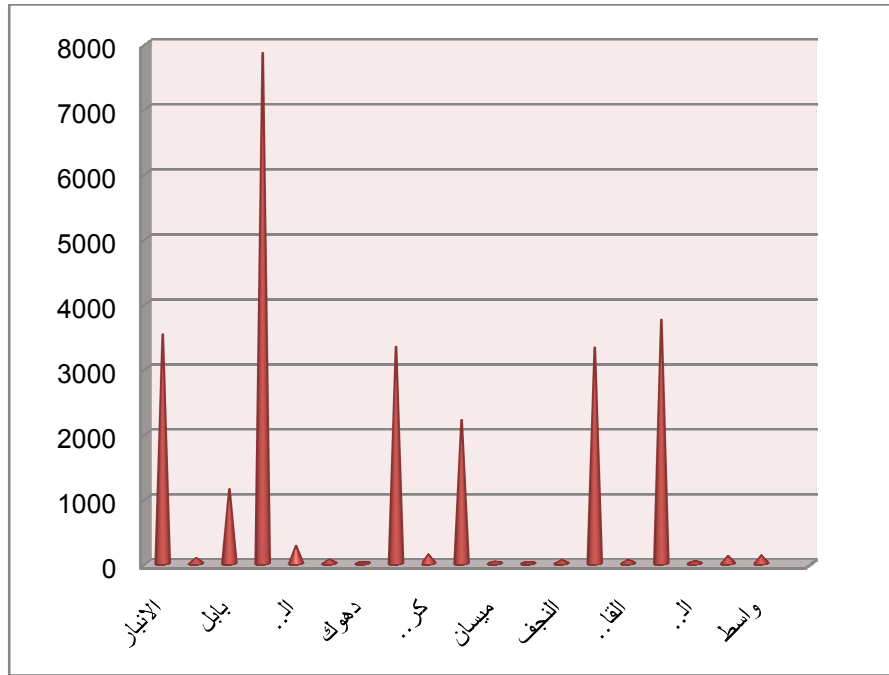
جدول (9) العمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات للمدة 2003-2018

السنة	مجموع العمليات الإرهابية	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
الأنبار	3526	231.027	13.5
أربيل	87	7.330	0.3
بابل	1142	58.107	4.4
بغداد	7854	283.381	30.0
البصرة	274	12.489	1.0
ذي قار	65	3.454	0.2
دهوك	11	1.852	0.05
ديالى	3336	149.422	12.7
كربلاء	140	6.361	0.5
كركوك	2207	107.935	8.4
ميسان	31	1.948	0.1
المثنى	21	1.195	0.1
النجف	54	2.604	0.2
نينوى	3323	200.237	12.7
القادسية	59	3.683	0.2
صلاح الدين	3750	244.804	14.3
السليمانية	40	2.658	0.2
منطقة مجهولة (*)	119	8.594	0.6
واسط	126	7.284	0.5
المجموع	26165	70.229	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (10)

(*) يقصد بالمجهول عدم تحديد أو معرفة المنطقة التي وقعت فيها العملية الإرهابية في وقت حدوثها بالرغم من التعرف على نوع وطبيعة العملية الإرهابية.

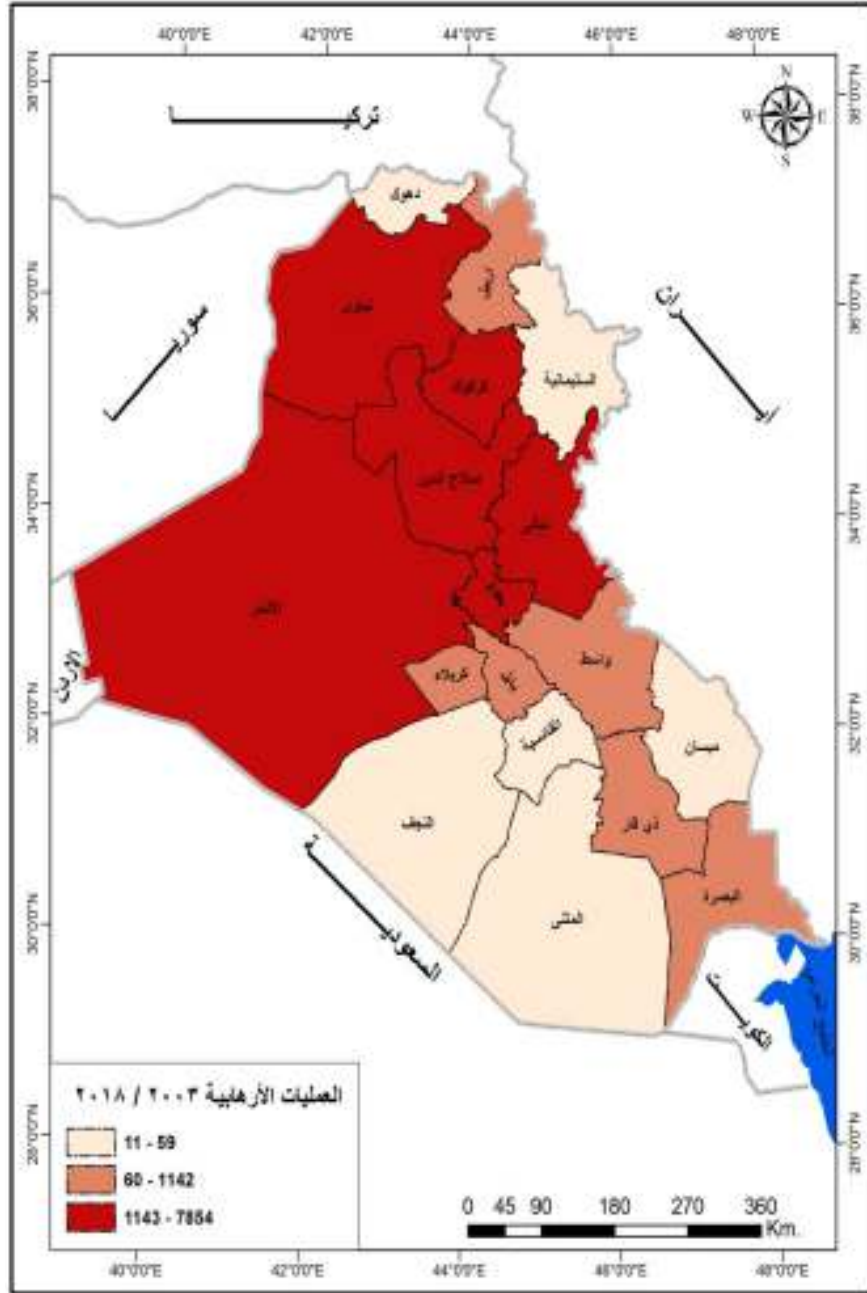
شكل (5) توزيع العمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات للمدة 2018-2003



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (9)

وفي ضوء ما سبق يتضح تباين توزيع العمليات الإرهابية خلال المدة 2018-2003 بين محافظات العراق مع ملاحظة شدة التركيز في محافظة بغداد والمحافظات المجاورة لها (ديالى وصلاح الدين ونيينوى والأنبار) ليكون على شكل نطاق يحيط بالعاصمة من جهة الغرب والشمال والشرق، في حين شهدت المحافظات الجنوبية انخفاض ملحوظ في نسبة العمليات الإرهابية وارتفاعها باتجاه الشمال وصولاً إلى محافظات (بابل وكربلاء ومحافظة واسط) ولاسيما المناطق المجاورة لمحافظة بغداد، في حين شهدت محافظات إقليم كردستان انخفاض ملحوظ في العمليات الإرهابية خلال مدة الدراسة وهذا يعود إلى الوضع السياسي الخاص للإقليم منذ عام 1991 وتمتعه بالحكم الذاتي والاستقرار الأمني والسياسي النسبي فضلاً عن التركيبة السكانية المتجانسة.

خريطة (2) العمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات للمدة 2003-2018



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (9)

الأهمية النسبية للعمليات الإرهابية في العراق للمدة 2003-2018

يلحظ من الجدول (10) والخريطة (3) أن هنالك تباين واسع للأهمية النسبية للعمليات الإرهابية في العراق خلال مدة الدراسة إذ بلغت أعلى قيمة (30.15)% في محافظة بغداد فيما بلغت أدنى قيمة (0.04)% في محافظة دهوك ومن خلال ذلك ولإظهار التوزيع بالشكل المناسب تم تصنيف البيانات إلى ثلاثة فئات بحسب المحافظات وهي.

الفئة الأولى: تراوحت الأهمية النسبية للعمليات الإرهابية في المحافظات بين (0.04-0.23) وجاءت في هذه الفئة ستة محافظات هي (دهوك، المثنى، ميسان، السليمانية، النجف، القادسية) بأهمية نسبية بلغت في كل منها (0.04، 0.08، 0.12، 0.15، 0.21) على التوالي.

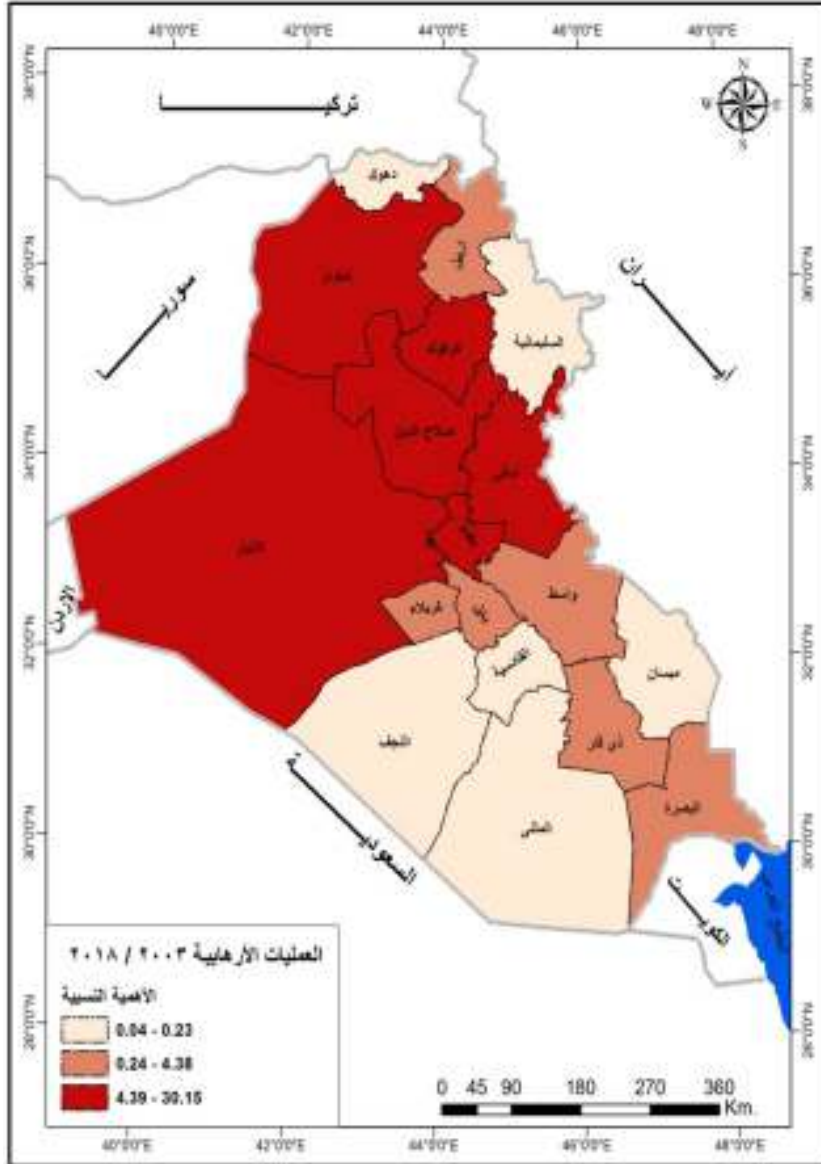
الفئة الثانية: تراوحت الأهمية النسبية للعمليات الإرهابية فيها بين (0.24-4.38) وجاءت في هذه الفئة ستة محافظات وهي (ذي قار، أربيل، واسط، كربلاء، البصرة، بابل) بأهمية نسبية بلغت (0.25، 0.33، 0.48، 0.54، 1.5، 4.36)% على التوالي من العدد الكلي للعمليات في العراق.

الفئة الثالثة: تراوحت الأهمية النسبية للعمليات الإرهابية فيها بين (4.39-30.15)% وجاءت في هذه الفئة محافظات (كركوك، نينوى، ديالى، الأنبار، صلاح الدين، بغداد) بأهمية نسبية بلغت (8.43، 12.70، 12.75، 13.48، 14.33، 30.15)% من القيمة الكلية لمجموع المحافظات.

المجموع	واسط	مجهول	السليمانية	صلاح الدين	القادسية	نينوى	النجف	المثنى	ميسان	كركوك	كربلاء	ديالى	دهوك	ذي قار	البصرة	بغداد	بابل	أربيل	الانبار	
0.4	0.0	3.4	5.0	0.1	0.0	0.3	3.7	0.0	0.0	0.3	2.9	0.2	0.0	1.5	0.4	0.5	0.1	3.4	0.4	2003
1.2	0.8	14.3	0.0	0.7	1.7	0.9	13.0	9.5	0.0	0.7	4.3	0.4	0.0	7.7	2.9	1.9	1.4	2.3	0.7	2004
2.4	3.2	15.1	0.0	1.8	3.4	1.2	3.7	9.5	3.2	2.4	0.7	1.6	0.0	3.1	6.6	3.5	4.0	4.6	0.9	2005
3.2	3.2	9.2	0.0	1.4	3.4	1.1	13.0	9.5	9.7	2.9	5.7	2.8	0.0	1.5	12.8	5.8	2.8	0.0	0.9	2006
4.0	10.3	5.0	2.5	2.0	13.6	2.9	14.8	4.8	16.1	4.4	5.0	4.1	0.0	3.1	15.7	5.3	6.2	5.7	1.6	2007
4.2	8.7	0.0	15.0	2.2	1.7	5.0	5.6	0.0	6.5	3.7	7.1	5.3	0.0	7.7	12.4	5.8	2.5	1.1	1.2	2008
4.3	7.1	0.0	0.0	1.2	8.5	6.1	1.9	4.8	19.4	3.8	12.1	3.7	0.0	9.2	2.9	5.8	6.2	3.4	2.8	2009
4.5	8.7	0.0	2.5	1.8	3.4	4.4	13.0	0.0	3.2	3.1	5.0	2.7	0.0	4.6	5.1	7.5	3.0	0.0	4.0	2010
5.0	5.6	0.0	7.5	3.4	10.2	5.0	0.0	0.0	6.5	6.1	10.7	4.3	0.0	4.6	4.4	6.4	4.8	2.3	3.7	2011
5.5	9.5	0.8	2.5	6.3	10.2	4.9	7.4	0.0	3.2	7.2	10.7	8.1	9.1	7.7	1.5	3.9	5.8	0.0	5.4	2012
10.9	23.8	24.4	20.0	14.1	10.2	14.7	7.4	14.3	16.1	11.5	8.6	11.8	0.0	21.5	9.9	8.1	8.5	14.9	8.5	2013
15.0	7.9	13.4	7.5	23.5	23.7	15.4	7.4	4.8	3.2	12.5	17.1	14.8	0.0	3.1	6.2	11.4	20.0	5.7	15.4	2014
10.5	1.6	6.7	7.5	12.2	1.7	3.7	1.9	4.8	0.0	5.3	1.4	10.2	0.0	0.0	2.6	12.9	12.0	16.1	14.9	2015
12.8	3.2	2.5	5.0	11.9	0.0	11.0	3.7	19.0	0.0	9.1	3.6	10.3	27.3	9.2	1.8	12.7	12.9	32.2	22.5	2016
9.4	0.8	5.0	20.0	8.1	5.1	20.8	1.9	9.5	3.2	8.1	3.6	10.8	63.6	12.3	9.5	5.1	7.1	6.9	10.7	2017
6.6	5.6	0.0	5.0	9.2	3.4	2.6	1.9	9.5	9.7	19.0	1.4	9.0	0.0	3.1	5.5	3.3	2.8	1.1	6.5	2018
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (11)

خريطة (3) الأهمية النسبية للعمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات
 للمدة 2003-2018



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (10)

التوزيع المكاني للعمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات للمدة

2018-2003

يظهر مما سبق أن توزيع العمليات الإرهابية في العراق للمدة 2003-2018 يظهر صورة معينة للتوزيع إلى أن تصنيف التوزيع بحسب السنوات يعطي أفضلية مميزة للتصنيف والتحليل وسيتم توزيع العمليات بحسب السنوات وذلك باعتماد ثلاثة مراتب على وفق طريقة أطوال الفئات المتساوية بحسب المحافظات وعدد العمليات الإرهابية في كل عام. ينظر جدول (11).

المجموع	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	السنة
3526	230	379	795	524	544	298	191	129	140	97	42	56	30	31	26	14	الأنبار
87	1	6	28	14	5	13	0	2	0	3	1	5	0	4	2	3	أربيل
1142	32	81	147	137	228	97	66	55	34	71	28	71	32	46	16	1	بابل
7854	263	402	1001	1014	899	640	303	501	586	458	457	415	455	272	146	42	بغداد
274	15	26	5	7	17	27	4	12	14	8	34	43	35	18	8	1	البصرة
65	2	8	6	0	2	14	5	3	3	6	5	2	1	2	5	1	ذي قار
11	0	7	3	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	دهوك
3336	300	359	342	341	494	395	270	143	91	122	177	136	95	52	13	6	ديالى
140	2	5	5	2	24	12	15	15	7	17	10	7	8	1	6	4	كربلاء
2207	419	178	201	117	275	253	159	134	69	83	82	97	63	54	16	7	كركوك
31	3	1	0	0	1	5	1	2	1	6	2	5	3	1	0	0	ميسان
21	2	2	4	1	1	3	0	0	0	1	0	1	2	2	2	0	المتنى
54	1	1	2	1	4	4	4	0	7	1	3	8	7	2	7	2	النجف
3323	88	691	367	122	511	488	162	167	146	204	165	97	35	39	31	10	نينوى
59	2	3	0	1	14	6	6	6	2	5	1	8	2	2	1	0	القادسية
3750	346	302	445	457	883	530	236	129	67	46	82	75	52	69	26	5	صلاح
40	2	8	2	3	3	8	1	3	1	0	6	1	0	0	0	2	السليمانية
119	0	6	3	8	16	29	1	0	0	0	0	6	11	18	17	4	مجهول
126	7	1	4	2	10	30	12	7	11	9	11	13	4	4	1	0	واسط
26165	1715	2466	3360	2751	3931	2852	1437	1308	1179	1137	1106	1046	835	617	323	102	المجموع

1- التوزيع المكاني للعمليات الإرهابية بحسب المحافظات لعام 2003:

لم يعرف العراق قبل هذا العام أي تواجد للعمليات الإرهابية على أرضه على الرغم من التمييز والبطش الذي اتبعه النظام السابق بفئات معينة من الشعب العراقي، ومع دخول القوات الأمريكية واحتلالها للعراق قدمت معها موجات من الجماعات الإرهابية، وبدئت بتنفيذ سلسلة متتالية من عمليات القتل والتشريد والتهجير للسكان، مما سبب تمزيق وحدتهم الوطنية على أساس طائفي وقومي، إذ وقعت بعض العمليات الإرهابية في هذا العام التي كان لها صدى مؤثر منها (تفجير سيارة مفخخة قرب السفارة الأردنية في العاصمة بغداد مما أدى إلى مقتل 11 شخص على الأقل وجرح العشرات، فضلاً عن استهداف المرجع الديني آية الله محمد باقر الحكيم بسيارة مفخخة وأدى الهجوم الإرهابي إلى مقتل 95 مصلياً كانوا يؤدون صلاة الجمعة في مرقد الأمام علي (عليه السلام)، ومن بين الضحايا السيد محمد باقر الحكيم (قدس سره)، كذلك استهدف مقر الأمم المتحدة والذي استشهد فيه 22 شخصاً وجرح 100 آخرين، منهم عراقيون وأجانب ومن بين الضحايا ممثل الأمم المتحدة في العراق آنذاك سيرجيو دي ميللو،

يلحظ من الجدول (11) وخريطة (4) أن عدد العمليات الإرهابية لهذا العام بلغت (102) عملية بأهمية نسبية بلغت (0.04) %، وبانحراف معياري بلغت قيمته (9.64)، تباينت هذه العمليات في توزيعها الجغرافي بحسب المحافظات وبالشكل الآتي،

الفئة الأولى: والتي تراوحت العمليات الإرهابية فيها بين (0-5) وجاءت في هذه الفئة اثنتي عشرة محافظة هي (دهوك، القادسية، المثنى، واسط، ذي قار، البصرة، بابل، السليمانية، النجف، أربيل، كربلاء، صلاح الدين) بلغت العمليات الإرهابية في كل منها (5,4,3,2,2,1,1,1,0,0,0,0) على التوالي،

الفئة الثانية: والتي تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (6-14)

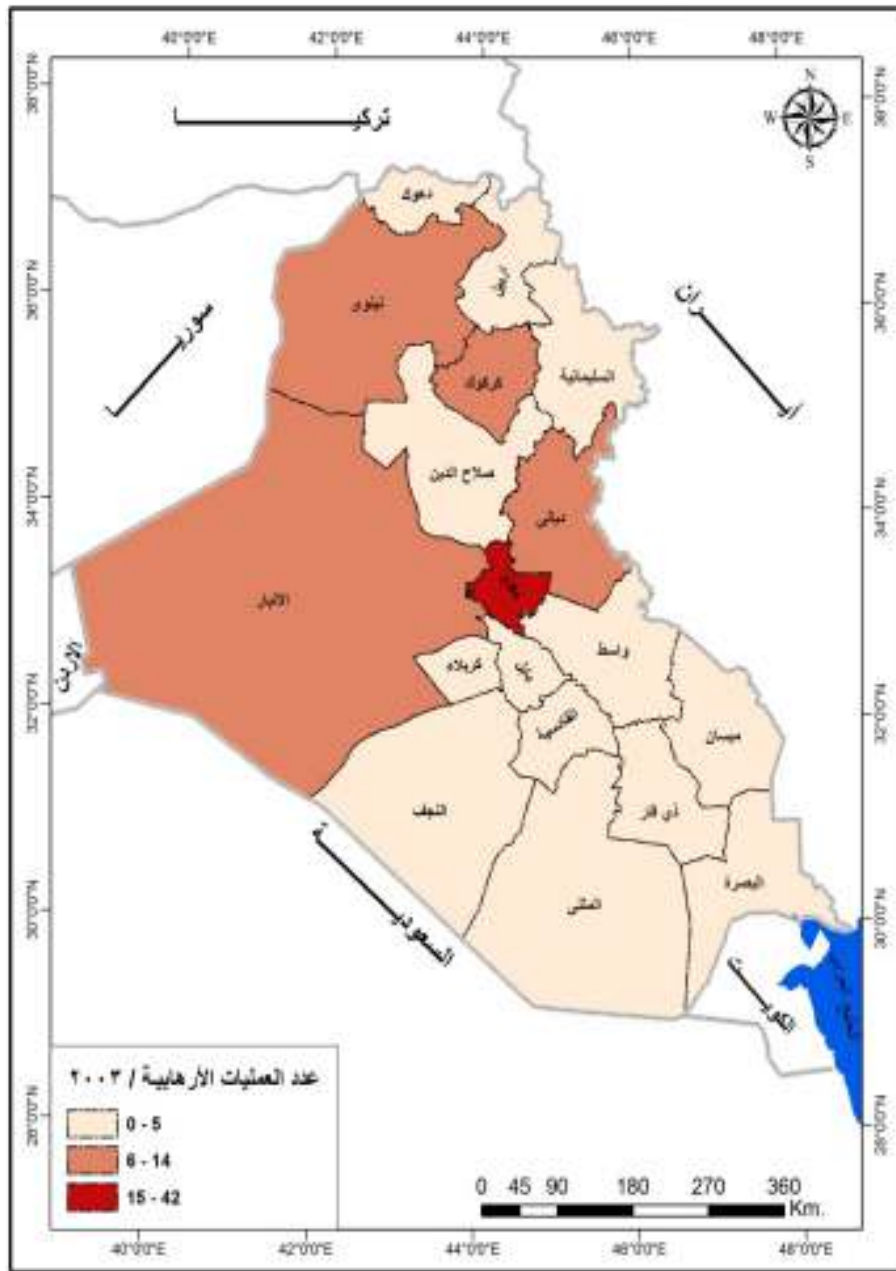
وجاءت في هذه الفئة أربعة محافظات هي (ديالى، كركوك، نينوى، الأنبار) بعدد عمليات بلغت (14,10,7,6) عملية على التوالي من العدد الكلي للعمليات في العراق.

الفئة الثالثة: والتي يتراوح عدد العمليات الإرهابية فيها بين (15-42) عملية وضمت محافظة بغداد فقط بعدد عمليات إرهابية بلغت (42) عملية من العدد الكلي للعمليات في العراق لعام 2003.

إن تركيز العمليات الإرهابية في هذا العام كان بالدرجة الأساس في محافظة بغداد لكونها مركز ثقل سياسي وإداري وسكاني فضلاً عن أن العمليات الإرهابية ركزت بشكل واضح على الأهداف ذات الطبيعة الدبلوماسية لعزل العراق عن المحيط الدولي والإقليمي وسحب الشرعية عن النظام السياسي الجديد، فضلاً عن استهداف الجماعات الإرهابية للرموز الدينية المؤثرة كاستهداف مرقد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) كذلك استهداف المرجع الديني آية الله السيد محمد باقر الحكيم زعيم المجلس الإسلامي الأعلى، بهدف إثارة غضب السكان وإشعال الفتنة الطائفية والافتتال الداخلي بين مكونات السكان في المناطق المتنوعة،

ويلحظ مما سبق أن جزء من العمليات الإرهابية لهذا العام يمكن ان تصنف ضمن تعريف الإرهاب الدولي لكون التنظيمات الإرهابية كانت ترمي إلى إيصال رسالة رعب إلى دول العالم كافة بواسطة استهداف البعثات الدبلوماسية للدول والمنظمات العالمية المساندة للنظام السياسي الجديد في العراق لتحقيق أهداف ودوافع سياسية وذلك ما تم الإشارة إليه في المبحث الثاني من الفصل الأول من هذه الدراسة.

خريطة (4) العمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات لعام 2003



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (11)

2- التوزيع المكاني للعمليات الإرهابية بحسب المحافظات لعام 2004:

تصاعد عدد العمليات الإرهابية في هذا العام مقارنة بالعام السابق ليلبغ (323) عملية، بأهمية نسبية (1.2%)، وبانحراف معياري قيمته (32.74)، ومن الحوادث الإرهابية المؤثرة في هذا العام انفجار سيارة مفخخة قرب مركز تجنيد للجيش العراقي الجديد في بغداد استشهد في التفجير 35 شخصاً وجرح 141، وكما حدث هجوم انتحاري مزدوج على مكاتب الأحزاب السياسية الكردية في أربيل إذ فجر الإرهابيين أجسادهم بين مئات المتجمعين لتقديم التهنئة بمناسبة عيد الأضحى استشهد في هذه التفجيرات 117 شخصاً وجرح 133 آخرين، وحدثت سلسلة تفجيرات في محافظة البصرة بسيارات مفخخة استشهد فيها 74 شخصاً وأصيب أكثر من 100 آخرين، فضلاً عن مجزرة أحياء زيارة عاشوراء في محافظة كربلاء وهي سلسلة من التفجيرات الإرهابية التي أسفرت عن استشهاد 178 شخصاً وإصابة 500 آخرين،

ويلحظ من الجدول (11) وخريطة (5) تباين التوزيع الجغرافي للعمليات الإرهابية في العراق لهذا العام بحسب المحافظات وبالشكل الآتي:

الفئة الأولى: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (0-8) وجاءت في هذه الفئة عشرة محافظات هي (دهوك، ميسان، السليمانية، واسط، القادسية، أربيل، ذي قار، كربلاء، النجف، البصرة) بعدد عمليات إرهابية بلغت في كل منها (0، 0، 0، 1، 1، 2، 5، 6، 7، 8) على التوالي.

الفئة الثانية: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (9-31) وجاءت في هذه الفئة ستة محافظات هي (ديالى، كركوك، بابل، الأنبار، صلاح الدين، نينوى) بعدد عمليات بلغت (26، 16، 16، 13، 26، 31) عملية على التوالي من العدد الكلي للعمليات في العراق.

الفئة الثالثة: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (32-146) عملية وضمت محافظة بغداد فقط بعدد عمليات إرهابية بلغت (146) عملية من العدد الكلي للعمليات في العراق لعام 2004.

من أسباب تصاعد العمليات الإرهابية في هذا العام، عزوف سكان بعض المدن عن دخول الانتخابات الأولى مما سبب عزل مدن عديدة شعرت بتهميشها، وكما أن دخول الانتخابات للنخب السياسية كان على أساس طائفي ومن ثم شكلت حكومات محاصصة وليس على أساس وطني⁽¹⁾.

وتجد الدراسة أن الأحداث السياسية لهذا العام والمتمثلة بتشكيل لجنة لكتابة الدستور العراقي وإجراء أول انتخابات ديمقراطية تعددية في العراق أثارة غضب بعض فئات السكان وبالخصوص في المناطق التي شعرت بتهميشها ولاسيما المناطق ذات التركيبة السكانية المختلفة (الاثنوغرافية) مما سبب عزوف شريحة مهمة عن المشاركة فيها فضلاً عن صدور فتاوي من بعض رجال الدين المتطرفين تحرم المشاركة في الانتخابات وتحث شباب هذه المناطق على عدم الانخراط في صفوف القوات الأمنية لأسباب طائفية مما مهد الطريق لاستغلال هذه الاختلافات من قبل التنظيمات الإرهابية فكانت من الأسباب الرئيسة لاستمرار ارتفاع عدد العمليات الإرهابية في العراق في هذا العام والأعوام التالية.

(1) احمد صباح مرضي، *التنمية البشرية ومستوياتها في العراق*، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الجغرافية، 2012، ص180.

3- التوزيع المكاني للعمليات الإرهابية بحسب المحافظات لعام 2005:

شهد هذا العام مجموعة من العمليات الإرهابية أثرت في استمرار أعمال العنف في العراق منها وهي تفجير شاحنة مفخخة يقودها انتحاري أهدف جمع من السكان قرب مركز طبي للحصول على الشهادات الصحية في مدينة الحلة أدى إلى استشهاد 127 شخصاً فضلاً عن العديد من التفجيرات والاعتقالات في محافظة بغداد ولاسيما في مدينة الصدر والشعلة والمناطق الشعبية الأخرى،

يلحظ من خلال الجدول (11) وخريطة (6) أن عدد العمليات الإرهابية لهذا العام بلغت (617) عملية، بأهمية نسبية بلغت (2.4) %، وبانحراف معياري قيمته (62.19)، فيما تباينت هذه العمليات في توزيعها بحسب المحافظات وبالشكل الآتي:

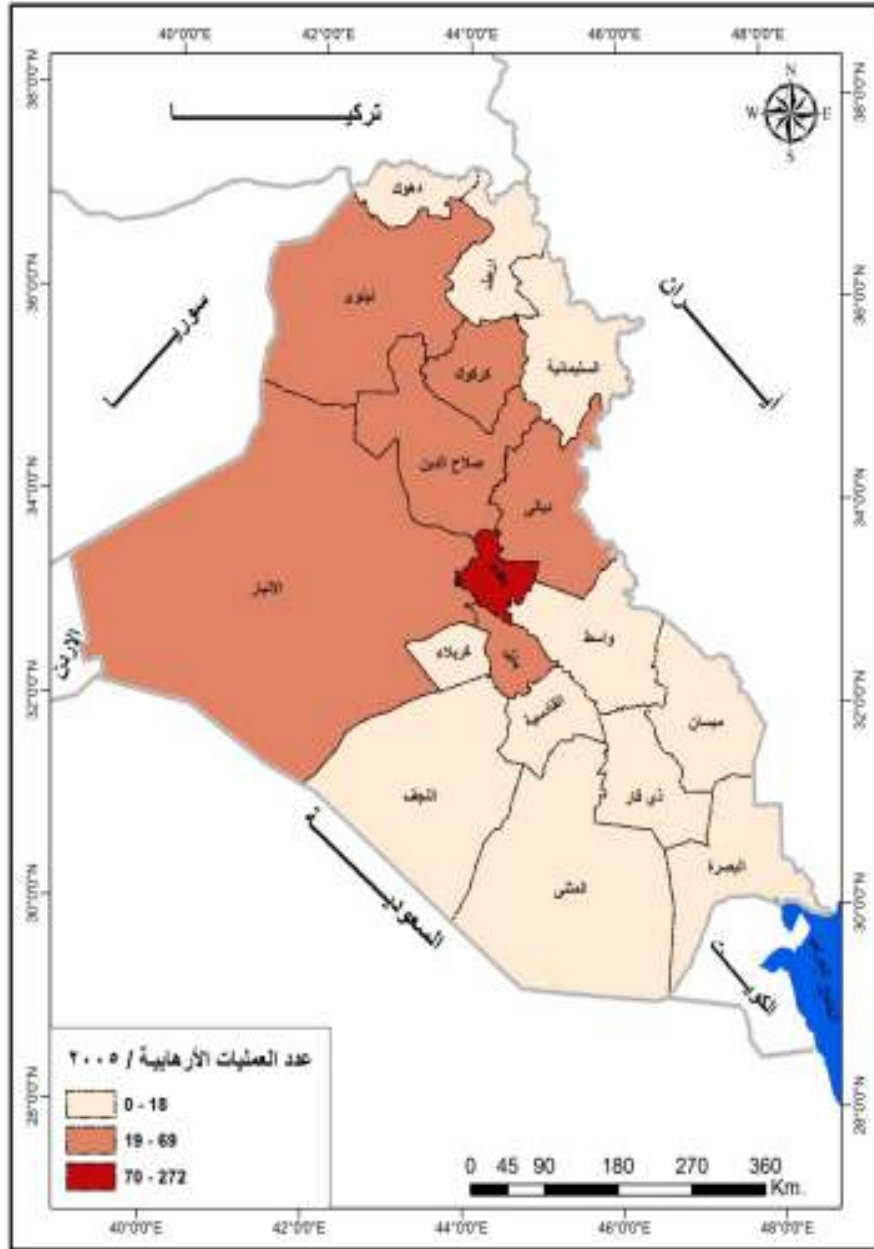
الفئة الأولى: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (0-18) وجاءت في هذه الفئة إحدى عشرة محافظة هي (دهوك، السليمانية، كربلاء، ميسان، القادسية، النجف، ذي قار، القادسية، أربيل، واسط، البصرة) بعدد عمليات إرهابية بلغت في كل منها (0، 0، 1، 1، 2، 2، 4، 4، 8، 18) على التوالي،

الفئة الثانية: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (19-69) وجاءت في هذه الفئة ستة محافظات هي (الأنبار، نينوى، بابل، ديالى، كركوك، صلاح الدين) بعدد عمليات بلغت (39، 31، 46، 52، 54، 69) عملية على التوالي من العدد الكلي للعمليات في العراق.

الفئة الثالثة: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (70-272) عملية وضممت محافظة بغداد فقط بعدد عمليات إرهابية بلغت (272) عملية من العدد الكلي للعمليات في العراق لعام 2003،

مما سبق تجد الدراسة أن التنظيمات الإرهابية اختلفت في توجهاتها وأهدافها ودوافعها عما سبق مما انعكس جلياً على عملياتها الإرهابية التي كانت تركز على البعد الطائفي من خلال استهداف تجمعات السكان من مكون معين، وإيقاع عدد من الخسائر البشرية في المناطق المكتظة وذات الكثافة السكانية العالية.

خريطة (6) العمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات لعام 2005



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول(11)

4- التوزيع المكاني للعمليات الإرهابية بحسب المحافظات لعام 2006:

يُعد هذا العام من أخطر أعوام الدراسة لما شهده من تصاعد ملحوظ للعمليات الإرهابية شملت معظم محافظات العراق، مع تركيز واضح في العاصمة بعد تفجير ضريح الإمامين علي الهادي والحسن العسكري (عليهم السلام) في مدينة سامراء ثم تفجيرات مدينة الصدر بواسطة (6) عجلات مفخخة والهجمات الصاروخية مما أسفر عن استشهاد 215 شخصاً على الأقل وإصابة 257 آخرين، ويعد ثاني أعنف هجوم منذ بداية الحرب على العراق عام 2003.

ويلحظ من الجدول (11) وخريطة (7) أن عدد العمليات الإرهابية لهذا العام بلغت (835) عملية، بأهمية نسبية بلغت (3.2)%. وبانحراف معياري بلغت قيمته (102.19)، تباينت هذه العمليات في توزيعها الجغرافي بحسب المحافظات وبالشكل الآتي:

الفئة الأولى: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (0-8) وجاءت في هذه الفئة عشرة محافظات هي (دهوك، السليمانية، أربيل، ذي قار، المثنى، القادسية، ميسان، واسط، النجف، كربلاء) بعدد عمليات إرهابية بلغت في كل منها (0، 0، 0، 1، 2، 2، 3، 4، 7، 8) على التوالي لكل منها.

الفئة الثانية: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (9-95) وجاءت في هذه الفئة سبعة محافظات هي (الأنبار، بابل، البصرة، نينوى، صلاح الدين، كركوك، ديالى) بعدد عمليات بلغت (32، 30، 35، 52، 63، 95) عملية على التوالي من العدد الكلي للعمليات في العراق،

الفئة الثالثة: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (96-455) عملية وضمت محافظة بغداد فقط بعدد عمليات إرهابية بلغت (455) عملية من العدد الكلي للعمليات في العراق لهذا العام.

يلحظ مما سبق أن التنظيمات الإرهابية لم تنجح في تأجيج الشارع العراقي وخلق الفتنة الطائفية والافتتال الداخلي خلال الأعوام السابقة على الرغم من عدد الخسائر البشرية الكبيرة التي وقعت عملياتها الإرهابية، لذلك أخذت بالبحث عن أهداف لها تأثير وصدى إعلامي وعاطفي من خلال استهداف

الرموز التي لها جانب عقائدي لدى بعض فئات السكان وهذا ما ظهر واضح بتفجير ضريح الإمامين علي الهادي والحسن العسكري (عليهم السلام) في مدينة سامراء والمرقد الدينية والجوامع والكنائس في المدن الأخرى.

خريطة (7) العمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات لعام 2006



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (11)

5- التوزيع المكاني للعمليات الإرهابية بحسب المحافظات لعام 2007:

شهد هذا العام ارتفاع ملحوظ بعدد العمليات الإرهابية مع توسع المساحة الجغرافية التي استهدفتها التنظيمات الإرهابية بعملياتها المختلفة، ومن أهمها (تفجير انتحاري أستخدمت فيه ناحية أمربي في محافظة صلاح الدين أدى إلى استشهاد أكثر من 156 شخص وإصابة 255 آخرين و تفجيرات مدينة الحلة التي أدت إلى استشهاد نحو 200 وإصابة أكثر من 250 آخرين ومجزرة مدينة تلعفر التي راح ضحيتها أكثر من 152 شهيداً وإصابة 347 شخصاً، فضلاً عن تفجيرات مجمع القحطانية الذي يسكنه أبناء الطائفة اليزيدية بالقرب من ناحية سنجار بمحافظة نينوى استشهد فيها 796 وجرح 1562 آخرين وتعد ثاني أكبر الهجمات من حيث عدد الضحايا في العالم بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001 التي حدثت بالولايات المتحدة الأمريكية.

يلحظ من خلال الجدول (11) وخريطة (8) أن عدد العمليات الإرهابية لهذا العام بلغت (1046) عملية، بأهمية نسبية بلغت (4%)، وبانحراف معياري قيمته (62،96)، تباينت هذه العمليات في توزيعها الجغرافي بحسب المحافظات وبالشكل الآتي.

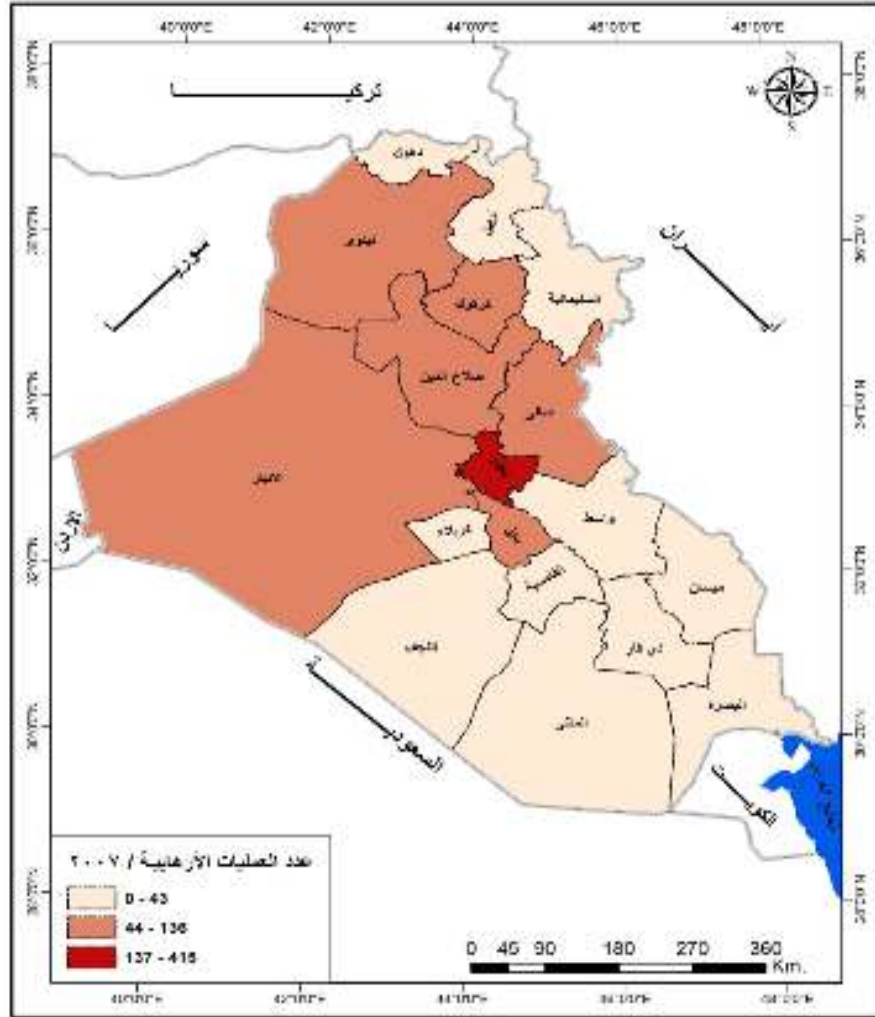
الفئة الأولى: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (0-43) وجاءت في هذه الفئة إحدى عشرة محافظة هي (دهوك، السليمانية، المثنى، ذي قار، أربيل، ميسان، كربلاء، القادسية، النجف، واسط، البصرة) بعدد عمليات إرهابية بلغت في كل منها (0، 1، 1، 2، 5، 5، 6، 7، 8، 13، 8، 43) على التوالي.

الفئة الثانية: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (44-136) وجاءت في هذه الفئة ستة محافظات هي (الأنبار، بابل، صلاح الدين، كركوك، نينوى، ديالى) بعدد عمليات بلغت (56، 75، 71، 97، 97، 136) عملية على التوالي من العدد الكلي للعمليات في العراق.

الفئة الثالثة: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (137-415) عملية وضممت محافظة بغداد فقط بعدد عمليات إرهابية بلغت (415) عملية من العدد الكلي للعمليات في العراق لعام 2007.

يلحظ مما سبق التنظيمات الإرهابية نجحت في تنفيذ الأهداف التي سعت إليها بعد تفجير مرقد الإمامين علي الهادي والحسن العسكري (عليهما السلام) في مدينة سامراء عام 2006 وهذا ما ظهر عن طريق ارتفاع نسبة العمليات الإرهابية خلال هذا العام فضلاً عن توسع المساحة الجغرافية المستهدفة لفئات السكان كافة مع التركيز على الأهداف ذات البعد الطائفي ولمناطق ولاسيما في محافظات بغداد ونيوى وبابل.

خريطة (8) العمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات لعام 2007



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول(11)

6- التوزيع المكاني للعمليات الإرهابية بحسب المحافظات لعام 2008:

يُعدُّ هذا العام امتداداً لأعوام الدراسة السابقة من حيث استمرار ارتفاع عدد العمليات الإرهابية، ومن أهمها هجوم انتحاري استهدف اجتماعاً لقادة الصحوة في ناحية الكرمة بمحافظة الأنبار، استشهد في هذا الهجوم 20 شخصاً فضلاً عن العمليات الإرهابية الأخرى المتمثلة (بالاغتيالات والخطف والتهجير القسري) في محافظة بغداد والمدن الأخرى،

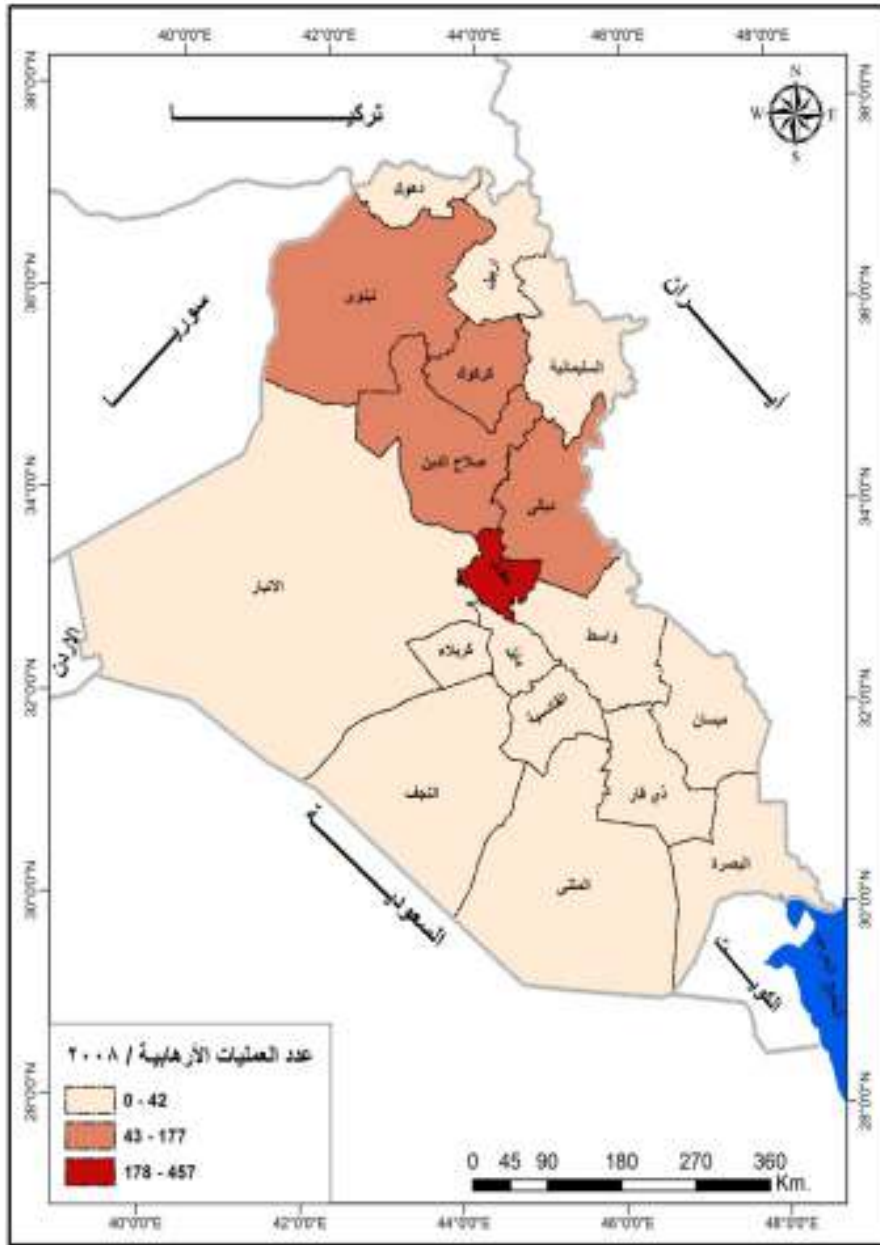
يلحظ من خلال الجدول (11) وخريطة (9) أن عدد العمليات الإرهابية لهذا العام بلغت (1106) عملية، بأهمية نسبية بلغت (4.2) %، وبانحراف معياري بلغت قيمته (110.67)، تباينت هذه العمليات في توزيعها الجغرافي بحسب المحافظات وبالشكل الآتي.

الفئة الأولى: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (0-42) وجاءت في هذه الفئة ثلاثة عشرة محافظة هي (دهوك، المثنى، القادسية، أربيل، ميسان، النجف، ذي قار، السليمانية، كربلاء، واسط، بابل، البصرة، الأنبار) بعدد عمليات إرهابية بلغت في كل منها (0، 1، 1، 0، 2، 3، 5، 6، 10، 11، 28، 34، 42) على التوالي.

الفئة الثانية: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (43-177) وجاءت في هذه الفئة أربعة محافظات هي (كركوك، صلاح الدين، نينوى، ديالى) بعدد عمليات بلغت (82، 82، 165، 82، 177) عملية على التوالي من العدد الكلي للعمليات في العراق.

الفئة الثالثة: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (178-457) عملية وضمت محافظة بغداد فقط بعدد عمليات إرهابية بلغت (457) عملية من العدد الكلي للعمليات في العراق لعام 2008.

خريطة (9) العمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات لعام 2008



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (11)

7- التوزيع المكاني للعمليات الإرهابية بحسب المحافظات لعام 2009

يكاد عدد العمليات الإرهابية لهذا العام أن يكون مساوي للعام السابق بفارق بسيط وذلك يعود إلى تطوير الخطط الأمنية وتزايد أعداد أفراد القوات الأمنية واكتسابهم لخبرة في التعامل مع التنظيمات الإرهابية، ومن العمليات الإرهابية التي كان لها أثر في استمرار ارتفاع أعمال العنف (تفجير مركز تطوع للشرطة وتفجيرات شارع فلسطين التي سقط على أثره 28 شهيداً وجرح 57 آخرين وتفجيرات وزارة العدل التي أدت إلى استشهاد 155 شخصاً)، يلحظ من الجدول (11) وخريطة (10) أن عدد العمليات الإرهابية لهذا العام بلغ (1137) عملية، بأهمية نسبية بلغت (4،3) %، وبانحراف معياري بلغت قيمته (111.11)، تباينت هذه العمليات في توزيعها الجغرافي بحسب المحافظات وبالشكل الآتي،

الفئة الأولى: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (0-46) وجاءت في هذه الفئة اثنتى عشرة محافظة هي (دهوك، السليمانية، المثنى، النجف، أربيل، القادسية، ذي قار، ميسان، البصرة، واسط، كربلاء، صلاح الدين) بعدد عمليات إرهابية بلغت في كل منها (0، 1، 1، 3، 5، 6، 6، 8، 9، 17، 46) على التوالي.

الفئة الثانية: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (47-204) وجاءت في هذه الفئة خمسة محافظات هي (بابل، كركوك، الأنبار، ديالى، نينوى) بعدد عمليات بلغت (71، 97، 83، 122، 204) عملية على التوالي من العدد الكلي للعمليات في العراق،

الفئة الثالثة: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (205-458) عملية وضمت محافظة بغداد فقط بعدد عمليات إرهابية بلغت (458) عملية من العدد الكلي للعمليات في العراق لعام 2009.

خريطة (10)العمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات لعام 2009



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول(11)

8- التوزيع المكاني للعمليات الإرهابية بحسب المحافظات لعام 2010

لا يختلف هذا العام عما سبق من حيث عدد العمليات الإرهابية مع ارتفاع محدود عن عام 2009 فيما شهد هذا العام مجموعة الأحداث التي كان لها أثر في استمرار العمليات الإرهابية منها انتخابات البرلمان العراقي التي إجراؤها في 7 مارس 2010، ومن العمليات المؤثرة (تفجيرات بعقوبة التي استشهد فيها 33 شخصاً وأصيب 55 آخرون، تفجيرات بغداد والتي أسفرت عن استشهاد 155 شخصاً وأصيب المئات بجروح، بعض هذه التفجيرات استهدفت زوار الإمام الكاظم عليه السلام، فضلاً عن اقتحام مسلحون كنيسة سيدة النجاة للسريان الكاثوليك بمنطقة الكرادة في بغداد أثناء أداء مراسيم القديس مما أدى إلى استشهاد وجرح المئات ممن كانوا بداخل الكنيسة.

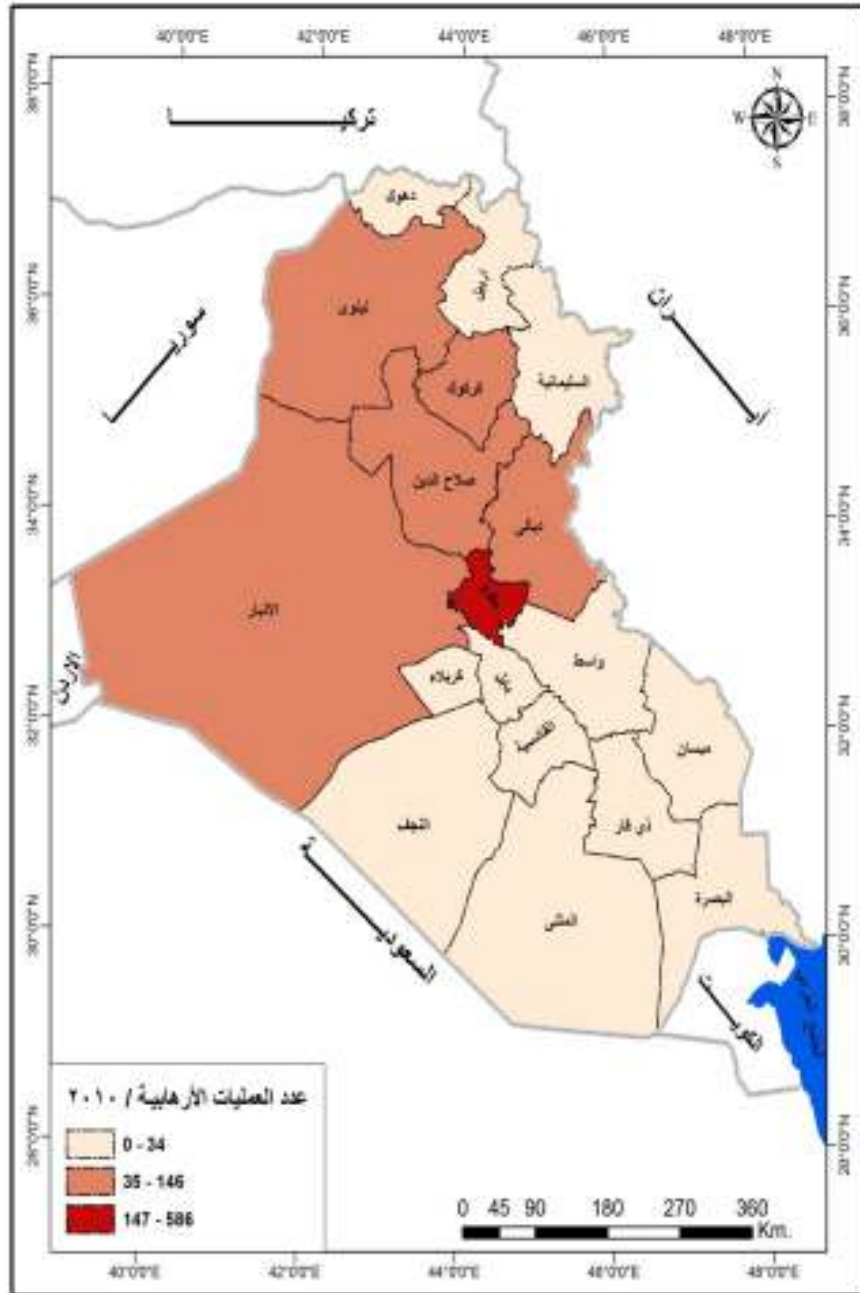
ويلحظ من الجدول (11) وخريطة (11) أن عدد العمليات الإرهابية لهذا العام بلغت (1179) عملية، بأهمية نسبية بلغت (4.5) %، وبانحراف معياري بلغت قيمته (135.46)، تباينت هذه العمليات في توزيعها الجغرافي بحسب المحافظات وبالشكل الآتي.

الفئة الأولى: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (0-46) وجاءت في هذه الفئة اثنتي عشرة محافظة هي (دهوك، أربيل، المثنى، ميسان، السليمانية، القادسية، ذي قار، النجف، كربلاء، واسط، البصرة، بابل) بعدد عمليات إرهابية بلغت في كل منها (0، 0، 0، 1، 1، 2، 3، 7، 7، 11، 14، 34) على التوالي.

الفئة الثانية: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (35-146) وجاءت في هذه الفئة خمسة محافظات هي (صلاح الدين، كركوك، ديالى، الأنبار، نينوى) بعدد عمليات بلغت (67، 91، 69، 97، 146) عملية على التوالي من العدد الكلي للعمليات في العراق.

الفئة الثالثة: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (147-586) عملية وضمت محافظة بغداد فقط بعدد عمليات إرهابية بلغت (586) عملية من العدد الكلي للعمليات في العراق لعام 2010.

خريطة (11) العمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات لعام 2010

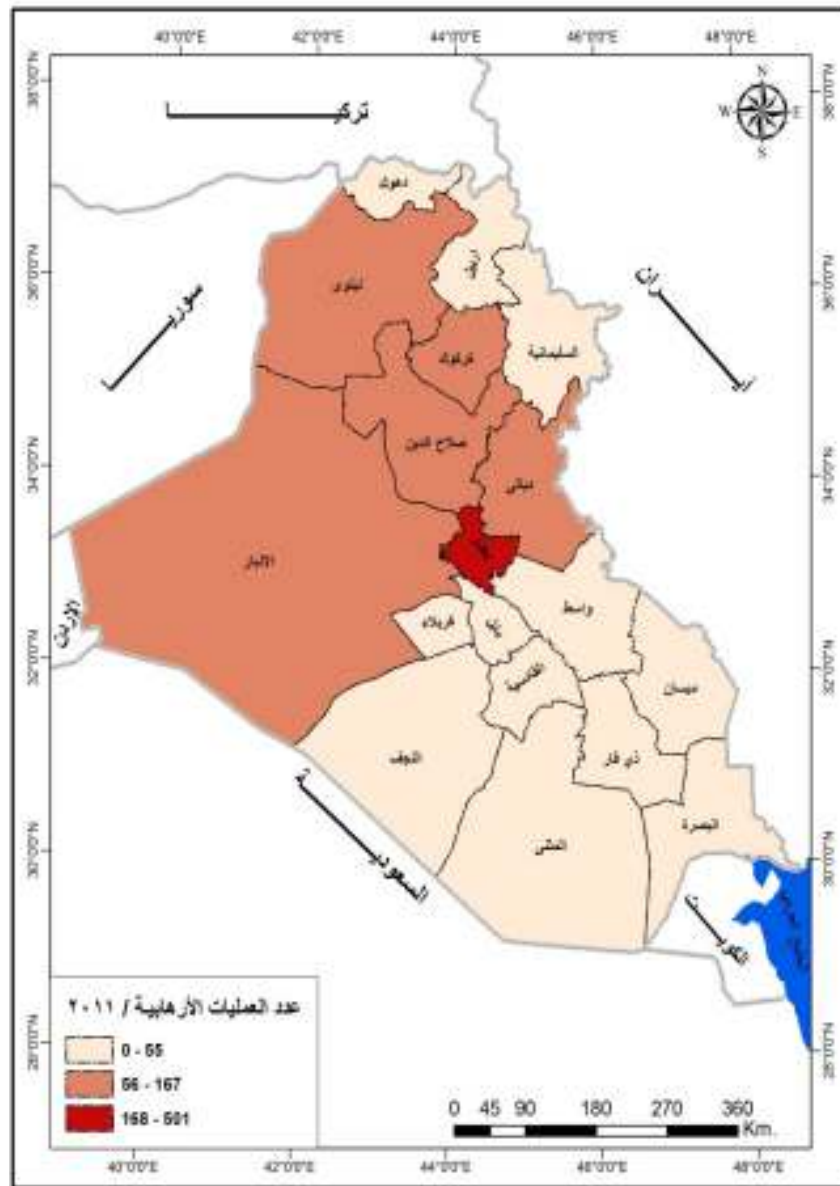


المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (11)

9- التوزيع المكاني للعمليات الإرهابية بحسب المحافظات لعام 2011

شهد هذا العام مجموعة من العمليات الإرهابية المؤثرة منها (تفجيرات محافظة كربلاء وبغداد ومدن أخرى في أثناء إحياء ذكرى أربعين الأمام الحسين عليه السلام استشهد فيها 150 وجرح المئات، واستهدف مجلس عزاء في مدينة الشعلة أدى إلى استشهاد 48 شخصاً وإصابة 105 وتفجيرات البصرة التي أسفرت عن استشهاد 19 شخصاً وإصابة 65 آخرين، يلحظ من الجدول (11) وخريطة (12) أن عدد العمليات الإرهابية لهذا العام بلغت (1308) عملية، بأهمية نسبية بلغت (5)%. وبانحراف معياري بلغت قيمته (121.11)، تباينت هذه العمليات في توزيعها الجغرافي وبالشكل الآتي.

خريطة (12) العمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات لعام 2011



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (11)

الفئة الأولى: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (0-55) وجاءت في هذه الفئة اثنتي عشرة محافظة هي (دهوك، النجف، المثنى، ميسان، أربيل، السليمانية، ذي قار، القادسية، واسط، البصرة، كربلاء، بابل) بعدد عمليات إرهابية بلغت في كل منها (0، 0، 0، 2، 2، 3، 3، 6، 7، 12، 15، 55) على التوالي.

الفئة الثانية: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (56-167) وجاءت في هذه الفئة خمسة محافظات هي (صلاح الدين، الأنبار، كركوك، ديالى، نينوى) بعدد عمليات بلغت (129، 134، 129، 143، 167) على التوالي.

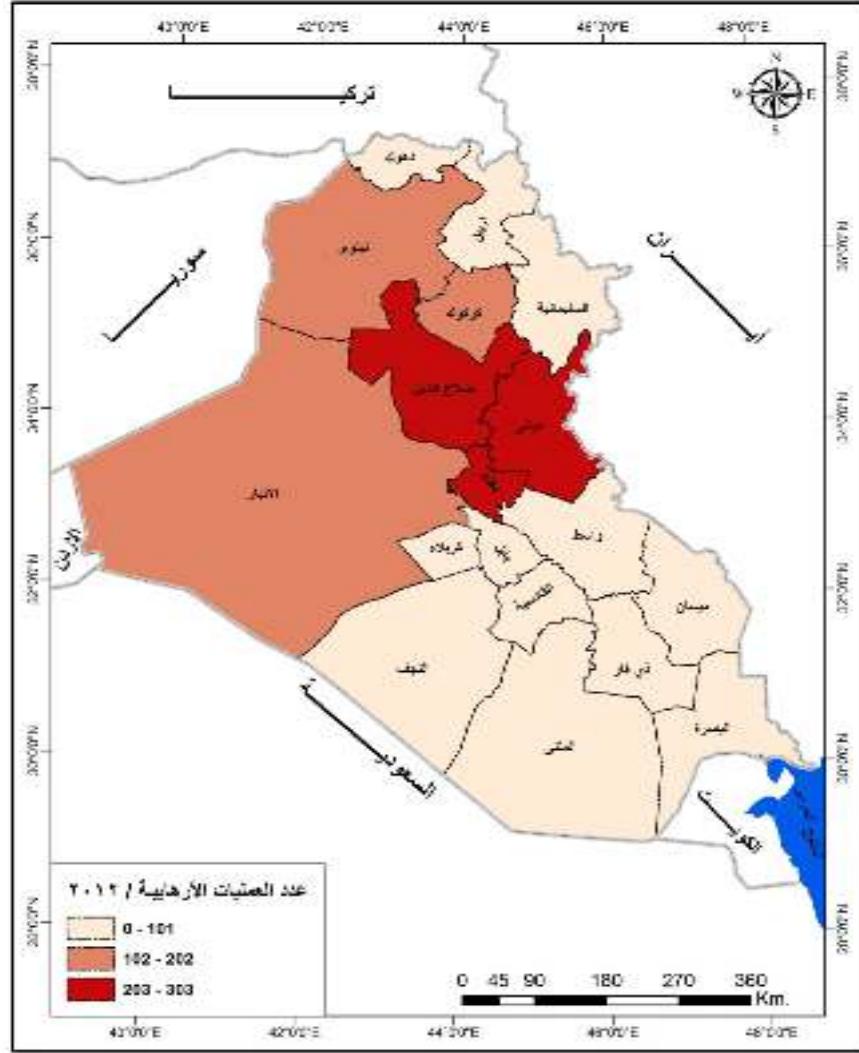
الفئة الثالثة: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (168-501) وضمت محافظة بغداد فقط بعدد عمليات بلغت (501) من العدد الكلي للعمليات في العراق لعام 2011.

10- التوزيع المكاني للعمليات الإرهابية بحسب المحافظات لعام 2012

شهد هذا العام ارتفاع ملحوظ بعدد العمليات الإرهابية منها (تفجير انتحاري بواسطة حزام ناسف في مدينة البطحاء استهدف زائرين متوجهين إلى مدينة كربلاء المقدسة لإحياء ذكرى أربعين الإمام الحسين (عليه السلام)، وهجوم انتحاري استهدف خيمة عزاء في حي الزعفرانية، فضلاً عن تفجيرات 13 حزيران 2012 باستعمال 16 عبوة ناسفة و17 سيارة مفخخة راح ضحيتها 84 شهيداً وإصابة 284 آخرين بالتزامن مع ذكرى شهادة الإمام موسى بن جعفر الكاظم (عليهما السلام) وسلسلة من التفجيرات في 16 آب 2012 التي طالت جميع أنحاء العراق راح ضحيتها 128 شهيد و400 جريحاً مما جعلها أكثر الهجمات دموية في البلاد منذ أكتوبر 2009، وهجمات منسقة وقعت في 10 مدن كذلك هجمات 23 شباط 2012 وهي موجة من التفجيرات المتزامنة التي ضربت العراق، تُعد الأولى من حيث النوع والعدد بعد الانسحاب الأمريكي نهاية عام 2011 أدت إلى استشهاد 83 شخصاً على الأقل وأصيب 250، في هجمات منسقة للغاية وقعت في 15 مدينة عراقية، وتفجيرات 23 تموز 2012 حوالي 30 هجوم ضربت العاصمة بغداد ومناطق إلى الشمال والجنوب منها، أدت إلى استشهاد 110، وتفجيرات 9 أيلول 2012 التي طالت أنحاء مختلفة من العراق راح ضحيتها

65 شهيد و300 جريحاً، ويلحظ من الجدول (11) وخريطة (13) أن عدد العمليات الإرهابية لهذا العام شهد ارتفاع ملحوظ مقارنة بالأعوام السابق إذ بلغت 1437 عملية، بأهمية نسبية بلغت (5.5) %، وبانحراف معياري بلغت قيمته (106.6)، تباينت هذه العمليات في توزيعها الجغرافي بحسب المحافظات وبالشكل الآتي.

خريطة (13) العمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات لعام 2012



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (11)

الفئة الأولى: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (0-101) وجاءت في هذه الفئة اثنتى عشرة محافظة هي (أربيل، المثنى، دهوك، ميسان، السليمانية، النجف، البصرة، ذي قار، القادسية، واسط، كربلاء، بابل) بعدد عمليات إرهابية بلغت في كل منها (0، 0، 1، 1، 1، 4، 4، 5، 6، 12، 15، 66) على التوالي.

الفئة الثانية: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (102-202) وجاءت في هذه الفئة ثلاثة محافظات هي (كركوك، نينوى، الأنبار) بعدد عمليات بلغت (159، 191، 162) عملية على التوالي من العدد الكلي للعمليات في العراق.

الفئة الثالثة: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (203-303) عملية وضمت ثلاثة محافظات وهي (صلاح الدين، ديالى، بغداد) بعدد عمليات إرهابية بلغت (236، 270، 303) عملية من العدد الكلي للعمليات في العراق لعام 2012.

ووجدت الدراسة أن انسحاب القوات الأمريكية من العراق عام 2012 وصدور مذكرة اعتقال قضائية بحق نائب رئيس الجمهورية السابق طارق الهاشمي بتهمة الإرهاب، والذي يعده البعض من القيادات الرئيسة للمناطق الغربية من العراق، فضلاً عن انعقاد مؤتمر القمة العربية وهي أول قمة تنظم في العراق بعد سقوط النظام السابق، أدى إلى شن سلسلة من التفجيرات تسبب بمقتل المئات من السكان من قبل التنظيمات الإرهابية قبيل انعقاد القمة المذكورة، الأمر الذي أدى إلى تأجيل المخاوف من اندلاع نزاع طائفي جديد عام 2012^(*)، فضلاً عن الاحتجاجات التي اندلعت في محافظات الأنبار وصلاح الدين ونيوى في ديسمبر عام 2012 وقد استغلت من بعض المتشددین والمطلوبين للقضاء وذوي الغايات المبيتة الذين كان لهم دور في تصعيدها وحرفها عن مسيرتها مما سبب في أرباك الوضع الأمني وظهور تنظيم داعش

(*) للمزيد ينظر:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/04/24_iraq_timeline

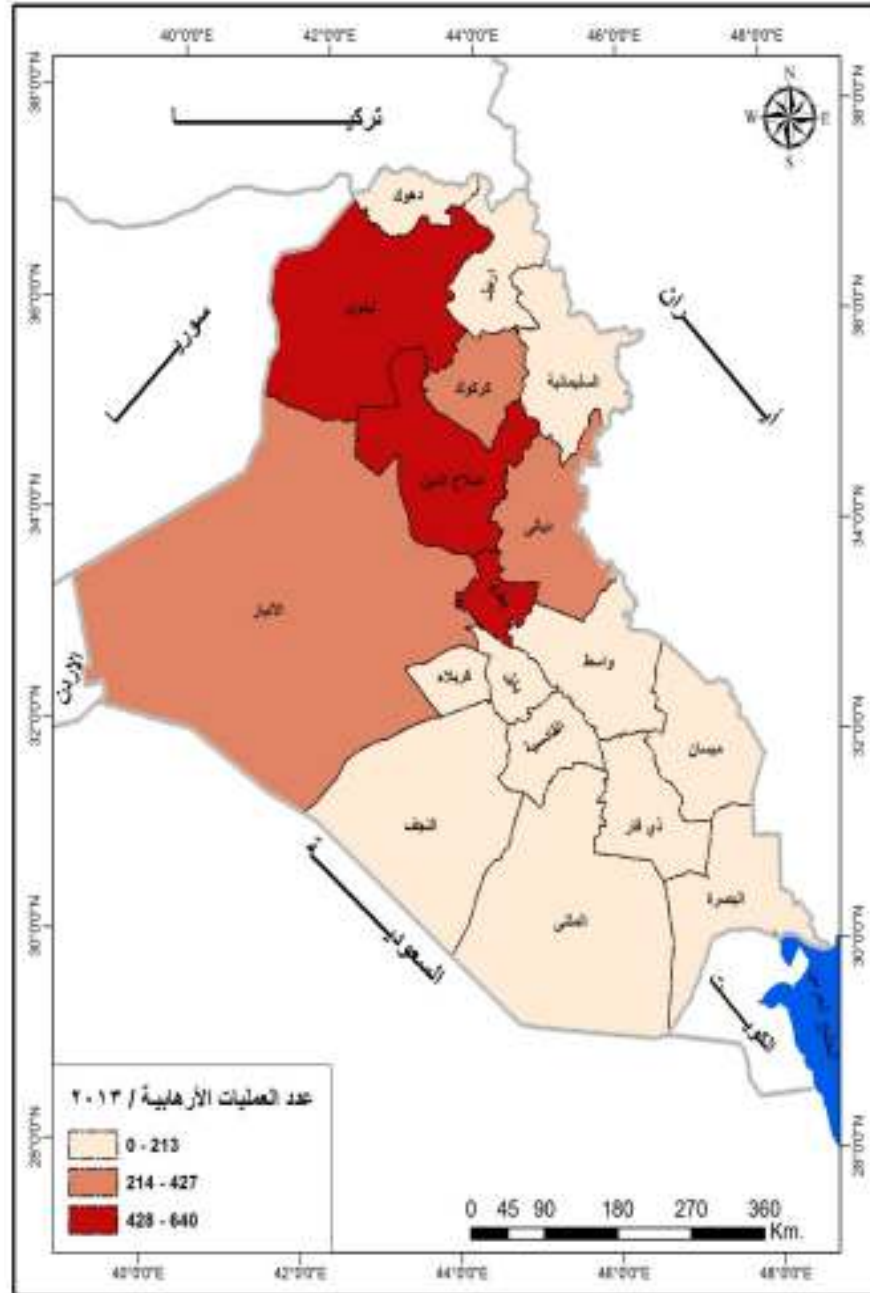
الذي يعد امتداد لتنظيم القاعدة الإرهابي، الذي أذاق أهل المناطق الغربية ويلات التهجير والقتل وقضى على البنى التحتية لمناطقهم.

11- التوزيع المكاني للعمليات الإرهابية بحسب المحافظات لعام 2013

وقعت في هذا العام مجموعة من العمليات الإرهابية أسهمت في استمرار أعمال العنف والتخريب تزامنت مع ظهور عصابات داعش في دولة سوريا والمناطق المجاورة لها من العراق ولاسيما في محافظتي الأنبار ونيبوى ومن العمليات الإرهابية لتي نفذتها تلك العصابات تفجير انتحاري في مقهى شعبي في بغداد أدى إلى مقتل 27 شخصاً وجرح 65 فيما شهد العراق في 20 أيلول 2013 مجموعة من التفجيرات أدت إلى وقوع 25 شهيداً وعشرات الجرحى فضلاً عن سلسلة من التفجيرات المنسقة وحوادث إطلاق نار ضربت الأجزاء الوسطى والشمالية من العراق، مما أسفر عن مقتل 94 شخصاً على الأقل وإصابة نحو 300 آخرين فيما تم تنفيذ موجة من التفجيرات وإطلاق النار في جميع أنحاء العراق أدت إلى استشهاد 75 شخصاً على الأقل وإصابة أكثر من 356 آخرين قبل أيام من انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في 20 ابريل 2013 في حين شنت العصابات الإرهابية سلسلة من التفجيرات استشهد خلالها ما لا يقل عن 98 شخصاً وأصيب أكثر من 240 آخرين في 19 آذار 2013 الذي صادف الذكرى العاشرة لبدء الحرب على العراق واستهدف هجوم تشييع جنازة في مدينة الصدر مما أدى إلى وقوع 115 شهيداً على وإصابة أكثر من 200 آخرين، وفي 15 إلى 21 أيار 2013 وقعت سلسلة من التفجيرات ضربت الأجزاء الوسطى والشمالية أدت إلى استشهاد 449 شخصاً وجرح 732 آخرين.

يلحظ من الجدول (11) وخريطة (14) أن عدد العمليات الإرهابية لهذا العام بلغت (2852) عملية، بأهمية نسبية بلغت (10.9) %، وبانحراف معياري بلغت قيمته (213.69)، تباينت هذه العمليات في توزيعها الجغرافي بحسب المحافظات وبالشكل الآتي.

خريطة (14) العمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات لعام 2013



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (11)

الفئة الأولى: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (0-213) وجاءت في هذه الفئة اثنتى عشرة محافظة هي (دهوك، المثنى، النجف، ميسان، القادسية، السليمانية، كربلاء، أربيل، ذي قار، البصرة، واسط، بابل) بعدد عمليات إرهابية بلغت في كل منها (0، 3، 4، 5، 6، 8، 12، 13، 14، 27، 30، 97) على التوالي.

الفئة الثانية: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (214-427) وجاءت في هذه الفئة ثلاثة محافظات هي (كركوك، الأنبار، ديالى) بعدد عمليات بلغت (253، 298، 395) عملية على التوالي من العدد الكلي للعمليات في العراق،

الفئة الثالثة: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (428-640) عملية وضمت ثلاثة محافظات وهي (نينوى، صلاح الدين، بغداد) بعدد عمليات إرهابية بلغت (488، 530، 640) عملية من العدد الكلي للعمليات في العراق لعام 2013.

12- التوزيع المكاني للعمليات الإرهابية بحسب المحافظات لعام 2014

ارتفع عدد العمليات الإرهابية بشكل ملحوظ في هذا العام وذلك بسبب سيطرة عصابات داعش الإرهابية^(*) على مساحات واسعة من محافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار وديالى قدرت بحوالي 40% من مساحة العراق، إذ نفذت هذا العصابات منذ سيطرتها على مدينة الموصل في محافظة نينوى

^(*) عصابات داعش الإرهابية (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) الذي يُعرف اختصاراً بـ(داعش)، وهو تنظيم مسلح يتبع فكر جماعات السلفية الجهادية، ويهدف أعضاؤه بحسب اعتقادهم إلى إعادة "الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة"، ويتواجد أفرادهِ وينتشر نفوذهِ بشكل رئيسي في العراق وسوريا مع أنباء بوجودهِ في المناطق دول أخرى هي جنوب اليمن وليبيا وسيناء والصومال وشمال شرق نيجيريا وباكستان، وزعيم هذا التنظيم هو أبو بكر البغدادي.

ولغاية تحرير الأراضي العراقية بالكامل وإعلان بيان النصر العديد من العمليات الإرهابية التي استهدفت شرائح الشعب العراقي كافة، فضلاً عن استهدافها آثار الحضارة العراقية وكذلك الرموز والمراقد الدينية المقدسة عند كافة الطوائف والديانات التي تمثل الخليط المتجانس للشعب العراقي.

وتميزت العمليات الإرهابية في هذا العام بأنها أشد العمليات قسوة وأكثرها خسائر مادية وبشرية ومنها (جريمة سبايكر إذا أقدمت العصابات الإرهابية على إعدام (1700) من المنتسبين العسكريين العزل (المتدربين) قرب قاعدة سبايكر الجوية ضمن محافظة صلاح الدين ومجزرة كوجو بحق المدنيين الإيزيديين في قرية كوجو غرب مدينة سنجار إذ قتل مئات الرجال في مقابر جماعية وسبي النساء بطريقة وحشية ودموية، وتفجير مرقد النبي يونس والنبي دانيال (ع) وذلك ضمن الحملة التي شنتها تلك العصابات لتهديم كل المساجد التي تتضمن أضرحة فضلاً عن مجزرة الصقلاوية والمتمثلة بإعدام نحو (400) من المدنيين والعسكريين في ناحية الصقلاوية ضمن مدينة الفلوجة، ومجزرة عشيرة البونمر إذ أقدمت عصابات داعش الإرهابية على إعدام (58) شخصاً من عشيرة البونمر في قضاء هيت ضمن محافظة الأنبار، وتفجير سيارة مفخخة استهدفت نقطة تفتيش أمنية شمال المدينة أدت إلى استشهاد نحو 45 شخص وإصابة أكثر من 150 آخرين، ومجزرة سجن بادوش التيراح ضحيتها أكثر من 670 شخصاً على خلفيات طائفية،

وبلغت العمليات الإرهابية لهذا العام (3931) عملية، بأهمية نسبية بلغت (15) %، وبانحراف معياري قيمته (307.75)، تباينت هذه العمليات في توزيعها الجغرافي بحسب المحافظات وبالشكل الآتي، ينظر الجدول (11) وخريطة (15).

الفئة الأولى: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (0-300)

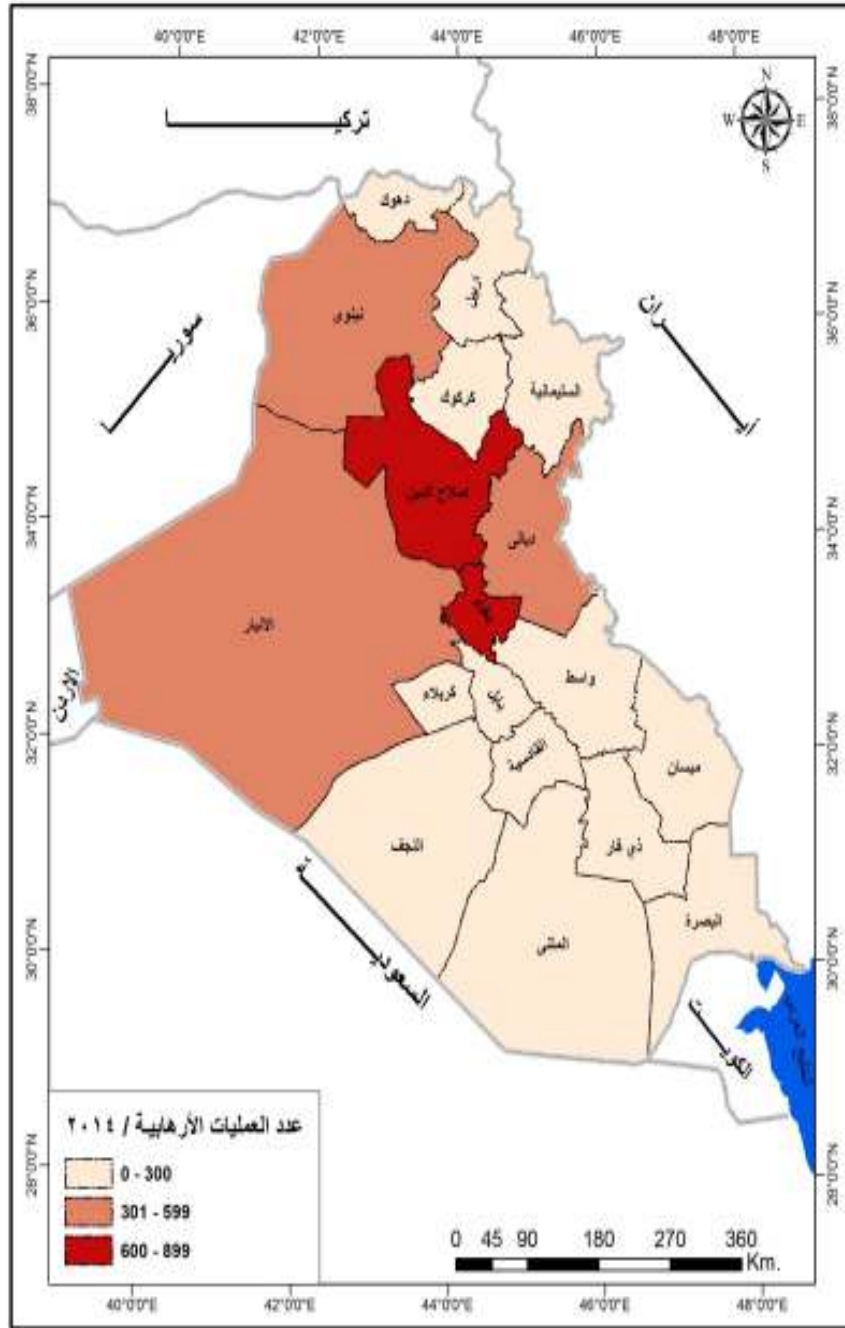
وجاءت في هذه الفئة ثلاثة عشرة محافظة هي (دهوك، المثنى، ميسان، ذي قار، السليمانية، النجف، أربيل، واسط، القادسية، البصرة، كربلاء، بابل، كركوك) بعدد عمليات إرهابية بلغت في كل منها (0،1،2،3،4،5،10،14،17،24،228،275) على التوالي.

الفئة الثانية: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (301-599) وجاءت في هذه الفئة ثلاثة محافظات هي (ديالى، نينوى، الأنبار) بعدد عمليات بلغت (494،544،511) عملية على التوالي من العدد الكلي للعمليات في العراق،

الفئة الثالثة: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (600-899) عملية وضمت محافظتين هما (صلاح الدين، بغداد) بعدد عمليات إرهابية بلغت (883،899) عملية على التوالي من العدد الكلي للعمليات في العراق لعام 2014.

وأوضحت الدراسة أن سبب ارتفاع العمليات الإرهابية لهذا العام والأعوام التي تلتها يرتبط بظهور عصابات داعش الإرهابية بدولة سوريا عام 2012 وتوسعها باتجاه العراق وسيطرتها على ثلث مساحته تقريبا وارتكابها جرائم القتل والتهجير بحق السكان وبالخصوص منتسبي القوات الأمنية والمتعاونين معهم من المدنيين في محافظات (نينوى والأنبار وديالى وصلاح الدين) وبعض أطراف محافظة بغداد وكركوك على أساس قومي وديني ومذهبي.

خريطة (15) العمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات لعام 2014



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (11)

فضلاً عن أن هذا العام شكل تهديداً خطيراً للعراق إذ أدى صعود تنظيم "داعش" إلى إحداث مجموعة من التحولات الهيكلية في أنماط الإرهاب، وهو ما ظهر جلياً منذ عام 2013، إلا أنه تصاعد بشكل واضح خلال عام 2014، وهو ما يمكن توضيحه من خلال ما يأتي^(*):

☆ استهداف الأفراد: شهد عام 2014 تصاعداً واضحاً في استهداف المدنيين في العمليات الإرهابية، إذ وصلت نسبة الهجمات الإرهابية التي تستهدف مدنيين إلى نحو 31% من إجمالي عدد العمليات، وهو ما يمثل زيادة قدرها 6% عن عام 2013.

☆ المقاتلون الأجانب: استمر توافد المقاتلين الأجانب إلى أماكن متفرقة في العراق وسوريا عام 2014 وتشير التقديرات إلى أن المقاتلين الأجانب قد بلغت أعدادهم في سوريا والعراق ما يقارب حوالي 30 ألف فرد من نحو 100 دولة مختلفة، وأنه قد جاء من تونس العدد الأعلى من هؤلاء المقاتلين بما يُقدر بنحو 5000 آلاف مقاتل إرهابي.

13- التوزيع المكاني للعمليات الإرهابية بحسب المحافظات لعام 2015

على الرغم من انخفاض عدد العمليات الإرهابية عن العام السابق، إلى أن تشابه الأحداث جعلت من هذا العام امتداداً للعام السابق من حيث الأحداث، وقد ارتكبت العصابات الإرهابية العديد من الجرائم إذ قامت عصابات داعش على إعدام الشهيد (مصطفى العذارى) شناقاً من على احد

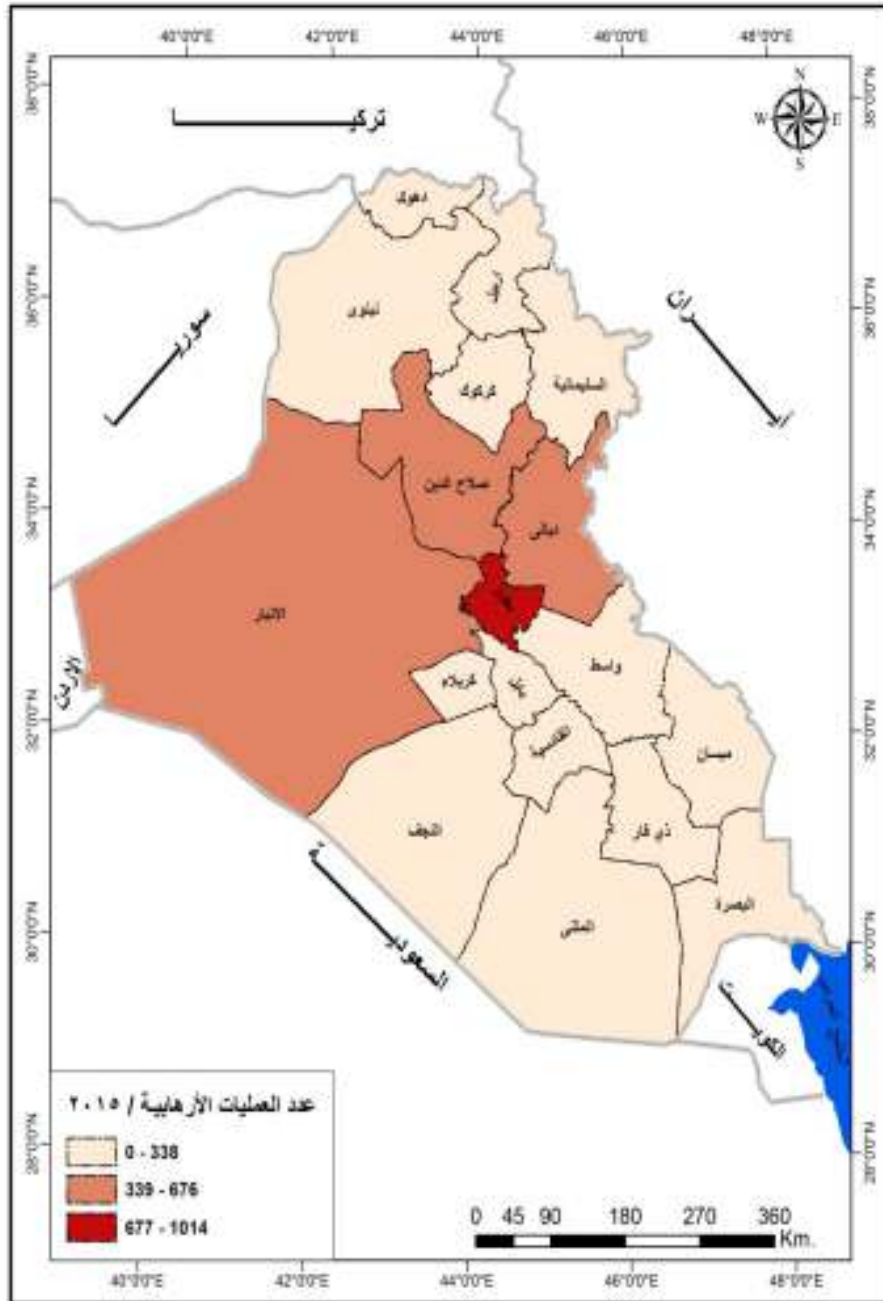
(*) منى مصطفى محمد، الاتجاهات الأساسية لظاهرة الإرهاب في عام 2014، معهد

السلام والاقتصاد (IEP)، الخميس، 8 ايلول، 2018 متاح على الرابط التالي:

[http://: futureuae.com](http://futureuae.com)

الجسور في مدينة الفلوجة على الرغم من وقوعه أسير بين أيديهم وفي سابقة بعيدة عن تعاليم الأديان السماوية وقيم الإنسانية جمعاء، وجريمة إحراق (4) من افراد الحشد الشعبي في سلوك همجي لا يفرق بين البشر والحيوان والجماد، ولا يفرق بين سني أو شيعي أو مسيحي أو أي ديانات ومذاهب، وقامت تلك العصابات بنشر طريقة الإعدام من خلال وسائل التواصل الاجتماعي كذلك تم تفجير سوق شعبي مزدحم في منطقة علوة جميلة في محافظة بغداد يوم 13 آب 2015، بواسطة سيارة حمل، وتسبب التفجير استشهاد 80 شخصاً وإصابة أكثر من 200 آخرين بجروح متعددة، فضلاً عن تفجير أحد الأسواق الشعبيّة في مدينة خان بني سعد في محافظة ديالى بالتزامن مع حلول العيد فنتج عن التفجير أكثر من 120 شهيداً و116 جريحاً. ويلحظ من الجدول (11) وخريطة (16) أن عدد العمليات الإرهابية لهذا العام بلغت (2751) عملية، بأهمية نسبية بلغت (10.5) %، وبانحراف معياري بلغت قيمته (266.38)، تباينت هذه العمليات في توزيعها الجغرافي بحسب المحافظات وبالشكل الآتي.

خريطة (16) العمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات لعام 2015



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (11)

الفئة الأولى: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (0-338) وجاءت في هذه الفئة أربع عشرة محافظة هي (دهوك، ذي قار، ميسان، المثنى، القادسية، النجف، واسط، كربلاء، السليمانية، البصرة، أربيل، كركوك، نينوى، بابل) بعدد عمليات إرهابية بلغت في كل منها (0، 0، 0، 1، 1، 1، 2، 2، 3، 7، 14، 117، 122، 137) على التوالي.

الفئة الثانية: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (339-676) وجاءت في هذه الفئة ثلاثة محافظات هي (ديالى، صلاح الدين، الأنبار) بعدد عمليات بلغت (341، 524، 457) عملية على التوالي من العدد الكلي للعمليات في العراق.

الفئة الثالثة: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (677-1014) عملية وضممة محافظة بغداد بعدد عمليات بلغت (1014) عملية إرهابية.

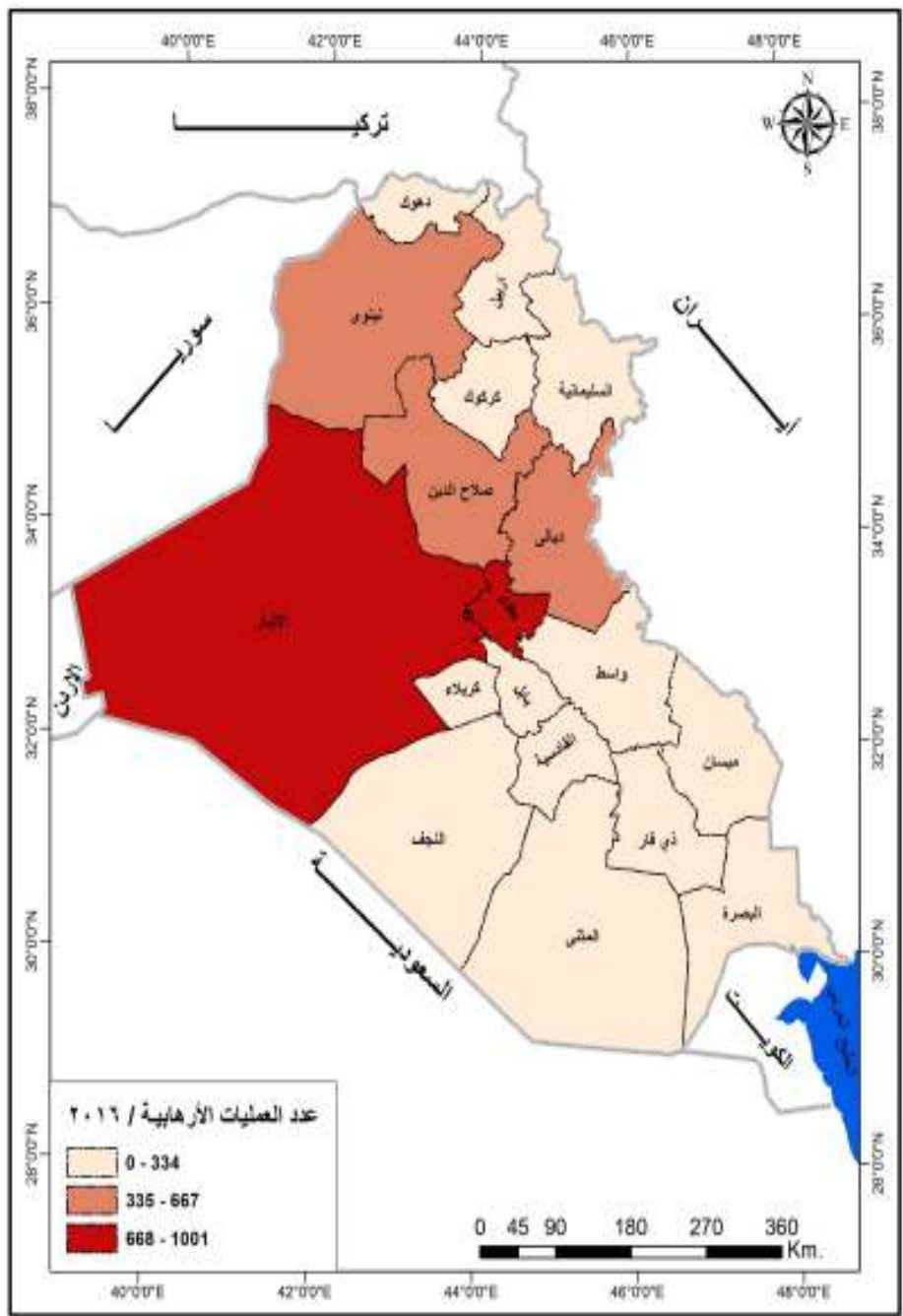
14- التوزيع المكاني للعمليات الإرهابية بحسب المحافظات لعام 2016

على الرغم من الانخفاض النسبي في عدد العمليات الإرهابية في العراق لهذا العام إلى أن محافظتي نينوى والأنبار مازالت تحت سيطرة عصابات داعش، التي استمرت في تنفيذ عملياتها الإرهابية ومنها (تفجير ملعب الحصوة بحزام ناسف استهدف ملعباً لكرة القدم راح ضحيته أكثر من 40 شهيداً وحوالي 105 جريحاً وتفجير الحلة بواسطة شاحنة الذي استهدف سيطرة الأثار عند المدخل الشمالي لمدينة الحلة مما أدى إلى استشهاد 60 وإصابة 70 آخرين، واستهدفت مدينة السماوة بانفجار سيارتين مفخختين مما أسفر عن استشهاد 33 شخصاً على وإصابة 75 آخرين، فضلاً عن استهداف إحدى محطات الوقود في منطقة الشوملي القريبة من مدينة الحلة وبلغ عدد

الشهداء في هذا التفجير 100 شخصاً و50 جريحاً، كذلك تفجيرات الكرادة الشرقية في ليلة عيد الأضحى المبارك في محافظة بغداد وأسفرت عن استشهاد أكثر من 324 شخصاً وجرح 250 آخرين وأدى التفجير إلى احتراق عدد من المباني التجارية القريبة، ونفذت عصابات داعش الإرهابية عملية إعدام شنيعة بحق (27) مدنياً بينهم فتاة في العشرينيات من العمر في مدينة الموصل على خلفيات طائفية واثنية)

يلحظ من الجدول (11) وخريطة (17) أن عدد العمليات الإرهابية لهذا العام بلغت (3360) عملية وبأهمية نسبية (12.8)، وبانحراف معياري بلغت قيمته (293.68)، تباينت هذه العمليات في توزيعها الجغرافي بحسب المحافظات وبالشكل الآتي.

خريطة (17) العمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات لعام 2016



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (11)

الفئة الأولى: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (0-334) وجاءت في هذه الفئة ثلاثة عشرة محافظة هي (ميسان، القادسية، السليمانية، النجف، دهوك، المثنى، واسط، كربلاء، البصرة، ذي قار، أربيل، بابل، كركوك) بعدد عمليات إرهابية بلغت في كل منها (0، 0، 2، 2، 3، 4، 4، 5، 5، 6، 28، 147، 201) على التوالي.

الفئة الثانية: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (335-667) وجاءت في هذه الفئة ثلاثة محافظات هي (ديالى، نينوى، صلاح الدين) بعدد عمليات بلغت (342، 445، 367) عملية على التوالي من العدد الكلي للعمليات في العراق،

الفئة الثالثة: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (668-1001) عملية وضمت محافظتي بغداد والأنبار بعدد عمليات إرهابية بلغت (795، 1001) عملية من العدد الكلي للعمليات في العراق لعام 2016.

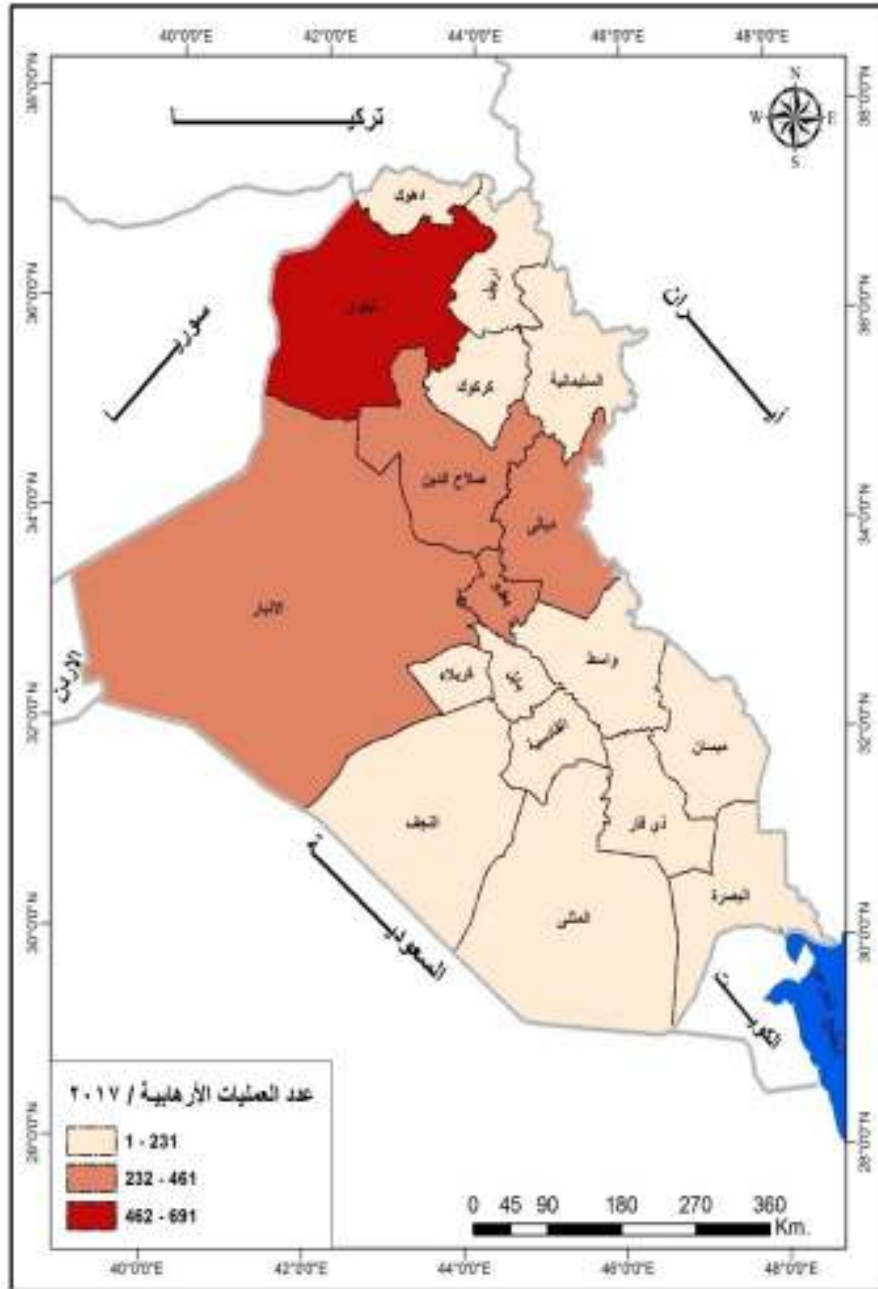
15- التوزيع المكاني للعمليات الإرهابية بحسب المحافظات لعام 2017

شهد أواخر هذا العام طرد عصابات داعش الإرهابية من جميع الأرض المغتصبة في محافظات نينوى والأنبار وصلاح الدين، ومن أهم الجرائم التي ارتكبتها تلك العصابات قبل أن يتم طردها إعدام الشهيد الملازم أول (بكر عباس الدراجي) المنسوب إلى قوات حرس الحدود بطريقة الذبح بعد خطفه في وقت سابق في محافظة الأنبار مع اثنان من زملائه، وتفجير منارة الحدباء بتاريخ 21 حزيران 2017 ومع اشتداد المعارك في المدينة القديمة ضمن مدينة الموصل وبعد اقتراب القوات الأمنية من جامع النوري الكبير أقدمت عصابات داعش الإرهابية على تفجير الجامع ومنارته الحدباء التي تعد رمزاً

مهماً من رموز الموصل، كذلك أستخدم تفجير انتحاري يرتدي حزاماً ناسفاً مدخل السوق الكبير في مدينة المسيب أدى إلى استشهاد 30 شخصاً وإصابة أكثر من 44 آخرين وتفجيرات في عدة مناطق من بغداد، كان أهمها انفجار سيارة مفخخة في ساحة 55 ضمن مدينة الصدر استهدف التفجير تجمع للعمال أسفر عن استشهاد 35 شخصاً وإصابة 61 آخرين، فضلاً عن اقتحام مطعم على الطريق السريع بالقرب من محافظة ذي قار أسفر عن استشهاد 84 شخصاً وإصابة 93 آخرين، فيما هاجم 7 إرهابيين مراكز للقبوات أمنية ونقاط تفتيش في مدينة تكريت، أسفر الهجوم عن استشهاد حوالي 31 شخصاً بينهم 14 شرطياً وإصابة 40 آخرين، فضلاً عن تدمير مواقع عدة ومنحوتات أثرية في متحف الموصل ولقد كانت هذه الآثار تعود لعصور قديمة ومنها كانت مدرجة ضمن لائحة التراث العالمي التابعة لمنظمة اليونسكو مثل مدينة الحضر وأشور .

يلحظ من الجدول (11) وخريطة (18) أن عدد العمليات الإرهابية لهذا العام بلغت (2466) عملية، بأهمية نسبية بلغت (9.4) %، وبانحراف معياري بلغت قيمته (200.27)، تباينت هذه العمليات في توزيعها الجغرافي بحسب المحافظات وبالشكل الآتي.

خريطة (18) العمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات لعام 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول(11)

الفئة الأولى: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (0-231) وجاءت في هذه الفئة ثلاثة عشرة محافظة هي (ميسان، النجف، واسط، المثنى، القادسية، كربلاء، أربيل، دهوك، السليمانية، ذي قار، البصرة، بابل، كركوك) بعدد عمليات إرهابية بلغت في كل منها (1، 1، 1، 2، 3، 5، 6، 7، 8، 8، 26، 81، 187) على التوالي.

الفئة الثانية: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (232-461) وجاءت في هذه الفئة أربعة محافظات هي (صلاح الدين، ديالى، الأنبار، بغداد) بعدد عمليات بلغت (302، 379، 359، 402) عملية على التوالي من العدد الكلي للعمليات في العراق،

الفئة الثالثة: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (462-691) عملية وجاءت في هذه الفئة محافظة نينوى فقط بعدد عمليات إرهابية بلغت (691) عملية من العدد الكلي للعمليات في العراق لعام 2017.

16- التوزيع المكاني للعمليات الإرهابية بحسب المحافظات لعام 2018

تتميز خريطة توزيع العمليات الإرهابية لهذا العام باختلافها عن الأعوام السابق والمتمثل بالانخفاض الملحوظ في عدد العمليات واختلاف مناطق التركيز، نتيجة الاستقرار الأمني النسبي الذي تحقق بعد طرد عصابات داعش من معظم المحافظات وانتشار القوات الأمنية وفرض سيطرتها على المناطق التي اغتصبت مطلع عام 2014 من عصابات داعش الإرهابية، وبالرغم من ذلك شهد هذا العام مجموعة من العمليات الإرهابية منها (تفجيرات بغداد في ساحة الطيران، التي أدت إلى استشهاد 38 شخصاً وإصابة 105 آخرين بجروح، فضلاً عن استمرار استهداف القوات الأمنية بالعديد من الهجمات في مناطق تلال حميرين والمناطق المجاورة لها في محافظات كركوك وصلاح الدين ونينوى والمناطق المجاورة لها ضمن محافظة ديالى، فيما استمرت العصابات

الإرهابية في محافظة بغداد باستهداف المدنيين المتعاونين مع القوات الأمنية وبالخصوص في منطقة الطارمية مما أدى إلى وقوع العديد من الشهداء والجرحى.

يلحظ من الجدول (11) وخريطة (19) أن عدد العمليات الإرهابية لهذا العام بلغت (1715) عملية، بأهمية نسبية (6,6) %، وبانحراف معياري بلغت قيمته (141.74)، تباينت هذه العمليات في توزيعها الجغرافي بحسب المحافظات وبالشكل الآتي.

الفئة الأولى: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (0-140) وجاءت في هذه الفئة ثلاثة عشرة محافظة هي (دهوك، أربيل، النجف، المثنى، القادسية، السليمانية، ذي قار، كربلاء، ميسان، واسط، البصرة، بابل، نينوى) بعدد عمليات إرهابية بلغت في كل منها (0، 1، 1، 2، 2، 2، 2، 2، 2، 3، 7، 15، 32، 88) على التوالي لكل منها.

الفئة الثانية: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (141-279) وجاءت في هذه الفئة محافظتي (الأنبار، بغداد) بعدد عمليات بلغت (230، 263) عملية على التوالي من العدد الكلي للعمليات في العراق.

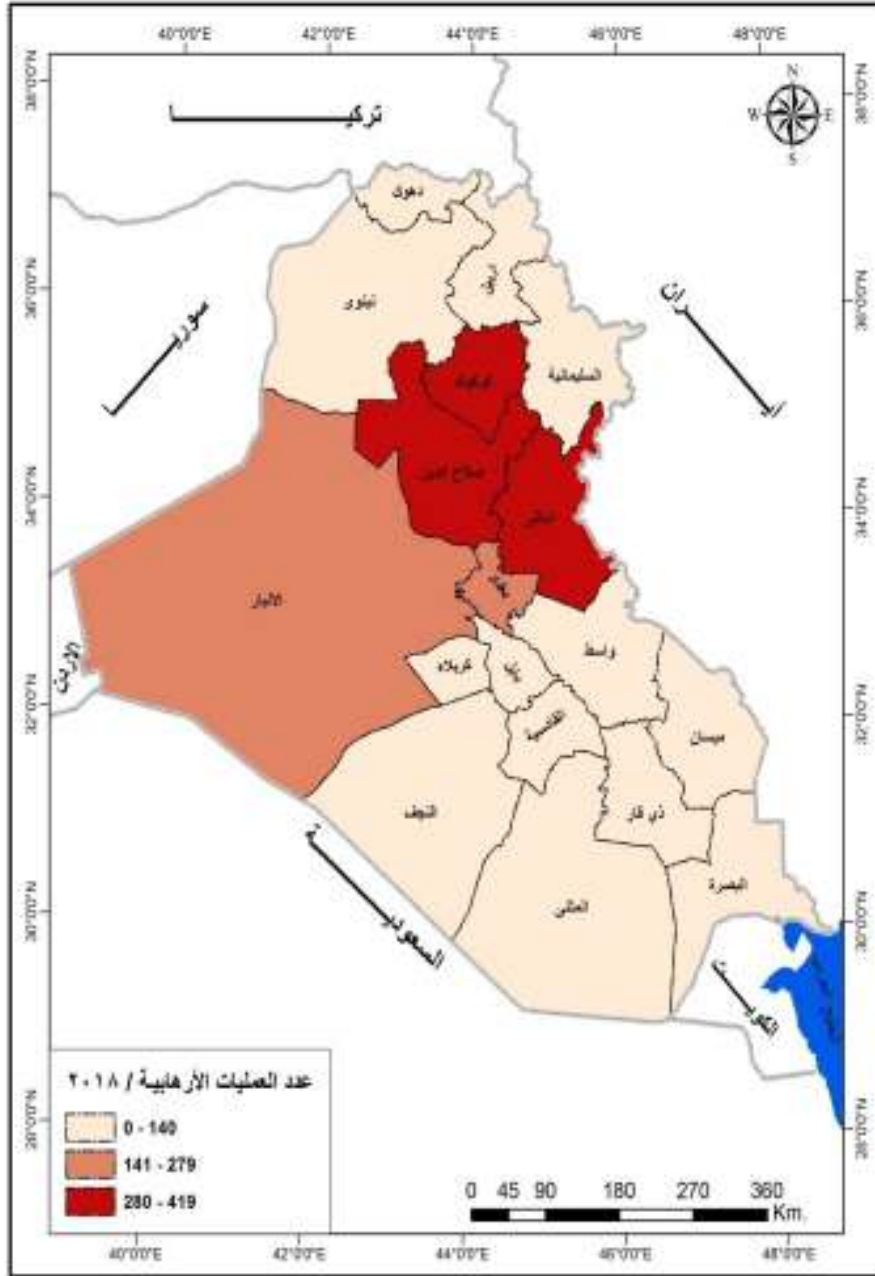
الفئة الثالثة: تراوحت أعداد العمليات الإرهابية فيها بين (280-419) عملية وجاءت في هذه الفئة ثلاثة محافظات (كركوك، صلاح الدين، ديالى) بعدد عمليات إرهابية بلغت (300، 346، 419) عملية من العدد الكلي للعمليات في العراق لعام 2018.

وأوضحت الدراسة أن نمط توزيع وتركز العمليات الإرهابية لهذا العام يختلف عن ما سبقه من الأعوام السابقة وذلك بسبب الانتصارات التي تحققت على يد القوات الأمنية في تحرير معظم المدن من سيطرت تلك العصابات الإرهابية، وانحسار الدعم والإسناد من السكان المتعاونين مع

العصابات الإرهابية بعد أن كشف زيف الشعارات والأهداف التي تتبناها وما سببته من أزمات متعددة في جميع مجالات الحياة لسكان المناطق التي كانت تحت سيطرتها، مما اضطر العصابات الإرهابية إلى التواجد في المناطق ذات الطبيعة الطبوغرافية الوعرة التي توفر الملاذ الآمن ويصعب الوصول إليها من القوات الأمنية في تلال (حميرين ومكحول) كذلك التواجد في المناطق الصحراوية الخالية من السكان في (الصينية، بيجي، الشرقاط) من محافظة صلاح الدين.

أما سبب ظهور محافظة ديالى ضمن النطاق المرتفع لهذا العام فيرجع إلى تواجد العصابات الإرهابية في مناطق جغرافية توفر ملاذات آمنة شمال محافظة ديالى لكونها ذات سطح متموج ووعر نسبياً ولاسيما تلال حميرين وبهرز والوديان الأخرى فضلاً عن المناطق ذات البساتين الزراعية الكثيفة، في حين تركز تواجد العصابات الإرهابية في محافظة نينوى في المناطق الوعرة مثل تلال (بادوش، شيخ إبراهيم، شيخ يونس والتلال الأخرى)، وكان العامل السياسي حاضراً في محافظة كركوك المتمثل بالصراع على هويتها وانتمائها إلى إقليم كردستان من عدمه واستغلال هذه الصراعات من قبل التنظيمات الإرهابية، له الدور الأهم في ظهور تركيز واضح للعمليات الإرهابية فيها فضلاً عن وجود قرى مهجورة من السكان ضمن (مناطق الحويجة والرياض والرشد) واستغلال طبيعة السطح الوعرة في جبال (قرة جوخ وكنعوص).

خريطة (19) العمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات لعام 2018



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (11)

يستنتج مما سبق مايلي:

- 1- إن التركيز المكاني للعمليات الإرهابية كان على أشده في محافظة بغداد لكونها تمثل عاصمة العراق ومركز ثقل سكاني، إذ بلغت عدد العمليات فيها (7854) عملية إرهابية بأهمية نسبية (30%)، فيما بلغ عدد السكان فيها (8.126.755) بأهمية نسبية (21.3%) من سكان العراق لعام 2018.
- 2- ظهر تركيز العمليات الإرهابية على شكل نطاق يحيط بمحافظة بغداد وبالتحديد من جهة الشرق والشمال والغرب وأطراف العاصمة، فيما تنخفض شدة التركيز باتجاه الجنوب بشكل تدريجي.
- 3- ظهور نطاق مرتفع من العمليات الإرهابية يحيط بالعاصمة بغداد في المحافظات التي تتميز بتركيبه سكانية متنوعة في محافظات (بغداد، ديالى، صلاح الدين، نينوى، كركوك).

4- اهتمام التنظيمات الإرهابية بالجانب الإعلامي كان له أثر واضح في تركيز عملياتها في محافظة بغداد وكما أشار إلى ذلك قائد عمليات بغداد الفريق الركن عبد الجليل الربيعي في لقاء مع مجلة (UNIPATH)^(*)، إذ أشار إلى أن الإرهاب يستهدف ضرب العاصمة بسبب وجود السفارات الأجنبية ووكالات الأنباء العالمية بهدف الحصول على تغطية إعلامية أوسع، ولاسيما خلال المدة 2006-2010، وان معظم العجلات المفخخة كانت تصنع في ضواحي العاصمة وكانت تأتي من محافظات (الأنبار والموصل وديالى)⁽¹⁾.

5- وجدت الدراسة أن سبب ظهور تركيز مكاني مرتفع للعمليات الإرهابية في محافظة الأنبار يرجع إلى سعة مساحتها واتساع حدودها مع دول توجد فيها بعض الجهات الداعمة للإرهاب في العراق بشكل مباشر أو غير مباشر فضلاً عن وجود بيئة حاضنة للإرهاب لا يمكن السيطرة عليها بسبب سعة

(*) (UNIPATH) هي مجلة عسكرية مهنية ربع سنوية ينشرها قائد القيادة المركزية الأمريكية في منطقة الشرق الوسط وآسيا الوسطى.

(1) مجلة (UNIPATH)، لقاء صحفي مع الفريق الركن عبد الجليل الربيعي، قائد عمليات بغداد، العدد 9، 2018، ص 12.

المساحة ولاسيما في المناطق النائية، وكان للبعد السياسي اثر واضح لارتفاع عدد العمليات الإرهابية والمتمثل بشعور البعض بالإقصاء والتهميش بسبب التغييرات السياسية التي حدثت بعد عام 2003 الذي أحدث تغيير في طبيعة حكم العراق من حكم فئة معينة تمثل جزء من مكونات الشعب إلى فئات أخرى كانت مضطهدة ومهمشة، وان معظم العمليات الإرهابية كانت تستهدف القوات الأمنية والمتعاونين معها بصورة مباشرة أو غير مباشرة فضلاً عن سعي الجماعات الإرهابية لحرية الحركة والتنقل في محاولة لاستهداف أطراف محافظة بغداد والمحافظات المجاورة لها،

إن عمليات تنظيم داعش الإرهابي سلطت الضوء على الأهمية الحيوية لمحافظة الأنبار، كونها تُعدّ في نظر التنظيم البوابة لبغداد وكربلاء والنجف⁽¹⁾، فضلاً عن ذلك الفراغ السكاني في البادية الغربية والتي تمثل محافظة الأنبار الجزء الأوسع منها والذي يعد عامل ضعف في قوة الدول ويشكل خطراً يهدد الأمن الوطني لكونها تمثل الملاذ الأيمن للعصابات الإرهابية وتؤمن لها سهولة الحركة والتنقل، ولاسيما وأنها تحد خمسة دولة بعضها تختلف سياسياً وأيديولوجياً ومذهبياً مع معظم سكان العراق، وكما استغلت هذه التنظيمات الطبيعة الطبوغرافية لبعض أجزاء المنطقة ولاسيما الوديان الوعرة مثل وادي حوران ووادي الحسينيات والسكريات ووادي الأخيضر ووادي المدهم وأصبحت هذه الوديان مقرات للتدريب وعمقاً استراتيجياً لعمليات القتل والخطف والتخريب، إن للفراغ السكاني والتخلف الاقتصادي والتنموي في منطقة البادية الغربية أثراً سلبياً في الأمن الوطني بمختلف أبعاده ولاسيما الأمن الداخلي⁽²⁾.

(1) John Allen , Shibey Telhami , International coalition against ISIS The Brookings institution , Doha , June 3 , 2015 , P.10 .

(2) سعدون شلال وزيد علي، الأهمية الجيوسياسية للبادية الغربية من العراق وأبعاده الفراغ السكاني فيها، جامعة الكوفة، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 12، ص 160

6- أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع عدد العمليات الإرهابية في مناطق شمال محافظة بابل مقارنة بمحافظة الوسط والجنوب، إذ تمتاز مناطق شمال محافظة بابل بموقع جغرافي واستراتيجي مهم جداً وتوصف بأنها ذات طبيعة طبوغرافية وعرة نسبياً تحتوي على بساتين نخيل عالية الكثافة وشبكة عنكبوتية معقدة من المبازل والأنهر الصغيرة، وكما تضم مساحات واسعة من المسطحات المائية التي يطلق عليها منطقة البحيرات، وان ناحية جرف النصر هي من أكثر مناطق شمال بابل تعقيداً من حيث الطبيعة الجغرافية، إذ إنّ آخر قراها من جهة الغرب هي الفاضلية التي تشترك بحدود مباشرة مع عامرية الفلوجة وتفتح على محافظة الأنبار والصحراء الغربية وصولاً إلى الحدود الأردنية السورية، ومن هنا جاءت أهمية ناحية جرف الصخر (النصر) بالنسبة للتنظيم الإرهابي فهي تعد خاضرة العراق التي من خلالها ينطلق التنظيم الإرهابي لتنفيذ العمليات الإرهابية في بغداد ومحافظات وسط وجنوب العراق مستغلاً خط الأمداد نحو محافظة الأنبار فيما كان للثنائي الديموغرافي الاثني بالغ الأثر في تنامي المجاميع الإرهابية في شمال بابل إذ كان هناك بعض من السكان الداعمين والحاضنين للإرهاب⁽¹⁾،

7- يلحظ ارتفاع عدد العمليات الإرهابية للمدة (2007-2013) مقارنة بالمدة التي سبقتها وتفسير ذلك يعود إلى تفجير مرقد الإمامين الحسن العسكري وعلي الهادي (عليهما السلام) في مدينة سامراء في (22 شباط عام 2006)، لتبدأ مرحلة استقطاب طائفي كادت أن تؤدي بالبلد إلى حرب أهلية واسعة.

8- على الرغم من انخفاض العمليات الإرهابية في عام 2018 نتيجة الاستقرار الأمني النسبي الذي تحقق بعد طرد عصابات داعش من جميع المحافظات، إلى أنه ظهر نطاق مرتفع يتمثل بمناطق الحدود الفاصلة بين

(1) عمار جاسم جواد، مصدر سابق، ص 115،

محافظات نينوى وصلاح الدين وديالى وكركوك وذلك يعود للطبيعة الطبوغرافية لهذه المنطقة المتمثل بوعورة سطحها وانتشار الأودية فضلاً عن سلسلة تلال حميرين مما يوفر ملاذ امن لها.

9- أظهرت الدراسة أن ارتفاع العمليات الإرهابية وتوجه التنظيمات المتطرفة نحو العراق كان بعض أسبابه تواجد القوات المحتلة والتي كانت إحدى أهدافها من احتلاله توجيه أنظار هذه التنظيمات من جميع أنحاء العالم باتجاه العراق، بعد أن شعرت بالخطر من تحول المزاج العام لهذه التنظيمات يصبو باتجاه الغرب ولاسيما بعد أحداث عام 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية فجعلت من العراق منطقة الصراع المركزية للقضاء عليها،

10- فضلاً عما سبق فإن الدراسة أوضحت أن ارتفاع عدد العمليات الإرهابية للمدة 2003-2018 يرجع إلى تنامي قوة التنظيمات الإرهابية بسبب التمويل والأسلحة والدعم اللوجستي الذي تقدمه بعض الجهات والمؤسسات المدعومة من الخارج للجماعات الإرهابية في العراق^(*)، فضلاً عن قيام بعض الساسة بالعزف على الوتر الطائفي بغية الحصول على مكاسب ومصالح سياسية وأصوات انتخابية وقد أسهم هؤلاء من حيث يشعرون أو لا يشعرون في تأجيج الفتنة الطائفية البغيضة بين السكان.

(*) وكما إن نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن حمل مجموعة من الدول الإقليمية دعم وتمويل الإرهاب إذ قال: "إن حلفاء أمريكا في المنطقة هم المسؤولين عن تمويل وتسليح القاعدة وسماهم بـ (تركيا، المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر"، على وفق ما كشفت عنه وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية: للمزيد ينظر:

Profntiontim Anderson ، the unspoken truth is that America is supporting al qaeda ، globel research ، may 1 ، 2018 ، www. // http / globel research ،

تطور العمليات الإرهابية وتوزيعها الجغرافي بحسب نوعها للمدة 2003 . 2018

تم الاعتماد في تصنيف العمليات الإرهابية بحسب نوعها بالدرجة الأساس على قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (GTD) التي تتسم بالشمولية بخلاف قواعد البيانات الأخرى والمتعلقة بقضايا الإرهاب، التي لم تعطِ مثل هذه البيانات التفصيلية وكما تم تصنيف العمليات الإرهابية في المبحث الثاني الذي سبق ذكره من هذا الفصل، والتي يصدرها الاتحاد الوطني المعني بدراسة الإرهاب والردود على الإرهاب والمعروف باسم (The National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism) وهو مركز أبحاث أكاديمي، مقره الرئيس في جامعة ميريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية، تأسس والتزم بالدراسة العلمية للأسباب والعواقب البشرية للإرهاب في جميع أنحاء العالم⁽¹⁾، لقد تنوعت الوسائل المستعملة من قبل المجاميع الإرهابية في تنفيذ العمليات الإرهابية في العراق بين التفجيرات بأنواعها المختلفة (العجلات والدراجات النارية المفخخة، العمليات الانتحارية، العبوات المتفجرة بأنواعها المختلفة، الخ)، فضلاً عن استعمال أساليب أخرى للقتل والترهيب وهي الهجمات المسلحة والاعتقالات والاختطاف فضلاً عن تخريب وتدمير البنى التحتية.

إن معظم العمليات الإرهابية التي تم تنفيذها في العراق منذ عام 2003 ولغاية عام 2014 تم تنفيذها بواسطة التفجيرات الانتحارية سواء باستعمال العجلات المفخخة أو بواسطة الأحزمة الناسفة، والجدير ذكره أن العراق لم يشهد هجمة انتحارية واحدة في تاريخه الحديث ولحد عام 2003، وبعد

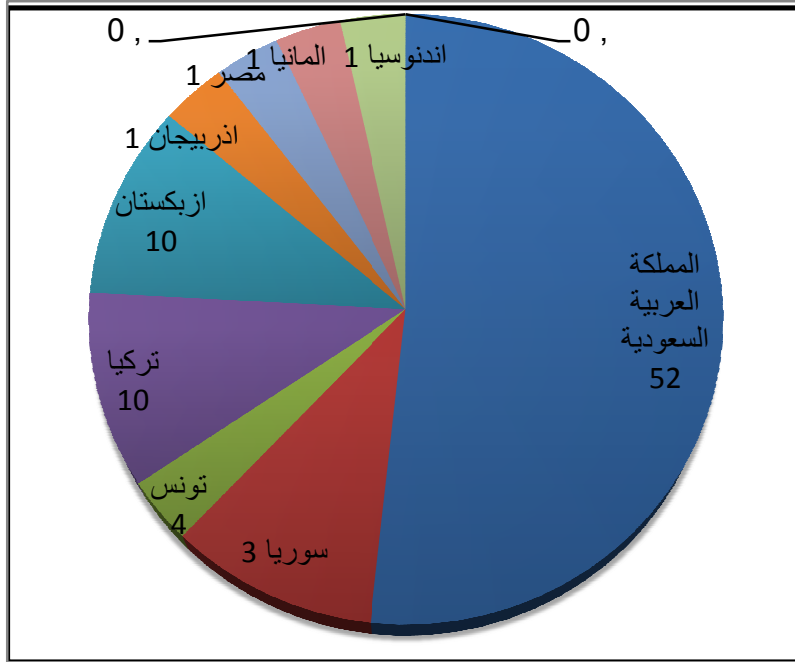
(1)University of Maryland, National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism, college park, USA, (www.start.umd.edu),2018/2/25

الغزو الأمريكي للعراق في هذا العام أصبح يعاني البلد من هذه الظاهرة، إذ نال العراق النصيب الأعلى من الهجمات الانتحارية المعلن عنها في قاعدة بيانات الهجمات الانتحارية على مستوى العالم والبالغ عددها (4065) هجمة انتحارية للمدة 2003-2014 منها (1723) عملية انتحارية بنسبة (40%) فقط في العراق⁽¹⁾.

إن معظم تلك الهجمات كانت تنفذ ضد أهداف مدنية، وما يقارب ربعها وقعت في محافظة بغداد وضواحيها، وعلى الأرجح كان القصد من اختيار هذا الموقع أن تؤدي إلى تدهور قوات الأمن العراقية وبث الرعب والخوف بين المدنيين وأفراد القوات الأمنية والسماح بتوغل العصابات الإرهابية إليها بشكل أوسع، فيما نفذت هجمات أخرى شمال العراق وغربه وبالتحديد في مناطق (بيجي وبعقوبة والضلوعية ونينوى) وفي الواقع كانت موجّهة ضد أهداف أمنية، وعلى وفق بيانات جمعها الصحفي زيد بنيامين، استطاع تحديد هوية (43) انتحاري في المدة المدروسة، (7) منهم فقط عراقيون و(15) سعوديون والعدد المتبقي من دول أخرى والبالغ (21) انتحاري، وكانت المشاركة الأجنبية السمة الأبرز للهجمات الانتحارية في العراق منذ عام 2003، فقد اجتذبت الدعوة لحمل السلاح في العراق العديد من المتشددین الإسلاميين التكفيريين ولاسيما من دول تتسم بعقائد وأفكار ممكن أن تكون أرض خصبة للتطرف والإرهاب في العالم⁽²⁾، ينظر الشكل (6)

(1) ماتيو سيستو، *الاتجاهات والأنماط في التفجيرات الانتحارية في العراق*، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2015، ص2.
(2) ماتيو سيستو، المصدر السابق، ص3.

شكل (6) الانتحاريين الأجانب في العراق لمدة زمنية محددة



المصدر الباحث: بالاعتماد على ماتيو سيستو، الاتجاهات والانماط في التفجيرات الانتحارية في العراق، ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2015، ص3.

التوزيع الجغرافي للأهمية المطلقة للعمليات الإرهابية بحسب نوعها في العراق

يلحظ من الجدول (12) والشكل (7) أن العدد الكلي للعمليات الإرهابية بجميع أنواعها (26165) عملية، وكما اشرنا في المبحث الأول من هذا الفصل، تباينت في أنواعها وتوزيعها الجغرافي إذ سجل أعلى عدد بالتفجيرات الذي بلغت (19544) تفجير، تله بواسطة الهجوم المسلح بعدد (3326) هجوم، في حين جاء بالفئة الثالثة التنفيذ بواسطة الاغتيال وبلغت (1309) عملية اغتيال، تلا ذلك أسلوب الاختطاف وحجز الرهائن وبلغت (152) عملية اختطاف، وأخيراً أسلوب التخريب والتدمير للبنى التحتية الذي

بلغت (971) عملية، وسجلت (863) عملية إرهابية بأساليب مجهولة^(*) في وقت تسجيل الحادث،

يظهر مما سبق أن توزيع العمليات الإرهابية بحسب النوع في العراق للمدة 2018-2003 يظهر صورة معينة للتوزيع إلى أن تصنيف التوزيع بحسب نوع الهجوم المستخدم يعطي أفضلية مميزة للتصنيف والتحليل وسيتم ذلك باعتماد ثلاثة فئات لكل نوع تتضمن كل فئة مجموعة من المحافظات بحسب عدد نوع العمليات الإرهابية لكل منها،

(*) يقصد بالأساليب المجهولة عدم تحديد الأداة التي استخدمها الإرهابيين في تنفيذ عملياتهم وقت وقوع الحادث

جدول (12) العمليات الإرهابية في العراق بحسب نوعها للمدة 2003-2018

المحافظة	هجوم مسلح	اغتيال	تفجير	اختطاف وحجز رهائن	هجوم على بنى تحتية	أسلوب مجهول	المجموع
الأنبار	342	142	2701	14	118	209	3526
القادسية	16	5	34	2	1	1	59
أربيل	10	3	70	0	3	1	87
بابل	112	31	968	1	22	8	1142
بغداد	733	356	6544	15	136	70	7854
البصرة	54	36	166	0	16	2	274
ذي قار	3	6	50	1	4	1	65
دهوك	2	1	8	0	0	0	11
ديالى	459	170	2444	56	112	95	3336
كربلاء	14	10	110	3	2	1	140
كركوك	317	152	1492	7	140	99	2207
ميسان	6	3	19	1	2	0	31
المثنى	2	1	16	0	1	1	21
النجف	6	4	36	1	5	2	54
نينوى	630	205	2054	22	239	173	3323
صلاح الدين	557	162	2688	26	129	188	3750
السليمانية	7	8	20	1	2	2	40
مجهول	24	11	40	1	35	8	119
واسط	32	3	84	1	4	2	126
المجموع	3326	1309	19544	152	971	863	26165
الانحراف المعياري	140	36.52	78.885	99.13	69.57	39.79	-

المصدر: الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق، رئاسة الوزراء، مستشارية الأمن الوطني، الهيئة الوطنية للتنسيق الاستخباري، خلية الاستخبارات الوطنية، قاعدة بيانات الحوادث الإرهابية في العراق. كذلك:

National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism (START), University of Maryland, United States

<http://www.start.umd.edu/>

وكذلك: موقع الأمم المتحدة في العراق (يونامي) شبكة المعلومات العالمية "الانترنت" متاح على الرابط التالي:

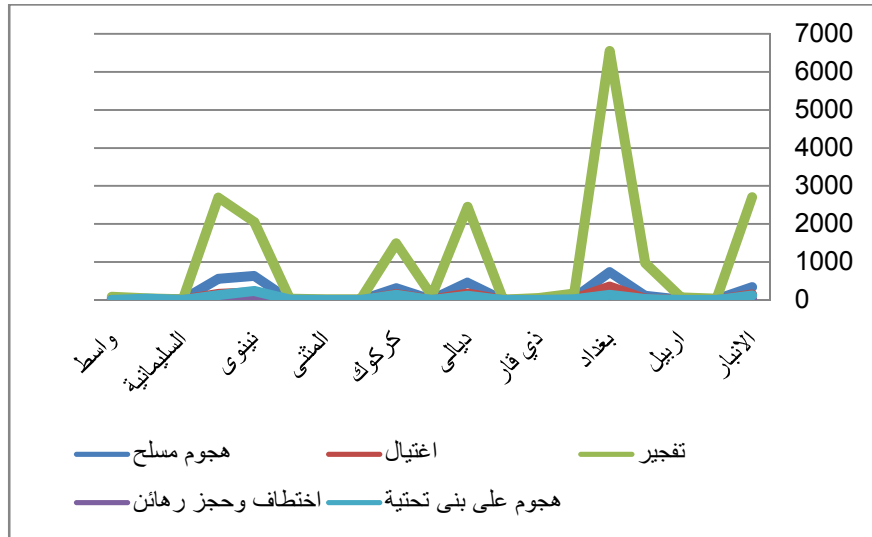
http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=itemlist&ask=category&id=159:civilian-casualties&Itemid=633&lang=en

وكذلك: السجل العام للقتلى المدنيين جراء العنف الذي تلا غزو العراق عام 2003، شبكة المعلومات العالمية "الانترنت" متاح على الرابط

<https://www.iraqbodycount.org/analysis/>

شكل (7) الأهمية المطلقة للعمليات الإرهابية في العراق بحسب نوعها للمدة

2003 - 2018



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (12)

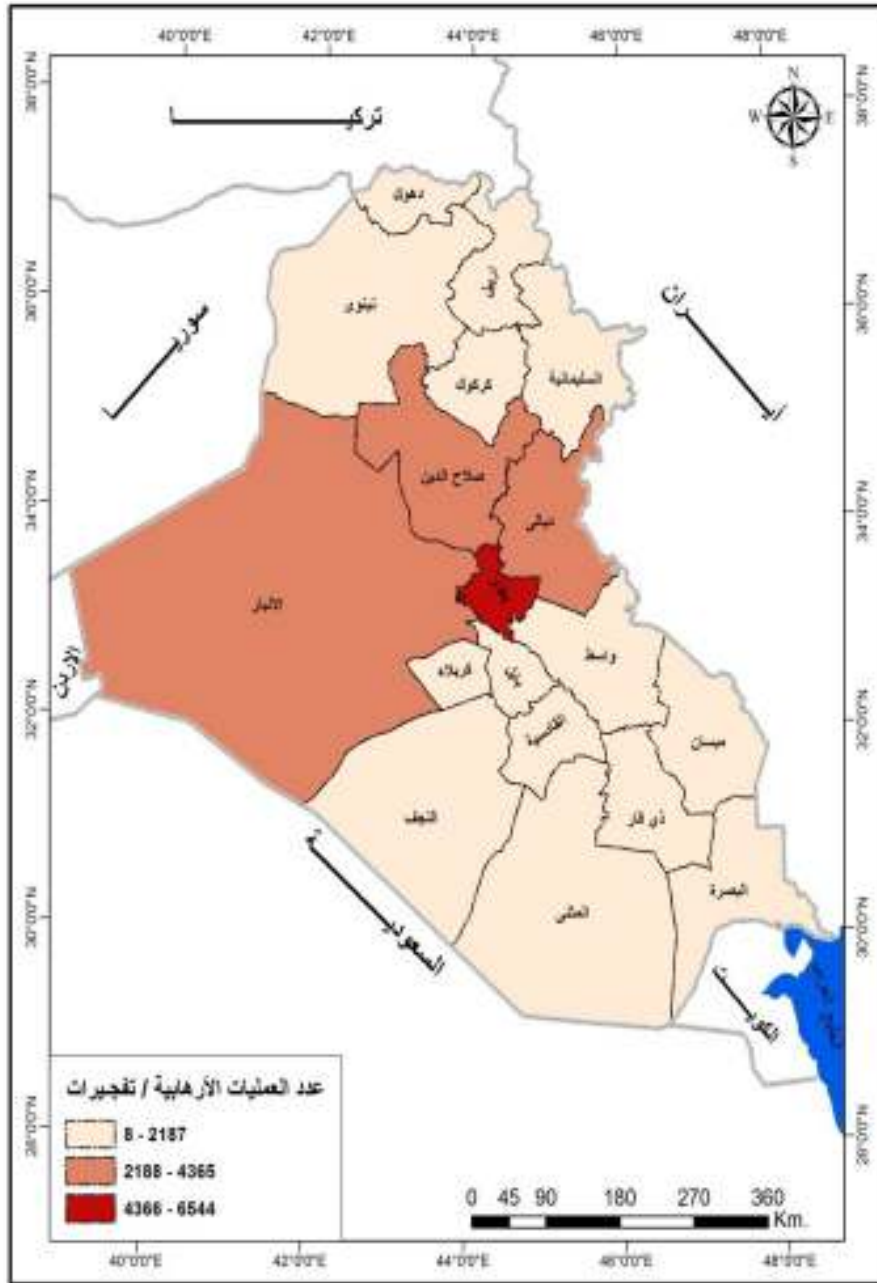
التوزيع الجغرافي للعمليات الإرهابية التي نفذت بالتفجيرات

يلحظ من الجدول (12) وخريطة (20) أن عدد العمليات الإرهابية بالتفجيرات في العراق بلغت (19544) تفجير وبنسبة (74.7)، بانحراف معياري بلغت قيمته (885.782).

وأوضحت الدراسة أن ارتفاع عدد هذا النوع من العمليات الإرهابية يرجع إلى توجه التنظيمات الإرهابية لإيقاع أكبر قدر من الخسائر فضلاً عن توفر عنصر المباغتة والهروب عن القوات الأمنية عند التنفيذ، وكما أن هذا النوع من العمليات في الغالب يتم عن بعد بواسطة التحكم الذاتي والمؤقت للمتفجرات، تباينت هذه العمليات في توزيعها الجغرافي بحسب المحافظات بالشكل الآتي.

الفئة الأولى: تراوحت أعداد عمليات التفجير فيها بين (8-2187) عملية وجاءت في هذه الفئة محافظات (دهوك، المثنى، ميسان، المثنى، السليمانية، القادسية، النجف، ذي قار، أربيل، واسط، كربلاء، البصرة، بابل، كركوك، نينوى) بعدد عمليات تفجير بلغت في كل منها (8, 16, 19, 20, 34, 36, 50, 70, 84, 110, 166, 968, 1492, 2054) على التوالي، الفئة الثانية: تراوحت أعداد عمليات التفجير فيها (2188-4365) وجاءت في هذه الفئة ثلاثة محافظات هي (ديالى، صلاح الدين، الأنبار) بعدد عمليات تفجير بلغت (2444, 2688, 2701) عملية على التوالي، الفئة الثالثة: تراوحت عدد عمليات التفجير بين (4366-6544) عملية وجاءت في هذه الفئة محافظة بغداد بعدد عمليات بلغت (6544) عملية من العدد الكلي للعمليات في العراق.

خريطة (20) العمليات الإرهابية التي نفذت بالتفجيرات للمدة 2003-2018

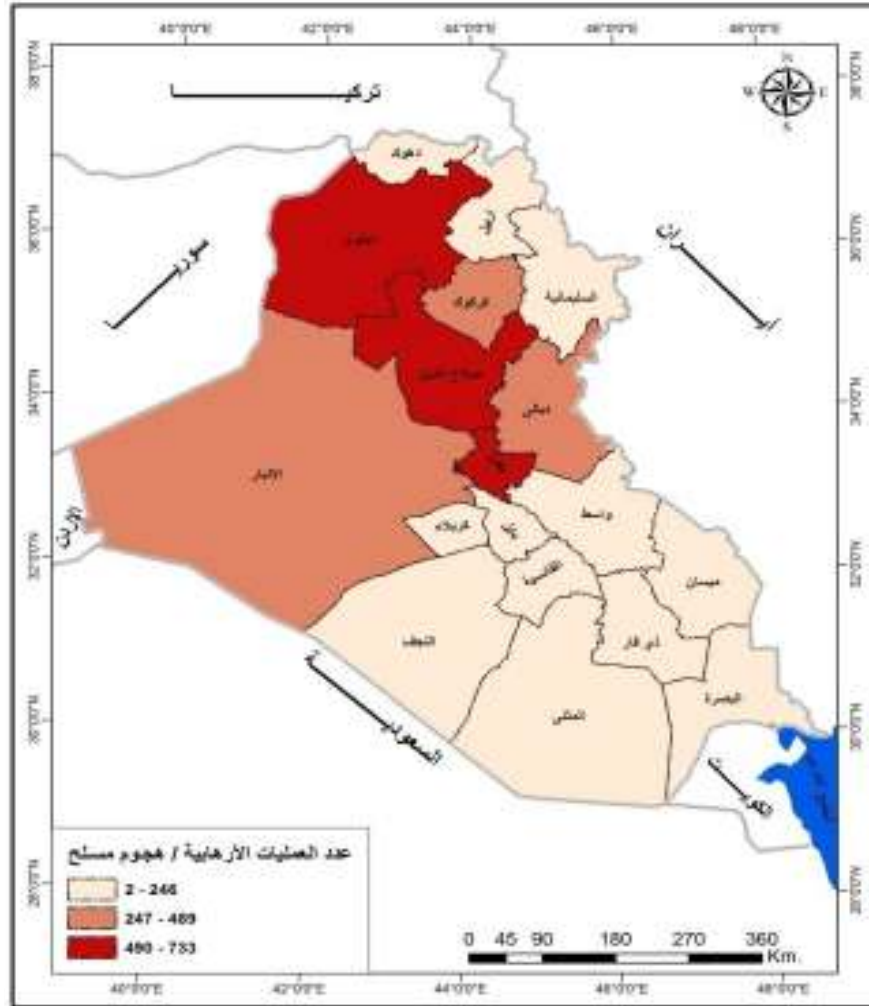


المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول(12)

التوزيع الجغرافي للعمليات الإرهابية التي نفذت بالهجوم المسلح

يلحظ من الجدول (12) وخريطة (21) أن عدد العمليات الإرهابية التي نفذت بالهجمات المسلحة خلال مدة الدراسة في العراق بلغت (3326) هجوم بأهمية نسبية (12.7)، وبانحراف معياري بلغت قيمته (140)، تباينت هذه العمليات في توزيعها الجغرافي وبالشكل الآتي.

خريطة (21) العمليات الإرهابية بالهجوم المسلح للمدة 2003-2018



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (12)

الفئة الأولى: تراوحت أعداد الهجمات المسلحة في العراق بين (2-246) هجوم وجاءت في هذه الفئة اثنتى عشرة محافظة هي (دهوك، المثنى، ذي قار، النجف، ميسان، السليمانية، أربيل، كربلاء، القادسية، واسط، البصرة، بابل) بعدد عمليات مسلحة بلغت في كل منها (2، 2، 3، 6، 6، 7، 10، 14، 16، 32، 54، 112) على التوالي.

الفئة الثانية: تراوحت أعداد العمليات المسلحة فيها بين (247-489) وجاءت في هذه الفئة ثلاثة محافظات هي (كركوك، الأنبار، ديالى) بعدد عمليات مسلحة بلغت (317، 342، 459) عملية على التوالي.

الفئة الثالثة: تراوحت أعداد الهجمات المسلحة فيها بين (490-733) عملية وجاءت في هذه الفئة محافظات (صلاح الدين، نينوى، بغداد) بعدد عمليات بلغت (557، 630، 733) عملية من العدد الكلي للعمليات المسلحة في العراق، ويعزى السبب في هذا الارتفاع إلى طبيعة التركيبة السكانية فيها كما تم الإشارة إلى ذلك في الفصل السابق وارتفاع الكثافة السكانية كما تم الإشارة إلى ذلك في المبحث الثالث من الفصل الأول في محافظة بغداد فضلاً عن كونها ذات ثقل سياسي وأعلامي واقتصادي للعراق وسعي الجماعات الإرهابية لكسب صدى أعلامي مؤثر عن طريق تركيز عملياتها فيها.

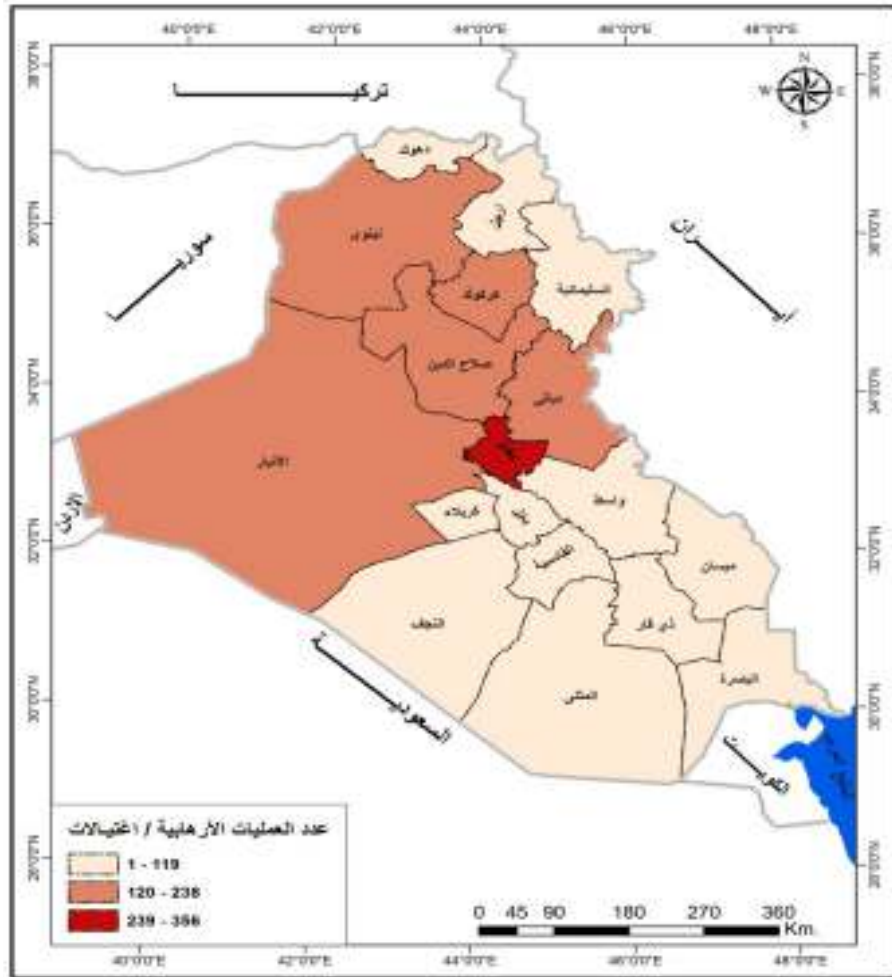
التوزيع الجغرافي للعمليات الإرهابية التي نفذت بالاغتيالات

يلحظ من الجدول (12) وخريطة (22) أن عدد العمليات الإرهابية التي نفذت بواسطة الاغتيالات التي نفذتها المجاميع الإرهابية خلال مدة الدراسة في العراق بلغت (1309) عملية اغتيال بأهمية نسبية (5.0)، وبانحراف معياري بلغت قيمته (52.367)، تباينت هذه العمليات في توزيعها الجغرافي بحسب المحافظات وبالشكل الآتي.

الفئة الأولى: تراوحت عدد الاغتيالات في العراق بين (1-119) اغتيال وجاءت في هذه الفئة اثنتى عشرة محافظة هي (دهوك، المثنى، أربيل، واسط، ميسان، النجف، القادسية، ذي قار، السليمانية، كربلاء، بابل، البصرة) بعدد عمليات مسلحة بلغت في كل منها (1، 1، 3، 3، 3، 3، 4، 5، 6، 8، 11، 31،

36) على التوالي، الفئة الثانية: تراوحت أعداد عمليات الاغتيالات فيها بين (120-238) وجاءت في هذه الفئة خمسة محافظات هي (الأنبار، صلاح الدين، ديالى، نينوى) بعدد عمليات على بنى تحتية بلغت (142،162،170،205) عملية على التوالي، الفئة الثالثة: تراوحت أعداد عمليات الاغتيالات فيها بين (239-356) عملية وجاءت في هذه الفئة محافظة بغداد بعدد عمليات بلغت (356) عملية من العدد الكلي في العراق.

خريطة (22) العمليات الإرهابية التي نفذت بالاغتيالات للمدة 2003-2018



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (12)

التوزيع الجغرافي للعمليات الإرهابية التي نفذت بالهجوم على البنى التحتية

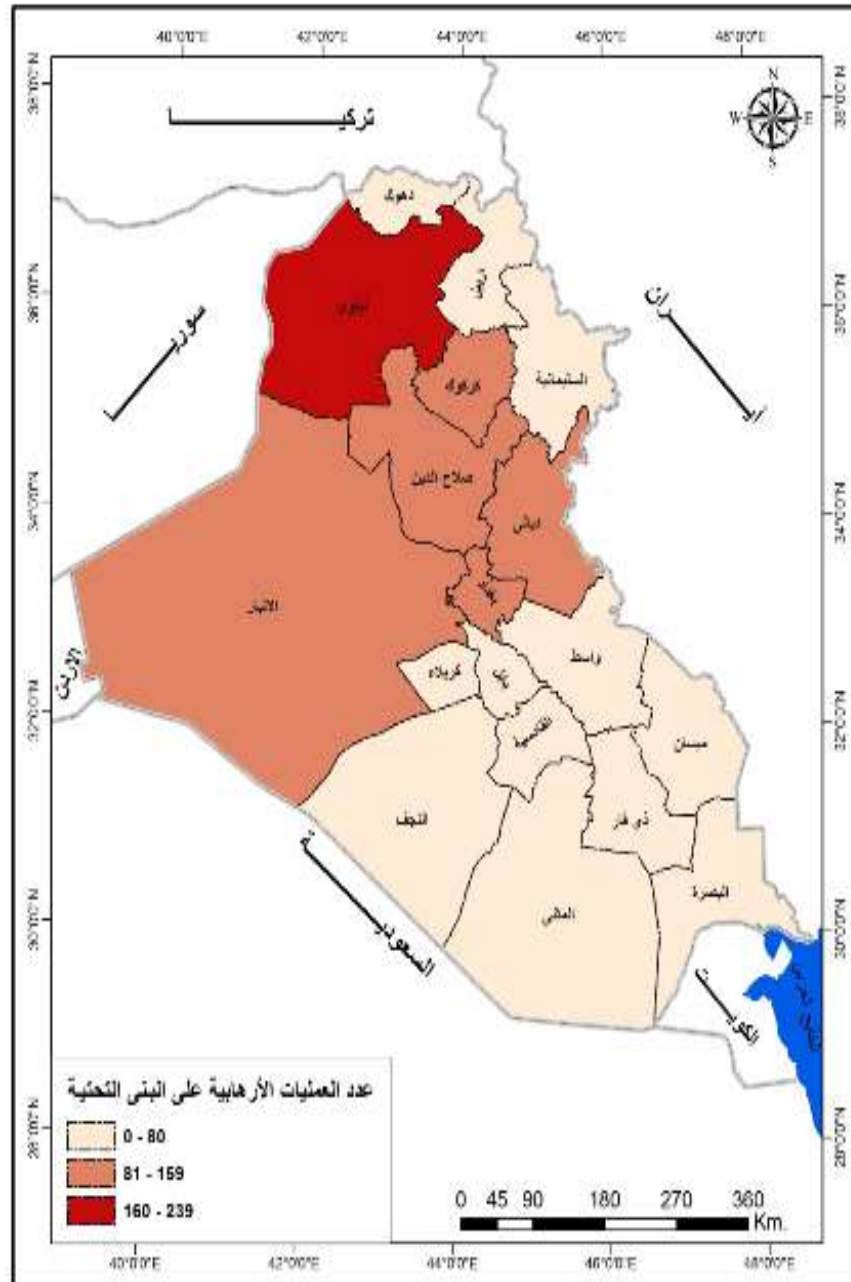
ويقصد بها الاستهداف المباشر والغير المباشر من قبل العصابات الإرهابية للبنى التحتية بهدف إيقاع الخسائر المادية وأرباك الوضع الأمني وإظهار عجز الحكومة على تقديم الخدمات المناسبة للسكان، يلحظ من الجدول (12) وخريطة (23) أن عدد العمليات الإرهابية التي نفذت باستعمال الهجمات على بنى تحتية خلال مدة الدراسة في العراق بلغت (971) هجوم بأهمية نسبية (3.7)، وبانحراف معياري بلغت قيمته (13.990)، تباينت هذه العمليات في توزيعها الجغرافي بحسب المحافظات وبالشكل الآتي.

الفئة الأولى: تراوحت أعداد الهجمات على البنى التحتية في العراق بين (0-80) هجوم وجاءت في هذه الفئة اثنتى عشرة محافظة هي (دهوك، المثنى، القادسية، كربلاء، ميسان، السليمانية، أربيل، ذي قار، واسط، النجف، البصرة، بابل) بعدد عمليات مسلحة بلغت في كل منها (0، 1، 1، 2، 2، 3، 4، 4، 5، 16، 22) على التوالي.

الفئة الثانية: تراوحت أعداد العمليات الهجمات على البنى التحتية فيها بين (81-159) وجاءت في هذه الفئة خمسة محافظات هي (الأنبار، صلاح الدين، بغداد، كركوك) بعدد عمليات على بنى تحتية بلغت (118، 129، 136، 140) عملية على التوالي.

الفئة الثالثة: تراوحت أعداد الهجمات على البنى التحتية فيها بين (160-239) عملية وجاءت في هذه الفئة محافظة نينوى بعدد عمليات بلغت (239) عملية من العدد الكلي في العراق.

خريطة (23) عدد العمليات الإرهابية بالهجوم على البنى التحتية للمدة 2003-2018

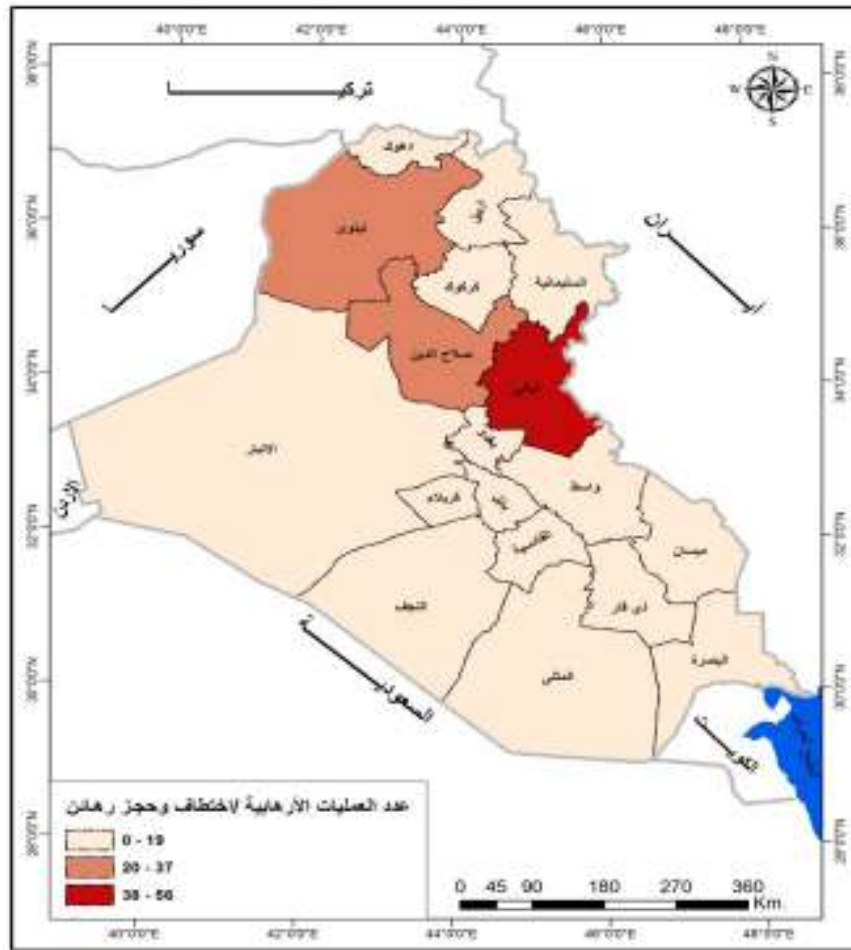


المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول(12)

الأهمية المطلقة للعمليات الإرهابية بالاختطاف وحجز الرهائن

يلحظ من الجدول (12) وخريطة (24) أن عدد العمليات الإرهابية التي نفذت بالاختطاف وحجز الرهائن من المجاميع الإرهابية خلال مدة الدراسة في العراق بلغت (152) عملية بأهمية نسبية (0.6)، وبانحراف معياري بلغت قيمته (57.693)، تباينت هذه العمليات في توزيعها الجغرافي بحسب المحافظات وبالشكل الآتي.

خريطة (24) العمليات الإرهابية بالاختطاف وحجز الرهائن للمدة 2003-2018



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (12)

الفئة الأولى: تراوح عدد الاختطاف وحجز الرهائن في العراق بين (0-19) عملية وجاءت في هذه الفئة خمسة عشرة محافظة هي (دهوك، أربيل، البصرة، المثنى، بابل، ذي قار، ميسان، النجف، واسط، السليمانية، القادسية، كربلاء، كركوك، الأنبار، بغداد) بعدد عمليات بلغت في كل منها (0، 0، 0، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 2، 3، 14، 15) على التوالي.

الفئة الثانية: تراوحت أعداد عمليات الاغتيالات فيها بين (120-238) وجاءت في هذه الفئة محافظتي (صلاح الدين، نينوى) بعدد عمليات على بنى تحتية بلغت (22.26) عملية، الفئة الثالثة: تراوحت عمليات الاغتيال فيها بين (38-56) عملية وجاءت في هذه الفئة محافظة ديالى بعدد عمليات بلغت (56) عملية اغتيال.

الأهمية النسبية لنوع العمليات الإرهابية في العراق للمدة 2003-2018

يلحظ من الجدول (13) والشكل (8) أن هنالك تبايناً مكانياً للأهمية النسبية لنوع العمليات الإرهابية في العراق خلال مدة الدراسة إذ سجلت أعلى نسبة عمليات بالتفجير بأنواعها المختلفة بلغت (74%) من العمليات الإرهابية، تلتها استعمال الهجمات المسلحة المباشرة أو غير المباشرة وفي مختلف الأسلحة بأهمية نسبية بلغت (12,7) %، في حين بلغت الأهمية النسبية لعمليات الاغتيال (5) %، تلتها عمليات التدمير والتخريب للبنى التحتية بأهمية نسبية (3,7) %، وجاءت بالفئة الأخيرة عمليات الاختطاف وحجز الرهائن بأهمية نسبية بلغت (0,6) %، فيما سجلت (3,3) % من العمليات الإرهابية باستعمال أدوات غير محددة في وقت تسجيل الحادث الإرهابي.

الفئة الأولى: تراوحت الأهمية النسبية للعمليات الإرهابية في المحافظات بين (0.1-7.4) وجاءت في هذه الفئة ثلاثة عشرة محافظة هي (دهوك، ميسان، المثنى، البصرة، السليمانية، ذي قار، القادسية، النجف، أربيل، كربلاء، واسط، بابل، كركوك) بأهمية نسبية بلغت في كل منها (0.04, 0.1, 0.1, 0.1, 0.1, 0.2, 0.2, 0.2, 0.2, 0.3, 0.5, 0.5, 4.4, 8.4) على التوالي.

الفئة الثانية: تراوحت الأهمية النسبية للعمليات الإرهابية فيها بين (7.5-14) وجاءت في هذه الفئة أربعة محافظات وهي (نينوى، ديالى، الأنبار،

صلاح الدين) بأهمية نسبية بلغت (12.7، 12.7، 13.5، 14.3) % على التوالي من العدد الكلي للعمليات في العراق،
 الفئة الثالثة: تراوحت الأهمية النسبية للعمليات الإرهابية فيما بين (15-22) % وجاءت في هذه الفئة محافظة بغداد بأهمية نسبية بلغت (30) % من القيمة الكلية لمجموع المحافظات.

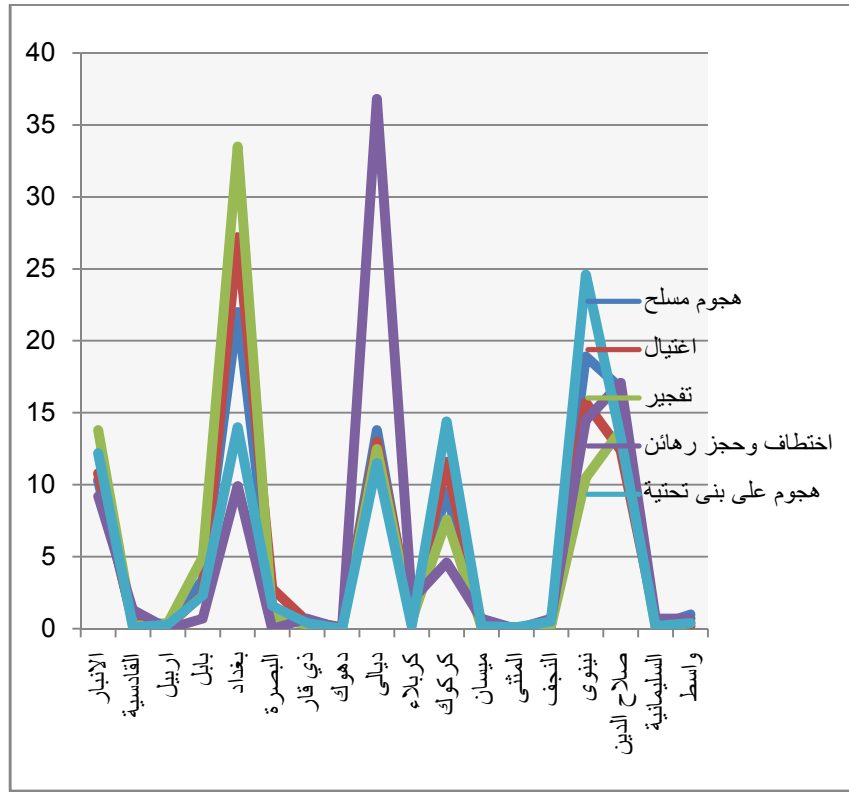
جدول (13) الأهمية النسبية لنوع للعمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات للمدة 2003-2018

نوع العملية	هجوم مسلح	اغتيال	تفجير	اختطاف وحجز رهائن	هجوم على بنية تحتية	مجهول %	الكلي %
الأنيار	10.3	10.8	13.8	9.2	12.2	24.2	13.5
القادسية	0.5	0.4	0.2	1.3	0.1	0.1	0.2
أربيل	0.3	0.2	0.4	0.0	0.3	0.1	0.3
بابل	3.4	2.4	5.0	0.7	2.3	0.9	4.4
بغداد	22.0	27.2	33.5	9.9	14.0	8.1	30.0
البصرة	1.6	2.8	0.8	0.0	1.6	0.2	1.0
ذي قار	0.1	0.5	0.3	0.7	0.4	0.1	0.2
دهوك	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ديالى	13.8	13.0	12.5	36.8	11.5	11.0	12.8
كربلاء	0.4	0.8	0.6	2.0	0.2	0.1	0.5
كركوك	9.5	11.6	7.6	4.6	14.4	11.5	8.4
ميسان	0.2	0.2	0.1	0.7	0.2	0.0	0.1
المتن	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1
النجف	0.2	0.3	0.2	0.7	0.5	0.2	0.2
نينوى	18.9	15.7	10.5	14.5	24.6	20.0	12.7
صلاح الدين	16.7	12.4	13.8	17.1	13.3	21.8	14.3
واسط	1.0	0.2	0.4	0.7	0.4	0.2	0.5
السليمانية	0.2	0.6	0.1	0.7	0.2	0.2	0.2
مجهول	0.7	0.8	0.2	0.7	3.6	0.9	0.5
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (12)

شكل (8) الأهمية النسبية لنوع العمليات الإرهابية بحسب المحافظات للمدة

2018-2003



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (13)

الأهمية النسبية لنوع العمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات للمدة

2018-2003

1- الأهمية النسبية للعمليات الإرهابية بالهجمات المسلحة بحسب المحافظات

تتباين الأهمية النسبية في العراق بحسب المحافظات فيلاحظ من خلال الجدول (14) والشكل (9)، إن هناك ثلاثة رتب لقيم الأهمية النسبية للعمليات الإرهابية باستعمال أسلوب الهجمات المسلحة في العراق، صنفت على أساس طريقة أطوال الفئات المتساوية وهي كالآتي:

الفئة الأولى في التصنيف والتي تراوحت قيم الأهمية النسبية فيما بين (4-11) %، وتظهر في محافظات (ذي قار، بغداد، المثنى، الأنبار، بابل، كربلاء)، بأهمية نسبية بلغت لكل منها على التوالي (4.6، 9.3، 9.8، 9.5، 10) %.

الفئة الثانية فقد تراوح تقييمها بين (12-19) %، اشتملت على محافظات (النجف، أربيل، ديالى، كركوك، صلاح الدين، السليمانية، دهوك، نينوى، ميسان، البصرة) وبأهمية نسبية بلغت (11.5، 11.1، 13.8، 14.4، 14.9، 17.5، 18.2، 19، 19.4، 19.7) %.

في حين ضمت الفئة الثالثة التي تراوحت قيمها (20-27) %، محافظتين هما واسط والقادسية بأهمية نسبية بلغت (4.25، 1.27) % لكل منها على التوالي.

2- الأهمية النسبية للعمليات الإرهابية بالاغتيال بحسب المحافظات

تتباين الأهمية النسبية في العراق بحسب المحافظات فيلاحظ من خلال الجدول (14) والشكل (9) إن هناك ثلاثة رتب لقيم الأهمية النسبية للعمليات الإرهابية باستعمال أسلوب الاغتيالات في العراق، صنفت على أساس طريقة أطوال الفئات المتساوية وهي كالآتي:

الفئة الأولى: في التصنيف والتي تراوحت قيم الأهمية النسبية فيما بين (2-7) %، وتظهر في محافظات (واسط، بابل، أربيل، الأنبار، صلاح الدين، بغداد، المثنى، ديالى، نينوى، كركوك، كربلاء، النجف)، بأهمية نسبية بلغت لكل منها على التوالي (2.4، 2.7، 3.4، 4، 4.3، 4.5، 4.8، 6.2، 6.9، 7.4) %.

الفئة الثانية: فقد تراوحت قيمها بين (8-13) %، اشتملت على محافظات (القادسية، دهوك، ذي قار، ميسان، البصرة) وبأهمية نسبية بلغت (8.5، 9.1، 9.2، 9.7، 13.1) % على التوالي لكل منها، في حين ضمت الفئة الثالثة التي تراوحت قيمها بين (14-20) %، محافظة السليمانية وبقيمة نسبية بلغت (20) %.

3- الأهمية النسبية للعمليات الإرهابية بالتفجير بحسب المحافظات:

تتباين الأهمية النسبية لعمليات التفجير في العراق بحسب المحافظات ويلحظ من خلال الجدول (14) والشكل (9) إن هناك ثلاثة رتب لقيم الأهمية النسبية للعمليات الإرهابية باستعمال عمليات التفجير في العراق، صنفت على أساس طريقة أطوال الفئات المتساوية وهي كالآتي:

الفئة الأولى: في التصنيف والتي تراوحت قيم الأهمية النسبية فيها بين (50-61.8)%. وتظهر في محافظات (السليمانية، القادسية، البصرة، ميسان، نينوى)، بأهمية نسبية بلغت لكل منها على التوالي (50, 57.6, 60.6, 61.3, 61.8)%.
أما الفئة الثانية: تراوحت قيمها بين (62-73) %، شملت محافظات (النجف، واسط، كركوك، دهوك، ديالى) وبأهمية نسبية (66.7, 66.7, 67.6, 72.7, 73.3) % على التوالي لكل منها.

في حين ضمت الفئة الثالثة: التي تراوحت قيمها بين (74-85) %، محافظات (الأنبار، كربلاء، أربيل، بغداد، بابل) وبقية نسبية (76.6, 78.6, 80.5, 83.3, 84.8) % على التوالي.

4- الأهمية النسبية للعمليات الإرهابية بالاختطاف وحجز الرهائن بحسب المحافظات

تتباين الأهمية النسبية في العراق بحسب المحافظات ويلحظ من خلال الجدول (14) والشكل (9)، إن هناك ثلاثة رتب لقيم الأهمية النسبية لعمليات الاختطاف وحجز الرهائن في العراق، صنفت على أساس طريقة أطوال الفئات المتساوية وهي كالآتي:

الفئة الأولى: في التصنيف والتي تراوحت قيم الأهمية النسبية فيها بين

(1،1-0) %، وتظهر في محافظات (دهوك، أربيل، المثنى، بابل، بغداد، نينوى، صلاح الدين، واسط)، بأهمية نسبية بلغت لكل منها على التوالي (0.1, 0.0, 0.0, 0.1, 0.7, 0.6, 0.4, 0.3, 0.2, 0.8) %.

أما الفئة الثانية: فقد تراوحت قيمها بين (1،2-2،3) %، اشتملت على محافظات (ذي قار، ديالى، النجف، كربلاء) وبأهمية نسبية بلغت (1.5, 1.7, 1.9, 2.1) % على التوالي.

في حين ضمت الفئة الثالثة: التي تراوحت قيمها بين (2،3-4،5) %، محافظات (السليمانية، ميسان، القادسية) وبقيمة نسبية بلغت (2.5, 3.2, 3.4) % على التوالي.

5- الأهمية النسبية للعمليات الإرهابية بالهجمات على البنى التحتية بحسب المحافظات

تتباين الأهمية النسبية في العراق بحسب المحافظات ويلحظ من الجدول (14) والشكل (9)، إن هناك ثلاثة رتب لقيم الأهمية النسبية لعمليات تخريب البنى التحتية في العراق، صنفت على أساس طريقة أطوال الفئات المتساوية وهي كالآتي:

الفئة الأولى في التصنيف والتي تراوحت قيم الأهمية النسبية فيها بين (0-1،3) %، وتظهر فيها محافظات (دهوك، كربلاء، القادسية، بغداد)، بأهمية نسبية بلغت لكل منها على التوالي (0, 1.4, 1.7, 1.7) %.

أما الفئة الثانية فقد تراوحت قيمها بين (3.2 – 6.3) %، اشتملت على محافظات (واسط، الأنبار، أربيل، ديالى، صلاح الدين، المثنى، السليمانية، البصرة، ذي قار، كركوك) وبأهمية نسبية بلغت (3.2, 3.3, 3.4, 3.4, 3.4, 4.8, 5, 5.8, 6.3) % على التوالي.

في حين ضمت الفئة الثالثة والتي تراوحت قيمتها بين (6.4 – 9.5) %، محافظات (ميسان، نينوى، النجف) بأهمية نسبية بلغت (6.5، 7.2، 9.3) % على التوالي.

مما سبق أعلاه فأن الدراسة أوضحت أن سبب ارتفاع عدد ونسبة العمليات الإرهابية التي تم تنفيذها في العراق خلال مدة الدراسة تمت بواسطة التفجيرات (بواسطة العجلات المفخخة والعبوات الناسفة والمتفجرات الأخرى) وذلك لإيقاع اكبر قدر من الأضرار والخسائر البشرية والمادية ولاسيما في المدن ذات الكثافة السكانية العالية كمحافظة بغداد إذ بلغت نسبة (33.5) % من مجمل عمليات التفجير في العراق، فضلاً عن عدم قدرت المجاميع الإرهابية على مواجهة القوات الأمنية فيما وأن معظم الهجمات المسلحة كانت تتم بشكل غير مباشر لاستهداف القوات الأمنية.

وتبين الدراسة أن الصراعات الأثنية والسياسية بين الأحزاب من اجل السلطة والمصالح الضيقة في محافظة ديالى كانت السبب الرئيس في تصدرها باقي المحافظات العراقية بعمليات الاختطاف وحجز الرهائن إذ بلغت نسبة (36) % من مجمل عمليات الاختطاف في العراق خلال مدة الدراسة.

فيما يفسر سبب الارتفاع النسبي لبعض العمليات الإرهابية المجهولة النوع في محافظات الأنبار وصلاح الدين ونينوى يعود إلى سيطرة التنظيمات الإرهابية في فترات زمنية معينة على أجزاء منها وعدم تمكن الجهات المختصة من الوصول إلى مكان الحادث الإرهابي لتحديد نوعه.

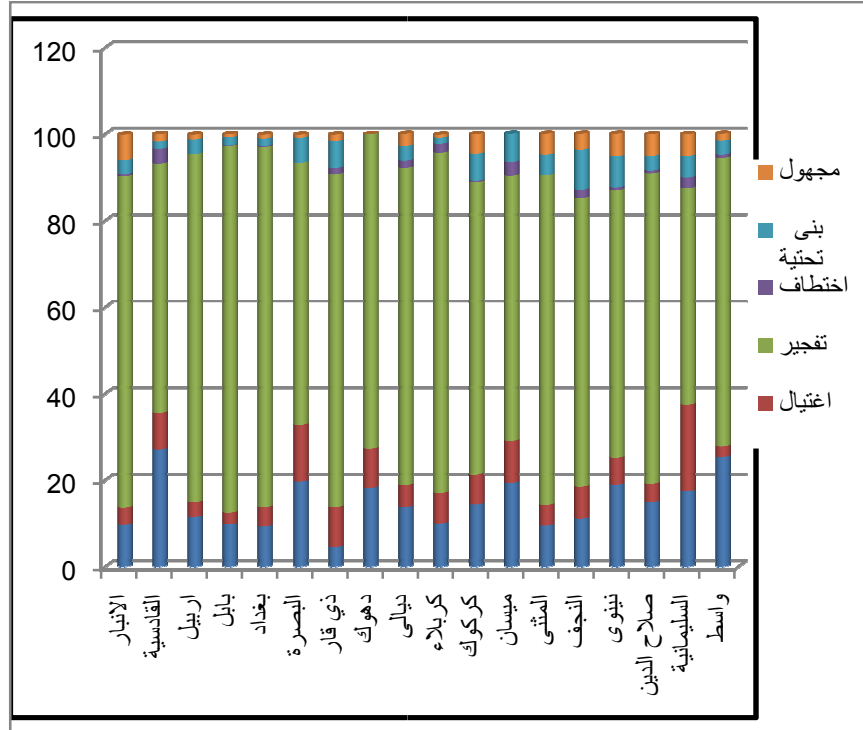
جدول (14) الأهمية النسبية لنوع العمليات الإرهابية لكل محافظة للمدة

2018-2003

المحافظة	هجوم مسلح	اغتيال	تفجير	اختطاف وحجز الرهائن	هجوم على بنى تحتية	مجهول	المجموع
الأنبار	9.7	4.0	76.6	0.4	3.3	5.9	100
القادسية	27.1	8.5	57.6	3.4	1.7	1.7	100
أربيل	11.5	3.4	80.5	0.0	3.4	1.1	100
بابل	9.8	2.7	84.8	0.1	1.9	0.7	100
بغداد	9.3	4.5	83.3	0.2	1.7	0.9	100
البصرة	19.7	13.1	60.6	0.0	5.8	0.7	100
ذي قار	4.6	9.2	76.9	1.5	6.2	1.5	100
دهوك	18.2	9.1	72.7	0.0	0.0	0.0	100
ديالى	13.8	5.1	73.3	1.7	3.4	2.8	100
كربلاء	10.0	7.1	78.6	2.1	1.4	0.7	100
كركوك	14.4	6.9	67.6	0.3	6.3	4.5	100
ميسان	19.4	9.7	61.3	3.2	6.5	0.0	100
المنجى	9.5	4.8	76.2	0.0	4.8	4.8	100
التنجف	11.1	7.4	66.7	1.9	9.3	3.7	100
نينوى	19.0	6.2	61.8	0.7	7.2	5.2	100
صلاح الدين	14.9	4.3	71.7	0.7	3.4	5.0	100
السليمانية	17.5	20.0	50.0	2.5	5.0	5.0	100
واسط	25.4	2.4	66.7	0.8	3.2	1.6	100
المجموع	12.7	5.0	74.7	0.6	3.7	3.3	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (12)

شكل (9) الأهمية النسبية لنوع العمليات الإرهابية لكل محافظة للمدة 2018-2003



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (14)

الفصل الثالث

الآثار الناجمة عن العمليات الإرهابية في العراق

للمدة 2003 - 2018

تمهيد

خلفت العمليات الإرهابية التي نفذتها التنظيمات الإرهابية العديد من الآثار السلبية على السكان في جميع مجالات الحياة سواء كانت، الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية فضلاً عن الخسائر المادية التي لا يمكن لبعضها أن تقدر بثمن منها عمليات التخريب والسرقة التي طالت الآثار العراقية التي يعود تاريخ بعضها إلى آلاف السنين، والأهم من ذلك كله أن الإرهابيين كانوا يستهدفون السكان في مختلف فئاتهم العمرية ولا يفرقون بين الرجال والنساء مما سبب وقوع خسائر بشرية عديدة، نتيجة الاستهداف المباشر بأدوات الإرهاب المختلفة، وبالخصوص العمليات الانتحارية التي تنفذ بواسطة الأحزمة الناسفة والعجلات المفخخة والعبوات الناسفة وغيرها، ولأن العمليات الإرهابية اشتملت على العديد من الأماكن وتنوعت في أنواعها فتتج عنها آثار متعددة، إذ بلغ عدد الشهداء والجرحى في بعض العمليات بالمئات، وكما تطرقنا إلى ذلك في الفصل الثاني من هذه الدراسة، وتباينت الخسائر الناجمة عن العمليات الإرهابية مكانياً وزمانياً خلال مدة الدراسة نتيجة تفاعل مجموعة من الأحداث المختلفة.

ولمقتضيات الضرورة العلمية قسم هذا الفصل على أربعة مباحث، الأول منها يتضمن التوزيع الجغرافي لعدد ضحايا العمليات الإرهابية (الشهداء والجرحى) في العراق للمدة 2003-2018، فضلاً عن توزيع العمليات الإرهابية على وفق المستهدف (السكان المدنيون، القوات الأمنية بمختلف تشكيلاتها، منشآت حكومية، منشآت مدنية، أهداف أخرى وتتضمن (وسائل نقل،

مؤسسات وشخصيات دينية، الصحفيون والأعلام، أحزاب ومؤسسات سياسية، حوادث مجهولة).

أما المبحث الثاني يستعرض أثر تركيز جرائم الإرهاب على حركة هجرة وتهجير ونزوح السكان في العراق لمدة الدراسة، والمبحث الثالث يستعرض خسائر الدولة الناتجة عن العمليات الإرهابية خلال مدة الدراسة، فيما استعرض المبحث الرابع أثر الإرهاب في جذب الاستثمار الداخلي والخارجي إلى العراق خلال مدة الدراسة.

ضحايا العمليات الإرهابية في العراق (الشهداء - الجرحى) للمدة 2003 - 2018

أصبح العراق يتصدر دول العالم لمجموع ضحايا الإرهاب خلال أعوام معينة في ظل الهجمة الإرهابية المتصاعدة عام بعد آخر ولاسيما في عام 2014، ونتيجة لذلك احتل المرتبة الأولى بعدد الضحايا (الشهداء والجرحى) في هذا العام وبعض الأعوام الأخرى، ومن الطبيعي أن ينتج عن ارتفاع عدد العمليات الإرهابية ارتفاع في عدد الضحايا.

إذ يشير مؤشر الإرهاب العالمي الصادر من معهد الاقتصاد والسلام^(*)، إلى تصاعد عدد ضحايا العمليات الإرهابية في عام 2014 ليصل إلى حوالي

(*) معهد الاقتصاد والسلام (IEP): وهو مؤسسة بحثية عالمية غير ربحية، لها فروع في الولايات المتحدة ودول أوروبا، ويشمل 162 دولة، يمثل 99,6% من سكان العالم، حيث يرصد العمليات الإرهابية في هذه الدول خلال كل عام، موضحاً الآثار المباشرة وغير المباشرة لها، وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الفرعية، وهي: (عدد قتلى العمليات الإرهابية والمصابون والخسائر في الممتلكات والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية) لقياس مؤشر الإرهاب، إذ وضع كل دولة على مقياس يبدأ من 10 فيما أقل، بحيث يمثل الرقم (10) الدول الأكثر تضرراً من الإرهاب، وتمثل القيمة ما بين 2 إلى 0,01 الدول الأقل تضرراً من الإرهاب. للمزيد ينظر الرابط التالي: <http://www.futureuae.com>

(32685) شخص على مستوى العالم، بما يمثل زيادة نسبتها 80% عن عدد القتلى في عام 2013، والذي بلغ (18111) قتيل، وقد تركزت 78% من حالات الوفيات عام 2013 في خمس دول هي (العراق، وأفغانستان، وسوريا، ونيجيريا، وباكستان) وبلغ عدد الدول التي شهدت هجمات إرهابية في عام 2014 نحو 93 دولة، وذلك في مقابل 88 دولة في عام 2013⁽¹⁾.

التوزيع الجغرافي لضحايا العمليات الإرهابية في العراق للمدة 2003-2018

لغرض تحديد شكل التباين المكاني والزمني ستتم دراسة التوزيع الجغرافي لشهداء العمليات الإرهابية في العراق عن طريق رسم خرائط تفصيلية توضح هذا التوزيع، ومن ثم تقسيم منطقة الدراسة على ثلاثة فئات باستعمال طريقة أطوال الفئات المتساوية.

1- التوزيع الجغرافي لشهداء العمليات الإرهابية في العراق للمدة 2003-2018

إن أعداد شهداء الحوادث الإرهابية بعد عام 2003 قد بدأت بقفزات متتالية وبتسارعة بفعل الاحتلال الأمريكي للعراق ودخول التنظيمات الإرهابية إليه، مما سبب في ارتفاع ملحوظ لمستويات الإرهاب في العراق للأعوام (2006-2007) وللأعوام اللاحقة وذلك نتيجة الوضع الطائفي المتأزم الذي أثارته العناصر الإرهابية، ولاسيما بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين (ع) عام 2006 وكذلك تفجير جوامع أبناء الطائفة السنية في الوقت نفسه، من أجل جر البلاد إلى أتون حرب مذهبية تآكل في لبيها الأخضر واليابس، فقامت هذه التنظيمات بعمليات القتل الممنهج العشوائي مستهدفة الأبرياء المدنيين، وأدى نشاط الماكينة الإعلامية التي يستعملها

(1) معهد الاقتصاد والسلام (IEP)، الاتجاهات الأساسية لظاهرة الإرهاب في عام 2014.

الإرهاب والجهات الداعمة له إلى إشعال نار الفتنة بين السكان فأصبح العراق ساحة ومسرحاً لأعمال العنف والتصفية الجسدية⁽¹⁾.

إن موجة العنف التي طالت العراق شكلت تحدياً واضحاً لنسيج المجتمع العراقي بأكمله، وإحدى أهم أسباب تأججها هي عمليات القتل العشوائي ضد المدنيين ولاسيما العمليات الموجهة إلى مناطق ذات مكون واحد، ثم شمول الموجة أنحاء البلاد كافة في الوقت الذي بدت آثار التعذيب الشديد وأساليب القتل بالإعدام على مئات السكان عاملاً محفزاً لتضاعف العنف وازدياده، بما تنطوي عليه تلك الأساليب من دلالات طائفية وانتقامية⁽²⁾.

ويلحظ من الجدول (15) تباين عدد شهداء العمليات الإرهابية في العراق من عام لآخر وذلك نتيجة تفاعل مجموعة من الأحداث الزمانية، إذ سجل عام 2003 أدنى عدد بلغ (391) شهيداً، بأهمية نسبية بلغت (0.5) %، بينما بلغ في عام 2004 (2171) شهيداً، بأهمية نسبية بلغت (2.8) %، وبلغ عدد الشهداء في عام 2005 (3384) شهيداً، بأهمية نسبية بلغت (4.3) %، يليه عام 2006 بعدد (4616) شهيداً، بأهمية نسبية بلغت (5.9) %، أما عام 2007 فقد بلغ عدد شهداء العمليات الإرهابية (6667) شهيداً، بأهمية نسبية بلغت (8.5) %، في حين جاء عام 2008 بعدد شهداء بلغ (2864)، بأهمية نسبية بلغت (3.6) %، بينما بلغ في عام 2009 (2585) شهيداً، بأهمية نسبية بلغت (3.3) %، وبلغ عدد الشهداء في عام 2010 (2074) شهيداً، بأهمية نسبية بلغت (2.6) %، يليه عام 2011 بعدد (1870) شهيداً، بأهمية نسبية بلغت (2.4) %، أما عام 2012 فقد بلغ عدد شهداء العمليات الإرهابية (2686) شهيداً، بأهمية نسبية بلغت (3.4) %، في حين جاء عام 2013 بعدد شهداء عمليات إرهابية بلغ (7041) شهيداً، بأهمية نسبية بلغت (8.9) %،

(1) CNN.com-Arab TV journalists killed in Iraq. February 23, 2006.

(2) وصال علي محمد العلوي، مصدر سابق، ص 111.

بينما بلغ في عام 2014 (13965) شهيداً، بأهمية نسبية بلغت (17.7) %، وبلغ عدد الشهداء في عام 2015 (8885) شهيداً، بأهمية نسبية بلغت (11.3) %، يليه عام 2016 بعدد بلغ (12207) شهيداً، بأهمية نسبية بلغت (15.5) %، أما عام 2017 فقد بلغ عدد شهداء العمليات الإرهابية (6476) شهيداً، بأهمية نسبية بلغت (8.2) %، في حين جاء عام 2018 بعدد شهداء بلغ (800) شهيداً، بأهمية نسبية بلغت (1.0) %. ينظر الشكل (10).

يستنتج مما سبق أن عدد شهداء العمليات الإرهابية اخذ بتصاعد مستمر من عام إلى آخر ولاسيما منذ عام 2006، وذلك يرتبط بأحداث تفجير مرقد الإمامين علي الهادي والحسن العسكري (ع) والتي تم الإشارة إلى أسبابها في المبحث الأول من الفصل الثاني الذي سبق ذكره، فيما بلغ أقصى عدد شهداء في عام 2014، وذلك يرتبط بظهور عصابات داعش الإرهابية وسيطرتها على مساحات من محافظات الأنبار وصلاح الدين ونينوى وكركوك وأجزاء من محافظة ديالى، وارتكابها مجازر بحق السكان، فيما كان سبب انخفاض شهداء العمليات الإرهابية للسنوات التي تلت ذلك العام وصولاً إلى عام 2018 يرتبط بتحرير المدن من سيطرة تلك العصابات الإرهابية ولاسيما بعد فتوه الجهاد الكفائي التي أطلقتها المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف لتحرير الأرض المغتصبة في عام 2014، والتضحيات التي قدمتها قواتنا الأمنية المتمثلة بالجيش والشرطة والحشد الشعبي وباقي الأجهزة الأمنية التي تمكنت من تحرير المدن وتحجيم الجماعات الإرهابية والقضاء على نفوذها في أغلب المدن التي كانت خاضعة لسيطرتها.

جدول (15) الأهمية المطلقة والنسبية لشهداء العمليات الإرهابية للمدة

2018-2003

العام	الشهداء	%
2003	391	0.5
2004	2171	2.8
2005	3384	4.3
2006	4616	5.9
2007	6667	8.5
2008	2864	3.6
2009	2585	3.3
2010	2074	2.6
2011	1870	2.4
2012	2686	3.4
2013	7041	8.9
2014	13965	17.7
2015	8885	11.3
2016	12207	15.5
2017	6476	8.2
2018	800	1.0
المجموع	78682	100.0

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

جمهورية العراق، رئاسة الوزراء، مستشارية الأمن الوطني، الهيئة الوطنية للتنسيق الاستخباري، خلية الاستخبارات الوطنية، قاعدة بيانات الحوادث الإرهابية في العراق.

كذلك:

National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism (START), University of Maryland, United States
<http://www.start.umd.edu/>

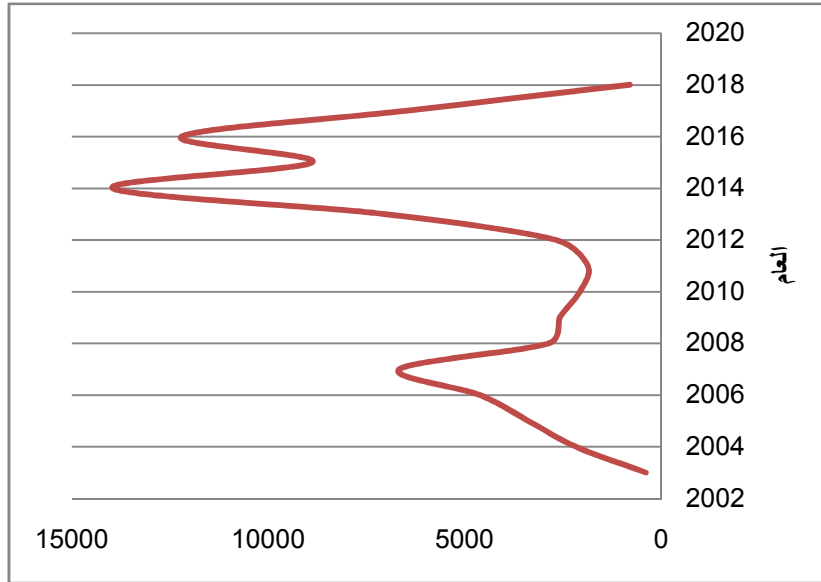
وكذلك: موقع الأمم المتحدة في العراق (يونامي) شبكة المعلومات العالمية
"الانترنت" متاح على الرابط التالي:

http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=itemlist&task=category&id=159:civilian-casualties&Itemid=633&lang=en

وكذلك: السجل العام للقتلى المدنيين جراء العنف الذي تلا غزو العراق
عام 2003، شبكة المعلومات العالمية "الانترنت" متاح على الرابط
<https://www.iraqbodycount.org/analysis/>

شكل (10) شهداء العمليات الإرهابية في العراق بحسب العام للمدة 2003-

2018



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (15)

2- التوزيع الجغرافي لشهداء العمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات للمدة 2003-2018

بلغ مجموع شهداء العمليات الإرهابية في العراق (78682) شهيداً، توزعوا بشكل متباين بين محافظات العراق، إذ بلغ أعلى عدد في محافظة بغداد (21409) شهيداً، فيما سجلت أدنى عدد في محافظة دهوك بعدد (6) شهيد. ويلحظ من الجدول (16) وخريطة (25) أن هناك ثلاث فئات لتوزيع شهداء العمليات الإرهابية بحسب طريقة أطوال الفئات المتساوية وهي كالآتي.

الفئة الأولى: تراوحت أعداد شهداء العمليات الإرهابية فيها بين (6-300) شهيد وجاءت في هذه الفئة ستة محافظات هي (دهوك، السليمانية، المثنى، ميسان، القادسية، ذي قار) بلغت العمليات الإرهابية في كل منها (38.6، 62، 93، 137، 298) على التوالي.

الفئة الثانية: تراوحت أعداد شهداء العمليات الإرهابية فيها بين (400-3000) شهيد وجاءت في هذه الفئة ستة محافظات هي (واسط، النجف، البصرة، أربيل، كربلاء، كركوك) بعدد عمليات بلغ (412، 433، 713، 725، 860، 3475، 3903) على التوالي .

الفئة الثالثة: يتراوح عدد شهداء العمليات الإرهابية فيها بين (4000-20000) وضمت ستة محافظات هي (بابل، ديالى، صلاح الدين، الأنبار، نينوى، بغداد) بعدد عمليات إرهابية بلغت (3903، 7901، 10822، 12134، 15261، 21409) على التوالي.

3- الأهمية النسبية لشهداء العمليات الإرهابية بحسب المحافظات للمدة 2003-2018

يلحظ من الجدول (16) والشكل (11) أن هنالك تباين واسع للأهمية النسبية لشهداء العمليات الإرهابية في العراق خلال مدة الدراسة إذ بلغت أعلى قيمة (27%) في محافظة بغداد، تليها محافظة نينوى بأهمية نسبية بلغت (19.4%)، ثم محافظة الأنبار بأهمية نسبية بلغت (15.4%)، في حين جاءت محافظة صلاح الدين بأهمية نسبية بلغت (13.8%)، تليها محافظة ديالى بأهمية نسبية بلغت (10%)، تم محافظة بابل وكركوك بأهمية نسبية

بلغت (4.4، 4.96)% على التوالي، تليها محافظة كربلاء بأهمية نسبية بلغت (1.1)%، ثم محافظات (أربيل، البصرة، النجف، واسط، ذي قار، القادسية، ميسان، المثنى، السليمانية) بأهمية نسبية بلغت لكل منهما على التوالي (0.91، 0.6، 0.5، 0.38، 0.17، 0.12، 0.08، 0.05)%، فيما بلغت أدنى قيمة في محافظة دهوك بأهمية نسبية (0.01)%.

جدول (16) شهداء العمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات للمدة 2018-2003

المحافظة	عدد الشهداء	%
الانبار	12134	15.42
كركوك	3475	4.42
بابل	3903	4.96
بغداد	21409	27.21
البصرة	713	0.91
ذي قار	298	0.38
ديالى	7901	10.04
كربلاء	860	1.09
ميسان	93	0.12
المثنى	62	0.08
النجف	433	0.55
نينوى	15261	19.40
الديوانية	137	0.17
صلاح الدين	10822	13.75
واسط	412	0.52
سليمانية	38	0.05
أربيل	725	0.92
دهوك	6	0.01
المجموع	78682	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، رئاسة الوزراء، مستشارية الأمن الوطني، الهيئة الوطنية للتنسيق الاستخباري، خلية الاستخبارات الوطنية، قاعدة بيانات الحوادث الإرهابية في العراق. كذلك:

National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism (START), University of Maryland, United States
<http://www.start.umd.edu/>

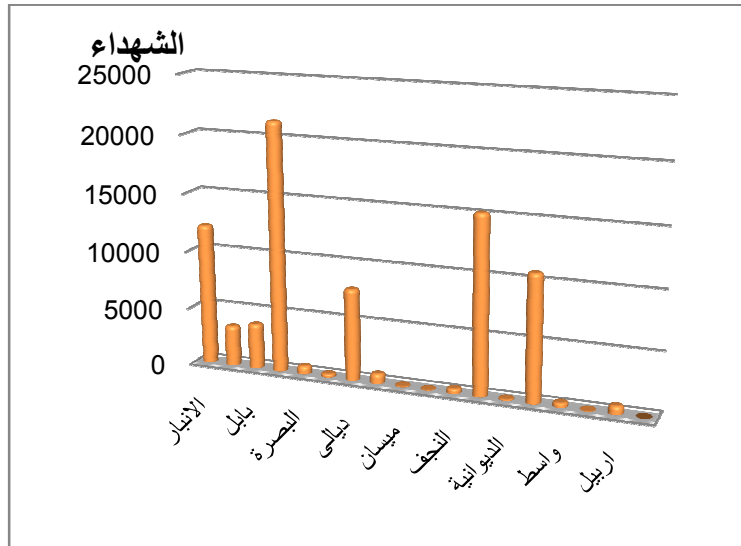
وكذلك: موقع الأمم المتحدة في العراق (يونامي) شبكة المعلومات العالمية "الانترنت" متاح على الرابط التالي:

http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=itemlist&ask=category&id=159:civilian-casualties&Itemid=633&lang=en

وكذلك: السجل العام للقتلى المدنيين جراء العنف الذي تلا غزو العراق عام 2003، شبكة المعلومات العالمية "الانترنت" متاح على الرابط

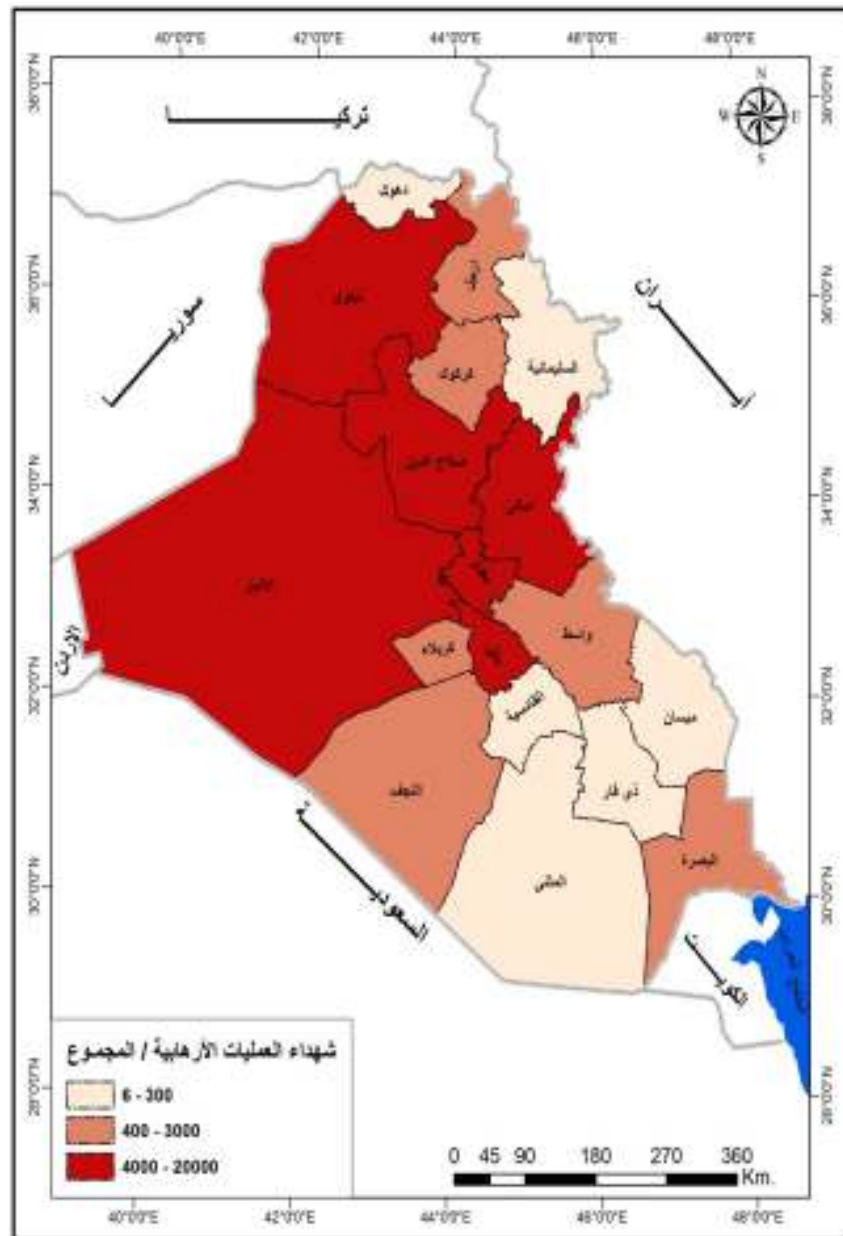
<https://www.iraqbodycount.org/analysis/>

شكل (11) شهداء العمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات للمدة 2018-2003



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (16)

خريطة (25) شهداء العمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات للمدة 2003-2018



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (16)

التوزيع الجغرافي لجرحى العمليات الإرهابية في العراق للمدة 2003-2018

1- التوزيع الجغرافي لجرحى العمليات الإرهابية في العراق بحسب العام

يلحظ من الجدول (17) تباين الأهمية المطلقة والنسبية لجرحى العمليات الإرهابية في العراق من عام لآخر وذلك نتيجة تفاعل مجموعة من الأحداث الزمانية، إذ سجل عام 2003 أدنى عدد بلغ (1441) جريح، بأهمية نسبية بلغت (1.1) %، بينما بلغ في عام 2004 (4212) جريح، بأهمية نسبية بلغت (3.1) %، وبلغ عدد الجرحى في عام 2005 (6067) جريح، بأهمية نسبية بلغت (4.5) %، يليه عام 2006 بعدد (8263) جريح، بأهمية نسبية بلغت (6.1) %، أما عام 2007 فقد بلغ عدد جرحى العمليات الإرهابية (13283) جريح، بأهمية نسبية بلغت (9.8) %، في حين جاء عام 2008 بعدد جرحى بلغ (6709)، بأهمية نسبية بلغت (4.9) %، بينما بلغ في عام 2009 (9389) جريح، بأهمية نسبية بلغت (6.9) %، وبلغ عدد الجرحى في عام 2010 (6917)، بأهمية نسبية بلغت (5.1) %، يليه عام 2011 بعدد (5041) جريح، بأهمية نسبية بلغت (3.7) %، أما عام 2012 فقد بلغ عدد جرحى العمليات الإرهابية (6995) جريح، بأهمية نسبية بلغت (5.2) %، في حين جاء عام 2013 بعدد جرحى عمليات إرهابية بلغ (15710) ، بأهمية نسبية بلغت (11.6) %، بينما بلغ في عام 2014 (16804) جريح، بأهمية نسبية بلغت (12.4) %، وبلغ عدد الجرحى في عام 2015 (13326)، بأهمية نسبية بلغت (9.8) %، يليه عام 2016 بعدد بلغ (14288) جريح، بأهمية نسبية بلغت (10.5) %، أما عام 2017 بلغ عدد جرحى العمليات الإرهابية (4916)، بأهمية نسبية بلغت (3.6) %، في حين جاء عام 2018 بعدد جرحى عمليات إرهابية بلغ (2285) ، بأهمية نسبية بلغت (1.7) %، ينظر الشكل (12).

جدول (17) الأهمية المطلقة والنسبية لجرحى العمليات الإرهابية بحسب العام

العام	الجرحى	%
2003	1441	1.1
2004	4212	3.1
2005	6067	4.5
2006	8263	6.1
2007	13283	9.8
2008	6709	4.9
2009	9389	6.9
2010	6917	5.1
2011	5041	3.7
2012	6995	5.2
2013	15710	11.6
2014	16804	12.4
2015	13326	9.8
2016	14288	10.5
2017	4916	3.6
2018	2285	1.7
المجموع	135646	100.0

المصدر: الباحث بالاعتماد على

جمهورية العراق، رئاسة الوزراء، مستشارية الأمن الوطني، الهيئة الوطنية للتنسيق الاستخباري، خلية الاستخبارات الوطنية، قاعدة بيانات الحوادث الإرهابية في العراق.

كذلك:

National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism (START), University of Maryland, United States

<http://www.start.umd.edu/>

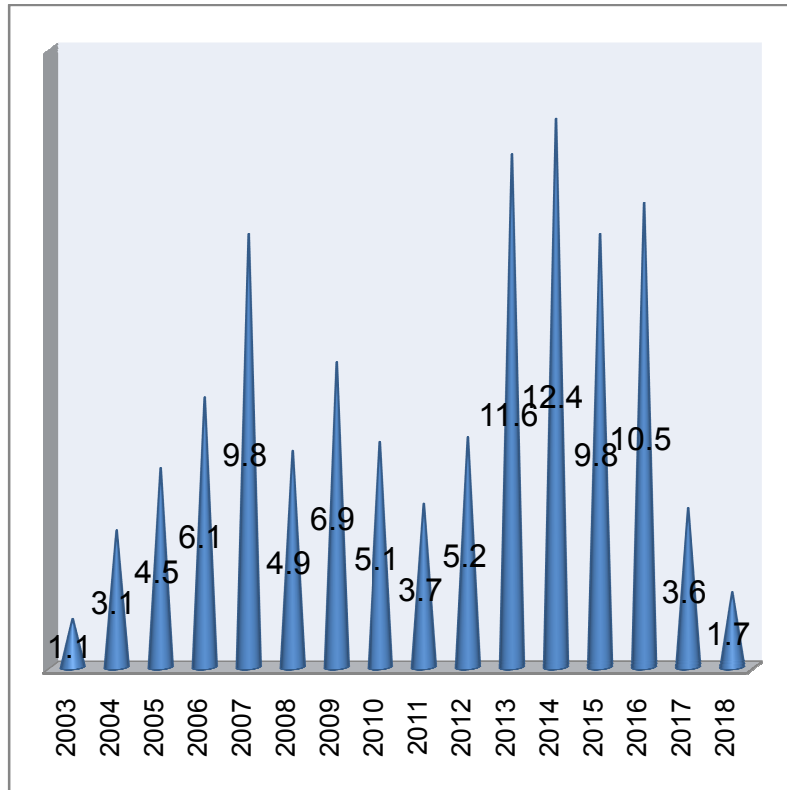
وكذلك: موقع الأمم المتحدة في العراق (يونامي) شبكة المعلومات العالمية
"الانترنت" متاح على الرابط التالي:

http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=itemlist&ask=category&id=159:civilian-casualties&Itemid=633&lang=en

وكذلك: السجل العام للقتلى المدنيين جراء العنف الذي تلا غزو العراق عام
2003، شبكة المعلومات العالمية "الانترنت" متاح على الرابط

<https://www.iraqbodycount.org/analysis/>

شكل (12) الأهمية النسبية لجرحى العمليات الإرهابية في العراق بحسب العام
للمدة 2018-2003



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (17)

2- التوزيع الجغرافي لجرحى العمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات

يلحظ من الجدول (18) والشكل (13) وخريطة (26) أن عدد جرحى العمليات الإرهابية بلغ (135646) جريحاً، توزعوا بشكل متباين بين محافظات العراق، بلغ أعلى عدد في محافظة بغداد (56854) جريحاً، فيما سجلت أدنى قيمة في محافظة دهوك بعدد (6) جريحاً. وباستعمال طريقة أطوال الفئات المتساوية يلحظ ثلاث فئات لتوزيع جرحى العمليات الإرهابية وهي كالآتي.

الفئة الأولى: تراوحت أعداد جرحى العمليات الإرهابية فيها بين (9-3000) جريحاً وجاءت في هذه الفئة إحدى عشرة محافظة وهي (دهوك، السليمانية، المثنى، القادسية، ميسان، المثنى، ميسان، ذي قار، واسط، أربيل، النجف، البصرة، كربلاء) بلغت العمليات الإرهابية في كل منها (341, 256, 143, 81, 9) جرحى، أما الفئات الأخرى فتتراوحت أعداد جرحى العمليات الإرهابية فيها بين (479, 870, 977, 1090, 1255, 2700) على التوالي.

جدول (18) الأهمية المطلقة والنسبية لجرحى العمليات الإرهابية بحسب المحافظات

المحافظات	عدد الجرحى	%
الأنبار	11475	8.5
كركوك	8997	6.6
بابل	9163	6.8
بغداد	56854	41.9
البصرة	1255	0.9
ذي قار	479	0.4
ديالى	14398	10.6
كربلاء	2700	2.0
ميسان	341	0.3

0.1	143	المثنى
0.8	1090	النجف
8.4	11447	نينوى
0.2	256	القادسية
11.1	15111	صلاح الدين
0.6	870	واسط
0.1	81	السليمانية
0.7	977	اربيل
0.008	9	دهوك
100.0	135646	المجموع

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

جمهورية العراق، رئاسة الوزراء، مستشارية الأمن الوطني، الهيئة الوطنية للتنسيق الاستخباري، خلية الاستخبارات الوطنية، قاعدة بيانات الحوادث الإرهابية في العراق.

National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism (START), University of Maryland, United States

<http://www.start.umd.edu/>

وكذلك: موقع الأمم المتحدة في العراق (يونامي) شبكة المعلومات العالمية "الانترنت" متاح على الرابط التالي:

http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=itemlist&task=category&id=159:civilian-casualties&Itemid=633&lang=en

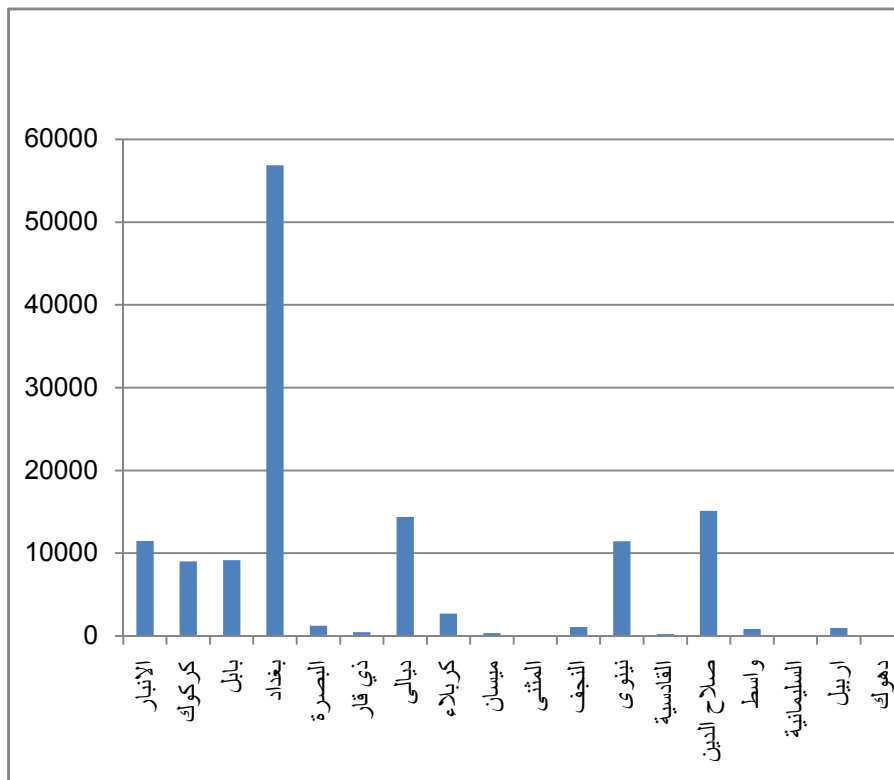
وكذلك: السجل العام للقتلى المدنيين جراء العنف الذي تلا غزو العراق عام 2003، شبكة المعلومات العالمية "الانترنت" متاح على الرابط

<https://www.iraqbodycount.org/analysis/>

الفئة الثانية: تراوحت أعداد جرحى العمليات الإرهابية فيها بين (4000-20000) جريح وجاءت في هذه الفئة ستة محافظات هي (كركوك، بابل، نينوى، الأنبار، ديالى، صلاح الدين) بعدد عمليات بلغ (9163، 8997، 11447، 11475، 14398، 15111) على التوالي.

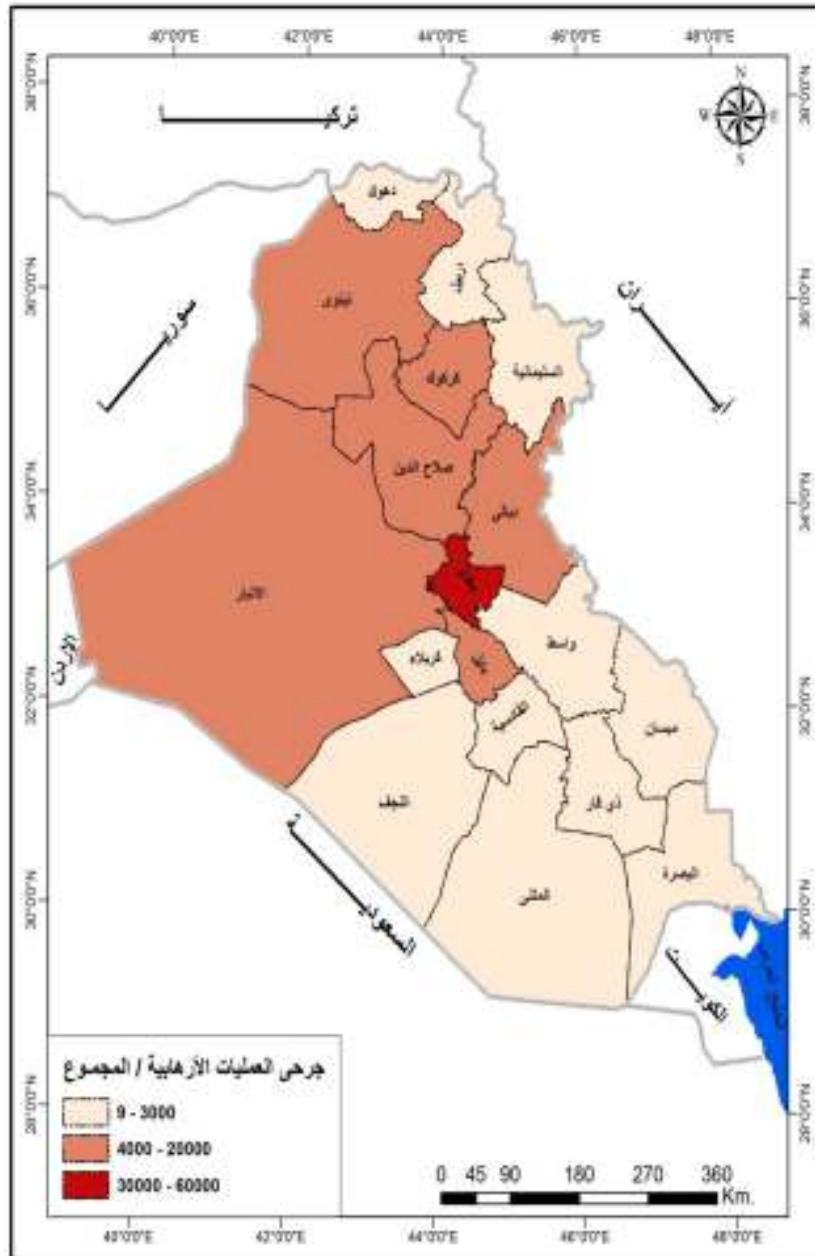
الفئة الثالثة: يتراوح عدد جرحى العمليات الإرهابية فيها بين (30000-60000) وجاءت فيها محافظة بغداد فقط بعدد جرحى بلغ (56454) على التوالي.

شكل (13) جرحى العمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات للمدة 2018-2003



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (18)

خريطة (26) جرحى العمليات الإرهابية في العراق بحسب المحافظات للمدة 2018-2003



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (18)

3- الأهمية النسبية لجرحى للعمليات الإرهابية في العراق للمدة 2003-2018

يظهر أن هنالك تباين واسع للأهمية النسبية لجرحى العمليات الإرهابية في العراق خلال مدة الدراسة إذ بلغت أعلى قيمة (41%) في محافظة بغداد، تليها محافظة صلاح الدين بأهمية نسبية بلغت (11.1%)، ثم محافظة ديالى بأهمية نسبية بلغت (10.6%)، في حين جاءت محافظة الأنبار بأهمية نسبية بلغت (8.5%)، تليها محافظة نينوى بأهمية نسبية بلغت (8.4%)، ثم محافظة بابل وكركوك بأهمية نسبية بلغت (6.8، 6.6%) على التوالي، تليها محافظة كربلاء بأهمية نسبية بلغت (2%)، ثم محافظات (البصرة، النجف، أربيل، واسط، ذي قار، ميسان، القادسية، السليمانية، المثنى) بأهمية نسبية بلغت لكل منهما على التوالي (0.9، 0.8، 0.7، 0.6، 0.4، 0.3، 0.2، 0.1، 0.1%)، فيما بلغت أدنى قيمة (0.002%) في محافظة دهوك.

مما سبق تجد الدراسة أن ارتفاع عدد ضحايا العمليات الإرهابية (الشهداء والجرحى) كان بسبب تنامي قوة التنظيمات الإرهابية في العراق وللأسباب التي تم الإشارة إليها في المبحث الأول من الفصل الثاني، فضلاً عن الاحتقان الطائفي الذي تغذيه التوجهات السياسية للأحزاب المتصارعة للوصول إلى السلطة لتحقيق مكاسب ذاتية، لذلك فأُن النسبة الأعلى لضحايا العمليات الإرهابية تركزت بشكل واضح في المحافظات ذات التركيبة السكانية المتنوعة في محافظات (بغداد، ديالى، صلاح الدين، نينوى، كركوك، بابل)، فيما كان للعامل السياسي والطبيعي في محافظة الأنبار، وشعور بعض أبناء المحافظة بالتهميش والإقصاء بعد عام 2003 لكون بعضهم كان يتمتع بالامتيازات والمناصب العليا في زمن النظام السابق وقد فقدوا هذه الامتيازات بعد سقوط ذلك النظام، فضلاً عن سعت مساحتها وطول حدودها مع دول توجد فيها بعض الجهات الداعمة للإرهاب. فيما كان سبب ارتفاع ضحايا العمليات الإرهابية بعد عام 2013 مقارنة بالأعوام السابقة

يرتبط بظهور عصابات داعش الإرهابية في سوريا واتخاذها منطلقاً للتوسع باتجاه العراق عن طريق المحافظات الحدودية معها، فضلاً عن عمليات هروب سجناء يقدر عددهم بأكثر من (1000) سجيناً^(*) من بعض السجون العراقية المحصنة، ونتيجة لذلك استطاعت العصابات الإرهابية اغتصاب ما يقارب من ثلث مساحة العراق عام 2014 في كل من محافظات (نينوى، الأنبار، صلاح الدين، كركوك، ديالى) وصولاً إلى أطراف محافظة بغداد وبابل، وارتكابها العديد من الجرائم التي أسهمت في ارتفاع عدد الضحايا لهذا العام بشكل يفوق جميع أعوام الدراسة.

التوزيع الجغرافي للحوادث الإرهابية في العراق بحسب نوع المستهدف

ويقصد به الهدف المقصود لتنفيذ العملية الإرهابية والذي تسعى التنظيمات الإرهابية لجعله هدفاً قائماً لها سواء كان (سكان مدنيين، منتسبي القوات الأمنية، منشآت حكومية، منشآت مدنية، أهداف أخرى^(*))، إن تحديد نوع المستهدف في بعض الأحيان يخضع للاجتهاد لأن الحادثة الإرهابية ربما تستهدف القوات الأمنية الموجودة بالقرب من المدنيين أو المنشآت الحكومية وربما العكس، إن توزيع العمليات الإرهابية بحسب نوع المستهدف على مستوى المحافظات يعطي صورة واضحة للتباين المكاني لنوع الأهداف التي تسعى الجماعات الإرهابية لتنفيذها في كل منطقة جغرافية من العراق.

(*) هرب أكثر من 1000 سجين من سجن التاجي وأبو غريب في محافظة بغداد مطلع عام 2013 معظمهم من القادة البارزين لتنظيم القاعدة الإرهابي وبعضهم صادرة بحسبهم أحكام قضائية بالإعدام والسجن المؤبد لارتكابهم عمليات قتل وتهجير السكان في العراق: للمزيد ينظر الرابط التالي: <http://www.bbc.com>.

(*) المقصود بأهداف أخرى: استهداف وسائل الإعلام والنقل والاتصالات ودور العبادة ... الخ.

يلحظ الجدول (19) والشكل (14) ظهور تباين في التوزيع الجغرافي للعمليات الإرهابية بحسب نوع المستهدف في العراق إذ بلغ أعلى عدد لعمليات الإرهابية التي استهدفت السكان المدنيين بواقع (9315) عملية بأهمية نسبية (35.8)%. فيما حلت ثانياً العمليات الإرهابية التي استهدفت منتسبي القوات الأمنية وبلغت (7788) عملية بأهمية نسبية (29.9)%. في حين بلغ عدد العمليات التي استهدفت أهداف متنوعة (أخرى) (4453) عملية بأهمية نسبية (17.5)%. فيما جاء بالمرتبة الرابعة استهداف المنشآت الحكومية وبلغت (2272) عملية بأهمية نسبية (8.7)%. وأخيراً استهداف المنشآت المدنية وبلغت (2111) عملية بأهمية نسبية (8.1)%. ويلحظ من الجدول (20) الخريطة (27) أن أعلى عدد للعمليات الإرهابية التي استهدفت المدنيين على مستوى المحافظات تركزت في (بغداد، ديالى، صلاح الدين، نينوى، الأنبار، كركوك، بابل) بعدد عمليات بلغ (3382، 1342، 1113، 1001، 926، 697، 535) عملية بأهمية نسبية (43، 40، 29، 30، 26، 31، 46)% على التوالي لكل منهما، فيما سجلت محافظتي دهوك والمثنى أدنى عدد عمليات بلغت (5) عملية بأهمية نسبية (45، 23)% لكل منهما.

وتجد الدراسة أن ارتفاع العمليات الإرهابية التي استهدفت المدنيين في هذه المحافظات يعود إلى أسباب طائفية تغذيها الصراعات السياسية لكونها تعد مركز صراع الجماعات الإرهابية مع الدولة والنظام السياسي الجديد وكما تم الإشارة إلى ذلك في الفصول السابقة من هذه الدراسة. فيما تركزت العمليات الإرهابية التي استهدفت القوات الأمنية في محافظات (صلاح الدين، الأنبار، نينوى، بغداد، كركوك، ديالى، بابل) بعدد عمليات بلغ (1576، 1493، 1399، 1142، 884، 273، 830) عملية بأهمية نسبية (42، 42، 40، 14، 24، 23)% على التوالي لكل منهما، فيما سجلت محافظتي دهوك والمثنى أدنى عدد عمليات بلغت (3، 4) عملية بأهمية نسبية (27، 19)% لكل منهما على التوالي.

وأشارت الدراسة إلى أن سبب تصدر هذه المحافظات ولاسيما محافظات صلاح الدين والأنبار ونينوى للعمليات الإرهابية التي تستهدف القوات الأمنية، يعود إلى الاختلافات الأثنية والقومية للسكان وتأثير الجوار الجغرافي من جانب آخر فضلاً عن الشحن السياسي وعدم تقبل بعض الجهات في هذه المحافظات للعملية السياسية التي أعقبت عام 2003 ورفض تواجد القوات الأمنية في مناطقهم بل وتحريم بعض رجال الدين التطوع والانتساب إليها، وهذا ما أعطى الشرعية لاستهدافها في مدد زمنية مختلفة. في حين تركزت العمليات الإرهابية التي استهدفت المنشآت الحكومية في محافظات (بغداد، نينوى، صلاح الدين، ديالى، الأنبار، كركوك، بابل) بعدد عمليات بلغت (970، 291، 241، 214، 196، 57، 194) عملية بأهمية نسبية بلغت (12، 9، 6، 6، 6، 9، 5) % على التوالي لكل منهما، فيما سجلت محافظات دهوك والنجف وميسان أدنى عدد عمليات بلغت (9، 7، 13) عملية بأهمية نسبية بلغت (9، 7، 13) % لكل منهما على التوالي. فيما تركزت العمليات الإرهابية التي استهدفت المنشآت المدنية في محافظات (بغداد، ديالى، صلاح الدين، نينوى، كركوك، الأنبار، ديالى، بابل) بعدد عمليات بلغ (970، 279، 180، 108، 105، 90، 101) عملية بأهمية نسبية (15، 8، 5، 3، 3، 5، 9) % على التوالي لكل منهما، فيما سجلت محافظات النجف أربيل ودهوك أدنى عدد عمليات بلغت (0، 1، 1) عملية بأهمية نسبية بلغت (0، 5، 9) % لكل منهما على التوالي.

جدول (19) العمليات الإرهابية لكل محافظة بحسب نوع المستهدف للمدة
2018-2003

المحافظة	مدنيين	%	قوات أمنية	%	منشأة حكومية	%	منشأة مدنية	%	أخرى	%	المجموع	%
الأنبار	926	26.3	1493	42.3	196	5.6	101	2.9	810	23	3526	100
القادسية	19	32.2	19	32.2	9	15.3	2	3.4	10	17	59	100
أربيل	25	28.7	32	36.8	10	11.5	1	4.6	16	18.4	87	100
كركوك	697	31.6	884	40.1	194	8.8	105	4.8	327	14.8	2207	100
بابل	535	46.9	273	23.9	57	5	90	7.9	187	16.4	1142	100
بغداد	3382	43.1	1142	14.5	970	12.4	1164	14.8	1196	15.2	7854	100
البصرة	88	32.1	48	17.5	38	13.9	38	13.9	62	22.6	274	100
ذي قار	25	38.5	11	16.9	10	15.4	6	9.2	13	20	65	100
دهوك	5	45.5	3	27.3	1	9.1	1	9.1	1	9.1	11	100
ديالى	1342	40.2	830	24.9	214	6.4	279	8.4	671	20.1	3336	100
كربلاء	60	42.8	22	15.7	12	8.6	11	7.8	35	25	140	100
ميسان	10	32.3	8	25.8	4	12.9	3	9.7	6	19.4	31	100
المنجى	5	23.8	4	19.1	5	23.8	4	19.1	3	14.3	21	100
النجف	20	37.	12	22.2	4	7.4	0	0.1	18	33.3	54	100
نينوى	1001	30.1	1399	42.1	291	8.8	108	3.3	524	15.8	3323	100
صلاح الدين	1113	29.7	1576	42.	241	6.4	180	4.8	640	17.1	3750	100
السليمانية	11	27.5	9	22.5	5	12.5	4	10.	11	27.5	40	100
واسط	55	43.7	23	18.3	11	8.7	14	11.1	23	18.3	126	100
المجموع	9315	35.8	7788	29.9	2272	8.7	2111	8.1	4553	17.4	26039	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على: مستشارية الأمن الوطني، الهيئة الوطنية
للتنسيق الاستخباري، خلية الاستخبارات الوطنية، قاعدة بيانات الحوادث
الإرهابية في العراق.

كذلك:

National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism (START), University of Maryland, United States
<http://www.start.umd.edu/>

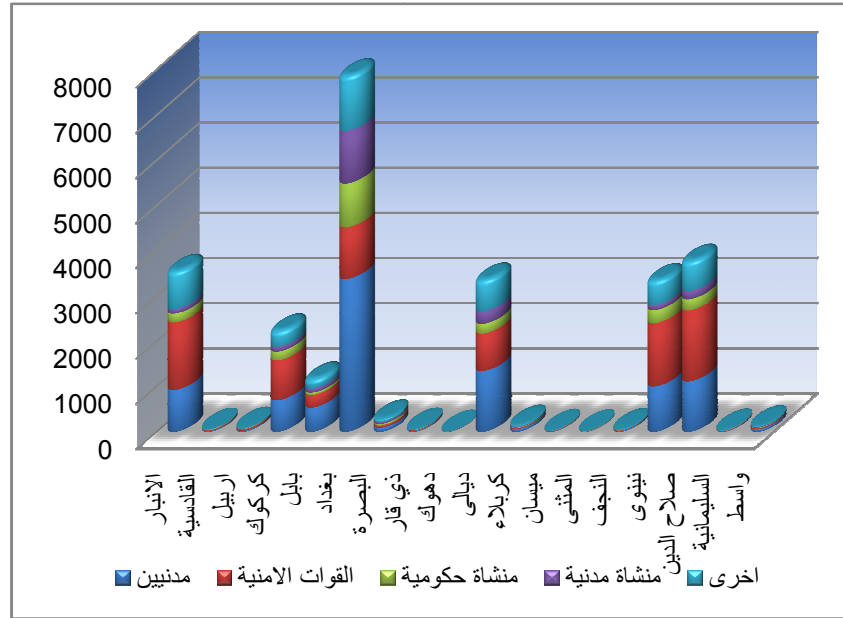
وكذلك: موقع الأمم المتحدة في العراق (يونامي) شبكة المعلومات العالمية
"الانترنت" متاح على الرابط التالي:

http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=itemlist&task=category&id=159:civilian-casualties&Itemid=633&lang=en

وكذلك: السجل العام للقتلى المدنيين جراء العنف الذي تلا غزو العراق عام 2003، شبكة المعلومات العالمية "الانترنت" متاح على الرابط
<https://www.iraqbodycount.org/analysis/>

شكل (14) العمليات الإرهابية في العراق بحسب نوع المستهدف للمدة

2018-2003



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (19)

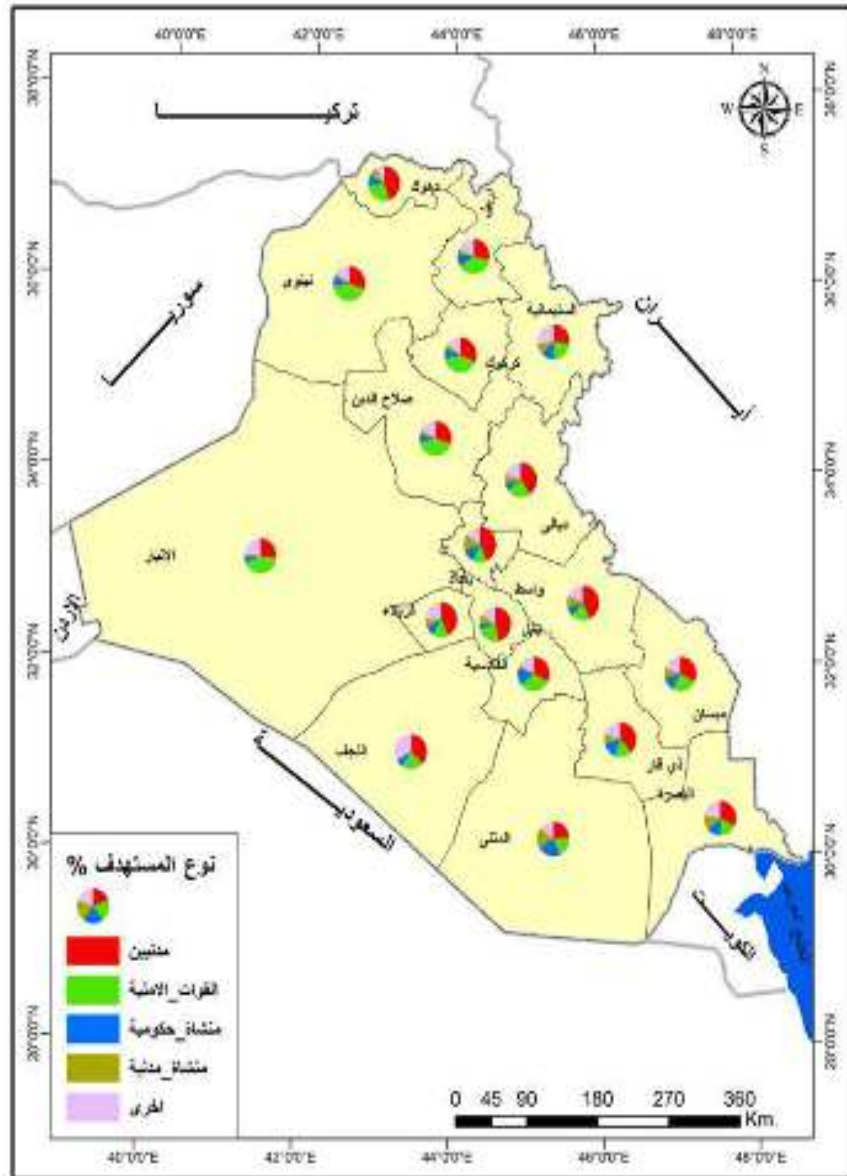
جدول (20) التوزيع النسبي للعمليات الإرهابية بحسب نوع المستهدف للمدة

2018-2003

المحافظة	مدنيين	قوات أمنية	منشأة حكومية	منشأة مدنية	أخرى
الأنبار	9.9	19.2	8.6	4.8	17.8
القادسية	0.2	0.2	0.4	0.1	0.2
أربيل	0.3	0.4	0.4	0.0	0.4
كركوك	7.5	11.4	8.5	5.0	7.2
بابل	5.7	3.5	2.5	4.3	4.1
بغداد	36.3	14.7	42.7	55.1	26.3
البصرة	0.9	0.6	1.7	1.8	1.4
ذي قار	0.3	0.1	0.4	0.3	0.3
دهوك	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0
ديالى	14.4	10.7	9.4	13.2	14.7
كربلاء	0.6	0.3	0.5	0.5	0.8
ميسان	0.1	0.1	0.2	0.1	0.1
المتنى	0.1	0.1	0.2	0.2	0.1
النجف	0.2	0.2	0.2	0.0	0.4
نينوى	10.7	18.0	12.8	5.1	11.5
صلاح الدين	11.9	20.2	10.6	8.5	14.1
السليمانية	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2
واسط	0.6	0.3	0.5	0.7	0.5
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (19)

خريطة (27) العمليات الإرهابية في العراق لكل محافظة بحسب نوع
المستهدف للمدة 2003-2018



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (20)

الخسائر المادية الناجمة عن العمليات الإرهابية في العراق

للمدة 2003 - 2018

تمهيد

استعملت العصابات الإرهابية سياسة التدمير الشامل للمناطق التي تنشط فيها لغرض إحداث أكبر قدر ممكن من الخسائر المادية والبشرية، إذ سعت تلك العصابات منذُ تواجدها بالعراق عام 2003 إلى استهداف مؤسسات الدولة المتمثلة بالوزارات كوزارة الخارجية والمالية والعدل والأعمار والإسكان ومبنى محافظة بغداد بتفجيرات ضخمة، فضلاً عن استهداف الدوائر الأمنية وشبكات الاتصالات وطرق النقل مثل الجسور واستهداف خطوط نقل النفط الخام والماء والمجاري... الخ، كما أكدت ذلك عصابات داعش من خلال مقال نشرته في مجلتها الرسمية (النبأ) على الانترنت أنها سوف توسع من حجم عملياتها التي تستهدف الأسس الاقتصادية للدول المتواجدة فيها وذلك سعياً لحرمان الحكومات الغربية من هذه الموارد، وذلك ما حدث للمدن التي تم اغتصابها في محافظات الموصل وصلاح الدين والأنبار، إذ تم تدمير البنى التحتية والدوائر الحكومية وتدمير وسرقة الآثار التاريخية وتفجير الجوامع والمراقد الدينية وتدمير محطات الماء والمجاري.

كما أن الحرب ضد تنظيم داعش كلفت العراق مبالغ باهظة إذ بلغت 15% من الناتج الإجمالي ما يقدر بنحو 30 مليار دولار، فضلاً عن تخصيص الحكومة العراقية مبلغ 25 مليار دولار لدعم القوات الأمنية خلال عام 2017 في الميزانية المالية، وتلبي نصف حاجة العراق وبحسب خبراء اقتصاديين، فإن العراق مديون للعديد من الدول بمبلغ أكثر من 21 مليار دولار بسبب الحرب

ضد داعش، وكما أن البنى التحتية للمحافظات التي شهدت عمليات عسكرية انهارت بشكل واضح وتحتاج إلى ما يقارب (60) مليار دولار لإعادة أعمارها⁽¹⁾.
وكما يرتبط العنف والإرهاب بعلاقة طردية مع التخصيصات المالية فعندما تصاعدت العمليات والحوادث الإرهابية وتزايد العنف وعدم الاستقرار قامت الحكومة بزيادة التخصيصات المالية من أجل توفير الخدمات الأمنية بشكل ملحوظ للحيلولة دون وقوع المزيد من العمليات الإرهابية، فنلاحظ بأن ما خصصه العراق لتوفير الخدمات الأمنية المتمثلة بالأمن والدفاع، هي ثلاثة أضعاف تقريباً ما هو مخصص لتوفير الخدمات الصحية وخدمات التربية والتعليم، وهي الخدمات الاجتماعية الحيوية التي تشكل العناصر الرئيسة لارتقاء بمستوى التنمية البشرية⁽²⁾.
ولم يقتصر الأمر على ذلك فقد كانت الحرب على الإرهاب بوابة للفساد المالي والذي كلف البلاد مئات المليارات منها عقود التسليح على سبيل المثال.

الخسائر والأضرار التي لحقت بالبنى التحتية للوزارة للمدة 2004-2015

تشير تقديرات وزارة التخطيط أن الكلفة الكلية للأضرار التي لحقت بالبنى التحتية للوزارات الناجمة من جراء الأعمال الإرهابية والعمليات العسكرية لمدة 2003-2015 قد بلغت (287,041,414,021,35) تريليون دينار عراقي، وكانت وزارة الدفاع هي الأعلى في حجم الأضرار التي لحقت بها والتي تشكل (610,691,636,340,15) تريليون دينار ما نسبته (43.80%) من إجمالي مبالغ الأضرار على مستوى الوزارات، فيما كانت خسائر وزارة الهجرة والمهجرين هي الأدنى وبحجم أضرار بلغ (445,823,687) مليون دينار بنسبة

(1) شذى خليل، وحدة الدراسات الاقتصادية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية

متاح على الرابط التالي: <http://rawabetcenter.com>

(2) حسن لطيف الزبيدي وصادق جبر وفخري، *الإرهاب وأثاره في التنمية البشرية*، بحث

منشور، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد9، 2013، ص251-252

(0.01%) من حجم الأضرار الكلي، ينظر الجدول (25) والشكل (20).

ومن الطبيعي أن تمثل وزارتي الدفاع والداخلية المرتبة الأولى والثانية على التوالي في نسب الخسائر والأضرار لأنها على تماس مباشر مع الأحداث والعمليات الإرهابية، وهي مستهدفة من قبل المجمع الإرهابية، أما انخفاض الخسائر والأضرار لبعض الوزارات كوزارة الخارجية يعود إلى أن أغلب مؤسساتها خارج العراق وكذلك وزارة البيئة التي تُعد من الوزارات المستحدثة بعد عام 2003.

جدول (25) قيمة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية لكافة الوزارات للمدة 2015-2004

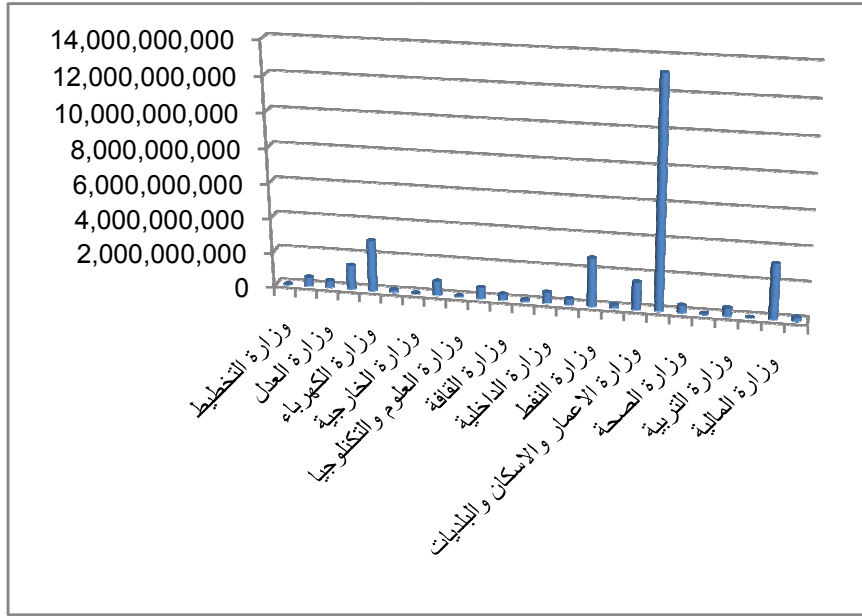
الجهة	المبلغ للمدة 2014-2004	المبلغ للمدة 2015-2014	المجموع دينار عراقي	%
وزارة التخطيط	143,553,000	3,934,233,223	4,077,786,223	0.01
وزارة التعليم العالي	7,673,485,466	588,510,140,000	596,183,625,466	1.70
وزارة العدل	0	438,000,000,000	438,000,000,000	1.25
وزارة النقل	961,344,929,969	643,394,198,928	1,604,739,128,897	4.58
وزارة الكهرباء	890,687,419,443	2,492,418,997,414	3,383,106,416,857	9.66
وزارة الاتصالات	87,988,407,076	56,006,636,222	143,995,043,298	0.41
وزارة الخارجية	11,779,873,867	0	11,779,873,867	0.03
وزارة الصناعة والمعادن	234,746,759,952	698,739,451,141	933,486,211,093	2.67
وزارة العلوم والتكنولوجيا	1,112,089,040	46,015,797,272	47,127,886,312	0.13
وزارة الموارد المائية	135,217,700,000	578,615,251,600	713,832,951,600	2.04
وزارة الثقافة	338,159,099,476	38,398,971,095	376,558,070,571	1.08
وزارة البيئة	0	106,869,337,519	106,869,337,519	0.31

2.04	715,945,855,697	433,941,084,100	282,004,771,597	وزارة الداخلية
1.10	385,256,107,088	385,256,107,088	0	وزارة الزراعة
9.21	3,226,350,280,848	2,552,059,107,848	674,291,173,000	وزارة النفط
0.56	195,858,033,065	180,188,798,450	15,669,234,615	وزارة التجارة
5.25	1,837,333,824,633	1,576,644,535,009	260,689,289,624	وزارة الأعمار والإسكان والبلديات
43.80	15,340,636,691,610	15,340,636,691,610	0	وزارة الدفاع الفترة الثانية
1.36	475,102,006,500	468,295,289,500	6,806,717,000	وزارة الصحة
0.10	36,083,000,000	35,530,000,000	553,000,000	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
1.52	532,084,096,668	460,746,294,000	71,337,802,668	وزارة التربية
0.01	687,823,445	597,737,345	90,086,100	وزارة الهجرة والمهجرين
10.50	3,675,714,433,877	400,760,279,602	3,274,954,154,275	وزارة المالية
0.69	240,605,556,153	240,539,155,816	66,400,337	وزارة الشباب والرياضة
100	35,021,414,041,287	27,766,098,094,782	7,255,315,946,505	المجموع الكلي للوزارات

المصدر: الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير النهائي والشامل بإحصائيات الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية لكافة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات للمدة 2004 - 2015، 2016، ص 9.

شكل (20) قيمة الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية للوزارات للمدة

2015 - 2004



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (25)

الخسائر التي لحقت بالبنى التحتية للجهات غير مرتبطة بوزارة للمدة

2015-2004

بلغت الكلفة الكلية للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للجهات غير المرتبطة بوزارة والناجمة من جراء الأعمال الإرهابية والعمليات العسكرية للمدة 2003 - 2015 (1,671,433,754,029) تريليون دينار عراقي، فيما كان البنك المركزي العراقي هو الأعلى في حجم الأضرار بمبلغ قدره (606,907,503) مليون دينار بنسبة (42.34%)، فيما كانت أدنى خسائر للجهات غير مرتبطة بوزارة من نصيب بيت الحكمة العراقي بقيمة (8.576) مليون دينار بنسبة (0.01%) من إجمالي مبالغ الأضرار على مستوى الجهات غير المرتبطة بوزارة، ينظر الجدول (26) والشكل (21)

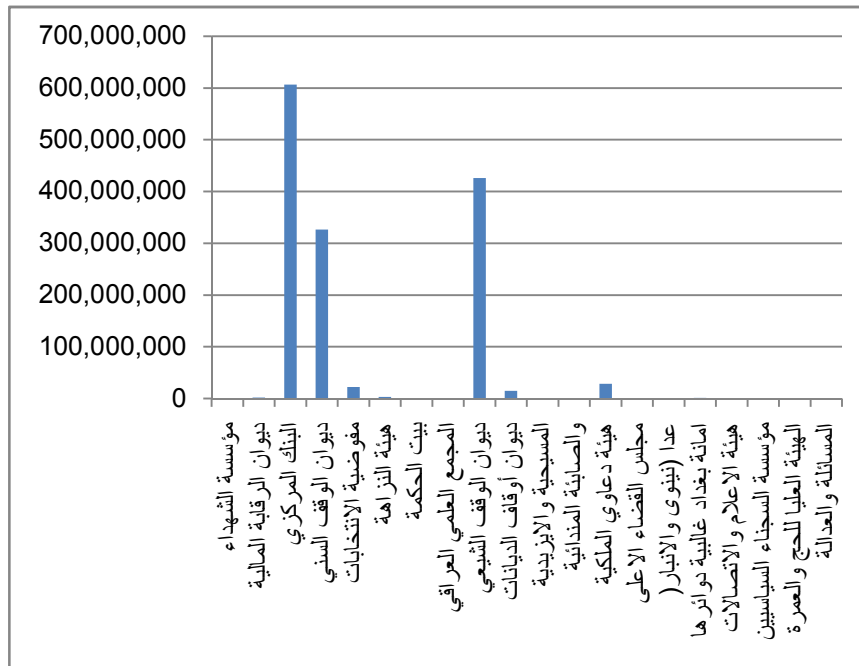
جدول (26) قيمة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للجهات غير المرتبطة
بوزارة والناجمة من جراء الأعمال الإرهابية والعمليات العسكرية للمدة
2004-2015

ت	الجهة	المبلغ من 2004 لغاية 2014	2014 لغاية 2015	دينار عراقي	%
1	مؤسسة الشهداء	0	712,055,626	712,055,626	0.04
2	ديوان الرقابة المالية	402,278,077	1,999,117,274	2,401,395,351	0.14
3	البنك المركزي	14,632,148,000	693,022,000,000	707,654,148,000	42.34
4	ديوان الوقف السني	0	380,511,160,000	380,511,160,000	22.77
5	مفوضية الانتخابات	25,986,398,575	0	25,986,398,575	1.55
6	هيئة النزاهة	2,124,377,140	1,488,248,845	3,612,625,985	0.22
7	بيت الحكمة	0	10,000,000	10,000,000	0.00
8	المجمع العلمي العراقي	0	299,575,000	299,575,000	0.02
9	ديوان الوقف الشيوعي	470,248,789,180	26,454,015,000	496,702,804,180	29.72
10	ديوان أوقاف الديانات المسيحية والايثيوبية والصابئة المندائية	9,256,000,000	8,150,000,000	17,406,000,000	1.04
11	هيئة دعاوي الملكية	73,898,370	66,549,460	140,447,830	0.01
12	مجلس القضاء الأعلى عدا (نينوى والأنبار)	0	308,800,000	308,800,000	0.02
13	أمانة بغداد غالبية دوائرها	32,543,794,181	555,000,000	33,098,794,181	1.98
14	هيئة الإعلام والاتصالات	38,901,258	0	38,901,258	0.00
15	مؤسسة السجناء السياسيين	55,502,000	793,271,302	848,773,302	0.05

0.10	1,640,978,151	1628638140	12,340,011	الهيئة العليا للحج والعمرة	16
0.00	60,896,590	22660078	38,236,512	المسائلة والعدالة	17
100	1,671,433,754,029	1,116,021,090,725	555,412,663,304	المجموع الكلي للجهات الغير مرتبطة بوزارة	18

المصدر: الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير النهائي والشامل بإحصائيات الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الوزارات والجهات كافة غير المرتبطة بوزارة والمحافظات للمدة 2004-2015، 2016، ص 12.

شكل (21) قيمة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للجهات غير مرتبطة بوزارة والناجمة من جراء العمليات الإرهابية للمدة 2004-2015



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (26)

الخسائر التي لحقت بالبنى التحتية للإدارات المحلية للمحافظات للمدة

2015-2004

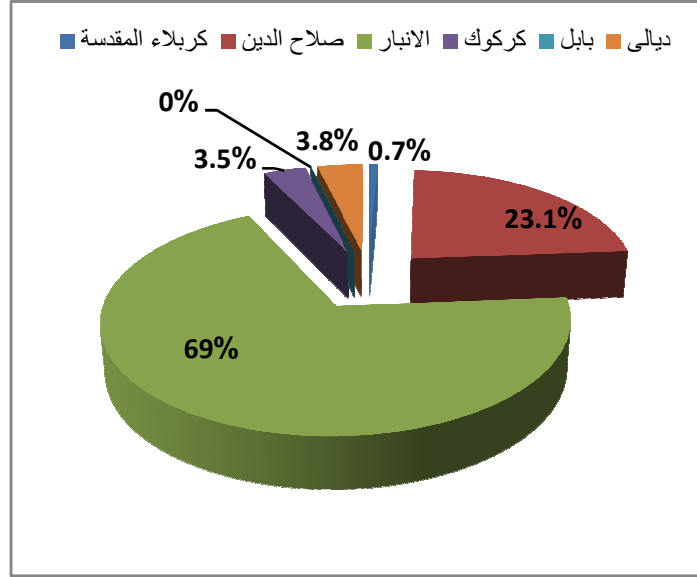
بلغت الكلفة الكلية للأضرار التي لحقت بالإدارات المحلية في المحافظات والناجمة من جراء الأعمال الإرهابية والعمليات العسكرية (154.993.132.500) مليار دينار، وسجلت محافظة الأنبار أعلى حجم أضرار بمبلغ قدره (106.935.400.000) مليار دينار وبنسبة (67%) من إجمالي المبلغ الكلي على مستوى تلك المحافظات. ينظر الجدول (27) والشكل (22)

جدول (27) قيمة الأضرار التي لحقت بالإدارات المحلية في المحافظات والناجمة من جراء الأعمال الإرهابية والعمليات العسكرية للمدة 2015-2004

المحافظة	المبلغ من 2004 لغاية 2014	2014 لغاية 2016	دينار عراقي	دينار %
كربلاء المقدسة	1,016,771,000	1,166,000	1,017,937,000	0.66
صلاح الدين	0	35,835,000,000	35,835,000,000	23.12
الأنبار	0	106,935,400,000	106,935,400,000	68.99
كركوك	111,000,000	5,280,165,500	5,391,165,500	3.48
بابل	34,880,000	0	34,880,000	0.02
ديالى	1,390,000,000	4,388,750,000	5,778,750,000	3.73
المجموع الكلي	2,552,651,000	152,440,481,500	154,993,132,500	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير النهائي والشامل بإحصائيات الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية لكافة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات للمدة 2015-2004، ص 6016، ص 14.

شكل (22) قيمة الأضرار التي لحقت بالإدارات المحلية في المحافظات الناجمة من جراء العمليات الإرهابية للمدة 2004-2015



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (27)

من ذلك يستنتج أن الكلفة الكلية بلغت (36.847.840.927.816) ترليون دينار عراقي للأضرار التي لحقت بالوزارات والجهات كافة غير المرتبطة بوزارة والمحافظات من جراء الأعمال الإرهابية والعمليات العسكرية. ينظر الجدول (28) والشكل (23).

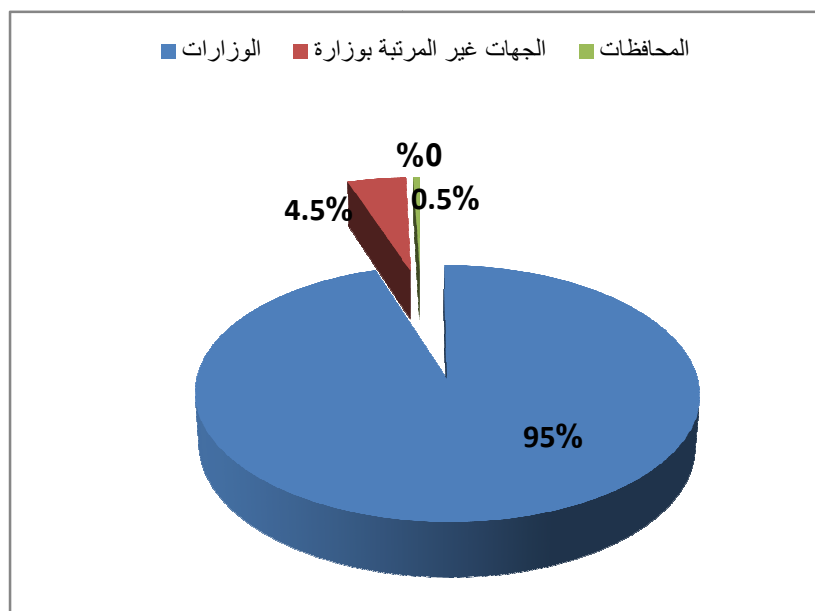
وهذه الأضرار لا تمثل جميع الخسائر، إذ أن هناك بعض الوزارات والأجهزة غير المرتبطة بوزارة والمحافظات لم تقدم الإحصائيات عن الأضرار التي لحقت بها والناجمة من جراء الأعمال الإرهابية والعمليات العسكرية، وذلك بسبب تعذر تلك الجهات من تقييم وتقدير الأضرار خاصة لممتلكاتها التي تقع تحت سيطرة زمرة عصابات داعش الإرهابية وخارج سيطرة الحكومة المركزية ومنها مجلس القضاء الأعلى بالنسبة للأضرار التي لحقت بتشكيلاتها في محافظتي نينوى والأنبار. كما أعربت وزارة الثقافة عن عدم إمكانية تقدير الكلفة الكلية للآثار المسروقة والعائدة إلى هيئة الآثار والتراث، وذلك لكونها من الثروات التاريخية التي لا تقدر بثمن.

جدول (28) موقف الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية للوزارات والجهات الغير مرتبطة بوزارة والمحافظات للمدة 2004-2015

الجهات	دينار	ألف	مليون	مليار	ترليون	%
الوزارات	287	041	414	021	35	95
الجهات غير المرتبطة بوزارة	029	754	433	671	1	4.54
المحافظات	500	132	993	154		0.42
الكلفة الإجمالية	816	927	840	847	36	100

جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير النهائي والشامل بإحصائيات الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للوزارات والجهات كافة غير المرتبطة بوزارة والمحافظات للمدة 2004-2015، 2016، ص 15.

شكل (23) الأهمية النسبية لقيمة الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية للوزارات والجهات غير مرتبطة بوزارة والمحافظات للمدة 2004-2015



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (28)

وكما تشير التقارير الرسمية الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء أن هناك مؤسسات قدمت إحصائيات عن النقد المالي المفقود منها خلال للمدة من 2004 ولغاية 2015/9/30 وبلغ إجمالي الكلفة الكلية (1,448,926,734,907) تريليون دينار عراقي، ولا يعرف أثر لتلك الأموال الضخمة التي تقدر بمليار دولار أمريكي، ولم يسترجع منها شيء إلى الوقت الحاضر. ينظر الجدول (29)

جدول (29) النقد المالي المفقود جراء العمليات الإرهابية من بعض المؤسسات للمدة 2004-2015

ت	اسم المؤسسة	دينار عراقي
1	البنك المركزي العراقي	587,669,000,000
2	وزارة العلوم والتكنولوجيا	886,847,894
3	وزارة المالية	-
4	مصرف الرافدين	859,430,165,215
5	مصرف الرشيد	938,720,000
6	ديوان الرقابة المالية	-
7	الموصل	1,600,000
8	الرمادي	2,000,000
9	الكلفة الإجمالية	1,448,926,734,907

المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير النهائي والشامل بإحصائيات الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الوزارات والجهات كافة غير المرتبطة بوزارة والمحافظات للمدة 2004-2015، 2016، ص 17.

الخسائر للقطاعات المختلفة بسبب العمليات الإرهابية للمدة 2015-2018

تشير تقديرات وزارة التخطيط إلى أن مجموع التكلفة الكلية للوحدات الاقتصادية المتضررة بسبب العمليات الإرهابية للمحافظات التي سيطرت عليها عصابات داعش الإرهابية قد بلغت (75.306) تريليون دينار والمختلف القطاعات، وأن القطاع الأكثر تضرراً هو قطاع الكهرباء وبواقع (9.586)

تريليون دينار يليه قطاع النفط والغاز والذي بلغ (6.145) تريليون دينار ثم قطاع الصناعة التحويلية وقد بلغ (5.477) تريليون دينار وذلك لكونها من القطاعات الكبيرة من حيث رأس المال والتي تخدم العديد من المحافظات ومن الجدير بالذكر أن مجموع التكلفة الكلية للوحدات المتضررة في الوزارات أو الجهات غير مرتبطة بوزارة بلغت (20.514) تريليون دينار، فيما بلغت قيمة المباني السكنية المتضررة (18.746) تريليون دينار، ينظر الجدول (30) والشكل (24).

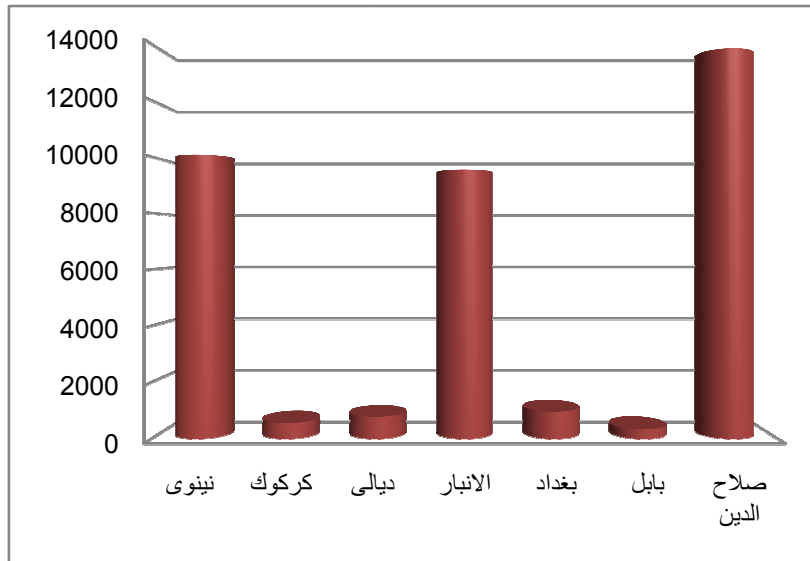
جدول (30) التكلفة الكلية للوحدات المتضررة بحسب القطاع ولحافضة للمدة 2015-2018

المجموع (مليون دينار)	صالح الدين	بابل	بغداد	الانبار	ديالى	كركوك	نينوى	القطاع
5,477,488	212,838	13,269	16,715	4,578,595	15,076	980	640,015	قطاع الصناعة التحويلية
394,699	14,921	11,001	4,987	58,200	3,886	9,156	292,548	قطاع الاتصالات
1,097,832	130,935	8,664	20,272	423,021	7,762	41,256	466,222	قطاع التربية والتعليم
6,145,315	5,779,011	0	56,782	148,916	47,504	138	112,964	قطاع النفط والغاز
2,912,131	789,421	48,342	163,181	823,836	56,014	52,338	978,999	قطاع الأبنية الحكومية
3,537,935	359,421	52,048	181,400	45,456	20,569	156,504	2,722,911	قطاع الماء والصرف الصحي
9,585,993	5,878,768	145,813	366,928	1,815,712	209,868	138,747	1,030,157	قطاع الكهرباء
2,226,183	274,869	2,972	0	395,999	16,326	1,608	1,534,409	قطاع الصحة
503,134	138,053	410	5032	144,532	7,472	79,032	128,603	قطاع الموارد المائية
2,770,037	105,383	44,389	66871	534,780	338,337	72,328	1,607,949	قطاع النقل
160,696	290	1,900	0	24,308	26,565	0	107,633	قطاع الثقافة
535,820	59,025	12,995	12,089	388,036	25,936	7,894	29,845	قطاع الزراعة

697,672	78,908	0	67,455	146,486	0	0	404,823	قطاع التجارة
695	0	0	0	840	125	0	0	قطاع البيئة
36,045,899	13,821,168	341,803	961,712	9,528,717	775,440	559,981	10,057,079	الإجمالي
20,514,930								الجهات الغير مرتبطة بوزارة
18,745,930	3,781,259	279,834	337,569	3,592,146	1,399,598	1,354,509	8,001,015	قطاع المباني السكنية
75,306,264	13,821,168	341,803	961,712	9,528,717	775,440	559,981	10,057,079	الجمالي

المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصائيات البيئة ومركز نظم المعلومات الجغرافية، مسح وحصر وتقييم الأضرار للأنشطة الاقتصادية نتيجة الأعمال الإرهابية ومحاربة داعش، 2018، ص 25.

شكل (24) التكلفة الكلية للوحدات المتضررة (مليار دينار عراقي) بحسب المحافظة للمدة 2015-2018



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (30)

وكما تشير النتائج في الجدول (30) أن الأضرار التي لحقت بالوحدات الاقتصادية في محافظة صلاح الدين كانت هي الأعلى من بين المحافظات المشمولة بالمسح وبواقع (13,821) ترليون دينار، تليها محافظة نينوى وبواقع (10,057) ترليون دينار، ثم محافظة الأنبار وقد بلغت (9,529) ترليون دينار، وان سبب كون محافظة صلاح الدين هي الأعلى من بين المحافظات لوجود المصافي ومحطات الكهرباء فيها إذ بلغت قيمة الأضرار التي لحقت بقطاعي الكهرباء والنفط والغاز في محافظة صلاح الدين (5,779، 5,879) ترليون دينار.

إن سبب ارتفاع حجم الأضرار بالوحدات الاقتصادية في محافظة صلاح الدين يرجع إلى استهداف قطاع النفط والغاز بشكل مستمر وبالخصوص مصفى نفط بيجي التي تعد من المنشأة الرئيسة في العراق وحقول نفط علاس وعجيل في المحافظة من قبل الجماعات الإرهابية (داعش).

في حين أظهرت النتائج في الجدول (31) أن القيمة التقديرية لإجمالي أضرار المباني السكنية للقطاع الخاص في المحافظات السبعة المشمولة بمسح الأضرار قد بلغت (18.7) ترليون دينار إذ كانت القيم التقديرية لأضرار المباني السكنية في المنطقة الحضرية (10) ترليون دينار، وقد شكلت ما نسبته (53.4%)، أما في المنطقة الريفية فإن القيم التقديرية لأضرار المباني السكنية كانت بحدود (8.7) ترليون دينار وبواقع (46.6%) وكما موضح في الشكل (25).

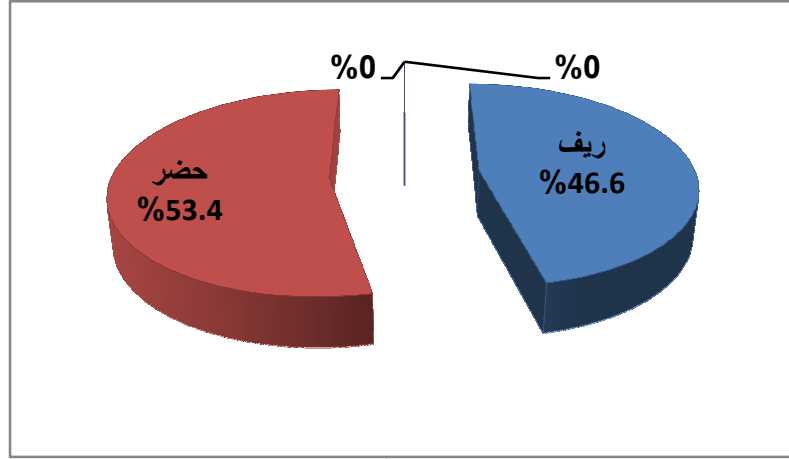
جدول (31) قيمة ونسبة الأضرار للمساكن بحسب المحافظة والبيئة للمدة

2018-2015

المحافظة	حضر	ريف	المجموع	حضر %	ريف %	المجموع %
نينوى	5,785,068	2,215,947	8,001,015	57,3	25,3	42,7
كركوك	254,915	1,099,594	1,354,509	2,5	12,6	7,2
ديالى	277,954	1,121,644	1,399,598	2,8	12,8	7,5
الانبار	2,269,722	1,322,424	3,592,146	22,7	15,1	19,2
بغداد	20,433	317,136	337,569	0,2	3,6	1,8
بايل	34,241	245,593	279,834	0,3	2,8	1,5
صلاح	1,359,749	2,421,510	3,781,259	13,9	27,7	20,2
المجموع	10,002,082	8,743,848	18,745,930	53,4	46,6	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات البيئة ومركز نظم المعلومات الجغرافية، مسح وحصر وتقييم الأضرار للأنشطة الاقتصادية نتيجة الأعمال الإرهابية ومحاربة داعش، 2018، ص 21.

شكل (25) الأهمية النسبية لقيمة الأضرار الناجمة عن العمليات الإرهابية في المحافظات حسب البيئة للمدة 2018-2015

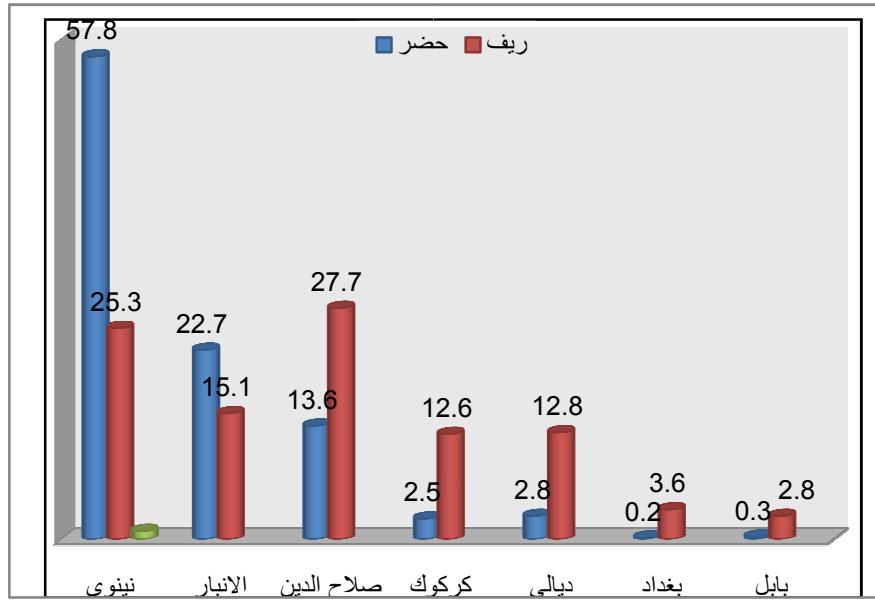


المصدر: البحث بالاعتماد على جدول (32)

وكما أظهرت النتائج في الجدول نفسه أن المباني السكنية في محافظة نينوى قد تعرضت إلى أضرار أكثر من بقية المحافظات وبواقع (8) تريليون دينار وقد شكلت ما نسبته عراقي وبواقع (42,7%) من قيمة الأضرار تليها محافظة صلاح الدين بقيمة أضرار بلغت (3,8) تريليون دينار وبواقع (20,2%) من قيمة الأضرار ثم محافظة الأنبار بقيمة أضرار بلغت (3,6) تريليون دينار وبواقع (19,2%) من قيمة الأضرار.

وكما يوضح الجدول أيضاً أن أعلى قيمة أضرار للمباني السكنية في البيئة الحضرية كانت في محافظة نينوى إذ بلغت (5,8) تريليون دينار وقد شكلت ما نسبته (57,8%) من قيمة الأضرار في المنطقة الحضرية، تليها محافظة الأنبار بقيمة ضرر قدره (2,3) تريليون دينار وبواقع (22,7%) من قيمة الأضرار في المنطقة الحضرية، ثم محافظة صلاح الدين بقيمة ضرر بلغت (1,4) تريليون دينار وبواقع (13,6%) من قيمة الأضرار في المنطقة الحضرية ينظر الشكل (26)

شكل (26) الأهمية النسبية لقيمة الأضرار الناجمة عن العمليات الإرهابية بحسب المحافظة والبيئة للمدة 2015-2018



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (31)

مما سبق فإن الدراسة أوجدت أن سبب ارتفاع حجم الخسائر في محافظتي نينوى والأنبار في البيئة الحضرية مقارنة مع الريف يرجع إلى سيطرة التنظيمات الإرهابية على المدن لمدة زمنية أطول مقارنة بالمحافظات الأخرى ولاسيما بعد سيطرة عصابات داعش الإرهابية عام 2014، ما سبب تدمير واسع لمعظم خدمات البنى التحتية ومرافقها ومن ثم انعكس ذلك على المباني السكنية فضلاً عن التدمير الذي حصل نتيجة عمليات تحرير تلك المدن وكذا الحال لمحافظة الأنبار، في حين يلحظ ارتفاع نسبة إضرار المباني السكنية في الريف مقارنة بالحضر لمحافظات صلاح الدين وكركوك وديالى وبغداد وبابل، وذلك يعود إلى سيطرت التنظيمات الإرهابية على قصباتها وأطراف مدنها بشكل أوسع من السيطرة على المدن.

وكما أوجدت الدراسة أن المجموع الكلي للخسائر الناجمة من جراء العمليات الإرهابية ومحاربة داعش للمدة 2004-2018 بلغت (132.348.960) ترليون دينار عراقي.

الهجرة القسرية والنزوح لسكان العراق

للمدة 2003 – 2018

تمهيد

شهد العالم تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية وصراعات فكرية وثقافية ومذهبية جعلت من العنف والإرهاب مادة أساسية للتعبير عن محتوى الصراع وامتداداته، لتتحول بعدها إلى المجتمعات الأخرى، وقد شهد العراق منذ ثمانينات القرن الماضي وحتى يومنا هذا حروباً وصراعات خارجية وداخلية ومر بحالات من الاضطراب السياسي والاقتصادي والاجتماعي، تركت أثارها السلبية على تركيبة الدولة وتماسكها وعلى فعالية وشرعية مؤسساتها، وعلى متانة النسيج الاجتماعي وعلاقاته بين الجماعات السكانية المختلفة، وعلى الاقتصاد الوطني وكفاءة تخصيص موارده، ومن بين أشد أنواع الأزمات أثراً على المجتمع والاقتصاد والبيئة هي أزمة الهجرة والنزوح وتداعياتهما التي حولتهما إلى أزمة بنيوية ممتدة خاصة للمدة ما بعد حزيران 2014 التي غطت بآثارها الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية على كافة محافظات العراق⁽¹⁾.

مفهوم الهجرة القسرية

تعدُّ ظاهرة الهجرة بشكل عام والهجرة القسرية بشكل خاص واحدة من أخطر الحركات السكانية التي يواجهها المجتمع العراقي في العصر الحديث في ظل الظروف الراهنة التي يمرُّ بها، وكما أنها من أهم التحديات التي أخذت

(1) حازم صباح أحميد، *أزمة النازحين في العراق والتحديات والأفاق المستقبلية*، المجلة السياسية الدولية، العدد (35-36)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2017، ص 267.

أبعاداً خطيرة على حاضر المجتمع ومستقبله إنساناً وحضارة، وتكمن خطورتها في استمراريتهما في تغيير العديد من الخصائص الديموغرافية بين منطقتين الأصل والوصول، ولا تقتصر هذه الخطورة على المهاجرين أنفسهم فيما يعانون من صعوبة التأقلم في البيئة الجديدة، فحسب بل تطال آثارها حياة المجتمع من النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بوصفها متغيراً ثقافياً رئيساً في المجتمع، لذا فهي بحق تمثل تحدياً اجتماعياً وثقافياً في هذا البلد الذي أصبح يعيش حالة من التراجع في الميادين كافة، ففي الوقت الذي تسعى فيه الأوساط الرسمية والشعبية إلى بناء دولة تأخذ دورها التنموي والإقليمي والعربي بما يتلاءم مع ثقلها السياسي والاقتصادي، فإنَّ هذه الأهداف تصطدم بمأساة الهجرة وتسرب العناصر الفاعلة والقادرة على بناء هذا البلد ما بين الهجرة الداخلية والخارجية، وتنامي التهجير القسري الذي يدخل ضمن نطاق الهجرة الداخلية في العراق، والذي اتخذ طابعاً خطراً في مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، نظراً إلى عوامل عديدة طارده من سكان المناطق المهاجرة (الأصل) إلى المناطق الجاذبة للسكان (الوصول)⁽¹⁾.

وكما تُعد الهجرة القسرية من المشكلات الاجتماعية المعقدة التي واجهت وتواجه المجتمع العراقي والتي شملت آلاف الأسر العراقية، إذ احتل العراق وحسب إحصائية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في 2005/3/1 المرتبة الخامسة بين دول العالم في النزوح⁽²⁾. لكن النزوح الذي أعقب أحداث تفجير مرقد الإمامين العسكريين (ع) بتاريخ 2006/2/18 قد أخذ مساحة واسعة من الأهمية والبعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وخلف جملة من الآثار يصعب علاجها في وقت قريب، فقد جرت محاولات لتصنيف الهجرة

(1) هيلين محمد عبد الحسين، مركز التخطيط الحضري والاستراتيجي، جامعة بغداد، النزوح

في العراق دراسة تطبيقية على النازحين إلى مدينة النجف، العدد 49، 2018، ص 269.

(2) جمهورية العراق، وزارة المهجرين والمهاجرين، دائرة المعلومات، المرحلون داخلياً والنازحون

في 15 محافظة، 2008، ص 2.

إلى شكلين⁽¹⁾.

1- الهجرة بسبب الحاجة والعوز ولاسيما الاقتصادية منها.

2- الهجرة بسبب الضرورة أو بسبب الإكراه.

وتحدث الأولى بسبب الظروف الضاغطة على المجتمع الذي يتركه المهاجر والتي تكون في الغالب ظروف اقتصادية إذ يختار المهاجر مكان هجرته، وتشمل عادة المهاجرين في فئات السن (15-35) سنة. أما النوع الثاني من الهجرة فهي ترتبط عادة بالعوامل السياسية أو الدينية أو البيئية، إذ تؤدي إلى دفع فئات المجتمع أو أصناف من الجنسيات أو الجماعات السكانية إلى ترك مساكنها إلى أماكن أخرى، وهذه الهجرة عكس الأولى لا ترتبط بمواعيد محددة ويطلق عليها في الغالب الهجرة القسرية أو الإجبارية (Forced) أو النزوح السكاني (Exodes) والتي تتم بصورة إجبارية.

ثانياً: أهم خصائص الهجرة القسرية

1- تكون على شكل تيارات متقابلة تأخذ اتجاهات عكسية (مناطق طاردة

وفي الوقت نفسه تجذب نازحين آخرين).

2- تكون على شكل تيارات كبيرة العدد وعلى شكل دفعات سريعة.

3- غير منتظمة.

4- أسرية جماعية.

5- تكون من إقليم إلى آخر أو أحياناً تجتاز حدود البلاد.

وهذه الخصائص تنطبق على الهجرة القسرية التي حدثت في العراق فهي

إجبارية أسرية وجماعية وغير منتظمة وحدثت بين المحافظات وأحياناً خارج

البلاد.

(1) جبار عبد جبيل، قاسم محمد عبيد، التوزيع الجغرافي لظاهرة الهجرة القسرية في محافظة

بغداد وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الأستاذ، العدد 81، 2009، ص 409.

المراحل الزمنية للهجرة القسرية والنزوح في العراق للمدة 2003-2018

توضح صورة التوزيع الجغرافي أن مشكلة الهجرة القسرية قد شملت جميع محافظات البلاد ونالت نصيبها منها ونظراً لاختلاف وتباين أوقات هجرة العوائل لذلك تم تقسيمها على مدد زمنية محددة وهذا التقسيم يتناسب مع الظروف الأمنية وطبيعة الأحداث التي كانت سائدة خلال مدة الهجرة والنزوح كالتالي.

1- التوزيع الجغرافي للهجرة القسرية والنزوح في العراق للمدة 2003-2005

يلحظ من الجدول (21) والشكل (15) الذي يبين التوزيع الجغرافي للعوائل المهجرة بعد أحداث 2003/4/9 لغاية 2006/2/7، وهي المدة التي تسبق تفجير مرقد الإمامين العسكريين (ع) في مدينة سامراء إذ يتضح خلال هذه المدة تباين أعداد الأسر المهجرة داخلياً بدءاً بأحداث 2003 ودخول قوات الاحتلال الأمريكي للعراق، ويتبين أن محافظة صلاح الدين احتلت أعلى عدد للأسر المهجرة إذ بلغ العدد الأسر المهجرة (3800) أسرة وبنسبة (23.5%)، تليها محافظتي الأنبار ونينوى إذ بلغ العدد (18000) أسرة وبنسبة (18.6%) لكل منها على التوالي، تليها محافظات بابل وبغداد، فيما سجل أدنى عدد للأسر المهجرة في محافظة المثنى إذ بلغ (120) أسرة وبنسبة (0.1%).

يستنتج مما سبق أن حركة السكان والمتمثلة بالنزوح والهجرة لهذه المدة تتطابق مع نتائج الدراسة في الفصل الثاني والمبحث الثالث من الفصل الأول التي سبق الإشارة إليهما إذ أن المحافظات التي تتنوع اثنوغرافياً والتي شهدت ارتفاع في عدد العمليات الإرهابية هي نفسها شهدت ارتفاع نسبي لظاهرة الهجرة والنزوح وهذا مما يشير إلى أن أعمال العنف والإرهاب كانت معظمها لأسباب طائفية وعرقية بمحركات سياسية مدفوعة من جهات إقليمية وأخرى لها غايات سياسية هدفها تفكيك النسيج الوطني العراقي وزرع بذور التفرقة والخلاف للسيطرة على هذا البلد وتفكيكه.

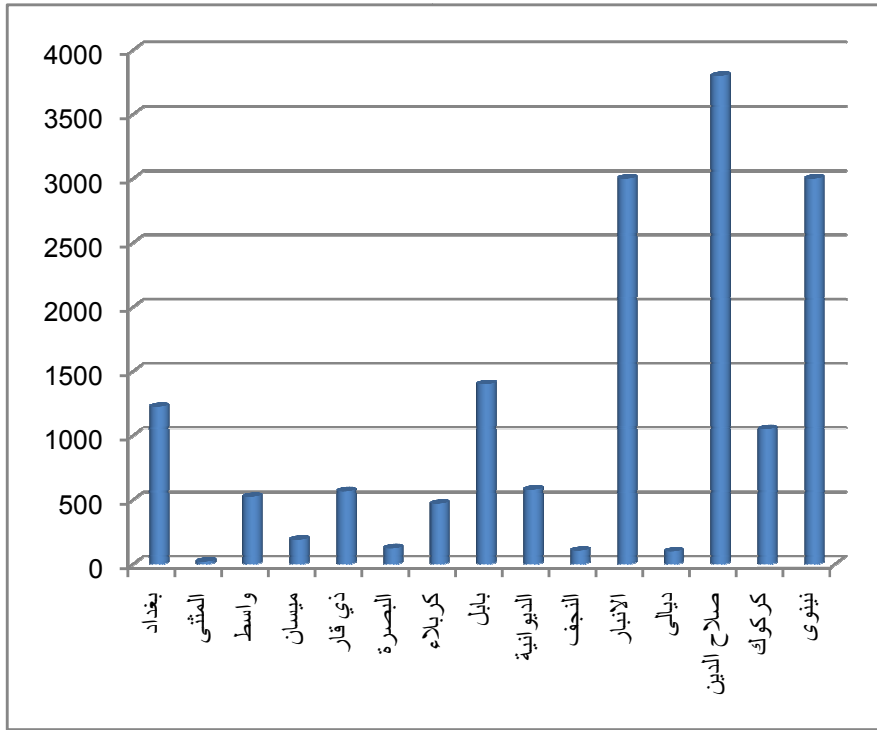
جدول (21) توزيع الهجرة القسرية والنزوح في العراق بحسب المحافظات
للمدة 2003-2005

المحافظة	عدد الأسر	عدد الأفراد	%
بغداد	1225	7350	6.7
المثنى	20	120	1.0
واسط	525	3151	2.3
ميسان	191	1146	2.1
ذي قار	567	3402	5.3
البصرة	124	744	8.0
كربلاء	471	2826	9.2
بابل	1400	8400	7.8
الديوانية	580	3480	6.3
النجف	105	630	6.0
الانبار	3000	18000	6.18
ديالى	99	594	6.0
صلاح الدين	3800	22800	5.23
كركوك	1050	6300	5.6
نينوى	3000	18000	6.18
المجموع	16157	96943	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة المهجرين والمهاجرين،
المرحلون داخلياً والنازحون في 15 محافظة، بيانات غير منشورة، 2009.
كذلك: جمهورية العراق، وزارة المهجرين والمهاجرين، دائرة المعلومات، خلاصة
نتائج تسجيل النازحين شباط / 2006 لغاية تشرين الثاني 2007، بيانات غير
منشورة، 2008.

شكل (15) توزيع الهجرة القسرية والنزوح في العراق بحسب المحافظات للمدة

2005-2003



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (21)

2- توزيع الهجرة القسرية والنزوح في العراق عام 2006

أخذت ظاهرة الهجرة القسرية مطلع عام 2006 أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية وذلك بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين (ع) في مدينة سامراء وما تلاها من تزايد العمليات الإرهابية والقتل على الهوية، مما سبب حركة سكانية واسعة وتزايدت معها موجات الترحيل والهجرة القسرية وبنطاق واسع في محافظات نينوى وديالى وكركوك وبابل والنجف وبغداد ولاسيما مناطق أبو غريب واللطيفية والمحمودية ومدن الرمادي والفلوجة في محافظة الأنبار، إذ احتلت محافظة بغداد المرتبة الأولى من ناحية عدد الأسر المهجرة إذ بلغ عددها (30000) أسرة وبنسبة (27%) تليها محافظة بابل

(9000) أسرة وبنسبة (8.1%) ثم محافظة واسط وكربلاء والبصرة وأغلب ظاهرة الهجرة القسرية بين المحافظات كانت على أساس القومية والدين والمذهب، فقد وصل عدد المهجرين خلال هذا العام إلى (8200) ألف مهجر داخل العراق وخارجه فعلى الصعيد الداخلي وبحسب الإحصاءات الصادرة عن وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، بلغ عدد الأسر النازحة قسراً (72) ألف أسرة وهو ما يعادل (432) ألف شخص وفي آخر تقرير صدر عن الوزارة في (2007) يشير إلى أن عدد الأسر النازحة وصل إلى (96) ألف أسرة وهو ما يعادل (576) ألف شخص، وتباينت المحافظات في نسب الأسر الوافدة إليها والمهاجرة منها، فقد كان التهجير القسري على أشده في المناطق التي شهدت ارتفاع عدد العمليات الإرهابية فيها لمحافظات (بغداد وديالى وصلاح الدين وكركوك وبابل والبصرة)⁽¹⁾. ينظر الجدول (22) والشكل (16)

وتشير الدراسة أن السبب الرئيس لتسجيل محافظة بغداد مستويات مرتفعة للأسر المهجرة قسرياً يعود إلى الثقل السكاني الذي تحتله، فضلاً عن التنوع الاثني الذي تتميز به وما شهدته من ارتفاع لعدد العمليات الإرهابية مما سبب عدم استقرار امني ومن ثم سبب موجة من الهجرة والتهجير القسري للسكان فيها.

وأشارت منظمة الهجرة الدولية (IOM) التابعة للأمم المتحدة، حول أسباب التهجير إلى أن (86%) بسبب طائفي، (6%) بسبب معتقدات دينية، (1%) بسبب عرقي، (1%) بسبب مجموعة مهيمنة (6%) أسباب أخرى تعود من بينها إلى انعدام الأمن⁽²⁾.

وهذا يشير أن الأعمال الطائفية المتمثلة بالقتل على الهوية أو التهديد بالقتل وتدمير المنازل أصبحت الأسباب الرئيسة خلال تلك المدة للهجرة القسرية والنزوح بين المحافظات ومدنها، ولاشك أن حركات الهجرة باتجاه العاصمة وتركز المهاجرين في مناطق معينة أسهم في تردي الواقع الأمني

(1) لؤي خزعل جبر، الأسباب التراكمية والآثار الواقعية لظاهرة التهجير القسري دراسة نفسية - اجتماعية، مجلة الملتقى، العدد (10)، بغداد، 2008، ص 98

(2) IOM-EMERGENCY NEEDS ASSESSMENTS .FEBRUARY, 2007 . P10

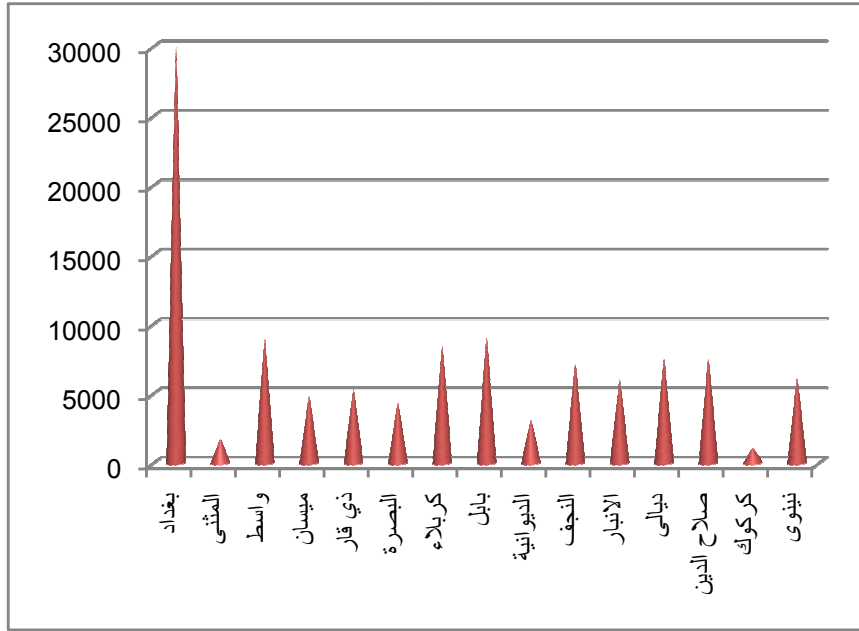
والخدمي والتنموي لها، وفي الوقت نفسه عانى المهاجرين من أوضاع اقتصادية وخدمية صعبة جداً لاسيما وأن الأغلب الأعم منهم قد ترك ممتلكاته وأثاثه ولم يسعفه الوقت في نقلها.

جدول (22) توزيع الهجرة القسرية والنزوح في العراق بحسب المحافظات للمدة 2006-2007

المحافظة	عدد الأسر	عدد الأفراد	%
بغداد	30000	180000	27
المتنى	1712	10272	5,1
واسط	8931	53586	8
ميسان	4820	28920	3,4
ذي قار	5318	31908	8,4
البصرة	4300	25800	4
كربلاء	8452	50712	6,7
بابل	9000	54000	1,8
الديوانية	3105	18630	8,2
النجف	7151	42906	4,6
الانبار	6000	36000	4,5
ديالى	7530	45180	8,6
صلاح الدين	7500	45000	8,6
كركوك	1073	6438	1
نينوى	6105	36630	5,5
المجموع	110997	665982	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة المهجرين والمهاجرين، دائرة المعلومات، خلاصة نتائج تسجيل النازحين شباط/2006 لغاية تشرين الثاني/2007، بيانات غير منشورة، 2008. كذلك: جمهورية العراق، وزارة المهجرين والمهاجرين، المرحلون داخلياً والنازحون في 15 محافظة، بيانات غير منشورة، 2009.

شكل (16) توزيع الهجرة القسرية والنزوح في العراق بحسب المحافظات
للمدة 2006-2007



المصدر: الباحث بالاعتماد على (22)

3- توزيع الهجرة القسرية والنزوح في العراق للمدة 2008 - 2010

يلحظ من الجدول (23) والشكل (17) تزايد حركة الهجرة القسرية والنزوح للسكان للمدة 2008-2010 مما أدى إلى ارتفاع عدد الأسر المهجرة، وقد استمرت محافظة بغداد باحتلال المرتبة الأولى على مستوى التهجير إذ بلغ عدد الأسر المهجرة (90731) أسرة، وبأهمية نسبية بلغت (40%) من المجموع الكلي للمهجرين في العراق خلال هذه للمدة، تليها محافظة ديالى بعدد أسر مهجرة بلغ (22784) أسرة بأهمية نسبية (10%)، تليها محافظة نينوى بعدد الأسر المهجرة بلغ (19100) وبأهمية نسبية (8.4%) فيما بلغ عدد الأسر المهجرة محافظة بابل (12677) أسرة، وبأهمية نسبية (5.6%)، في حين سجلت أدنى نسب في محافظة المثنى والديوانية وبلغت (2457) (3858) (1.1%) (2%) على التوالي لكل منهما.

ويلحظ مما سبق أن ارتفاع عدد الهجرة القسرية في المناطق التي شهدت استمرار ارتفاع عدد العمليات الإرهابية في العراق خلال هذه المدة، وكما تم الإشارة في الفصل الثاني من هذه الدراسة، كما أن هذه المناطق تتميز بتركيبية سكانية متنوعة باستثناء محافظة الأنبار التي ظهر من خلال البيانات انخفاض عدد الهجرة القسرية فيها على الرغم من ارتفاع عدد العمليات الإرهابية، وذلك يشير إلى عدم وجود تهديد لسكانها لوجود تجانس في تركيبتهم وان معظم العمليات الإرهابية غير موجهة إلى السكان المدنيين وإنما للقوات الأمنية وهذا ما أشارت إليه بيانات الدراسة في المبحث الأول من الفصل الثاني والثالث.

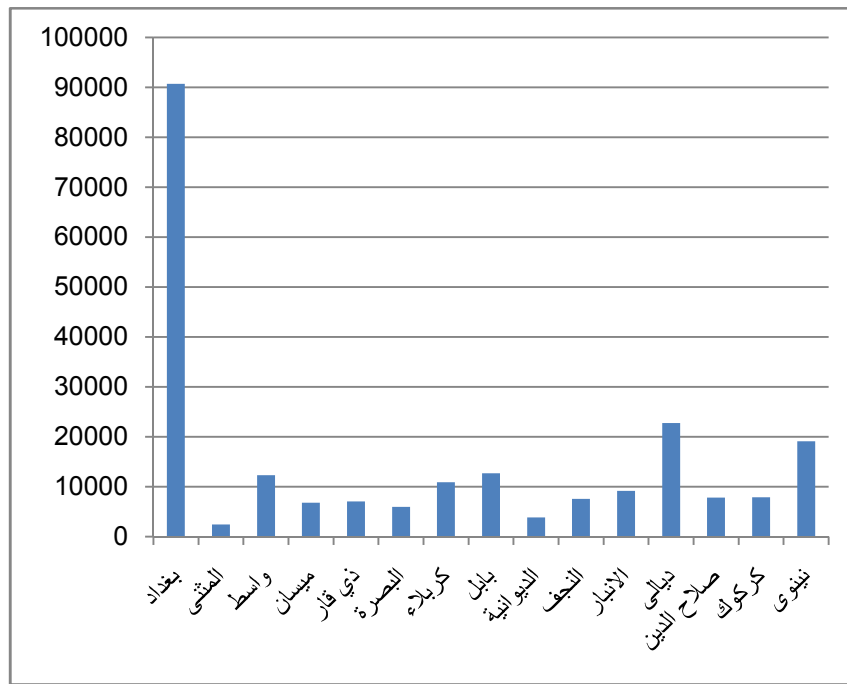
جدول (23) توزيع الهجرة القسرية والنزوح في العراق بحسب المحافظات للمدة 2008-2010

المحافظة	عدد الأسر	عدد الأفراد	%
بغداد	90731	544386	40
المثنى	2457	14742	1.1
واسط	12306	73836	2.5
ميسان	6792	40752	3
ذي قار	7066	42396	1.3
البصرة	5989	35934	6.2
كربلاء	10921	65526	8.4
بابل	12677	76062	6.5
الديوانية	3858	23148	2
النجف	7570	45420	3.3
الأنبار	9179	55074	4
ديالى	22784	136704	10
صلاح الدين	7790	46740	4.3
كركوك	7911	47466	5.3
نينوى	19100	114600	4.8
المجموع	227131	1362786	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة المجريين والمهاجرين، دائرة المعلومات والبحوث، نتائج الحصر والترقيم، 2011. كذلك: الأمم المتحدة، المنظمة الدولية للهجرة، تقارير الأعوام 2009 و2011، متاح على الرابط التالي.

<http://reliefweb.int/report/iraq/iom-iraq>

شكل (17) توزيع الهجرة القسرية والنزوح في العراق بحسب المحافظات للمدة 2010-2008



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (23)

4- التوزيع الجغرافي لحركة النزوح في العراق بعد عام 2014

منذ أن بدأت أزمة النزوح الأخيرة في كانون الثاني 2014 وبالخصوص بعد ظهور عصابات داعش الإرهابية في حزيران من هذا العام في شمال وغرب

ووسط العراق أصبحت حالة الطوارئ الإنسانية في العراق أكثر شدة ، وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة يبلغ عدد النازحين داخل العراق حوالي (3.2) مليون نازح، يصاحب هذا العدد ضعف الإمكانيات المقدمة من الحكومة العراقية والمنظمات الدولية مما يجعل أزمة النازحين تتفاقم وبشكل خطير، فقد مر أبناء المحافظات في مرحلة ما بعد 10 حزيران 2014 بأزمة معقدة ومعاناة مركبة، حينما سيطر التنظيم المتطرف على ما يقارب (90%) من مساحة المحافظات إذ بدأ التنظيم بفرض نمط من الحياة على المناطق الخاضعة لسيطرته يقوم على تطبيق أحكام وتعاليم دينية متطرفة وفرض عقوبات صارمة وغرامات مالية على السكان المحليين بمنتهى الصرامة والعنف تصل إلى حد القتل وبأساليب وحشية عند حدوث أي أعمال تخالف ما يروجون لتطبيقه، وطالما كان التنظيم يعرض مشاهد لإعدام أشخاص اتهمهم بالتعاون مع القوات الأمنية العراقية، وبالمقابل فالعمليات العسكرية (الجوية والبرية) مستمرة من قبل القوات الأمنية العراقية وقوات التحالف الدولي، وهنا أصبح سكان هذه المناطق في حال لا يحسد عليها ما استدعى خروجهم من مناطقهم وبحثهم عن مناطق آمنة ولا سيما باتجاه العاصمة بغداد ومناطق إقليم كردستان العراق⁽¹⁾

ويُعرّف النازحون داخلياً بأنهم أشخاص أُجبروا على النزوح من ديارهم مع بقائهم داخل حدود بلدهم، وتتمثل الخصائص الرئيسة للنزوح الداخلي في طبيعته القسرية وحقيقة أن السكان المتأثرين به لا يعبرون الحدود المعترف بها دولياً، ويعد النزوح الداخلي واحداً من أعظم التحديات الإنسانية في العالم. وخلافاً للاجئين (الذين يفرون عبر الحدود وبالتالي لم يعودوا تحت حماية وطنهم الأصلي) ما يزال النازحون مواطنين في بلدهم، وحكومتهم مسؤولة من الناحية القانونية عن حمايتهم ورعايتهم.

(1) حازم صباح أحمد، مصدر سابق، ص 267.

لقد حدثت موجات نزوح غير مسبوقه في العراق جراء دخول الجماعات الإرهابية (داعش) وسيطرتها على عددٍ من محافظات العراق بعد حزيران عام 2014، إذ لم يزد المجموع المتراكم للأسر النازحة منذُ العام (2003) وحتى (2010) على نحو (300) ألف عائلة، في حين نزح خلال الأسابيع الأربعة الأولى بعد دخول داعش نحو (500) ألف أسرة، وأخذ العدد يتزايد حتى وصل إلى نحو (1.035.413) أسرة، وإلى ما يقرب من (5.694.771) نازحاً⁽¹⁾.

يلحظ من الجدول (24) ولشكل (18) أن عدد الأسر النازحة لعام 2017، بلغ ما يقارب (834.415) أسرة وتمثل ما يقارب (4.589.282) فرداً نازحاً، وجاءت محافظة نينوى بأعلى عدد للأسر النازحة إذ بلغ ما يقارب (282.883) أسرة نازحة، بأهمية نسبية تقدر (34%) وجاءت بعدها محافظات (الأنبار، صلاح الدين، ديالى، كركوك، بغداد، بابل) لكل منهما (273.356)، (135804، 65.197، 64.40، 28.645، 8.466) بأهمية نسبية (33، 16، 8، 5، 1،3) على التوالي لكل منهما.

يضاف إليهم نحو (200.998) عائلة نازحة داخل محافظة نينوى تحركت بعد عمليات تحريرها التي سجلت من قبل القوات الأمنية فقط، إذ لم يتم تسجيلها من قبل وزارة الهجرة والمهجرين لأغراض فنية وتنظيمية، إذ تسعى الوزارة إلى توحيد تسجيلهم عند توثيق عودتهم إلى مناطق الأصل لاختصار الإجراءات وتيسيرها⁽²⁾. وبهذا يبلغ مجموع عدد العوائل النازحة نحو (1.035.413) عائلة، تمثل نحو (5.694.771) فرداً نازحاً.

وتشير الإسقاطات السكانية لعام 2017 إلى أن مجموع سكان العراق في عموم المحافظات بلغ (543،883،37) نسمة، في حين بلغ مجموع النازحين المسجلين لدى

(1) المسح الوطني للنازحين لعام 2015 وقاعدة بيانات وزارة الهجرة والمهجرين، وبيانات القوات الأمنية، وبيانات أخرى صادرة من وزارة التخطيط.

(2) احمد قاسم مفتن، *اتجاهات النزوح في العراق*، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018، ص7.

متاح على الرابط التالي: www.bayancer.org

وزارة الهجرة والمهجرين والقوات الأمنية في عموم العراق نحو 5.694.771 نازحاً، أي إن نسبة النازحين إلى نسبة السكان الكلية في العراق (15%) في حين تمثل (28%) من مجموع سكان محافظات النزوح (الأصل) مجتمعة.

فيما تشير تقديرات السكان لمحافظة النازحين في عموم العراق أن نحو (86%) من أصل سكان محافظة الأنبار نزحوا من ديارهم تلتها محافظة نينوى بنسبة (72%)، ثم محافظة صلاح الدين بنسبة (47%) من المجموع الكلي لسكان المحافظة.

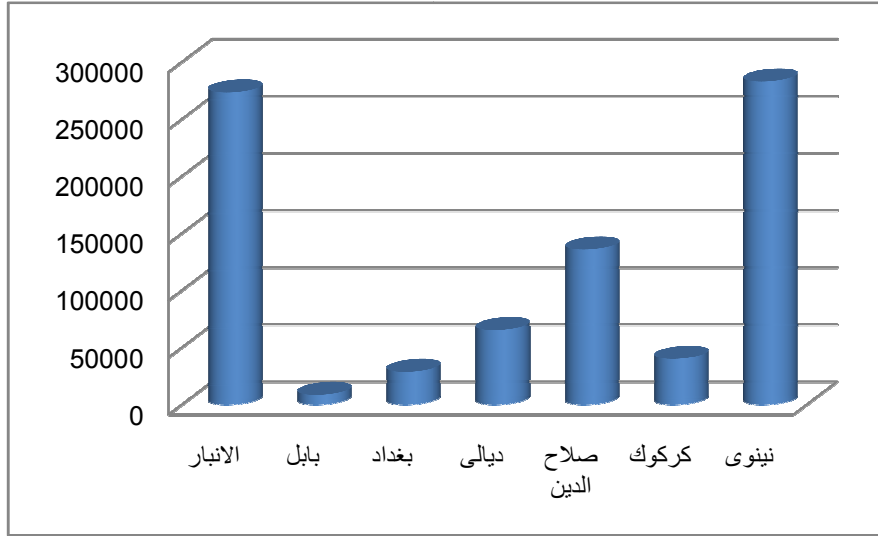
ويتركز ما يقرب من (86%) من النازحين بعد أحداث حزيران 2014 في سبع محافظات تتصدرها محافظة نينوى بنسبة (19%) فيما حلت ثانياً محافظة الأنبار ودهوك بنسبة متساوية تقرب من (14%) لكلمنهما، في حين تبعتهما محافظة أربيل بنسبة تقرب من (13%) ثم محافظتا كركوك وبغداد بواقع متساوي قرب من (10%) لكلمنهما، وجاءت أخيراً محافظة السليمانية بنسبة تقرب من (6%) من مجموع النازحين في عموم العراق، في حين توزع المتبقي من النازحين على المحافظة الأخرى وبواقع (14%). وكما تبين أن نحو (33%) من مجموع النازحين يتمركزون في محافظات إقليم كردستان لوحدها (دهوك، أربيل، والسليمانية) ويفضل أغلبهم إقليم كردستان لأسباب تتعلق بتوفر المرافق التنموية، وإمكانية دراسة أبنائهم فضلاً عما تتمتع به محافظات الإقليم من أمن، في حين استوعبت محافظات الفرات الأوسط (النجف، وكربلاء، وبابل، والديوانية) (4%) فقط من مجموع النازحين. وتُظهر بيانات الجدول أيضاً أن حركة النازحين تجاه محافظات جنوب العراق الخمس (واسط، والبصرة، وذي قار، وميسان، والمثنى) جاءت قليلة بمجموعها، إذ لم تبلغ سوى (1%) من مجموع النازحين وذلك بسبب البعد الجغرافي عن مناطق النزوح، فيما توزع بقية النازحين بما يقرب من (62%) في ست محافظات وعلى النحو الآتي (الأنبار 14%، بغداد 10%، كركوك 10%، ديالى 4%، صلاح الدين 4%، نينوى 19%).

جدول (24) توزيع الأسر النازحة في العراق بحسب محافظة النزوح والمحافظة المستقبلية بعد عام 2014

المحافظة	الأنبار	بابل	بغداد	ديالى	صلاح الدين	كركوك	نينوى	المجموع
أربيل	35,071	159	1,369	909	20,728	1,318	72,403	131,957
الأنبار	143,119	1,461	2,345	34	974	9	454	178,396
البصرة	596	33	33	175	549	302	896	2,980
السليمانية	20,206	2,201	4,344	13,354	12,028	85	7,304	59,522
الديوانية	913	63	136	75	226	551	1,792	3,756
المتن	339	4	56	21	98	23	598	1,139
النجف	639	25	186	171	313	206	10,987	12,527
بابل	3,446	2,828	549	143	576	49	4,988	12,579
بغداد	55,338	958	18,358	2,640	13,943	353	13,120	104,710
دهوك	904	5	47	33	711	223	146,531	148,256
ديالى	439	13	178	39,877	2,471	125	304	43,407
ذى قار	392	58	82	60	199	381	676	1,848
صلاح الدين	263	-	24	147	35,358	1,792	619	38,230
كربلاء	838	330	272	362	967	228	9,451	12,452
كركوك	9,954	292	564	6,939	45,719	34,214	8,537	106,219
ميسان	134	9	25	37	138	158	669	1,137
نينوى	1	-	-	-	-	-	72	73
واسط	761	23	75	193	410	247	3,482	5,191
المجموع	273,356	8,466	28,645	65,197	135,804	40,064	282,883	834,415
النسبة	%33	%1	%3	%8	%16	%5	%34	%100

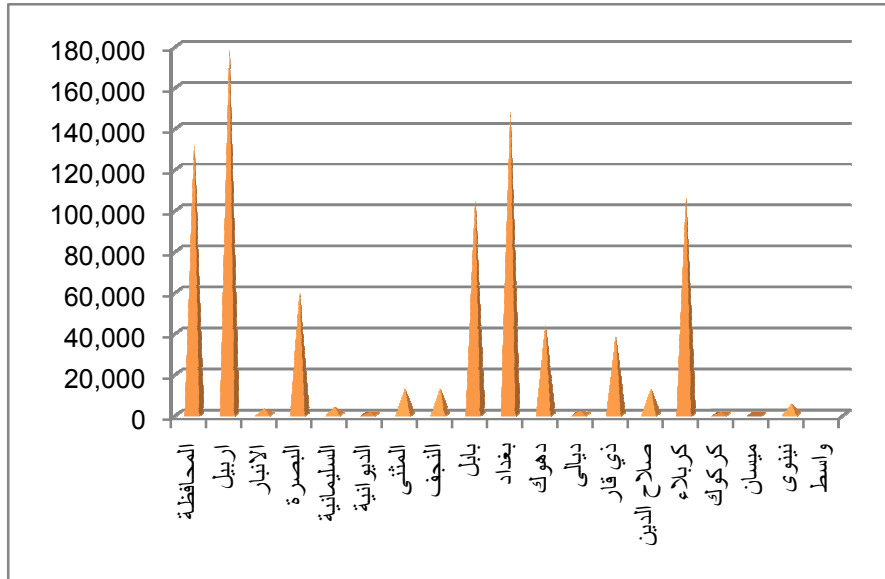
المصدر: الباحث بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الوطني للنازحين في العراق لسنة 2014، بغداد، 2015.
كذلك: جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين، قواعد بيانات النازحين والعائدين، دائرة المعلومات والبحوث، للمد 2017-2018.

شكل (18) توزيع الأسر النازحة في العراق بحسب محافظات النزوح بعد عام 2014



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (24)

شكل (19) توزيع النازحين في العراق بحسب المحافظات المستقبلية بعد عام 2014



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (24)

لقد خلفت ظاهرة الهجرة والتهجير والنزوح آثار متعددة على مجمل حياة السكان لا يمكن تجاوزها على خلال مدة قصيرة، وتحتاج إلى بذل جهود كبيرة من لدولة والمنظمات المتخصصة في هذا المجال لمعالجة الآثار الناجمة عنها، ففي مجال التعليم واجه العراق تحديات عديدة في سبيل تحقيق هدف بلوغ صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي نسبة (100%) بحلول عام 2015 عقب تدني هذه النسبة من (91%) عام 1990 إلى (85%) عام 2007 وهو العام الذي شهد أغزر حالات العنف والإرهاب والقتل بالنسبة للأعوام السابقة، إذ بلغت العمليات الإرهابية فيه بحسب قاعدة الإرهاب العالمي (1046) عملية إرهابية، منها 203 انتحار يفجر نفسه، ووصل فيه عدد القتلى والجرحى إلى قيمته بواقع (6667) (13283) على التوالي وكما تم الإشارة إلى ذلك في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

وكما أن هنا كعلاقة وثيقة بين التسرب من التعليم وتردي الأوضاع الأمنية، وهو ما أشار إليه التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لعام 2008، إذ انخفض عدد الطلاب في عموم العراق من (4334609) للعام الدراسي 2003-2004 إلى نحو (3767369) طالباً للعام الدراسي 2004-2005، أي انخفض عدد الطلبة إلى نحو (567240) طالب خلال عام واحد، وهي بداية الانفلات الأمني وتفاقم العمليات الإرهابية. وكما يوجد نحو (1.115.916) منهم خارج الدراسة، أي ما نسبته (16%) من الأطفال بين (6-14) عاماً أي الفئة العمرية للتعليم الابتدائي.

وكما يجابه الأشخاص - النازحون في الداخل من صعوبات عدة في إلحاق أطفالهم بسبب تركهم لمنازلهم من دون أخذ الوثائق الضرورية لنقل أطفالهم، إذ تعرض (220,000) طفلاً بسن الدراسة إلى النزوح عن ديارهم منذ بداية عام 2006، مما ترتب عليه فقدان جلهم للتعليم المدرسي بسبب النزوح والتهجير القسري، وكما انخفضت معدلات الالتحاق الصافية للعام الدراسي

2007-2008 بشكل واضح بالنسبة لكل من التعليم الابتدائي والثانوي، مقارنة بالعام الدراسي 2002-2003⁽¹⁾. فضلاً عن ذلك خلف التهجير القسري والنزوح آثار على مجمل أوضاع السكان الاقتصادية والأمنية والاجتماعية لازالت إلى يومنا هذا لم تجد الحلول المناسبة لمعالجتها^(*).

(1) حسن لطيف الزبيدي وصادق جبر فخري، الإرهاب وأثاره في التنمية البشرية، بحث منشور، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد9، 2013، ص242.
(*) للمزيد ينظر: حازم صباح أحمد، مصدر سابق.

أثر الإرهاب في الاستثمار الأجنبي في العراق

للمدة 2003 – 2018

تمهيد

يُعد الاستثمار الأجنبي احد مكونات النمو الاقتصادي لكونه يمثل مصدر من مصادر الدخل للدول مما يساعد على ارتفاع القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل وارتفاع معدلات التشغيل باستعمال وسائل التكنولوجيا المتطورة في عملية الإنتاج، وفي العراق شهد الاستثمار تراجع واضح منذ عام 1980 ووصل إلى نقطة الصفر بعد أحداث حرب الخليج الأولى عام 1991، بسبب الأزمات والحروب المتتالية التي أدت إلى تدمير الهيكل الاقتصادي وسببت شلل في جميع القطاعات الإنتاجية الأخرى وتوقف معظم الأنشطة المرتبطة بعجلة النشاط الاقتصادي قبل عام 2003، فيما كان الشعب يصبوا إلى تغيير جوهرى يشمل جميع جوانب الحياة بالتزامن مع التغيير السياسي الذي حدث في ذلك العام، إلى أن ذلك لم يكن متاح على أرض الواقع على الرغم من ارتفاع نسبة الدخل القومي ودخل الفرد، وذلك بسبب جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والفساد المالي والداري فضلاً عن الأسباب الأمنية وتهديد الشركات المستثمرة من الجماعات الإرهابية وجهات أخرى.

وكذلك فإن هجرة العوائل العراقية والتي تمثلت بهجرة الكفاءات والنخب إلى خارج العراق وما ارتبط بها من عمليات قتل كانت وراء التغييرات الحاصلة في المجتمع العراقي والتي أدت إلى التفكك الأسري وتمزق النسيج

الاجتماعي العراقي وتحويله إلى مجتمع غير متجانس وعديد الصراعات بسبب عدم تقبل الاختلاف، مما انعكس بالنتيجة على عجلة الاستثمار في العراق من أجل إعادة أعمارته كما أن قتل واختطاف الأجانب وعدم استتباب الأمن أدى إلى امتناع الشركات الأجنبية من العمل في العراق مما أدى إلى تراجع الوضع الاقتصادي إذ أصبح أرداء مما كان في السابق بسبب قلة فرص العمل واستمرار الاغتيالات والتفجيرات في المرافق العامة والخاصة التي استهدفت المدنيين⁽¹⁾.

مما سبب في تردد وتراجع الشركات الأجنبية عن استثمار في العراق ومن ثم سبب مشكلات في التزامات العراق المالية على المستوى الوطني والدولي ولاسيما الدول المانحة ومجموعة نادي باريس. سنتعرف في هذا المبحث على أثر الإرهاب وعدم الاستقرار الأمني في واقع الاستثمار في العراق بعد عام 2003.

تعريف الاستثمار الأجنبي

يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه انتقال لرأس المال عبر الدول بقصد التوظيف في عمليات اقتصادية مختلفة كإنشاء المشاريع الإنتاجية أو المساهمة فيها، أو الاكتتاب في الأسهم والسندات أو القروض، بهدف الحصول على عوائد مجزية، بشرط أن يتم ذلك خارج النظام القانوني والنقدي والمالي والاقتصادي للدولة المستثمرة⁽²⁾. ويُعرف كالكسكي (M. Kalecki) الاستثمار بأنه استعمال جزء من الموارد المتاحة للمجتمع لتكوين رأس المال اللازم للإحلال أو التوسع أو الإنشاء وحدات جديدة تستعمل لإنتاج السلع والخدمات⁽³⁾.

(1) سامية عزيز محمد خسرو، ظاهرة الإرهاب وتأثيرها على الدول الأخرى، صحيفة الاتحاد، بغداد، العدد 3223، 2005/2/12.

(2) دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص50.

(3) M. Kalecki , "Selected Essays on the Economic growth of the Socialist and the Mixed Economy", Cambridge University , 1972, PP. 1-3.

وكما تعرّف الأمم المتحدة الاستثمار بأنه الإنفاق (Expenditure) على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة ، زائد الإضافات والتجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة في البلد الذي يراد احتساب رأس المال الثابت له، زائداً قيمة الأعمال الإنشائية في دور التنفيذ (Work-in-Progress)⁽¹⁾ . ويعرف بأنه قيام المستثمرين في دولة معينة بتأسيس مشروعات ومنشآت اقتصادية جديدة في دولة أخرى أو اكتساب أو امتلاك إضافي لجزء من منشأة قائمة في دولة أخرى، وذلك بشرط أن يكون نصيب مقيمي الدولة المستثمرة في هذه الشركة / المشروع كبيراً. وتختلف هذه النسبة من دولة إلى أخرى⁽²⁾ .

الواقع الاستثماري في العراق بعد عام 2003

يُعد الاستقرار السياسي والأمني من أهم محددات الاستثمارات الأجنبية، إذ أن انعدام الأمن هو العامل الطارد للاستثمار الأجنبي المباشر الرئيس في أي مكان في العالم، ولا يمكن أن يقوم المستثمر بالاستثمار ونقل رأس ماله وخبرته إلى بيئة تسودها الأزمات المختلفة، والتي جميعها يمكن أن تشكل عامل طرد لدخول الاستثمارات الأجنبية للبلد.

وعلى الرغم من اتخاذ العراق عدد من الخطوات الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن مناخه الاستثماري العام لا يزال يشكل تحدياً نظراً للوضع الأمني والسياسي غير المستقر على الرغم من التحسن الواضح في وارداته المالية. فقد أشارت وكالات التصنيف والضمان الدولية أن مناخ الاستثمار في العراق سالب وتصنّفه تحت مستوى الاستثمار بسبب اعتماده شبه الكلي على النفط والديون السيادية والنظام المصرفي الضعيف والفساد⁽³⁾ .

(1) U.N., "Conceptes and Definition of Capital formation", Statistical Papers Series. New York, 1969, PP. 7-13.

(2) أحمد فوزي الحصري، الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2017، ص 296.

(3) جواد كاظم جبار، الحوافز والحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية في العراق، دار ومكتبة البصائر، بيروت لبنان، 2013، ص 155-156.

يلحظ من الجدول (32) حجم الاستثمارات التي دخلت إلى العراق والاستثمارات التي خرجت نجد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة في عام 2017 كانت منخفضة جداً بالمقارنة مع البلدان الأخرى في المنطقة. إذ تؤثر تصورات المخاطر السياسية في الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من المخاوف الأمنية مما يبرز أهمية معالجة نقاط الضعف. وكما أن الحفاظ على النمو يشكل تحدياً واضحاً دون تحقيق الأمن والسلام الشاملين الذي تستند استدامتها وشرعيتها إلى قدرة الحكومة على توفير البنية التحتية وتقديم الخدمات لسكانها، وأن تكاليف انعدام الأمن هائلة، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الإنسانية ويتسبب في خسائر فادحة، وهناك خطر محتمل أن العنف والجريمة يمكن أن تمحو سنوات من الاستثمار كونه لا يشجع على الاستثمارات طويلة الأجل، مما يؤدي إلى مشاريع قصيرة الأجل فقط تكون قابلة للتكيف مع الظروف غير المؤكدة والمتغيرة.

وتجد الدراسة أن الحرب ضد التنظيمات الإرهابية بمختلف مسمياتها وما خلفته من آثار مثلت العامل الرئيس لتدهور الأوضاع الاقتصادية الناتج عن عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق مما أثر سلباً في التدفقات الاستثمارية إلى العراق، بسبب مخاوف رأس المال من الانتقال إلى العراق.

الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام 2003

أضحى العراق اليوم بأمس الحاجة إلى دخول الاستثمارات الأجنبية وفي القطاعات كافة الاقتصادية خاصة بعد تراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي وتردي الخدمات الأساسية كخدمات الماء الصالح للشرب والكهرباء وشبكات الصرف الصحي، فضلاً عن تردي واقع الخدمات الصحية والتعليمية، على الرغم من تأكيد المادة (25) والمادة (26) من الدستور على كفاءة الدولة في إصلاح الاقتصاد العراقي على وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع

مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته وكذلك تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة⁽¹⁾. استقطب العراق استثمارات أجنبية وبوتيرة جيدة خلال الأعوام 2007-2017 مقارنة بالسنوات السابقة اتجهت في معظمها للاستثمار في القطاع النفطي خاصة بعد توقيع وزارة النفط العراقية اتفاقيات جولات التراخيص مع الشركات النفطية العالمية، فقد بلغ عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة إلى العراق 320 مشروعاً بين عامي 2003 و2016، أي (2.62%) من إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الدول العربية⁽²⁾. ومن الجدير بالذكر أن قطاع الاستثمار في العراق العراق يعاني من مشكلات عديدة، أهمها كونه بيئة طاردة للاستثمار لأسباب تتعلق بالواقع الأمني وتقلبات السوق والاقتصاد وحيد الجانب المعتمد على قطاع النفط، فضلاً عن منظومة الفساد الذي يعاني منها البلد طوال السنين الماضية، وفقدان الثقة بالقرار العراقي تجاه المستثمر. ونتيجة لسوء الأوضاع الأمنية في معظم مدن العراق فان الاستثمارات بدأت بالهجرة العكسية من العراق خاصة بعد اغتصاب عصابات داعش الإرهابية مساحات واسعة من محافظات الأنبار ونيوى وصلاح الدين بعد عام 2014 التي وصلت إلى (10176) مليون دولار، يضاف إلى ذلك هجرة رؤوس الأموال الوطنية من العراق إلى الدول الأخرى والتي بلغت (2028) مليون دولار. ينظر الجدول (33).

جدول (32) حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى العراق للمدة 2003-2017

(1) كريستيان جوز، نظرة عامة على الاقتصاد العراقي الكلي، ورقة عمل مقدمة من نائب رئيس شعبة صندوق النقد الدولي إلى المؤتمر الدولي للاستثمار في العراق المنعقد في الكويت في 2018/2/13.

(2) عبد الرحمن نجم المشهداني، جولات التراخيص النفطية وأثرها على اقتصاد العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 35، أيلول 2011، ص 7.

(مليون دولار)

نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى العراق بالنسبة إلى العالم	نسبة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى العراق بالنسبة للدول النامية	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى العراق	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من العراق	السنة
-		1000	557869	2003
0.0001	0.0003	300	-	2004
0.0002	0.0009	515	--	2005
0.0002	0.0009	383	-	2006
0.0005	0.0018	972	-	2007
0.0011	0.0029	1856	8	2008
0.0014	0.0033	1598	34	2009
0.0011	0.0023	1396	72	2010
0.0012	0.0029	2082	366	2011
0.0021	0.0050	2376	549	2012
0.0021-	0.0045-	2852-	227	2013
0.0076-	0.0170-	10176 -	242	2014
0.0039-	0.0066-	7574-	148	2015
0.0033-	0.0055-	6255-	304	2016
0.0035-	0.0070-	5032-	78	2017
		20281-	2028	المجموع

المصدر: الباحث بالاعتماد على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
World Investment Report, UNCTAD (الاونكتاد)، مجموعة تقارير الاستثمار
العالمي للمدة 2003-2018 .

كذلك: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأتمان الصادرات: متاح على
الرابط <http://www.dhaman.net>

مما سبق يلحظ أن الاستثمار الأجنبي بقاء بشكل محدود منذ عام 2003 بحجم (90) مليون دولار واخذ بالتصاعد التدريجي حتى عام 2008 إذ بلغ (1856) مليون دولار أن سبب الارتفاع لهذا العام يعود إلى الاستثمار في القطاع النفطي وهي خطوة إيجابية واستمر هذا النمو بنسب متباينة من عام إلى أخرى متأثر بالواقع الأمني والتهديدات الإرهابية.

أولت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد 2003 اهتمامها بتطوير التشريعات المشجعة للاستثمار بإقرار قانون رقم (13) وتعديلاته، وبذل الجهود الكبيرة من أجل تهيئة المناخ الملائم للاستثمار، إلا أن تجربة العراق في جذب الاستثمارات الأجنبية هي تجربة لم تؤدي إلى زيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية الوارد إلى العراق وتطور اقتصاده وتزيد من معدلات نموه وهي ليست بالمستوى المطلوب ولم يستطع المحافظة على أمواله الوطنية التي خرجت للاستثمار في الدول المجاورة.

إلى أن هنالك جملة أسباب أثرت في تشجيع استقطاب الاستثمار الخارجي، فمن جهة لم يشهد العراق استقراراً آمناً بعد 2003 بسبب الأعمال الإرهابية التي نفذتها الجماعات الإرهابية كالقاعدة وداعش والتي أودت بحياة المئات من الأبرياء وتدمير المرافق الحيوية والخدمات في معظم مدن العراق، فضلاً عن إلى عدم الاستقرار السياسي على الرغم من تحول النظام السياسي من نظام دكتاتوري إلى نظام ديمقراطي برلماني. واستمرار الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وعدم تنوع مصادره بل اعتماده شبه الكامل على عائدات النفط، فضلاً عن أن التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والتي لم ترافقها إجراءات يمكن أن تنظم هذا التحول المهم بشكل ممنهج.

ويبين مؤشراً السلام والأمن العالمي الذي يعده معهد الاقتصاد والسلام

العالمي في تقاريره السنوية والذي يدرس حالة السلم والأمن العالمي في (163) دولة ويتكون من (24) مؤشراً تتراوح درجاته بين (0.4) درجة للدول التي تتمتع بمستويات عالية من الاستقرار والأمن و(4.5) درجة^(*). ينظر الجدول (33).

جدول (33) مؤشر السلام والأمن العالمي بالنسبة للعراق للمدة 2008-2018

السنة	عدد الدول	العراق	مؤشر السلام
2008	138	138	3,370
2009	143	143	3,370
2010	148	148	3,500
2011	153	151	3,342
2012	158	155	3,227
2013	162	159	3,245
2014	162	159	3,377
2015	162	161	3,444
2016	163	161	3,570
2017	163	161	3,556
2018	163	160	3,408

المصدر: الباحث بالاعتماد على تقارير معهد الاقتصاد والسلام لسنوات مختلفة

Global-Peace-Index-Report, Institute for Economics & Peace, Sydney, June 2018.

فيما كان لتفشي الفساد في معظم مفاصل الدول بسبب عدم تحقيق الاستقرار الأمني واتهام شخصيات سياسية متنفذة بالفساد أدى إلى أن يكون العراق من الدول الأكثر فساداً في العالم على وفق تقارير منظمة الشفافية العالمية يمنع المستثمرين الأجانب من الاستثمار في العراق. ينظر الجدول (34).

(*) للمزيد ينظر، معهد الاقتصاد والسلام (IEP)، مصدر سابق، متاح على الرابط

<http://www.futureuae.com>

جدول (34) ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد على المستوى العالمي
للمدة 2013-2017

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة مؤشر الشفافية%	16%	16%	16%	17%	185
ترتيب العراق	171	170	161	166	169
عدد دول العالم في الدليل	177	174	167	176	180

المصدر: الباحث بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية العالمية لسنوات
مختلفة متاح على الموقع الالكتروني

https://www.transparency.org/news/pressrelease_Corruption_Perceptions_Index

يلحظ من الجدول أعلاه أن العراق احتل مراتب متأخرة لمؤشر الشفافية
ومدركات الفساد العالمي للمدة 2013-2017 التي تراوحت بين 169-171
بنسبة 16%-17% على التوالي لكل عام، إذا بلغ عدد الدول ضمن هذا المؤشر
بين 177-180 دولة وهو موقع متدني لا يشجع على استقطاب الاستثمارات
الأجنبية نتيجة لعدم الاستقرار الأمني والروتين والبيروقراطية والفساد
المستشري في اغلب مفاصل الدولة.

يستخلص مما سبق أن عدم تحقيق الاستقرار الأمني في العراق ولد بيئة
سياسية غير مستقرة ولا تشجع المستثمر على المجازفة للاستثمار في العراق
وهي واحدة من أهم العوامل المؤثرة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتزيد
أهميتها عن العوامل الاقتصادية الأخرى فعوامل الاستقرار السياسي تبقى
العنصر الأساس لعوامل جذب التمويل الخارجي.

الفصل الرابع

الأنماط المكانية للعمليات الإرهابية في العراق

للمدة 2003 - 2018

تمهيد

تُعد أدوات التحليل الإحصائي المكاني Spatial Statistics Tools في نظم المعلومات الجغرافية GIS الوسيلة المثلى في عمليات التحليل المكاني للظواهر الجغرافية، والربط بينها بقوانين لكشف العلاقات والارتباطات المتبادلة وصولاً إلى بناء نموذج مكاني Spatial Models للظواهر الجغرافية، باستعمال الوسائل الإحصائية المكانية للقادرة على التعامل مع قاعدة البيانات الجغرافية. إذ تعتمد الدراسات الجغرافية في عمليات التحليل المكاني على التوزيع الجغرافي للظواهر ضمن الحيز المكاني، باعتبار أن كل ظاهرة لا بد أن يكون لانتشارها وتوزعها شكل خاص، يطلق عليه نمط توزيع Pattern والذي يمثل شكل من أشكال رياضيات المكان تفرزه مجموعة من العوامل يطلق عليه تحليل الأنماط والذي يمثل حاصل جمع مواقع الظواهر في المكان⁽¹⁾.

إن دراسة النمط المكاني لتوزيع الظواهر الجغرافية بأحد أساليب التحليل الكمي، عادة ما يرمي إلى كشف طريقة توزيع هذه الظواهر، وطبيعة انتشارها، وترتيبها على سطح الأرض، فيما إذا كانت تأخذ نمطاً توزيعياً معيناً يميل إلى الانتظام والتماثل أو التركيز والتجمع أو العشوائية التي ترجع إلى عامل الصدفة أو التخطيط المسبق⁽²⁾.

(1) علي عبد عباس العزاوي، *التحليل الإحصائي المكاني في نظم المعلومات الجغرافية*، مجلة التربية والتعليم، العدد 4، 2010، ص 372.

(2) أحمد إبراهيم الدغيري وصفية بنت حمد الصقري، *تحليل نمط التوزيع المكاني لمدارس البنات الثانوية في أحياء مدينة بريدة*، مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية، العدد 17، 2013، ص 12.

تحليل نمط توزيع العمليات الإرهابية في العراق للمدة 2003-2018

لإظهار خصائص التنظيم المكاني للعمليات الإرهابية في العراق من مدى تجمعها أو تركزها حول نقطة معينة، وطبيعة تشتتها عن المركز واتجاه هذا التشتت وتحديد المناطق التي تتركز فيها العمليات الإرهابية، وتفسير أسباب هذا التركيز وتباينه من منطقة إلى أخرى تم استعمال مؤشرات معينة بالاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية في دراسة وتحليل العمليات الإرهابية في العراق لكونها تقنية حديثة في إجراء التحليل المكاني (الكمي)، فضلاً عن قلة الدراسات الجغرافية التي تناولت موضوع الإرهاب باستعمال هذه التقنيات. لذلك ستعتمد الدراسة في تحليل بيانات الدارسة ومعالجة متغيراتها على بعض هذه الأساليب الإحصائية إذ سيتم استعمال الاختبارات الإحصائية والكارتوغرافية كعامل الجار الأقرب والمسافة المعيارية واتجاه التوزيع والمتوسط المكاني والظاهرة المركزية (النقطة الارتكازية)، واتجاه التوزيع وتحليل نطاق التأثير على النحو الآتي:

1- صلة الجار الأقرب Nearest Neighbor Average:

يحاول هذا التحليل المكاني معرفة نمط انتشار ظاهرة معينة جغرافياً أو مكانياً، وذلك عن طريق مقارنة التوزيع الفعلي للظاهرة مع توزيع نظري معين، ويسمى أيضاً (بمعامل صلة الجوار) ويمثل نسبة المسافة المقاسة (متوسط المسافات من كل نقطة إلى أقرب نقطة لها) مقسومة على المسافة النظرية أو المسافة المتوقعة في حال النمط العشوائي عدد النقاط فسها والمساحة الظاهرة نفسها، تتراوح قيمة معامل صلة الجوار بين (الصففر إلى 2.15) وكلما اقتربت من الصففر كان التوزيع متجمعاً وكلما اقتربت من الحد الأقصى كلما كان التوزيع منتظماً، بينما القيمة (1) تدل على التوزيع العشوائي الكامل⁽¹⁾. استعملت الدراسة تحليل صلة الجوار لمعرفة نمط توزيع

(1) جمعة داوود، أسس التحليل المكاني في إطار نظم المعلومات الجغرافية GIS، مكة المكرمة، السعودية، 2012، ص 51.

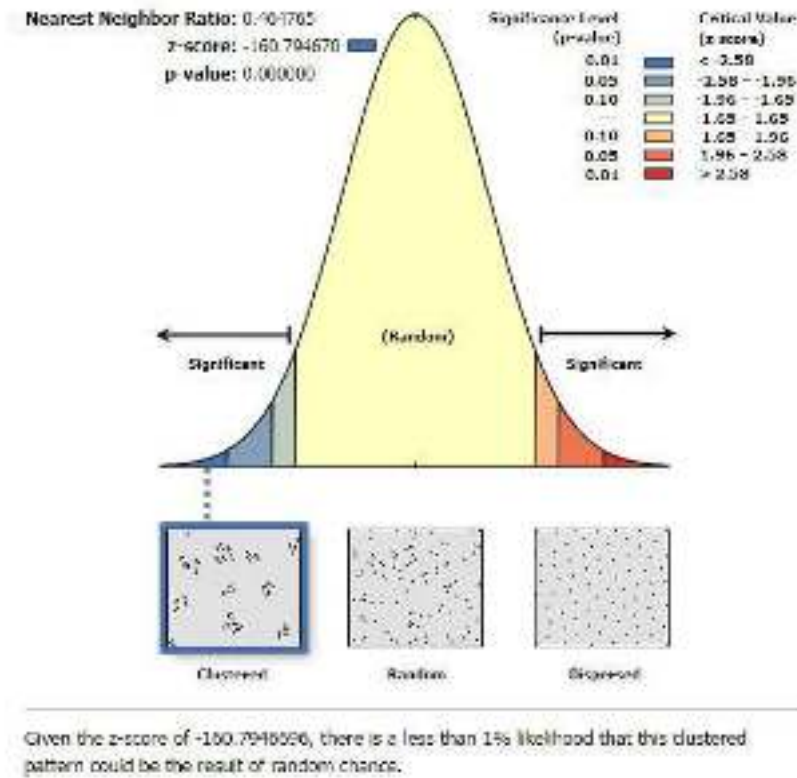
العمليات الإرهابية في العراق، إذ ظهرت قيمة الجار الأقرب (0.46) وهذا يعني أن التوزيع متجمع غير منتظم. ينظر الجدول (35) والشكل (27).

جدول (36) الأنماط الرئيسية والفرعية لمعامل الجار الأقرب

النمط الرئيسي	قيمة معامل الجار الأقرب	النمط الفرعي	قيمة معامل الجار الأقرب
		متجمع تماماً	صفر
النمط المتجمع	اقل من 1	متقارب	اكبر من صفر - 0.5 صحيح
		متقارب يقرب من العشوائي	اكبر من 0.5 - اقل من 1 صحيح
النمط العشوائي	1	العشوائي	----
النمط المنتظم	اكبر من 1	منتظم متباعد	اكبر من 1 صحيح - 2 صحيح
		منتظم	2 منتظم فأكبر

المصدر: الباحث بالاعتماد على جمعة داوود، أسس التحليل المكاني في إطار نظم المعلومات الجغرافية GIS، مكة المكرمة، السعودية، 2012، ص 52.
ومن ذلك يتبين أن مواقع العمليات الإرهابية متركزة في إقليم جغرافي معين من العراق، مما جعل من هذا الإقليم هدفاً للإرهابيين، بمعنى آخر إن النمط الذي اتبعه منفذوا العمليات الإرهابية لم يكن عشوائياً وإنما كان متركزاً، وعن طريق ذلك النمط يظهر أنهم ركزوا على منطقة معينة وهي العاصمة بغداد والمناطق التي تقع إلى الشرق والشمال منها، والتي تتسم بكثافة سكانية عالية، فضلاً عن تركيز معظم الدوائر الحكومية المهمة ومباني الوزارات فيها، وكان هدفهم إيقاع الخسائر في الأرواح والممتلكات، وإلحاق أضراراً بالدوائر الحكومية المهمة التي كانت هدفاً لتلك العمليات الإرهابية.

شكل (27) مقدار معامل صلة الجوار لنوع توزيع العمليات الإرهابية في العراق
للمدة 2018-2003



المصدر: الباحث بالاعتماد على جداول الفصل الثاني باستعمال برنامج
(Arc Gis 10.4)

2- المركز المتوسط (Mean center):

وهو احد أدوات ملحق التحليل المكاني لبرنامج نظم المعلومات الجغرافية (Spatial Statistical Tool Box) يتم عن طريقه حساب متوسط كل الإحداثيات (y,x)، ويستفاد من هذه التقنية في تطوير استراتيجيات القوات

الأمنية في محاربة الجريمة⁽¹⁾. ويقصد به الموقع الذي يتوسط جغرافياً مواقع باقي الظواهر المنتشرة في منطقة ما. ويلحظ من الخريطة (29) ظهور المركز المتوسط للعمليات الإرهابية في العراق خلال مدة الدراسة إلى الجنوب من محافظة صلاح الدين ويشير ذلك إلى أن موقعه بالتحديد في قضاء سامراء.

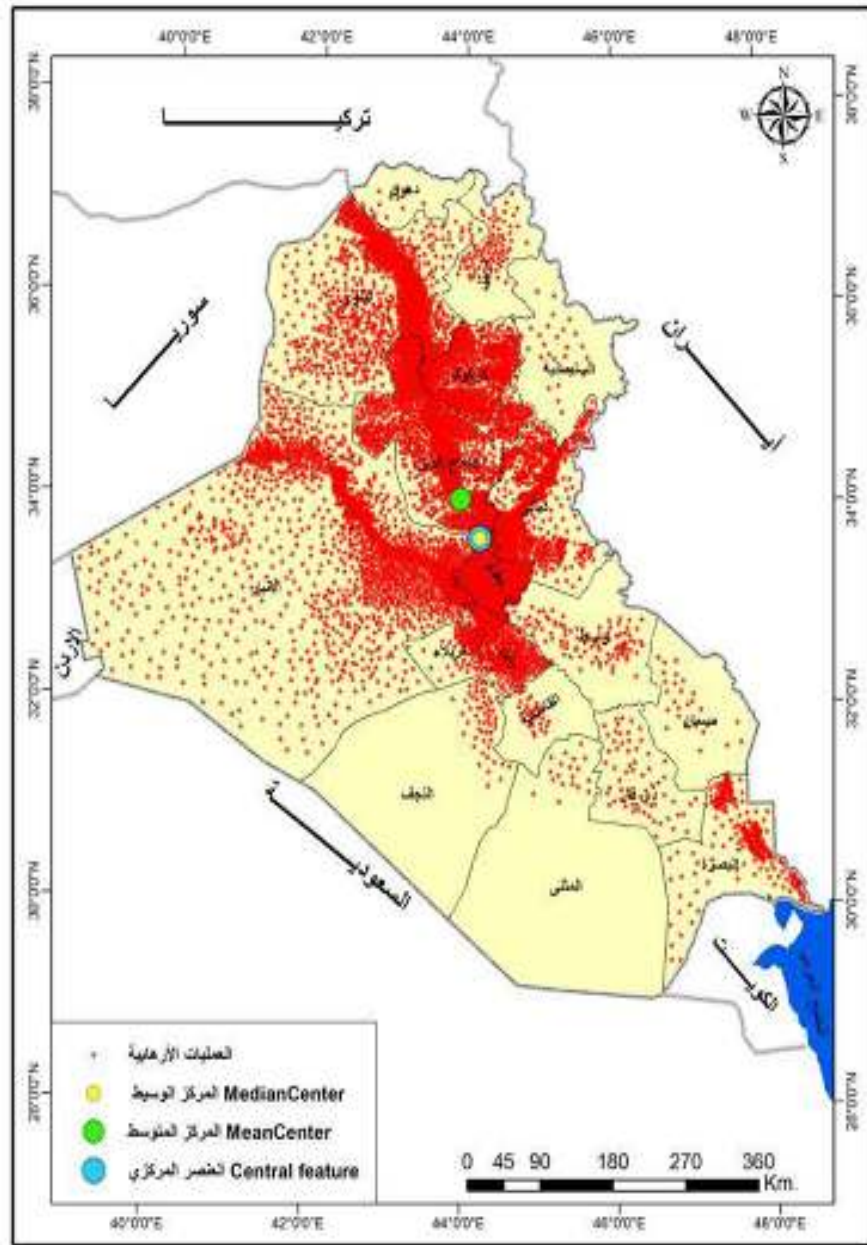
3- نقطة الارتكاز (Central Feature)

وهي الظاهرة التي تحدد أقرب ما يكون لمركز توزيع نقاط الظاهرة، وكما يلحظ من خريطة (28) أن نقطة الارتكاز في منطقة الدراسة هي المناطق الشمالية الشرقية من محافظة بغداد، وهذا ما يتوافق مع جميع معطيات الدراسة التي أشارت إليها الدراسة سابقاً لكونها عاصمة البلد ومركز القرار السياسي والاقتصادي، وتُعد هذه المناطق مركز الثقل السكاني والكثافة السكانية العالية وبالخصوص مدينة الصدر التي نالت الحصة الأكبر من التفجيرات الإرهابية، ومن الطبيعي أن تتركز بها معظم الوزارات والمؤسسات الأخرى، مما جعل منها هدف رئيساً للتنظيمات الإرهابية لإيقاع أكبر قدر من الخسائر ومحاولة توجيه نظر الرأي العام إلى ضعف النظام السياسي القائم مقابل قوة التنظيمات الإرهابية.

يستنتج مما سبق أن العصابات الإرهابية كانت تنفذ عملياتها على درجة عالية من التخطيط والتنسيق وكانت تسعى إلى إسقاط النظام السياسي القائم وسحب الشرعية عنه بواسطة استهداف مركز القرار فضلاً عن سعي تلك التنظيمات إلى إثارة الفتنة الطائفية عن طريق استهداف المناطق ذات التركيبة السكانية المتنوعة والتي تتسم بالكثافة السكانية العالية.

(1) قاسم الدويكات وخالد بن حمد الفيصل، تحليل نمط توزيع جرائم السرقة في مدينة حائل السعودية باستعمال نظم المعلومات الجغرافية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد7، العدد3، ص612.

خريطة (28) المركز المتوسط والوسيط للعمليات الإرهابية في العراق للمدة
2018-2003



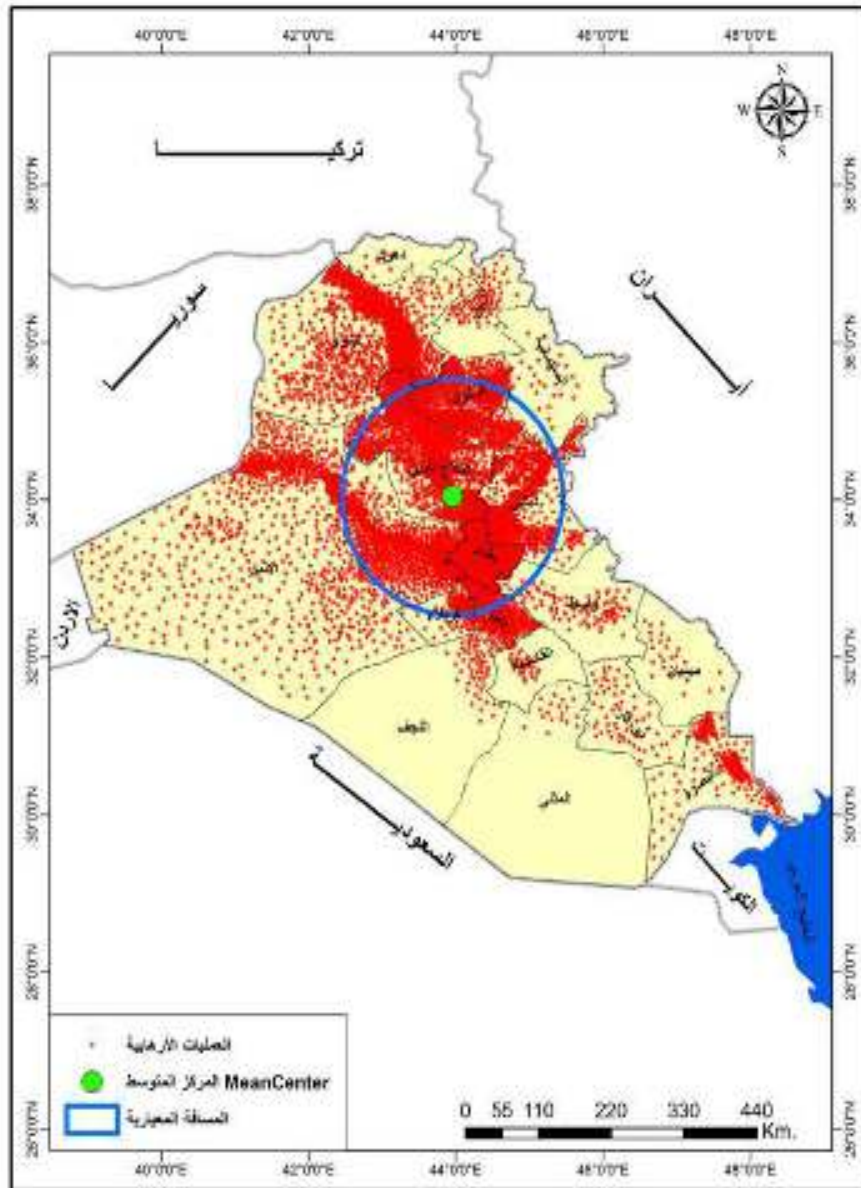
المصدر: الباحث بالاعتماد على جداول الفصل الثاني وباستعمال برنامج
(Arc Gis 10.4)

4- المسافة المعيارية (Standard Distance):

تُعد المسافة المعيارية هي المقابل في التحليل المكاني لمؤشر لانحراف المعيارى المستعمل في تحليل البيانات غير المكانية، أي أنها مؤشر لقياس مدى تباعد أو تركيز مفردات الظاهرة مكانياً وغالباً يتم استعمال قيمة المسافة المعيارية لرسم دائرة تسمى الدائرة المعيارية (Circle Standard) والتي يمكن عن طريقها معرفة مدى تركيز أو انتشار البعد المكاني للظاهرة، ويكون مركز هذه الدائرة هو موقع (إحداثيات) المركز المتوسط، وكلما ازدادت قيمة المسافة المعيارية وازداد حجم الدائرة كلما دلّ على الانتشار والتشتت المكاني لتوزيع الظاهرة والعكس صحيح أيضاً⁽¹⁾. ينظر الخريطة (29)

(1) طلال ناظم الزهيري وعصمت عبد الزهرة نعمان، *التوزيع المكاني لمباني المكتبات العامة العراقية*، المجلة العراقية للتكنولوجيا والعلوم، المجلد 7، العدد 3، 2017، ص 10.

خريطة (29) المسافة المعيارية لتوزيع العمليات الإرهابية في العراق للمدة 2018-2003



المصدر: الباحث بالاعتماد جداول الفصل الثاني وباستعمال برنامج

(Arc Gis 10.4)

5- اتجاه التوزيع الجغرافي للعمليات الإرهابية في العراق (Directional Distribution)

وهو مقياس يحدد مدى انتشار الظواهر المكانية، ويعبر عنه عن طريق قياس مشابه لدائرة المسافة المعيارية ويستفاد منه في تحديد اتجاه التوزيع المكاني للظاهرة المدروسة، وفي منطقة الدراسة تم استعمال تقنية الانحراف المعياري البيضاوي، عن طريق قياس الانحراف المعياري في الاتجاه (x) والانحراف المعياري في الاتجاه (y) بصورة منفصلة عن بعضهما البعض. ويعد المركز المتوسط هو مركز الشكل البيضاوي لكل النقط ولكل شكل بيضاوي محوران، احدهما طويل يمثل أعلى مسافة بين أطراف الشكل ماراً بالموقع المتوسط، وكما أن له اتجاهاً معيناً مختلفاً بحسب توزيع الجغرافي للظاهرة⁽¹⁾.

ويلحظ من الخريطة (30) أن اتجاه التوزيع الجغرافي للعمليات الإرهابية في العراق الذي يمثله الشكل البيضاوي يمتد باتجاه شمالي غربي جنوبي شرقي ضم جميع مساحة محافظة بغداد ومعظم محافظة صلاح الدين ومحافظة ديالى ومناطق شرق محافظة الأنبار وجنوب وجنوب شرق محافظة نينوى وشرق محافظة كركوك، وتقدر مساحة هذه الشكل بـ (87010) كم² بنسبة (20%) من مساحة العراق البالغة (435052) كم².

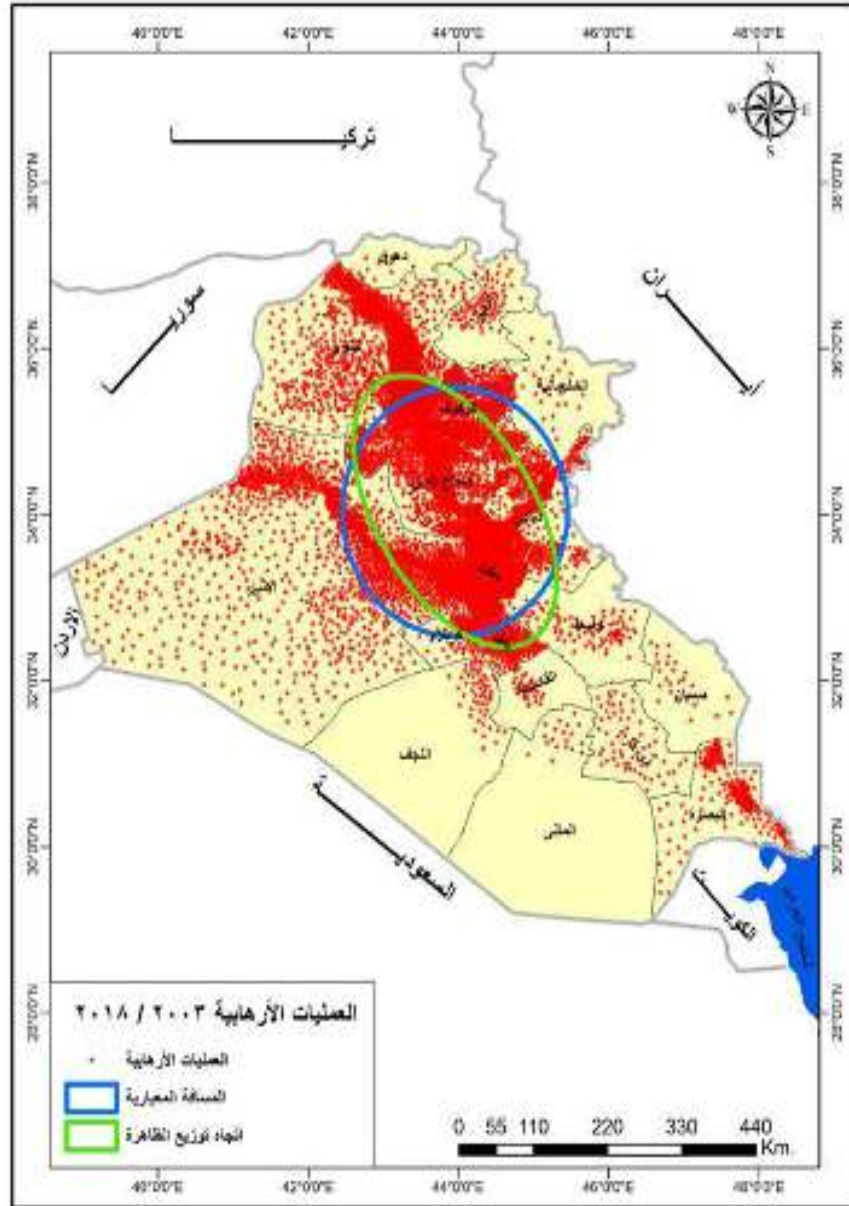
وتفيد هذه التقنية في تحديد طبيعة العلاقة بين نوع الجريمة وكيفية ارتباطها مع الظواهر الجغرافية الطبيعية أو البشرية، كامتداد نوع الجرائم مثلاً على طول طريق سريع أو سكة حديد أو توافقها مع شكل التوسع العمراني لمدينة ما، أو موافقتها لنمط معين من الجرائم⁽²⁾.

(1) وفاء بنت عوض حامد الحارثي، مصدر سابق، ص 89.

(2) المصدر نفسه، ص 90.

مما سبق فإن الدراسة أوجدت أن العمليات الإرهابية كانت متركزة في المناطق ذات الثقل الإداري والسياسي والكثافة السكانية العالية وبالخصوص محافظة بغداد، أما المناطق في المحافظات الأخرى التي ظهرت ضمن هذا الإقليم المرتفع فكان للتركيب السكانية الأثر الأهم في سبب ظهورها والعامل الآخر هو صلة الجوار مع العاصمة والطبيعة الطبوغرافية التي توفر الملاذ الأمن للعناصر الإرهابية التي تسعى إلى استهداف العاصمة وتطويقها وعزلها عن باقي مناطق العراق، كما تم الإشارة إلى ذلك في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

خريطة (30) اتجاه التوزيع الجغرافي للعمليات الإرهابية في العراق للمدة 2018-2003



المصدر: الباحث بالاعتماد على جداول الفصل الثاني وباستعمال برنامج (Arc Gis 10.4)

6- كثافة العمليات الإرهابية في العراق باستعمال تحليل كيرنل

يرمي تحليل كيرنل إلى تقدير كثافة التوزيع الجغرافي لظاهرة معينة على مساحة محددة، وتحديد المناطق التي تتركز بها هذه الظاهرة، وقد وجد للحصول على تقدير التحليل الأحادي أو المتعدد لتوزيع ظاهرة معينة. إذ أطلق الباحثون اسم النقاط الساخنة (Hot Spots) على الأماكن التي تتجمع وتتكرر فيها الجرائم ويكون ذلك في الغالب بسبب عدم الحماية، أو الأهمية النسبية للمكان، أو التركيبة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية أو لأسباب عرقية⁽¹⁾.

وتبين عن طريق هذه الدراسة وباستعمال مواقع الإحداثيات الجغرافية لمجموع العمليات الإرهابية والبالغه (26165) أحداثي، وذلك بعد مراجعتها وتصحيح موقعها بحسب موقع كل حادث إرهابي، لغرض إظهار صورة دقيقة لتوزيع تلك العمليات بحسب المحافظات، ينظر الخريطة (31).

وعن طريق ذلك يمكن رؤية أنطقت العمليات الإرهابية خلال مدة الدراسة وتظهر نتائج تحليل كيرنل ماييلي، وكما يلحظ من الخريطة (32).
النطاق الأول لم تسجل في هذا النطاق أي عملية إرهابية وظهر بشكل واضح في المناطق الجنوبية الغربية من العراق ولا سيما في محافظتي النجف والمثنى التي تشكل امتداد لمنطقة الهضبة الغربية وهي عبارة عن ارض صحراوية، فيما ظهر هذا النطاق في الجزء الجنوبي من العراق المتمثل بجنوب محافظة البصرة، في حين ظهر في أجزاء من بعض محافظات الفرات الأوسط ولاسيما محافظتي (القادسية، واسط)، وكما ظهر إلى الشرق من العراق في أجزاء من محافظة ميسان، في حين ظهر في الأقسام الشمالية من

(1) Buerger, Michael, Ellen, G. Cohn and Anthony J. Petrosino.1995. Defining the Hot Spots of Crime: Operationalizing Theoretical Concepts for Field Research" In Ronald v. Clarke. series Editor. Criminal Justice Press, Monsey, NY and The Police Executive Research Forum, Washington, D.C..pp 237-257.

العراق في محافظات السليمانية وأربيل ودهوك (إقليم كردستان العراق) ولم يسجل أي ظهور في محافظات (نينوى، كركوك، صلاح الدين، ديالى، بغداد، الأنبار)

أما النطاق الثاني الذي تراوحت أحجام العمليات فيه بين (1-200) عملية وظهر هذا النطاق في أجزاء من محافظات (واسط، ميسان، القادسية، النجف، المثنى، ذي قار، البصرة).

في حين ظهر النطاق الثالث الذي تراوحت العمليات الإرهابية فيه بين (300-600) عملية في أجزاء من محافظات (أربيل، نينوى، كركوك، صلاح الدين، ديالى، الأنبار، كربلاء، بابل، البصرة).

وسجل ظهور النطاق الرابع ويمثل المناطق الساخنة الذي تراوحت العمليات الإرهابية فيه بين (700-2000) عملية في أجزاء واسعة من محافظات (نينوى، كركوك، صلاح الدين، ديالى، الأنبار، كربلاء، بابل، البصرة).

فيما ظهر النطاق الخامس ويتضمن المناطق التي تعرضت إلى اشد الهجمات الإرهابية إذ تراوحت العمليات الإرهابية فيه بين (3000-5000) عملية في معظم محافظة بغداد فيما ظهر على شكل ثلاثة أشرطة الأول منها يمتد من محافظة نينوى شمال العراق وبمحاذاة نهر دجلة وصولاً إلى الحدود الفاصلة بين محافظتي كركوك وصلاح الدين، ليستمر باتجاه محافظة بغداد حتى طغى على جميع أجزائها بشكل كامل مع امتداده إلى الأجزاء الشمالية من محافظات (واسط، بابل، كربلاء) المحاذية لحدود محافظة بغداد، فيما امتد الشريط الثاني من مدينة القائم على الحدود العراقية السورية وبمحاذاة نهر الفرات على شكل شريط متصل وصولاً إلى محافظة بغداد، في حين ظهر الشريط الثالث في محافظة ديالى وبامتداد نهر ديالى وصولاً إلى محافظة بغداد.

مما سبق يتبين أن الإرهاب شكل نهر متدفق ينبع من الحدود العراقية التركية والحدود العراقية السورية لتغذيته روافد داخل العراق مرورا

بمحافظة نينوى كركوك صلاح الدين الأنبار ديالى باتجاه محافظة بغداد حتى يطغى على جميع مساحتها، وكان للحدود العراقية أثر واضح في ظهور نطاق التركيز العالي في المناطق الغربية والشمالية الغربية وامتداده نحو محافظة بغداد وذلك بسبب سعتها وعدم إمكانية بسط الأمن فيها فضلاً عن دعم بعض الجهات في الدول المجاورة للجماعات الإرهابية. ويتمثل دور الحدود في ارتفاع حجم العمليات الإرهابية بما يأتي.

1- إن ديمومة الإرهاب في منطقة الحدود بين العراق وتركيا تأتي في ضوء الطبيعة الجغرافية لخط الحدود المتمثلة بالمنطقة الجبلية التي توفر ملاذاً للتنظيمات الإرهابية، فضلاً عن وجود حواضن من بعض سكان المناطق الحدودية جعل هذه المناطق من الحدود غير مستقرة بعد عام 2003، والتي ساعدت في نمو الإرهاب العابر للحدود، وتوفير ملاذ أمن لها لتحقيق مصالح اقتصادية وأطماع جيوبوليتيكية في العراق والمنطقة⁽¹⁾.

2- الحدود العراقية السورية لها اثر كبير بعد سقوط النظام السابق عام 2003، فكان للخصائص الجغرافية لخط الحدود بين العراق وسوريا المتمثلة بالطبيعة الطبوغرافية واتساع المساحة الصحراوية لخط الحدود، فضلاً عن وجود حواضن من بعض سكان منطقة الحدود والتي استغلتها الجماعات الإرهابية ومنها عصابات داعش كعمق استراتيجي لعملياتها الإرهابية وملاذاً أمنياً لها، والذي ازداد بعد أحداث الموصل في 2014/6/4 وانفتاح حدود العراق وسوريا التي أصبحت مصدر لنمو ظاهرة الإرهاب في العراق الذي انعكس سلباً في أضعاف قوة الدولة وفي زيادة الأعباء الأمنية على الدولة العراقية⁽²⁾. لذلك فامن الحدود هو العمود الفقري لاستقرار العراق.

(1) ظلال جواد كاظم واحمد مرزوق عبد عون، *الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق*، كلية تربية للبنات، جامعة الكوفة، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 7، 2018، ص 294.

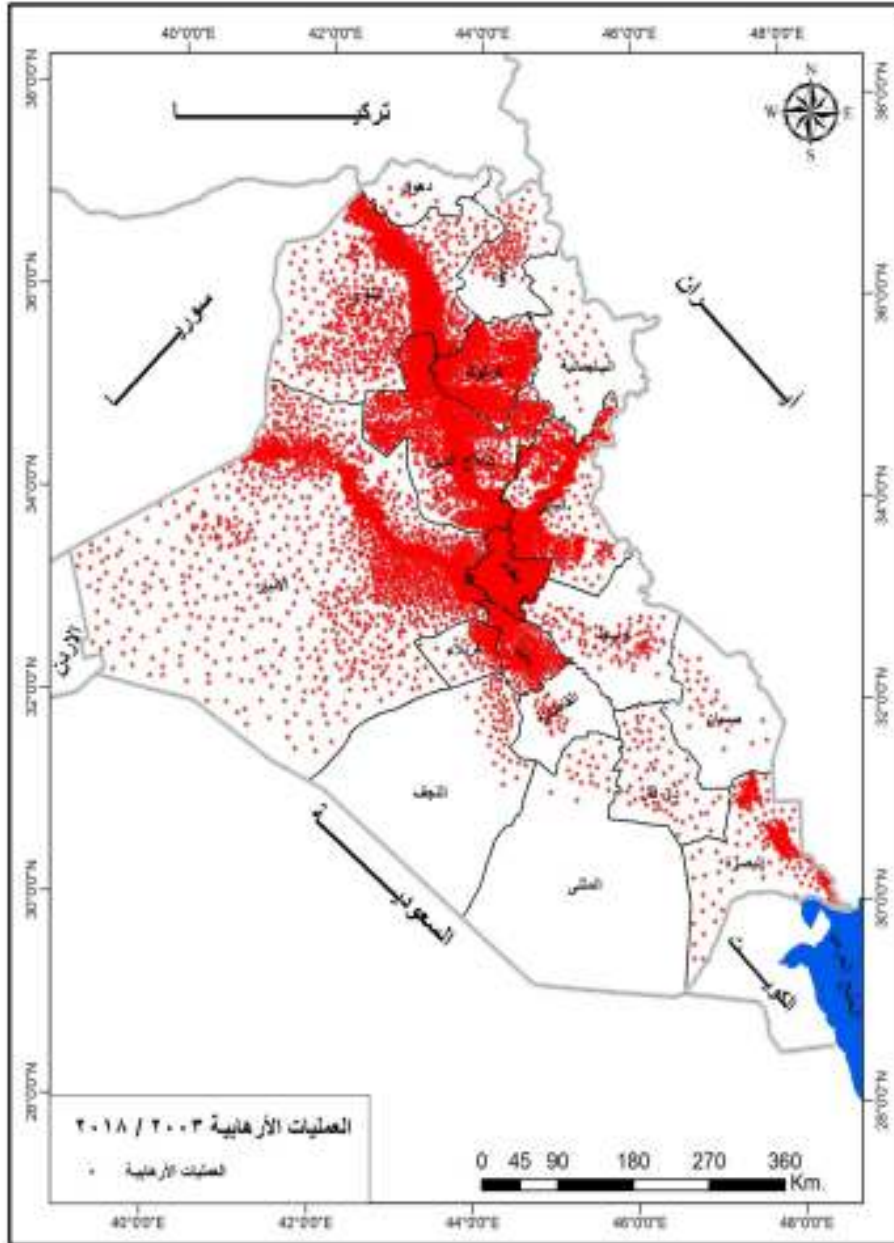
(2) المصدر نفسه، ص 304

3- فيما كانت الحدود العراقية السعودية ممراً سهلاً لدخول المجاميع الإرهابية إلى العراق بسبب دعم بعض الجهات في المملكة العربية السعودية للجماعات الإرهابية وطول خط الحدود والخصائص الطبيعية الصعبة والقاسية والمشكلات التي تعاني منها قوات حرس الحدود، فضلاً عن وجود حواضن من بعض سكان منطقة الحدود، أسهمت في توفير ملاذ أمن لهذه المجاميع الإرهابية مما جعل من منطقة الحدود بين العراق والمملكة العربية السعودية مناطق جاذبة للإرهاب، فضلاً عن الدور السياسي المتمثل في الاختلاف الأيديولوجي في نظام الحكم بين البلدين، وعدم وجود رغبة سعودية في إقامة علاقات تقوم على احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، على الرغم من رغبة العراق بعد التغيير السياسي عام 2003 من إقامة علاقات جيدة مع محيطه العربي ومنها المملكة السعودية.

4- كان للخصائص البشرية لسكان الشريط الحدودي للمحافظات الغربية (نينوى والانبار) والمتمثل بخلوه في أجزاء واسعة من وجود السكان، نتيجة للطبيعة الصحراوية والظروف المناخية القاسية، مما سهل دخول المجاميع الإرهابية، فضلاً عن وجود اختلاف في التوجهات السياسية وعدم ثقة بعض سكان المناطق الحدودية والطبيعة القبلية لهم شكل اختلاف مع الحكومة العراقية بعد عام 2003 والتي أسست على أساس عرقي وطائفي، مما ساعد على وجود حواضن للمجاميع المتسللة من خارج الحدود عملت على توفير ملاذاً آمناً لها في ممارسة العمليات الإرهابية⁽¹⁾.

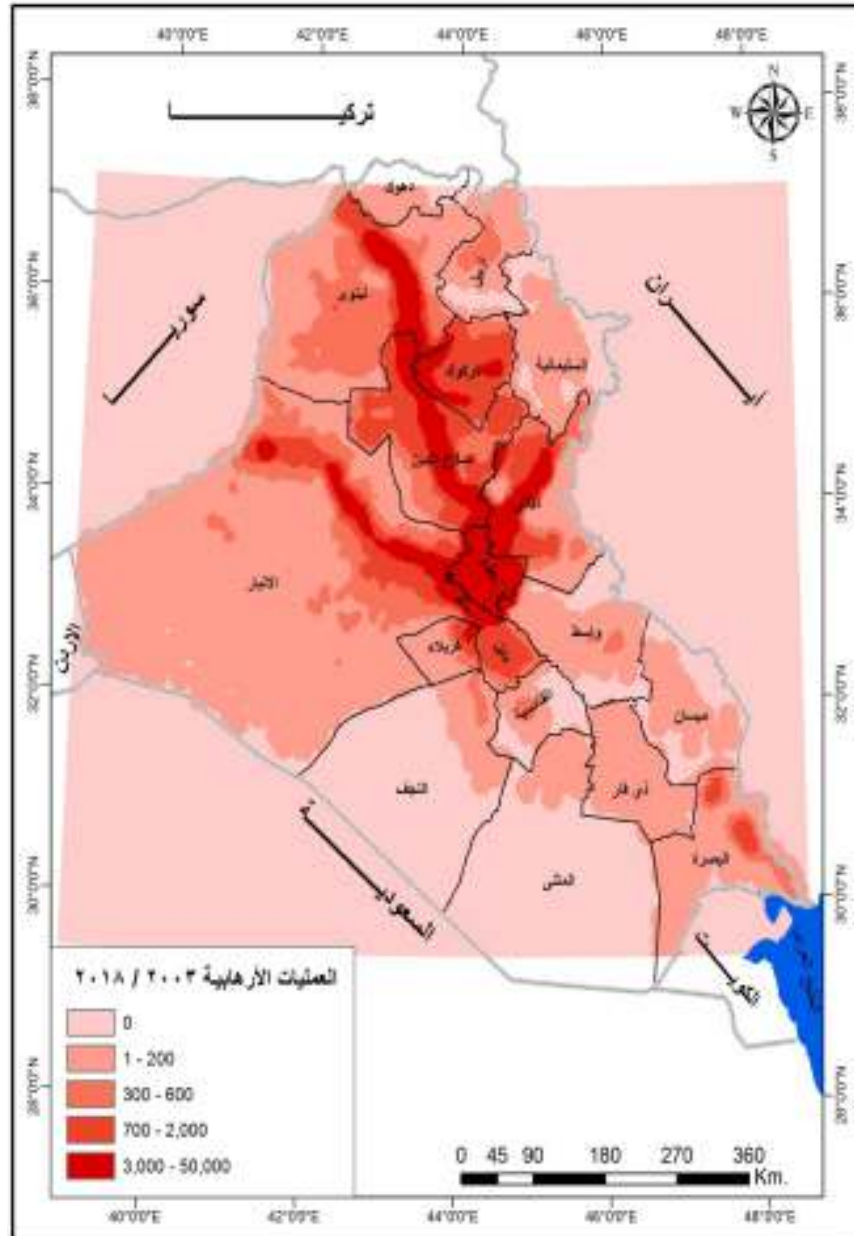
(1) المصدر نفسه، ص 313

خريطة (31) كثافة توزيع العمليات الإرهابية في العراق للمدة 2003-2018



المصدر: الباحث بالاعتماد على جداول الفصل الثاني وباستعمال برنامج (Arc Gis 10.4)

خريطة (32) توزيع كثافة العمليات الإرهابية على وفق تحليل كيرنال للمدة
2018-2003



المصدر: الباحث بالاعتماد على جداول الفصل الثاني وباستعمال برنامج
(Arc Gis 10.4)

التحليل العنقودي بحسب العمليات الإرهابية للمدة 2003-2018

لقد تم استعمال تقنية التحليل العنقودي لإظهار العلاقات المكانية للعمليات الإرهابية ومتغيراتها حجم العمليات بحسب المحافظات والسنوات. وهو أحد فروع التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات، يهتم بتجميع مناطق مجتمع البحث على شكل عنقود يبدأ متفرعاً وينتهي بغصن واحد، ويتم التجميع أما على أساس المشاهدات نفسها في ضوء خصائص المتغيرات أو على أساس المتغيرات نفسها، أي انه يقوم بربط العناصر المتشابهة فيما بينها وفقاً لمدى التجانس وقرب المسافة بينها، ثم يبدأ بتجميع العناصر لتنتهي في تعنقد واحد⁽¹⁾. إذ تم تمثيل جميع المتغيرات في مصفوفة واحدة وإدخالها في برنامج (spss) لغرض استخراج نتائج التحليل العنقودي الذي يرمي إلى اكتشاف نمط معين من المشاهدات المتشابهة في الخصائص وفقاً للمحافظات العراقية التي بلغت (18) محافظة، إذ تم إعطاء تسلسل لها بحسب البيانات التي تعتمد عليها وزارة التخطيط في العراق، وذلك لمعرفة اسم المحافظة عن طريق تسلسلها الرقمي عند وضعها في العنقود (cluster) المناسب بعد إجراء عمليات التحليل العنقودي والتي سيتم توضيحها بحسب العمليات الإرهابية في منطقة الدراسة.

1- التحليل العنقودي للعمليات الإرهابية بحسب الأعوام للمدة 2003-2018

أظهرت نتائج التحليل العنقودي لسنوات الدراسة أن مستويات معامل الاقتراب^(*) تراوحت بين (10616-969148.764)، ومن تلك المعاملات يتبين

(1) فريال محمود كاظم، تحليل إحصائي عن الأهداف الإنمائية للألفية باستعمال أسلوب التحليل العاملي والتحليل العنقودي، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بحث دبلوم عالي غير منشور، بغداد، 2006، ص30.
(*) معامل الاقتراب: ويقصد به المسافة بين المتغيرات المتجانسة، إذ تنخفض قيمة معامل الاقتراب كلما بدأت عملية التعنقد مبكرة في التحليل العنقودي، في حين ترتفع تصاعدياً كلما كانت عملية التعنقد متأخرة.

تقارب العام (2007) وكل من عامي (2009، 2008) بأقل قيمة لمعاملات الاقتراب والبالغة (17351.500.10616) على التوالي، وهذا التشابه ناتج عن أحداث تفجير مرقد الإمامين العسكريين عليهما السلام في مدينة سامراء في 2/18/2006 وما أعقبه من استقطاب طائفي مما سبب ارتفاع العمليات الإرهابية في العديد من مدن العراق ذات التركيبة السكانية المتنوعة. أما التعنقد الثاني ظهر بين عام (2003) والأعوام (2005، 2004، 2013، 2012، 2006)، بمعاملات اقتراب بلغت (12302، 969148.764، 233353.500، 160117.667، 43329) على التوالي لكل منها وهي علاقات ارتباط زمانية ضعيفة، وذلك بسبب تباعد المدة الزمنية بينهم باستثناء التقارب بين الأعوام (2003، 2004، 2005) لكون التنظيمات الإرهابية في بداية نشأتها والعمليات الإرهابية لازالت محدودة، فيما اقتربت الأعوام (2009، 2011) بمعامل اقتراب قدره (14491.000)، إذ اشتركت في العلاقات المكانية بسبب تحقق الاستقرار الأمني بشكل نسبي بعد العمليات العسكرية التي قامت بها القوات الأمنية في العديد من المحافظات، وتأسيس قوات أمنية في المناطق الغربية باسم (مجالس الصحوة)^(*)، وتفعيل المصالحة الوطنية في اغلب مدن العراق. أما التعنقد الرابع فقد ظهر عام (2006) مع عامي (2007 و2010) بمعامل اقتراب قدره (29221.750، 43329) وهذا التقارب ناتج عن تشابه الظروف الأمنية التي كانت سائدة في البلد.

أما عام (2012) فقد اشترك في التعنقد مع عام (2018) بمعامل اقتراب قدره (90713) وهذا الاقتراب بين العامين ناتج عن استقرار امني نسبي تحقق خلالهما وذلك يعود ضعف الجماعات الإرهابية خلال عام 2012 بسبب تكامل القوات الأمنية من حيث العدة والعدد وكشف معظم الخلايا الإرهابية

(*) مجالس الصحوات: وهي قوات أمنية ذات طابع مناطقي وعشائري تم تأسيسها أواخر عام 2006 لمحاربة تنظيم القاعدة الإرهابي في مناطق أطراف بغداد والمناطق الغربية من العراق التي تشهد عمليات إرهابية مستمرة.

وتوجيه ضربات استباقية لها أما عام 2018 فبعد تكامل تحرير معظم مدن العراق التي كانت خاضعة لسيطرة عصابات داعش الإرهابية في عام 2017 وتفكيك معظم الخلايا الإرهابية التابعة لها تحقق استقرار امني نسبي واضح في معظم مدن العراق. التعتقد الأخر ظهر بين عام (2015 و2016) بمعامل اقتراب قدره (90713)، وهي علاقة ارتباط قوية بسبب استمرار سيطرة العصابات الإرهابية على بعض المدن والمتمثلة بمحافظة نينوى والأنبار وصالح الدين وأجزاء من كركوك وديالى.

في حين ظهرت علاقة تعندق بين عام (2013) وعامي (2014 و2017) بمعامل اقتراب قدره (164635 و525592.833)، وهي علاقة ارتباط زمانية قوية وفي هذه المدة سيطرت عصابات داعش الإرهابية على أجزاء واسعة من محافظات نينوى والأنبار وصالح الدين وأجزاء من محافظة ديالى شرق العراق في حزيران عام 2014.

أما المرحلة الأخيرة من التحليل العنقودي فقد ظهرت بين عامي (2014 و2015) بمعامل اقتراب قدره (363210)، إذ كانت هذه المدة الزمنية من أصعب المراحل التي مر بها العراق وذلك بسبب تزايد أعداد الضحايا الناتجة من ظهور عصابات داعش الإرهابية وتوسعها في مناطق عديد من شمال وغرب العراق وأطراف بغداد. يلحظ الجدول (36)،

أما وضع نتائج تحليل العناقيد (cluster) من إذ التشابه في الخصائص على شكل مجاميع يكون كالآتي.

العنقود الثالث	العنقود الثاني	العنقود الثالث
2014	2017، 2013 2016، 2015	2009، 2008، 2007 2010، 2006، 2011، 2005، 2004، 2003، 2018، 2012

وباعتماد طريقة (Average Linkage Between Groups) ففي شكل الشجرة الثنائية التي تضم قياسات تصل إلى (25) وحدة قياس إذ يشير طول الخط إلى زيادة الدرجات المتشابهة من عدمه فكلما انخفضت المسافة فهي تكون أقرب إلى التشابه، إذ توجد مجموعة عقد (Nodes) في الشجرة تمثل كل منها اندماج حالتين أو أكثر، كما موضح بالشكل (2-10). ويلحظ من الشكل (2-5). أهم الخصائص التي تميزت فيها بعض أعوام الدراسة.

إن علاقة الارتباط الزمانية الأقوى كانت للعام (2007) مع عامي (2008 و2009)، (2009 و2010)، و(2012 و2018)، و(2015 و2016) و(2014 و2015)، إذ اقتربت الأعوام المذكورة في علاقاتها الزمانية نتيجة تشابه مجموعة من الأحداث والمتمثلة بالعمليات الإرهابية فيها.

الأعوام التي ابتعدت في التعنقد تمثلت في عام 2014 بسبب ظهور عصابات داعش في هذا العام وسيطرته على أجزاء واسعة من محافظة نينوى والأنبار وصلاح الدين وديالى وبعض أطراف العاصمة بغداد، إذ قدرت المساحة التي تم السيطرة عليها من العصابات المذكورة بحوالي ثلث مساحة العراق، وارتكبت العصابات الإرهابية مجاز وقتل جماعي ضد شرائح معينة من السكان، لهذا السبب ابتعد هذا العام في تعنقه إلى مرحلة متأخرة جداً من عمليات التعنقد مع السنوات إلى أخرى.

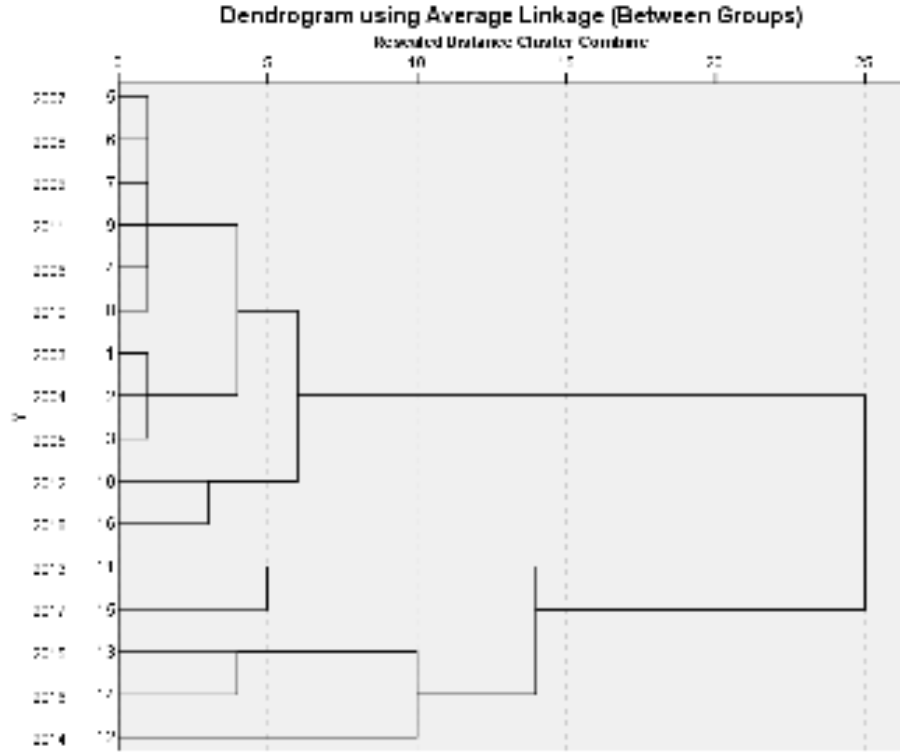
ظهور عناقيد منفصلة لكل مجموعة من أعوام الدراسة خلال مدة الدراسة 2003-2018 وهذا يدل على أن لكل مدة زمنية ظروفها الخاصة بها والتي تميزها عن غيرها من الأعوام الأخرى وهي (2007، 2008، 2009، 2011، 2010) و(2003، 2004، 2005) و(2012، 2018) و(2013، 2017) و(2015، 2016) فيما ارتبط عام (2014) بمرحلة متأخرة مع عام (2015).

الجدول (36) التعتقد بين السنوات للعمليات الإرهابية للمدة 2003-2018

Agglomeration Schedule						
	Cluster Combined			Stage Cluster First Appears		
Stage	Cluster 1	Cluster 2	Coefficients	Cluster 1	Cluster 2	Next Stage
1	5	6	10616.000	0	0	4
2	1	2	12302.000	0	0	7
3	7	9	14491.000	0	0	4
4	5	7	17351.500	1	3	5
5	4	5	29221.750	0	4	6
6	4	8	33014.800	5	0	10
7	1	3	43329.000	2	0	10
8	10	16	90713.000	0	0	12
9	13	14	141206.000	0	0	13
10	1	4	160117.667	7	6	12
11	11	15	164635.000	0	0	14
12	1	10	233353.500	10	8	15
13	12	13	363210.000	0	9	14
14	11	12	525592.833	11	13	15
15	1	11	969148.764	12	14	0

المصدر: بالاعتماد على جداول الفصل الثاني باستعمال برنامج spss.

الشكل (28) مخطط التعنقد بين الأعوام للمدة 2003-2018 بحسب العمليات الإرهابية



المصدر: بالاعتماد على جدول (36)

2- التحليل العنقودي للعمليات الإرهابية بحسب المحافظات للمدة 2018 - 2003

يلحظ من الجدول (38) للتحليل العنقودي للمحافظات أن مستويات قيم معاملات الاقتراب بين المحافظات للعمليات الإرهابية انحصرت بين (56-4057235)، وهي مرتفعة إذا ما قارناها بمعاملات الاقتراب بحسب السنوات، فقد تبين أن عملية التعنقد الأولى ظهرت بين محافظة دهوك ومحافظات

(المثنى، ميسان، السليمانية، النجف)، وبلغت قيمة معامل الاقتراب بينهما (56، 120، 145، 240) وتُعد من أقل المعاملات في منطقة الدراسة، وهي علاقة اقتراب قوية وهذا الاقتراب بين مناطق متباعدة جغرافياً من حيث المسافة إذ تقع محافظتي دهوك والسليمانية في شمال العراق بينما محافظتي المثنى وميسان تقع في الجنوب أما محافظة النجف فإنها تقع وسط العراق، وهذا الاقتراب يعود إلى الاستقرار الأمني النسبي الذي تتمتع به تلك المحافظات فضلاً عن طبيعة التركيبة السكانية المتجانس في كل منهما.

تبين عن طريق نتائج التحليل العنقودي أن التعنقد الثاني تمثل في التقارب بين محافظة ذي قار ومحافظتي دهوك والقادسية بقيم معاملات اقتراب بلغت (260 و319) لكل منها على التوالي، وهذا التعنقد مشابه من إذ الأسباب والظروف التي مر بها العراق للاقتراب السابق.

تبين عن طريق نتائج التحليل العنقودي أن التعنقد الآخر تمثل في التقارب بين محافظتي كربلاء وواسط بقيمة معامل اقتراب قدره (818) وسبب هذا التقارب يعود إلى المسافة الجغرافية المتقاربة فيما بينهما ولاسيما أن محافظة كربلاء كانت مستهدفة من قبل العصابات الإرهابية بسبب قدسيته ووجود العديد من المراقد المقدسة فيها للأئمة الأطهار عليهم السلام، أما محافظة واسط فهي الأخرى كانت تتركز فيها العديد من العمليات الإرهابية بسبب امتدادها مع محافظة بغداد ولاسيما مناطقها الشمالية المحاذية للعاصمة بغداد التي تركزت فيها العديد من العمليات الإرهابية .

التعنقد الآخر تمثل في التقارب بين محافظة أربيل من جهة ومحافظات (ذي قار، كربلاء، البصرة، بابل) من جهة أخرى بقيم معاملات اقتراب بلغت (1017، 1279، 5293) على التوالي، هذا التقارب للمدة الأخيرة أي بعد العام 2016.

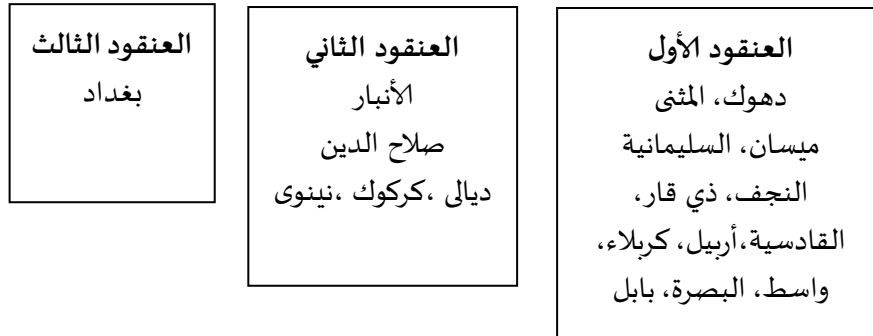
التعنقد التالي على مستوى المحافظات كان بين محافظتي ديالى وكركوك بقيم معاملات اقتراب قدرها (211095)، وهذا التقارب القوي بين هاتين

المحافظتين وهو ناتج ارتفاع العمليات الإرهابية المسجلة خلال مدة الدراسة، والسبب في ذلك يعود إلى التركيبة السكانية المتنوعة فهما فضلاً عن استغلال العصابات الإرهابية للطبيعة الجغرافية والصراعات السياسية المستمرة بين ممثلي التركيبة السكانية مما سبب في استغلال تلك العصابات لهذه الأسباب ومن ثم استمرار ارتفاع حجم العمليات الإرهابية خلال مدة الدراسة.

إن الاقتراب الأخر تمثل بين محافظة الأنبار مع محافظات (صلاح الدين، ديالى، بغداد) بمعامل اقتراب بلغت (329044، 483454، 4057235) والتي تشابهت في تركيز أعلى معدلات العمليات الإرهابية فيها، فضلاً عن تشابه الكثير من خصائصها السكانية، كونها من المحافظات المتجاورة جغرافياً.

وأظهرت نتائج التعنقد الأخير بين محافظتي ديالى ونينوى بقيمة معامل اقتراب قدرها (390743) وهي من المحافظات ذات التركيبة السكانية المتنوعة تتواجد فيها العديد من العصابات الإرهابية وتم احتلال أجزاء واسعة منهما من قبل عصابات داعش بعد حزيران عام 2014 مما سبب ارتفاع معدل العمليات الإرهابية خلال مدة الدراسة.

أما وضع نتائج تحليل العناقيد (cluster) من حيث التشابه في الخصائص على شكل مجاميع كالآتي.



وباعتماد طريقة (Average Linkage Between Groups) ففي شكل الشجرة الثنائية التي تضم قياسات تصل إلى (25) وحدة قياس إذ يشير طول الخط إلى زيادة الدرجات المتشابه من عدمه وكلما انخفضت المسافة فهي أقرب إلى التشابه وتوجد مجموعة عقد (Nodes) في الشجرة تمثل كل منها اندماج حالتين أو أكثر.

ويلحظ من الشكل (29) أهم الخصائص التي تميزت بها بعض المحافظات عن غيرها من المحافظات الأخرى منها.

1- إن علاقة الارتباط المكانية الأقوى كانت بين محافظتي ديالى وكركوك مع كربلاء المقدسة وواسط، وذي قار مع دهوك والقادسية، فيما اقترنت دهوك مع المثنى وميسان والسليمانية والنجف الأشرف، إذ اقترنت المحافظات المذكورة في علاقاتها المكانية. تجد الدراسة أن التركيبة السكانية كان لها الأثر البالغ في هذا التقارب، وكما تم الإشارة إلى ذلك في المبحث الثالث من الفصل الأول.

2- تعندق محافظة بغداد في مرحلة متأخرة لكونها تمتلك خصوصية على مستوى المحافظات بسبب حجمها السكاني الكبير البالغ (8.126.755) نسمة بأهمية نسبية (21.3%) من الحجم الكلي لسكان العراق والبالغ (38.124.182)، فضلاً عن تركيبها السكانية المتنوعة، وكما تم الإشارة إلى ذلك في المبحث الثالث من الفصل الأول، وكونها مركز القرار السياسي والإداري فضلاً عن تركيز معظم المؤسسات الحكومية والإعلامية فيها مما جعل منها هدفاً قائماً للعمليات الإرهابية سعياً من تلك العصابات لتحقيق صدى إعلامي وإرباك الوضع الأمني وأضعاف ثقة السكان في العملية السياسية.

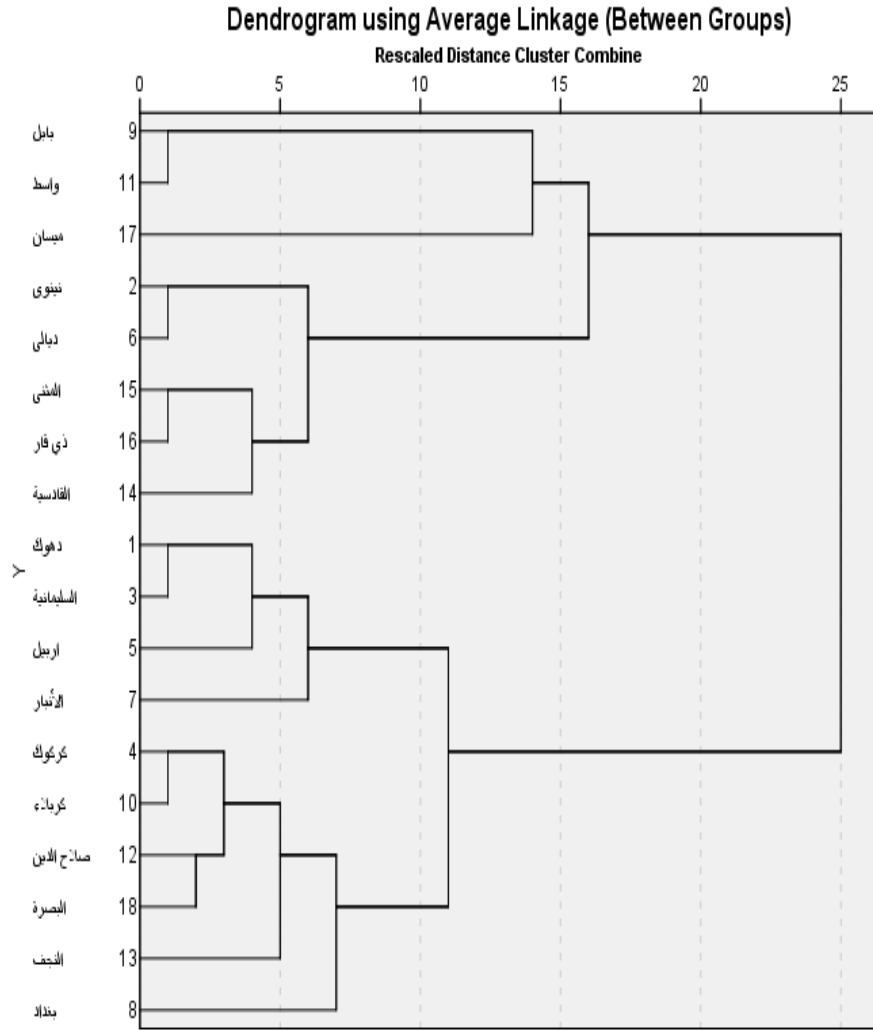
3- ابتعاد محافظة نينوى في تعندقها مع المحافظات الأخرى، إذ تعندقت مع محافظة ديالى في مراحل متأخرة بسبب وقوعها تحت سيطرة عصابات داعش الإرهابية منذ حزيران عام 2014 مما سبب ارتفاع معدل العمليات الإرهابية فيها مقارنة مع المحافظات الأخرى .

الجدول (37) التعنقد بين المحافظات للعمليات الإرهابية للمدة 2003-2018

Agglomeration Schedule						
	Cluster Combined			Stage Cluster First Appears		Next Stage
Stage	Cluster 1	Cluster 2	Coefficients	Cluster 1	Cluster 2	
1	7	12	56.000	0	0	2
2	7	11	120.000	1	0	3
3	7	17	145.000	2	0	4
4	7	13	240.250	3	0	5
5	6	7	260.800	0	4	6
6	6	15	319.333	5	0	8
7	9	18	818.000	0	0	9
8	2	6	1017.429	0	6	9
9	2	9	1279.750	8	7	10
10	2	5	5293.800	9	0	11
11	2	3	119884.182	10	0	16
12	8	10	211095.000	0	0	14
13	1	16	329044.000	0	0	15
14	8	14	390743.500	12	0	15
15	1	8	483454.000	13	14	16
16	1	2	1148931.800	15	11	17
17	1	4	4057235.412	16	0	0

المصدر: بالاعتماد على جداول الفصل الثاني باستعمال برنامج spss.

الشكل (29) مخطط التعلق بين المحافظات بحسب العمليات الإرهابية



المصدر: بالاعتماد على جدول (38)

يلحظ مما سبق أن أنماط التنظيم المكاني للعمليات الإرهابية في العراق للمدة 2003-2018، أظهر تجمعها وتركزها حول مناطق معينة، إذ بلغت قيمة الجار الأقرب (0.46) وهذا يعني أن التوزيع متجمع غير منتظم، وكما تم تحديد النقطة التي تمثل متوسط العمليات الإرهابية والذي ظهر عن طريق

مواقع الإحداثيات الجغرافية شمال محافظة بغداد وبالتحديد في مدينة سامراء، وباستعمال اتجاه التوزيع الجغرافي للعمليات الإرهابية في العراق الذي يمثله الشكل البيضاوي أظهر امتداد هذا الشكل باتجاه شمالي غربي جنوبي شرقي ضم جميع مساحة محافظة بغداد ومعظم محافظة صلاح الدين وديالى ومناطق شرق محافظة الأنبار وجنوب شرق محافظة نينوى وشرق محافظة كركوك، وتقدر مساحته التقريبية بـ (87010) كم² بنسبة (20%) من مساحة العراق البالغة (435052) كم².

كما ظهر باستعمال تحليل كيرنال لمواقع الإحداثيات الجغرافية للعمليات الإرهابية والبالغة (26165) أحداثي عدة انطقه للعمليات الإرهابية.

وأظهرت نتائج التحليل العنقودي لسنوات الدراسة أن مستويات معامل الاقتراب تراوحت بين (10616-969148.764)، في حين انحصرت مستويات قيم معاملات الاقتراب بين المحافظات للعمليات الإرهابية بين (56-4057235) وهي مرتفعة إذا ما قارناها بمعاملات الاقتراب بحسب السنوات، وهذا ما يتطابق مع تحليل الأنماط المكانية للعمليات الإرهابية وتحديد مناطق تركزها وتشتتها.

إن النتائج المشار إليها أعلاه تظهر العلاقة بين تركيب السكان لبعض المحافظات والتي تم تناولها في المبحث الثالث من الفصل الأول وتوزيع العمليات الإرهابية في المبحث الأول من الفصل الثاني

السياسات المكانية للحد من ظاهرة الإرهاب في العراق

تمهيد

الإرهاب يتحول من أفكار نظرية متطرفة في بدايته إلى تطبيق عملي فيما بعد يعتمد على استعمال القوة والعنف لتنفيذ متبنيات ذلك الفكر، لينتشر إذ ما توافرت البيئة الخصبة في مجتمع ما كانتشار المرض المعدي الذي يصعب علاجه فيما بعد، ليشكل خطراً حقيقياً على كيان المجتمع ونسيجه الاجتماعي في الحاضر والمستقبل، مما يتطلب وضع سياسات ومعالجات في جميع مجالات الحياة منها (الاقتصادية والاجتماعية والتشريعات القانونية والإعلامية فضلاً عن السياسات الأمنية).

وتُعد ظاهرة الإرهاب خطراً واقعياً على حياة البشرية في جميع أرجاء المعمورة حتى أصبحت اليوم تتمدد وتحتل مناطق جغرافية ذات مساحات شاسعة، وتطورت أكثر من ذي قبل بسبب استعمال أدوات مكافحة الإرهاب التقليدية التي تعتمد على القدرة الإكراهية (العسكرية)، وعدم انتهاج طرائق أخرى لمعالجة ومكافحة الإرهاب، إذ لا يمكن أن يكون رد الفعل فقط قائماً على أساس استعمال القوة، لذلك يجب أن تكون معالجة ومكافحة الإرهاب استباقية واستشرافية للمستقبل في محاولة للخروج من الفكر الإرهابي الذي المتغير زمانياً ومكانياً والمخطط للمستقبل على وفق التفكير الوقائي، وكما يجب أن تكون مقنعة أي إقناع الإرهابيين وأنصارهم المتعاطفين على التخلي عن مساراتهم المدمرة والبحث عن طرق أمنة أخرى، غير عنيفة لتحقيق

أهدافهم⁽¹⁾. فلا يمكن القضاء على الإرهاب إلا باستعمال التخطيط العلمي بواسطة سياسات واضحة ذات مدى زمني ومكاني يقوم عليها مجموعة من المختصين في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإعلامية جنباً إلى جنب مع الخطط الأمنية الناجعة، وتكون هذه السياسات ذات مدة زمنية محددة فقد أثبت الواقع ولا سيما في العراق بأن الإرهاب لا يمكن القضاء عليه باستعمال القوة فقط، لذا يجب استخدام السياسات الوقائية الفعالة للقضاء على حواضنه الفكرية وملاذاته الآمنة التي توفر عنصراً أساسياً لديمومته وبقائه وتطوره.

الجانب السياسي

أدى سقوط النظام السابق في العراق بعد العام 2003 إلى انهيار المؤسسات الدستورية السياسية والإدارية، ولم يكن بالإمكان إقامة مؤسسات بديلة لإدارة الدولة بسرعة، مما ساهم في أرباك الوضع العام في العراق، وزادها أرباك تشتت القوى السياسية العراقية التي جاءت من الخارج بوصفها معارضة للنظام السابق، لتباشر عملها ونشاطها بأسرع وقت لتحقيق دورها في إدارة الدولة العراقية الجديدة، إلى أن تلك القوة لم تكن مستعدة لمرحلة ما بعد التغيير حتى مدة قريبة، ولم تكن تمتلك رؤية واضحة لإدارة البلد سياسياً وأمنياً واقتصادياً، مما أسهم في تراجع الأوضاع الأمنية في البلاد وتفشي الفساد في مختلف مؤسساته بدءاً من مرحلة سلطة الإئتلاف المؤقتة، ثم انتقلت تلك القوى السياسية بعدها إلى مرحلة شخصنة السلطة والمؤسسات والذي يشير بوضوح إلى مدى ضعف مؤسسة السلطة ذاتها

(1) Ronald Crelinsten, Perspectives on Counterterrorism: From Stovepipes to a Comprehensive Approach, journal Perspectives on Terrorism, Vol 8, No 1, Center for Terrorism and Security Studies, 2014, p12.

الصالح الفرد، ليفرض نفسه كعامل إضافي للفشل في إعادة بناء الدولة العراقية ومؤسساتها، وهي نتيجة للاستقطاب الطائفي والقومي المستمر التي تميز بها المشهد السياسي العراقي والتي أسست لمستقبل صراعات شخصية على المستوى السياسي، والتي انعكست بصور أعمال إرهابية وعنف على المستوى الشعبي. إذ أسهمت القوى السياسية العراقية على إيصال الطائفية وترسيخها في السلطة والمجتمع، في ضل تخلف العادات والتقاليد المجتمعية التي طرأت في المجتمع العراقي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي، إذ سعى السياسيون العراقيون إلى استغلال الفرصة المتوفرة لديهم لجمع أكبر قدر ممكن من الأموال حتى وأن كانت غير مشروعة، والتي ذهب ضحيتها المواطن العراقي في ضل استمرار الهجمات الإرهابية. وهذا الأمر ما كان ليحدث لولا وجود الفساد السياسي وهو الأكثر خطورة من أنواع الفساد الأخرى ولاسيما عندما يصل إلى مرحلة سوء الإدارة واستعمال السلطة، وإلى مرحلة تقديم مصالح الأطراف الخارجية الممولة للأحزاب السياسية والجماعات الإرهابية على حساب الأمن والاستقرار والمصلحة الوطنية، إذ يصبح الولاء للأجندات الخارجية على حساب الولاء للوطن ولهذا أصبح العراق بعد عام 2003 المكان الأمثل لانتشار الإرهاب والفساد بارتباط أغلب ساسته بدول عالمية تارة وإقليمية تارة أخرى⁽¹⁾.

لقد شهد العراق بعد عام 2003 حكومات الشراكة الوطنية التي أنتجتها بما يسمى الديمقراطية التوافقية، بوشاح المحاصصة الحكومية والوظيفية بين مختلف مكونات الشعب وأحزابه، والتي نتج عنها صراع شديد على الكراسي البرلمانية والمناصب الحكومية، وما فيها من منافع ومصالح والذي انعكس بدوره سلباً على الرأي العام الشعبي مما أعطى المبرر والدافع

(1) فهيل جبارجلي، *المصالحة الوطنية في العراق دراسة سياسية حول الوضع في العراق بعد عام 2003*، مركز دراسات السلام وحل النزاعات، جامعة دهوك، ط1، 2014، ص18.

والموقف الداعم للجماعات المسلحة على استسهال إراقة الدماء، فحدث ما حدث من خطف وتهجير واغتيال وقتل جماعي متبادل بين مختلف المكونات، وعلى ما يبدو أن الإرهاب وجد قنوات تتنقّس من خلالها التيارات المتشددة عن غضبها، ومحاولة تفهم احتياجات وأهداف هذه الجماعات، وعلى وفق ذلك وجب على الدولة تتجاوز المفاهيم التقليدية للأمن بل يتعدى ذلك إلى مقومات الأمن القومي والتنمية والإصلاح، وتقديم الخدمات على جميع المستويات، وتوفيرها ضمن باب رسم الاستراتيجيات وتنفيذ الخطط من المؤسسات التنفيذية، حيث أن الأمن القومي هو قدرة الدولة على حماية أراضيها ومواردها ومصالحها من التهديدات الخارجية العسكرية والتهديدات الداخلية⁽¹⁾.

وكما أظهرت أحداث عام 2003 وما تلاها بشكل واضح أن العراق يمر بمرحلة مختلفة، ويعاني من صراعات داخلية على السلطة فضلاً عن إخفاقات سياسية للأنظمة المتتالية على لحكم، الذي أدى بدوره إلى تفاقم الانقسامات الطائفية بين صفوف الشعب العراقي من جهة والعرب والأكراد من جهة أخرى⁽²⁾. وهو ما يتطلب معالجة بناءة للأوضاع السياسية للحد من الخلافات السياسية التي تنعكس بظلالها على زيادة وتيرة الإرهاب، وذلك عن طريق أتباع السياسات الآتية.

1- التأكيد على نشر ثقافة الديمقراطية، وإظهار معارفها وفضائلها ونشر التوعية بحقوق الإنسان والحكم الديمقراطي والدستور والتشجيع على

(1) محمد، جاسم، *نظرية تجفيف منابع الإرهاب ومواجهة الإرهاب في المنطقة*، أخبار هولندا، صحيفة الكترونية شاملة تصدر من هولندا،

<http://www.honahollanda.com/home/2013/10/595.html>

تمت زيارة الموقع بتاريخ 2019/4/25.

(2) انطواني كوردسمان، وآخرون، *العراق في مدار الأزمات*، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، ترجمة حاتم العكيلي، مجلة حوار الفكر، العدد 29، المعهد العراقي لحوار الفكر، 2014، ص 76.

المشاركة السياسية الديمقراطية وتعميق الروح الجماعية وثقافة التسامح والكرامة الإنسانية والثقافية وتعزيز الديمقراطية الاجتماعية، إذ يُعد وجود نظام سياسي ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان ونظام ثقافي منفتح على ثقافات العالم عنصراً أساسياً من عناصر البناء الديمقراطي وزيادة العمل وفق مبدأ النيات الحسنة، وما يجعل للنيات الحسنة أهميتها هو أن المكتسبات الديمقراطية لم يصنعها الشعب، وإنما هي عبارة عن غطاء من النخبة السياسية، والديمقراطية جاءت ورديتها المواطنة المتساوية في حقوق الإنسان من الأعلى، وهي رهينة بقرارات وتصرفات الهيئات العليا السلطوية. وعليه فإن النيات الحسنة والصادقة من النخب السياسية تؤدي دوراً رئيساً في تعزيز الديمقراطية في ظل ضعف الفعاليات السياسية المؤثرة⁽¹⁾.

2- الاعتماد على الحوار والتفاهم السياسي وليس الاعتماد على الصراعات والتنافرات السياسية فإنه من الضروري الابتعاد كلياً عن قواعد اللعبة الصفرية، بمعنى أن الرابح يأخذ كل شيء والخاسر يخسر كل شيء، ثم أن الاتفاق بشأن بعض القضايا والاختلاف على بعضها الآخر يدفع إلى ضرورة التمييز في النشاط السياسي وصنع القرارات السياسية مستقبلاً بين الاتفاق أو القبول الأولي أو الأساسي وبين الاتفاق أو القبول الثانوي فقبول المبادئ الرئيسة التي تشكل مرجعيات لتنظيم شؤون الدولة والمجتمع وكذلك القواعد السياسية وقداسة المؤسسات، هي من مسائل القبول الأساسي، فيما يتمحور القبول الثانوي حول السياسات والمسائل المتعلقة بالقبول الأساسي هي الحاكمة، إذ يتعين أن يكون هناك اتفاق عام أو شبه عام عليه، وما عداها فجائز أن تخضع لكل الاختلافات⁽²⁾.

(1) سهيلة عبد الانيس، في معوقات التحول الديمقراطي دراسة معوقات الداخلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 7، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2007، ص 128.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، عبد الجبار احمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق القيود والفرص، مركز الخليج للأبحاث والدراسات، 2005، ص 100.

3- أهمية الحوار كوسيلة للتعبير عن الرأي وأسلوب للحياة لتحقيق التعايش عن طريق منهجية شاملة تلتزم بالأصول والضوابط الوطنية والاستفادة من الاختلاف والتنوع الفكري، لأن ذلك سنة كونية وحقيقة تاريخية، لذا لا يمكن إلغاؤها وتجاوزها وإنما بضبط وتحري الحقيقة والموضوعية والعدل، وتحديد مرجعيته بالدستور والثوابت الوطنية وضمان حريتها بالتعبير على وفق الضوابط الدستورية والقانونية المعتمدة والتركيز على ضرورة محاسبة من يمس الثوابت الوطنية والمصالح المتفق عليها أو حريات وتوجهات الآخرين⁽¹⁾.

4- سيادة القانون بأبسط مدلولاته وعد الشعب هو مصدر كل السلطات، عبر اختيار السلطة السياسية كونها ناتج اختيار حر للجماهير، وهذا المبدأ عند تطبيقه سوف يلغي فكرة التمسك بالحزب الواحد والحزب المهيمن، لأن على النظام الديمقراطي في العراق ضرورة أن يأخذ مسار الحكم غير الأبدي ينتقل من مجموعة إلى أخرى ومن حزب أو تحالف إلى حزب أو تحالف آخر من حقبة إلى أخرى وبحسب رغبات الشعب وكما تظهر نتائج ممارساته السياسية (الانتخابات)، وكذلك الأخذ بنظر الحسبان الفصل بين السلطات في العراق خلال نظامه الديمقراطي (التوافقي) والفصل بين السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) واستقلال القضاء وتعزيز الرقابة القضائية على دستورية القوانين وإرادتها⁽²⁾.

5- تطوير مبدأ المصالحة الوطنية، ولا بد من أن يكون من الأسس التي تبنى على أساسها الجماعات السياسية في العراق لذاتها ولخطاباتها ورؤيتها

(1) عبير سهام مهدي، مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق، مجلة السياسية والدولية، العدد 22، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2012، ص 187.

(2) ماجد محمد خورشيد الداودي، هموم الشعب العراقي الاقتصادية والاجتماعية والخدمية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، ط1، شركة الديوان للطباعة، بغداد، 2012، ص 90.

وتستفيد من تجاربها السابق وتجارب العالمية في كيفية سيطرتها وحل خلافاتها وحسم مشكلاتها، وهذا بدوره يجب أن يأخذ بالحسبان من قبل من يعد ورقة المصالحة الوطنية على أن يكون إسهام جميع مكونات المجتمع العراقي كآليات للعمل الوحدوي، لأنه لو وجد الحوار المعمق منذ زمن طويل لما بلغت الأمور حداً يجعل البلاد تحت رحمة الإرهاب الدولي ويكون رقعة لتصفية الحسابات الإستراتيجية، والمصالحة الحقيقية ليست مقولة عابرة ولا مشروعاً يخص شريحة محددة ولا يخص منطقة محددة ولا مرحلة زمنية محددة، بل هي عملية روحية عميقة تقوم على أساس مكاشفة ثقافية صريحة تشترك فيها كل القوى والنخب العراقية من سياسيين ورجال دين و مثقفين من سائر الطوائف والأديان بروح وطنية مخلصه دون إعطاء المؤثرات الخارجية أي دور أو أثر⁽¹⁾.

6- تنمية الترابط بين جميع الجماعات الأثنية داخل الجماعة السياسية بما يؤدي إلى تلاحمهم واندماجهم في كيان الدولة اجتماعي، أي أن يكون ولاء أعضاء هذه الجماعة جميعاً على حساب الولاء للجزء، بعبارة أخرى إن يتقدم ولائهم للوطن الواحد على حساب أي ولاء (إقليمي أو دولي)، إذ لا يمكن تحقيق الوحدة الوطنية بمعزل عن وجود تفاعل وتواصل مستمر بين جميع أعضاء الجماعة الوطنية هدف تحقيق مصلحة مشتركة للجميع فإن ذلك وحده لا يكفي لتبلور جماعة وطنية سياسية منسجمة، ما لم يرافق ذلك أو يلحقه شعور أو إحساس بالانتماء إلى الجماعة الوطنية ككل، وإنجاز الوحدة الوطنية، عمل لا يتم بمعزل عن الإرادة المستقلة والعمل الدؤوب سواء بالنسبة للنظام السياسي أو عموم أعضاء الجماعة السياسية⁽²⁾.

(1) محمد صادق الهاشمي، مشروع المصالحة الوطنية ومستقبل العراق السياسي، ط3، مركز العراق للدراسات، 2015، ص94-95.

(2) عبير سهام مهدي، مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق، مجلة السياسية والدولية، العدد22، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2012، ص184.

7- احتضان الدولة للهويات المتعددة لمعالجة الهوية الطائفية السياسية ويجب أن يكون احتضان حقيقي واستراتيجي دائم، لا احتضان مؤقت لامتناس واحتواء أحداث وتوترات آنية، وهذه التعددية تعني احتضان لا يتعارض مع وحدة البلاد وسيادتها، لأن روابط الهوية الوطنية هو بحد ذاتها هوية اعم واشمل وتنضوي تحته بقية الهويات بكل أصنافها، ويجب أن يكون الاحتضان كحمل الأم عدداً من الأجنة في بطن واحد فتغذيم وترويمهم ثم تلد وتستمر في العمل على حمايتهم ونجاح مستقبلهم، وهذا يتم عن طريق برامج وخطط تستهدف بناء ثقافة مشتركة لا يفرض وحدة ثقافية وإنما تسعى إلى إقامة تفاهم متبادل بين أهل مختلف الثقافات، لان التعددية الثقافية كفلسفة سياسية أو اجتماعية تعمل محل تطوير التنوع الثقافي ومن أهداف التعددية الثقافية تطوير التفاهم بين المجموعات الثقافية، ويفضل التعددية الثقافية أن تشمل المناهج التعليمية وتدرس التعددية الثقافية لتمكين الطلاب من فهم الثقافات والتعامل معها ويسمى هذا النوع من التربية "التربية المتعددة الثقافات" أو "تربية الثقافة الوطنية"⁽¹⁾.

8- رسم سياسات محددة لكل محافظة عراقية بما يتناسب وخصوصيتها واحترام ثقافتها وهوية سكانها بما يجعل سكانها يشعرون باحترام خصوصيتهم من رجال الدولة.

9- الاهتمام بقوى الضغط المختلفة في النظام السياسي والمجتمع فالدولة تكون مسؤولة عن التحديد الرسمي للقيم، علما انه توجد في المجتمعات القومية كلها مجموعات ذات مصالح معينة تحاول أن تؤثر في هذه العملية لتجعلها تسير في اتجاهات مفضلة لديها، والسياسة الخارجية هي أحد أهداف هذه المجموعات شأنها شأن السياسة الداخلية، ولا سيما إذا كان الأمر يتعلق بقضايا التجارة والجوانب الاقتصادية الأخرى، وهناك قضايا مثل

(1) كاظم شبيب، المسألة الطائفية تُعد الهويات في الدولة الواحدة، ط1، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 2011، ص363.

حقوق الإنسان والبيئة تؤدي دوراً مهماً لارتباطها المباشر بحياة الشعوب وهناك جماعات نشطة في هذه المجالات مدافعة عن البيئة كمنظمة السلام الأخضر، وعن حقوق الإنسان كمنظمة العفو الدولية وغيرها⁽¹⁾.

الجانب الاجتماعي

يعاني المجتمع العراقي بعد عام 2003 تغييرات في البنية السياسية تسببت بمشكلات واختلالات تنظيمية في معظم مؤسساته بشكل ينعكس سلباً على بناء وهيكل المجتمع ونسيجه الاجتماعي، فالمجتمع العراقي يشهد اليوم العديد من جرائم الإرهاب والجرائم الجنائية والسرقة ومشكلة الإدمان على المخدرات وفساد الأغذية وتلوث البيئة ومشكلات البطالة والفقروغيرها، تهدد أمن المجتمع بكل فئاته حتى تلك المصنفة في قمة السلم الاجتماعي، إذ انتشر الخوف والقلق لدى الجميع على حاضرهم ومستقبلهم جراء سوء الإدارة والتنظيم، فضلاً عن اتساع دائرة الفساد المالي والإداري الذي أدى إلى ضعف المؤسسات وسوء أدارتها، ومما يزيد في الأمر قلقاً ضعف المواجهة وقلة المناعة ضد الإرهاب والعنف والفساد العابر للحدود، وبطبيعة الحال يقع على الدولة وسياساتها العبء الأكبر والأوسع في معالجة هذه المخاطر عن طريق استراتيجيات ترمي إلى مكافحة كل أشكال الجريمة ومنها الفساد.

إنّ الطرف الذي يشهده العراق حكومته ومؤسساته يشكل تحدياً صعباً يتطلب المواجهة الحقيقية على جميع المستويات، وهذا يتجلى بمهام الدولة عن طريق التخطيط التنموي ووضع إستراتيجية واضحة لهذا الغرض في سياساتها الاجتماعية وأولها العمل على كل ما يلزم لرفع مستوى الوعي عند الأفراد، وإحساسهم بأنّ لهم صوتاً يسمع ورأياً يؤخذ به في عملية صنع

(1) عيسى إسماعيل عطية، دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، مجلة الدراسات الدولية، العدد 44، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2012، ص 102.

القرار، ودوراً فاعلاً في وضع الخطط وبما يواكب متطلباتهم في هذه المرحلة الهامة من تاريخ العراق الحديث، وما يتطلعون إليه صوب المستقبل الأفضل، فضلاً عن ضرورة استعانة هذه السياسات بفرق تكنوقراط قوية بخبرتها المؤسسية قادرة على ضمان الاستمرار في السياسات، ويتطلب ذلك مغادرة الرؤية القاصرة التي تختزل حاجات الشباب وطموحاتهم المستقبلية، فضلاً عن ضرورة الخروج من دائرة التفكير والتخطيط بالنيابة عن الشباب، التي أتسمت بها العقود الثلاثة السابقة بوجه عام، إلى خلق شراكة حقيقية مع الشباب من خلال إشراكهم في رسم السياسات العامة والخطط وإدماجهم في عملية التنمية الوطنية بمراحلها المختلفة، وتحديد الفجوات في هذا المجال، فضلاً عن تحديد أولويات الإصلاحات التشريعية والقانونية المطلوبة، واقتراح المعالجات اللازمة، وتحديد الجهات المعنية بذلك⁽¹⁾.

وبطبيعة الحال تُعد الثقافة الأمنية مطلباً أساساً في حياة المجتمعات ولاسيما في عصر انتشر فيه الإرهاب وتوسع في كل مكان، ولكي تأخذ تلك الثقافة موقعها المؤثر في خريطة العمل الأمني، لابد لها من قاعدة اجتماعية راسخة ومتينة تستند إليها في تحقيق أهدافها والتمثلة في مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية كالأُسرة والمدرسة ودور العبادة وغيرها، بوصفها مؤسسات تضطلع بأدوار أمنية في العالم المعاصر⁽²⁾.

وأمام السياسة الاجتماعية الحالية والمستقبلية في العراق حزمة من المهام والأهداف ينبغي أن تعمل عليها للحد من ظاهرة الإرهاب ومنها⁽³⁾.

(1) أنس ناجي حسين البلداوي، مصدر سابق، ص 110.

(2) حسن سعد عبد الحميد، *السياسات العامة لمكافحة الإرهاب في العراق بعد عام 2003*، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية برلين، ألمانيا، 2017، ص 150.

(3) أنس ناجي حسين البلداوي، المصدر السابق، ص 111.

أولاً: على مستوى الأسرة:

تُعد الأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي كانت وما تزال المسؤولة عن عملية التربية والتنشئة الاجتماعية، ووضع قواعد الضبط والامتثال للمجتمع، وبهذا الخصوص يقول (بارسونز) إن عملية التنشئة الاجتماعية هي عملية تعليم تركز على التلقين والمحاكاة والتوحد مع الأنماط العقلية والعاطفية والأخلاقية عند الأفراد، وهي عملية تهدف إلى إدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية، وهي عملية مستمرة لا نهاية له⁽¹⁾.

لذا تُعد الأسرة المحطة الأولى في سلسلة بناء الشخصية للفرد، وهي أول مدرسة يدخلها الناشئ وينشأ في ظلها، ويتربص ويبلغ رشده على ضوء عاداتها وأخلاقها ومبادئها، فيكون الشخص سويًا إذا كانت الأسرة سوية ومتماسكة، ملتزمة بالآداب والأخلاق، ويكون غير سوي إذا كانت الأسرة متفككة، فالدور الإيجابي الذي تمارسه الأسرة في حياة الأفراد وفي وقايتهم من الانحراف والجريمة لا يمكن تعويضه عن طريق مؤسسة أخرى، فالأسرة عبارة عن وحدة حماية اجتماعية متعددة الوظائف والأدوار الاجتماعية من تربية وتعليم وتهذيب وسلوك اجتماعي قيمي، والتي تُعد المرجع الأساس لسلوك الأفراد، فالأسرة هي الخط الأول للتنشئة الاجتماعية للفرد، وهي أول مصدر لتكوين خبرته عن الحياة، وهي من أهم وسائل الضبط الاجتماعي، وفي حال فشلها في ذلك نتيجة لظروف معينة ستكون عاملاً مساعداً في خلق السلوك المنحرف الذي له الدور الأكبر في ارتكاب الجرائم وانتشار الإرهاب⁽²⁾.

فالأسرة أهم مؤسسة يستعملها المجتمع في عملية التطبيع الاجتماعي وحماية أفرادها من الأمراض الاجتماعية وعن طريقها يتم غرس القيم والعادات الحميدة وحب الوطن والانتماء إليه، لذا فقد أكدت الدراسات

(1) أبو جادو، صالح محمد علي، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة، الأردن، عمان، ط6، 2007، ص16.

(2) حسن سعد عبد الحميد، مصدر سابق، ص151

والبحوث العلمية أن التفكك الأسري يترك الفرصة لأفرادها للخروج عن المألوف وعلى السلوك المجتمعي القويم، لذلك فإن تصدع هذه المؤسسة أو التراجع في أداء وظائفها ومهامها بوصفها مؤسسة تربية ودينية وثقافية واجتماعية تكون أحد أسباب الانحراف عن قيم المجتمع لدى بعض الأفراد⁽¹⁾. إنّ البيئة بأنواعها كافة سوى طبيعية أو اجتماعية أو ثقافية، تلعب دور واضح في تنشئة الطفل وعلى سبيل المثال المؤثرات الأسرية، إذ أن العنف الأسري يلعب دوراً مهماً في اكتساب الطفل لسلوك العنف الذي يقود أطفالنا نحو الهاوية، من هنا ينبغي على الدولة عن طريق مؤسساتها التخفيف عن كاهل الأسرة والعمل من أجل توفير بيئة مناسبة للنشئ.

ومن ذلك يتضح دور الأسرة في مكافحة الإرهاب عن طريق دورها في تعميق الفضائل الروحية والدينية التي تعارض الجرائم التي يرتكها الإرهابيون، والعمل على التحلي بروح الدين القويم والبعد عن المغالاة، فضلاً عن التأكيد على التربية الجيدة للأبناء والجيلولة دون وقوعهم فريسة للتنظيمات الإرهابية وهي بذلك تسهم في تكوين مجتمع فاضل وواعي بعيد عن الانحراف والتطرف السلوكي المفضي للإرهاب، أما إذا تكاسلت في ذلك وتهاونت فيه، فإن السلوك المنطقي لأفرادها هو الأجرام والغلو والإرهاب، ويمكن تلخيص دور الأسرة في مكافحة الإرهاب من خلال الآتي⁽²⁾:

تعليم الناشئ الآداب الإسلامية الصحيحة وتوعيه عن المفاهيم الضالة التي تتبناها الجماعات الإرهابية مثل (تفجير المساجد، وقطع الرؤوس، العداة للمذاهب والطوائف الأخرى).

- 1- تعزيز قيم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كوظيفة اجتماعية ملزمة.
- 2- ترسيخ حب رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) واله وأصحابه

(1) جورج هوي كوت، مصدر سابق، ص71.

(2) المصدر نفسه، ص152-153

المخلصين لدى أفراد الأسرى.

3- تعليم الأطفال روح التسامح والتعاون مع الآخرين واحترام الوالدين

وكبار السن.

4- التأكيد على غرس روح الهوية الوطنية أولاً وقبل كل شيء، وبناء

علاقات قوية مع كافة شرائح المجتمع كافة.

5- تربية وتنشئة الأطفال على حب الوطن ولولاء له وتوعيتهم بضرورة

الاحترام والتعاون مع رجال الأمن والحماية للمجتمع من الجريمة والإرهاب.

6- الاهتمام بمؤسسات التغذية المعرفية ووكالات التنشئة الاجتماعية

والثقافية والتربوية والسياسية وتذليل العقبات التي تقف عتبة في أداء

رسالتها السامية والمتمثلة ببناء جيل ينسجم مع فكر الأمة المعتدل ومنهجها

الوسط⁽¹⁾.

ثانياً: على مستوى الدولة

هناك تأثير واضح للمستوى السياسي على المستوى الاجتماعي والعكس

صحيح، لذا أصبح من الضروري أن تكون هناك وقفة للراغبين بالعمل

السياسي مع أنفسهم، قبل الإعلان عن أي أمر يخص المجتمع، ولا سيما على

المستويات السياسية والدينية، مما يتطلب مراعاة القضاء على بعض

الثقافات التي تضر بالمذاهب الدينية والسياسة أكثر ما تفيدها بين المجتمع

كالتبشير للمذاهب الدينية والسياسة والقول بالفرقة الناجية، لأنهما قد

تجعل أتباع كل مذهب ديني ينظر إلى المذهب الآخر نظرة الهيمنة والسيطرة،

مهما كان مصدر تلك الثقافات السلبية، مع ترك حرية المعتقد وعدّها مسألة

فردية، وترك كل ما من شأنه أن يعكس الأجواء الاجتماعية والسياسية

(1) صلاح حسن احمد، دور الأمن الفكري في تحقيق السلم الاجتماعي، مجلة كلية

القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد12، المجلد4، جامعة كركوك، كلية

القانون، 2015، ص545.

الحساسية في ما بين المجموعات العراقية خاصة والمجتمع بصورة عامة، ولاسيما تلك المرتبطة بالتاريخ، والتركيز الدولي على (التعليم) ومجتمعياً على التربية المواطنة في إشاعة (ثقافة الدولة، دولة المؤسسات، الحكم الديمقراطي، المواطنة، التعايش والتسامح، وثقافة الأخوة والوحدة والمودة)⁽¹⁾.

أن إثارة النعرات الطائفية من بعض رجال الدين يقلل من الوعي الأمني ويزيد من العنف، فقد قام بعض رجال الدين بالتحريض الطائفي والمذهبي بين أبناء الشعب الواحد واستباحة حرمت المجتمع بمبررات دينية، والخلط بين مفهومي التدين والتطرف، وتشويه مفهوم الجهاد لشق الصفوف وتفارقة أفراد المجتمع الواحد عبر إطلاق ألفاظ التكفير والسب والبراءة وهدر الدماء، لزرع الفتنة لخلق حرب أهلية وإشاعة الفوضى والعنف والإرهاب بين السكان⁽²⁾.

وما دامت ظاهرة الطائفية في العراق راجعة في الأعم الأغلب لأسباب سياسية، فلا ينبغي لأعضاء الجماعات السياسية تصور الأمر الدائر للرأي العام الشعبي على أنه راجع إلى حجج دينية، لأن ذلك لا يضر بالأديان والمذاهب فحسب وإنما يدمر بنية الدولة ويفكك نسيجها الاجتماعي وقيمها الأخلاقية أيضاً، مما يجب أن يكون هناك إرادة صادقة من الجميع لتجاوزها من خلال الاعتراف المتبادل في ما بين المجموعات والمذاهب العراقية أنفسهم، ومع مراعاة مجموعة من النقاط أدناه للخروج من المشكلة الطائفية على المستويات الآتية⁽³⁾:

1- ضرورة تفعيل الجانب التشريعي في مكافحة ومعالجة الطائفية، عبر

(1) أسعد كاظم شبيب، *نقد الطائفية في الفكر العراقي المعاصر*، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 38، المجلد 1، جامعة الكوفة، 2015، ص 203.

(2) وصال علي محمد العلوي، مصدر سابق، ص 210.

(3) اسعد كاظم شبيب، مصدر سابق، ص 204.

القيام بمراجعة دستورية لبعض البنود، تعزيز المبدأ المواطنة، وضمان حقوق الإنسان العراقي، فإن وجود البنود التي تنص على أهمية الحقوق والواجبات للمواطن تُعد عامة، وغير كافية، كما أن هذه البنود، أثبتت عدم فاعليتها في العديد من الدساتير لذا يجب أخذ البنود الحقوقية بطريقة واضحة وسهلة وسلسلة في الدستور العراقي.

2- تفعيل إطار التعاون من قبل المشرع العراقي مع جهات عالمية مهمة بضمن التعايش السلمي والمجتمعي، كالأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، بإصدار قانون يجرم كل قول أو فعل يفهم منه على انه يحث على الكراهية والتمييز العرقي الديني، والمذهبي بين الناس، سواء داخل البلد أو خارجة، إعلامية كانت الوسيلة أو مقروءة، فرداً أو مجموعة، وذلك بسن الفقرات القانونية التي تنسجم مع نوع التحريض.

3- زيادة تركيز السلطة التنفيذية بمهمة الحافظ على النسيج الاجتماعي، واحترام التعددية الدينية والاعتراف بها، وإنزال المحاسبة الشديدة بكل من يهدد التعددية الدينية والمذهبية، استنتاجاً وظاهراً من داخل السلطة أو من خارجها.

4- ملاحقة المجرمين ومعاقبتهم تُعد خطوة مهمة من خطوات الاستقرار والبناء الاجتماعي، وهذا الخطوة تحمل معها الأمن والطمأنينة بأن هناك عقوبة تلاحق المجرمين مهما كانوا وأن الحكومة مسؤولة مسؤولية كاملة على أمن واستقرار المجتمع وتحقيق العدالة والتخلص من كل المجرمين المخترقين الذين سببوا العنف، وأهم هذه الخطوات هو تنفيذ الأحكام الصادرة بحق المجرمين ليكونوا عبرة ومثال للبقية لكي لا يتجرأ أي مواطن على ارتكاب جريمة العنف أو الاقتداء به، أو يكون المجرم مطمأن بأنه سوف لن يحاسب حساب قوي رادع له أو لغيره، بل هناك تهاون في تنفيذ أحكام الإعدام وهذا ما تم مشاهدته في السجون العراقية فالمجرم المحكوم بالإعدام ينعم برغد العيش والمعاملة الجيدة، والاكتفاء من مأكّل ومشرب وملبس، وهذا

التصرف جعل من المجرم مطمأن بأنه سوف يعيش أو سوف يفرج عنه لعدم تنفيذ الأحكام الصادرة بحقه والتهاون معه، وهذا بث في نفوس المواطنين الخنق والغضب على الدولة لأنها مسؤولة عن حمايتهم وإرجاع حقوقهم من كل مجرم معتدي. كما أن ضعف وسائل الضبط الاجتماعي والقانوني من أهم أسباب العنف في العراق بعد عام 2003⁽¹⁾.

5- تعزيز الأمن الفكري لمجابهة الهجمات وتحقيق المناعة الفكرية والسلوكية لارتباطه الوثيق بصور الأمن المختلفة لأن تحقق الأمن الفكري يؤهلنا تلقائياً لأنواع الأمن الأخرى، الذي يعد من القضايا الأساسية في العراق والمجتمعات العربية كون تمويل الإرهاب فكراً أخطر من تمويله المادي، وكان لابد من أن يتم وضع حد للبنية الفكرية للإرهاب عن طريق تفعيل النسق الديني المعتدل المتسامح في هذه المجتمعات، عن طريق الآتي⁽²⁾:

☆ تحصين فكر وعقول الشباب من أي غزو فكري مضلل، وتحذير الشباب من خطورة الانجراف وراء الجماعات الإرهابية، إذ يمكن الوصول إلى ذلك عبر (خطب صلاة الجمعة، الندوات الدينية الموجهة، المحاضرات، والبرامج المتلفزة، المؤلفات العلمية).

☆ التركيز على وسطية الإسلام وإشاعة روح التسامح وقبول الآخر والابتعاد عن الغلو والتكفير وحث خطباء الجمع ورجال الدعوة والوعظ والإرشاد على التركيز على التوعية الأمنية وتوضيح مخاطر التطرف.

☆ اختيار مجموعة من رجال الدعوة والواعظ والإرشاد من المتعمقين في العلوم الشرعية لكي يصبحوا نماذج يحتذى بها الشباب، بدلاً من الانسياق وراء نماذج تحثهم على الفكر التطرف والغلو.

☆ إصدار التشريعات والقوانين التي تحظر التعصب الديني والمذهبي،

(1) باسم محمد يونس البدرى، *العنف في العراق وسبل المعالجة دراسة تحليلية*، مصدر سابق، ص 134.

(2) صادق علي حسن، مصدر سابق، ص 210.

وتشجيع ثقافة الحوار وحرية التعبير، مع احترام الرأي والرأي الآخر، من دون إقصاء لآخر أو تهميشه والعمل بكل الوسائل والإمكانيات العربية على تصحيح الرؤية الخاطئة والسلبية، التي تولدت لدى شعوب الغرب ودولها تجاه العرب والمسلمين نتيجة لظواهر التطرف والتعصب عند فئات ضالة لتنظيمات وتيارات بريء منها الإسلام⁽¹⁾.

☆ ترسيخ قيم حقوق الإنسان وتوطيد المبادئ الديمقراطية وجعلها ثقافة تكون في متناول الجميع حتى تكون هنالك فرصة سانحة للتعبير عما يكتنز العقول، لأن الحجر على الفكر يؤدي إلى نتائج خطيرة تتمثل في اللجوء إلى استعمال القوة، وجعل حرية الفكر قضية مقدسة في الحياة⁽²⁾.

☆ العمل على بناء دولة المواطنة العصرية والديمقراطية، والعمل على تحقيق العدل والمساواة ما بين جميع المواطنين العراقيين في الحقوق والواجبات⁽³⁾.

☆ السعي لتشجيع مبادرات التعارف الديني والثقافي بين أبناء الوطن، بما يساهم في تحقيق التفاعل الاجتماعي والوحدة الوطنية⁽⁴⁾.

☆ جعل مبدأ المواطنة هو المعيار الوحيد الواجب إتباعه في المفاضلة ما بين شخص وآخر وهذا لا يتحقق إلا بقيام دولة المؤسسات ووجود نظام سياسي رشيد يؤمن بالانفتاح ويحترم الرأي والرأي الآخر⁽⁵⁾.

☆ تشريع قوانين لمكافحة التمييز الديني والطائفي والقومي ولمناطق

(1) أحمد عادل عبد الحكيم، هشام مرسي، وائل عادل، حرب اللاعنف الخيار الثالث، نشر أكاديمية التغيير، لندن، ط3، 2013، ص56.

(2) صلاح حسن احمد، مصدر سابق، ص545.

(3) هادي مشعان ربيع، أزمة العنف الطائفي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي 2003، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد3، السنة3، العدد9، ص132.

(4) المصدر نفسه، ص132.

(5) المصدر نفسه، ص545.

والتحريض وإثارة مشاعر العداة والكراهية بين العراقيين على أساس التمييز العراقي أو الديني أو الطائفي وإصدار عقوبات قانونية بموجب هذا التشريع ضد كل من يمارس التمييز بين المواطنين ولا سيما في التعيينات في وظائف الدولة⁽¹⁾.

ثالثاً: دور المؤسسات التعليمية في حوار الثقافات وذلك من خلال⁽²⁾

1- من الضروري الانطلاق من رياض الأطفال، وإعداد المناهج التثقيفية والأنشيد القصيرة سريعة الحفظ من لدن الصغار التي تمجد الوطن، وتزين جدران الصفوف بالملصقات التي توحى للطفل بالمحبة وحب الآخرين وتعليمه قيم التسامح والعتفو عند ارتكاب أي خطأ أو شجار، وكذلك العمل على إنتاج أفلام كارتونية تعزز النظرة التسامحية ومساعدة الآخرين، معززة بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، وإدخال معلمي رياض الأطفال والمعلمين والمدرسين في دورات وورش تدريبية، والاستفادة من التجارب العالمية المتميزة بتنوع ثقافي وطائفي في تشكيل اللجان الخاصة بإعداد ملاكات متخصصة في نشر وتعزيز ثقافة الحوار، عبر مقررات محددة يتم تدريسها في هذه المستويات الدراسية والفئات العمرية.

2- إعادة النظر بالمنظومة التربوية وتربية الطفل وتجنب غرس كراهية المخالفين في الدين والمذهب، وزرع ثقافة الاعتذار في نفسه، وإطلاعه على التاريخ الإنساني بكل سلبياته وإيجابياته، وتنقية المناهج التربوية والتعليمية من ارث التمييز والتعصب الديني والمذهبي ضد الآخر.

(1) عبد الخالق حسين، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق، ط1، دار ميزوبوتاميا، العراق، 2011، ص212.

(2) ناظم عبد الواحد الجاسور، دور المؤسسات التعليمية العراقية الحكومية والأهلية في تعزيز حوار الثقافات في المجتمع العراقي، مجلة السياسية والدولية، العدد 14، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2014، ص24.

3- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في نشر وتعزيز ثقافة الحوار في المجتمع العراقي وترسيخ ثقافة اللاعنف والتسامح والمواطنة وثقافة حقوق الإنسان عن طريق إقامة الندوات والورش التدريبية والحلقات النقاشية في النوادي الثقافية والمنتديات والقيام بحملات التوعية في الأحياء المهمشة الشعبية التي استهدفتها العنف الطائفي وكذلك بين الأسر التي تعرضت للتهجير القسري.

4- تأسيس مراكز للأبحاث والحوار الثقافي، على مستوى الجامعات والمعاهد ووضع الخطط اللازمة عن طريق عقد الندوات والحلقات النقاشية وإصدار النشرات الدورية التي تعزز وترسيخ ثقافة الحوار مع الآخر، وتشدد على ترسيخ الوحدة الوطنية العراقية، وتلاحم النسيج الاجتماعي العراقي وصلابته من وحدة الدم واللغة والدين والتاريخ المشترك، تخصيص ساعات محددة في القنوات التلفزيونية المحلية والفضائية، لعرض الأفلام الوثائقية للحضارات والشعوب المختلفة وعاداتهم واحتفالاتهم التقليدية والدينية، وكذلك عن أنماط الحياة والتعايش بين الشعوب المختلفة دينياً وثقافياً في دولة واحدة، وكيف استطاعت هذه الشعوب على الرغم من اختلافاتها أن تبني مجتمعاً ينعم بالسلام الاجتماعي والاستقرار السياسي⁽¹⁾.

رابعاً: مكافحة الفساد المالي والإداري

يشكل الفساد الإداري والمالي خطراً ومناخاً ملائماً في استدامة الإرهاب وتناميه فهو من أكبر التحديات والمخاطر التي تواجه الدولة العراقية وتجعلها هدفاً سهلاً للإرهاب وغاياته وعامل إعاقة حقيقي لإنقاذ القانون وتعطيل مشاريع التنمية الشاملة في المجالات كافة وهدر الثروة الوطنية واستنزافها، وكما انه يضرب سمعة العراق الدولية ومكانته لذا عُد من المخاطر الحقيقية

(1) المصدر نفسه، ص 25.

والفاعلة التي تعيق تحقيق مفهوم الأمن الوطني في العراق⁽¹⁾. وفي السياق ذاته فإن الفساد يُعد من بين الآفات الأكثر انتشاراً في مفاصل الدولة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق على الرغم من أن هذه الحالة لم تكن وليدة الاحتلال فقط وإنما هي نتيجة لتراكمات سبقت من الناحية الزمنية، فالمعروف أن الفساد كان موجوداً في العراق بصورة واضحة أما بعد سقوط النظام السابق عام 2003 وقبل تشكيل أول حكومة عراقية انتقلت مظاهر الفساد الإداري والمالي إلى كل مفاصل الدولة الجديدة، إذ تزايدت حالات الفساد والتي تتمثل بحالات الكسب السريع ومن خلال وسائل الفساد والمحافظة على المراكز الوظيفية واستعمال العنف في السلوك⁽²⁾. وكما أشارت العديد من الإحصائيات الصادرة عن المنظمات العالمية المعنية بشؤون النزاهة ومكافحة الفساد الإداري والمالي، إلى أن العراق يمثل الصدارة بنسبة الفساد بين دول العالم ولسنوات عدة متتالية على الرغم من وجود العديد من الدوائر الرقابية كهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، ومكاتب المفتشين العموميين ودوائر الرقابة الداخلية والتي يفترض أن تعمل جميعها على مراقبة الأداء الحكومي في المجالات المالية والإدارية⁽³⁾. وكما تم الإشارة إلى ذلك في المبحث الرابع من الفصل الثالث.

وفي السياق ذاته فإن العراق أصبح في صدارة الدول المتقدمة في مجال الفساد على الرغم من أن ما يتم تناوله بالتدقيق والتحقيق من هيئة النزاهة لا يصل في أحسن الأحوال إلى نسبة (5%) من حالات الفساد الإداري

(1) جهاز مكافحة الإرهاب العراقي، الإستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب 2015-2020، مصدر سابق، ص 14.

(2) فاطمة عبد جواد، الفساد الإداري والمالي وأثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجته، 2019/5/8، للموقع:

tax.mof.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=21

(3) عبد الستار الكعبي، نظرة أولية في الفساد الإداري والمالي في العراق، مجلة القلعة، العدد 371، العراق، 2006، ص 3.

والمالي والمهني الموجود فعلاً في دوائر الدولة، ولو تم التبليغ والإعلان عن غالبية حالات الفساد فإن موقع العراق سوف يصل إلى أعلى درجات الفساد وبفارق شاسع جداً عن غيره من الدول⁽¹⁾.

وكما أنتشر الفساد بشكل كبير على مستوى الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى وأجهزة الجيش والشرطة وباقي القوى الأمنية وعلى مستوى المحافظات كافة حتى أصبح الفساد مؤسسة بحد ذاتها قادرة على مواجهة أجهزة النزاهة. وكما أكدت هيئة النزاهة في العراق أن نسبة الفساد في الحكومة العراقية قد بلغ تقريباً (80%) وفق تقارير وتصنيفات هيئة الرقابة الدولية، وقد ساعدت إجراءات سلطة الاحتلال وسياستها في أن يتخذ الفساد مديات خطيرة وذلك بحكم تدفق الأموال من دون إجراءات صرف على وفق أصول قانونية، وعدم تفعيل نظام بسيط لحصر ما تم العثور عليه في الوزارات والمصالح الحكومية بعد انهيار النظام السابق⁽²⁾. تصدر العراق بحسب تقرير مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية في سنة 2006 المركز الثاني بالنسبة لأكثر الدول فساداً في العالم وذلك عندما جاء بالمرتبة (160) من مجموع (163) دولة وعلى مستوى الدول العربية جاء بالمرتبة ما قبل الأخيرة، إذ تلتها الصومال، تراجع في سنة 2007 درجة واحدة إلى المرتبة (161) وفي سنة 2008 جاء بالمرتبة الثالثة الأكثر فساداً عالمياً بعد كل من منيما والصومال على التوالي ومرتبته (178) من (180) دولة وفي سنة 2012 احتل العراق المرتبة (169) عالمياً و(16) عربياً⁽³⁾.

وفي الشأن ذاته، فإن التقرير السنوي لهيئة النزاهة لسنة 2013 قدم إحصائيات عن مجمل حالات الفساد بين عامي 2004-2013 فقد ذكرانه تم

(1) المصدر نفسه، ص3.

(2) مدحت كاظم القريشي، الفساد الإداري والمالي في العراق: أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد، 2012، للموقع: iraqieconomists.net/ar/2012/09.

(3) احمد صباح مرضي، مصدر سابق، ص177.

تقديم (2374) بلاغ، أما الدعاوي الاختيارية فبلغت (51215)، والقضايا الجزائية قد بلغت (58316) قضية ليصبح المجموع الكلي للدعوى (109531)⁽¹⁾.

لذا يمكن القول أن ظاهرة الفساد في العراق تعود إلى مجموعة من الأسباب التي كانت من الظواهر الرئيسة المؤثرة في تفشي وانتشار هذه الظاهرة ولا سيما بعد عام 2003، ولعل أهمها الآتي⁽²⁾:

1- الحروب والصراعات والحصار: أن الحروب المتعاقبة في العراق والتي شنها النظام السابق لعقود من السنين، وما تبعها من حصار شامل أفقر الناس، وأعوذهم إلى درجة أن أساتذة الجامعات تراجعوا اقتصادياً في التسعينيات إلى مراتب متأخرة اضطر بعضهم إلى بيع كتبه أو العمل كسائق تكسي للحصول على مستوى معيشي بصورة شريفة.

2- انعدام العدالة الاجتماعية: أن مثل هذه المسميات أدت إلى إشاعة الفساد في العراق في زمن النظام البائد وكذلك بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، فإنما حصل بعد عام 2003 من تغير أطاح بالنظام السابق ولم يطح بالفساد، وأن الحكومات المتعاقبة غير جادة في محاربة الفساد وخاصة بعد هروب العديد من المسؤولين الكبار والذين نهبوا مليارات الدولارات، ناهيك عن رواتب المسؤولين التي لا تقارن ولا تقاس مع رواتب مسؤولي دول العالم النامي فضلاً عن أعداد حمايات الهائل والذي كان وسيلة مشجعة للفساد.

3- غياب المحاسبة وضعف الدور الرقابي: أن غياب المحاسبة وانعدام الشفافية في العمل يعد أحد الأسباب الرئيسة لانتشار ظاهرة الفساد في العراق، وكما قد زاد مظهر الفساد في العراق نتيجة لضعف الدور الرقابي، وعدم القدرة على ممارسته على الرغم من تطبيق القوانين فضلاً عن عدم تفعيل صلاحيات الأجهزة الرقابية على أعمال الجهاز التنفيذي، ومحاسبة

(1) جمهورية العراق، هيئة النزاهة، التقرير السنوي لهيئة النزاهة لعام 2013، بغداد، 2014، ص9.

(2) مدحت كاظم القريشي، مصدر سابق، ص89.

المقصر من المخالفين وضعف المسؤولية الإدارية عن الأعمال الموكلة لها أو المحاسبة عليها، والتقصير الحاد والتراجع الواضح في أتباع العراق التكنولوجيا الحديثة في مراقبة نظم الرقابة والتدقيق⁽¹⁾.

4- أسباب اجتماعية: أن الأسباب الاجتماعية تتمثل في التركيبة السكانية والولاء العائلي، مما يؤثر في انتشار الوساطة بشكل علني، وهذا ما شهده العراق في الآونة الأخيرة وذلك لان الحياة الاجتماعية فيه تتقبلها ولا تعدها فساداً، بل يتم تقديم العون على استمرارية مثل هذا النوع من الآفات وإيجاد المبررات الشرعية لها(2).

5- التضارب بين الصلاحيات في المؤسسات: فعلى سبيل المثال تضارب الصلاحيات بين مجالس المحافظات والمجالس البلدية وبعض الوزارات، وهذا يتطلب أعاده تسمية الصلاحيات وتقسيمها، فضلاً عن ذلك تشير مفوضية النزاهة أيضاً إلى أن الأسباب الحقيقية تعود إلى أن المؤسسات العراقية هي مؤسسات حديثة غير مكتملة تشكلت بعد الاحتلال عام 2003 وهي بذلك غير ناضجة بما فيه الكفاية، الأمر الذي أدى إلى استشراف ظاهرة الفساد فيها(3).

6- غياب الفاعلية الاقتصادية: أن اغلب العمليات الاقتصادية في العراق عبارة عن صفقات تجارية مشبهه أو ناتجة عن عمليات سمسرة يحتل الفساد المالي والإداري حيزاً واسعاً فيها، وهذا ما ينعكس بصورة وبأخرى على بيئة الاقتصاد الوطني، إذ ستؤثر هذه العمليات في مدى سير عملية تنفيذ المشاريع ومن ثم على عملية الانتهاج.

(1) فاطمة عبد جواد، مصدر سابق.

(2) المصدر نفسه.

(3) رعد سامي التميمي، الفساد الإداري والمالي في العراق الأسباب والحلول، موقع خاص بالمجلس العراقي للسلم والتضامن 2006، الموقع:

www.marafea.org/paper.php?source=akb

ضرورة التركيز في مكافحة الفساد على مجموعة من النقاط الآتية⁽¹⁾ :

1- العمل على تكوين ثقافة محاربة الفساد الإداري في أذهان المواطنين، ليدركوا أن الكفاءة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وسيادة القانون هي القيم التي يجب على المجتمع السعي لتعزيزها من هنا تلعب التربية والتعليم دوراً مهماً في بيان مضار الفساد الإداري والمالي.

2- خلق قنوات اتصال فعالة بين الإدارات والموظفين وحتى المواطنين في الآراء والقرارات والمكاشفة لتحسين الأداء ومكافحة الإرهاب.

3- التركيز على وضع العقوبات القانونية الرادعة والمراقبة الدورية ومعاينة المنحرفين إدارياً ومالياً وقضائياً ليكون ردعاً للمفسدين ولا سيما في المجتمعات التي تتغير فيها أنظمة الحكم.

4- التزام القيادة السياسية في أعلى مستوياتها بمحاربة الفساد في جميع الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية وفي جميع صوره سواء ارتقى إلى جريمة جنائية أم كانت مخالفة إدارية أو عمالاً لا أخلاقياً يتعلق بالوظيفة.

5- التعاون الدولي مع المنظمات الدولية المختصة والإنمائية وشرطة الإنترنت لمحاربة الفساد الذي يتعدى حدود الدولة مثل جرائم التهريب وغسل الأموال وتمويل الإرهاب والرشاوي التي تدفعها الشركات الأجنبية في الخارج، مع القناعة بان التعاون الدولي ليس بديلاً عن الجهود الوطنية الواجب بذلها في كل دولة.

ومما تقديم يمكن القول، بأن ظاهرة الفساد تعرقل عملية البناء على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية كافة، مما أدى إلى تفشي الفقر والبطالة بين السكان وتسبب في ظهور الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وهذا مما يؤدي إلى مشكلات اجتماعية عديدة منها الجريمة والإرهاب.

(1) عدنان قادر عارف الزنكنة، الفساد الإداري في العراق، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد 11، المجلد 3، جامعة كركوك، كلية القانون، 2014، ص 493.

السياسات الاقتصادية في مواجهة مخاطر الإرهاب:

هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق أهداف اقتصادية خلال مدة زمنية محددة، وكما أنها مجموعة من الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة⁽¹⁾.

إنّ النظر إلى تاريخ العراق الاقتصادي يظهر لنا أنّه لا يختلف عن بقية اقتصاديات الدول النامية، فعلى الرغم من وفرة موارده المالية والمادية والبشرية فهو يعاني من إشكاليات وتحديات واختلالات هيكلية وبنوية واسعة لأسباب داخلية وأخرى خارجية، ليس بسبب ضعف السياسات الاقتصادية فحسب، بل بسبب مصادرة القرار الاقتصادي بحيث أصبحت القرارات ذات طابع سياسي أكثر منه اقتصادي، مما أدى إلى تعميق تلك الاختلالات، فضلاً عن كونه لا يزال اقتصاد ريعي (أحادي الجانب) على الرغم من توافر الموارد العديدة والمتنوعة والإمكانات المتاحة مما انعكست آثاره في مجمل حركة الاقتصاد العراقي⁽²⁾.

وبشكل عام فإن أهم سمات الاقتصاد العراقي، هي عدم وجود الشخص المناسب في المكان المناسب وغياب الرؤى المستقبلية لفرق التكنوقراط في سياسة وتخطيط الاقتصاد العراقي، إلا أن متطلباته تستلزم ذكرها وهي الآتي⁽³⁾:

(1) عبد المطلب عبد الحميد، *السياسات الاقتصادية على المستوى القومي*، تحليل كلي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2003، ص213.

(2) كامل علاوي كاظم، *دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد العراقي*، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد2، العدد3، 2005، ص5.

(3) كامل علاوي كاظم، *البطالة في العراق الواقع والآثار وآليات التوليد وسبل المعالجة*، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسييلة، الجزائر، خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011، ص2.

- 1- اختلال هيكل الإنتاج
- 2- اختلال هيكل الصادرات
- 3- اختلال هيكل الموازنة
- 4- المديونية الخارجية
- 5- تدهور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (غير النفط)
- 6- تدهور مؤشرات التنمية البشرية المستدامة
- 7- تزامن ارتفاع معدلات التضخم والبطالة
- 8- أتساع ظاهرة الفساد بكل أنواعه الإداري والمالي والسياسي
- 9- تبيد الموارد

من هنا لا يمكن فك الارتباط للعلاقة بين السياسة الاقتصادية والتنمية والإرهاب، فالجانب الاقتصادي هو الجانب المادي للمجتمع وأحد أسباب تعديل السلوك، إذ يمكن أن تعمل وفرة النشاطات الاقتصادية في توسيع خيارات الشرائح الاجتماعية الفقيرة، وتوفّر لهم مقومات الحياة الأساسية والضرورية، وتزيد من حجم الاستثمارات الاجتماعية للأفراد، الأمر الذي يجعلهم داعمين لحماية هذه الاستثمارات ضد الأخطار التي تهددها من عمليات العنف والجريمة والإرهاب، أو من أية قيّم بعيدة عن قيّم وقواعد المجتمع الكلي، ومن ثم تصبح الرابطة بين الفرد والمجتمع قوية وتجف أو تخفف مصادر الدعم للنشاطات الإرهابية، كونها مهدداً أساسياً للاستقرار الاجتماعي والمصالح الاجتماعية، ولا سيما حينما يدرك أفراد المجتمع الميزات الاقتصادية والاجتماعية للسلام الاجتماعي والأمن الإنساني، فالإرهاب استجابة متوقعة لبعض أفراد المجتمع للجماعات المتطرفة لاعتقادهم بالظلم الواقع عليهم كونهم فئات مهمشة وضعيفة، ومن هنا فإن من آليات مواجهة ومكافحة الإرهاب وجود سياسة اقتصادية قادرة على الاستمرار في دعم سياسات التنمية بجميع أبعادها، الاجتماعية والعسكرية والسياسية

والثقافية⁽¹⁾. لذا فإن اعتماد استراتيجيات ملائمة وفعالة لحالة استرجاع عافية وصحة الاقتصاد العراقي وقطاعاته تتطلب توفير بيئة مناسبة لذلك واعتماد تشكيلة متنوعة من السياسات الاقتصادية تشمل جميع قطاعاته وفي مقدمتها:

1- العمل الجاد على تخطي الصراعات السياسية وحل النزاعات بين الكتل والقوى السياسية المنضوية في العملية السياسية، فعدم اتفاقها على برامج موحدة انعكس سلباً على قرارات السياسة الاقتصادية وفي تراجع وعطل برامج التنمية في كل المجالات.

2- القضاء على الفساد بكل أشكاله وأنواعه، وتقويض آلياته.

3- الارتقاء بمستوى التخطيط الوطني بالاعتماد على ذو العقول والخبرات والممارسات الطويلة، في مجال السياسة الاقتصادية، وممن امتازوا بالعدل والنصيحة والإخلاص للوطن، ومعرفتهم بالمجالات المناسبة التي يوجه لها الاستثمار.

4- وجوب تدخل الدولة في الحد من سياسة الاستيراد غير المنضبطة التي أدت إلى تعطيل العديد من المؤسسات الحرفية والصناعات الوطنية، والتي تمثل أحد عناصر النهوض بالاقتصاد الوطني، بسبب المنافسة غير المتكافئة مع السلع القادمة من الصين وبعض دول شرق آسيا والدول المجاورة للعراق.

5- توسيع الاستثمار العام وتعبئة الموارد المحلية، وهيكلية القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الصناعة والزراعة والتجارة وقطاع السياحة والقطاعات الإنتاجية الأخرى، وإصلاح نظام التعليم والتدريب، والعمل على خلق فرص عمل جديدة باستمرار.

6- هيكلية السياسة الضريبية بما يضمن خفض الضرائب التي تطال

(1) ذياب موسى، البداينة، التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص 210-209.

الفقراء إلى أقصى حد ممكن والترشيد الحذر في سياسات الإنفاق الحكومي، أي أنّ الترشيد في الإنفاق يجب أن يشمل السلع والخدمات الكمالية وليس الأساسية التي يحتاجها الفقراء.

وتأخذ "التنمية المستدامة" (*) المكانة المهمة في عملية معالجة الإرهاب ومكافحته إذ كلما كانت التنمية المستدامة ذات تخطيط وتنفيذ واقعي صحيح قلت عمليات الإرهاب وانضمام المجندين إلى الجماعات الإرهابية، لذلك يجب وضع إستراتيجية للتنمية المستدامة قائمة على مجموعة من الخطوات الآتية⁽¹⁾:

7- إنشاء مركز متخصص بمعلومات التنمية المستدامة يوفر للمعنيين القرار والمعلومات المطلوبة كافة، من أجل دراسة وتحليل أوضاع التنمية المستدامة في العراق وصياغة استراتيجيات ذات العلاقة بشكل صحيح.

8- وضع إستراتيجية متكاملة للتنمية المستدامة تعمل على تحسين مستوى دخل الفرد، وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وتخفيض مستوى الأمية وزيادة حصة المرأة العراقية في التعليم وفرص العمل، ورفع متوسط عمر الفرد، وإنشاء وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية وسن وتطوير التشريعات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة وتخفيض مستويات البطالة والفقير.

(*) التنمية المستدامة هي عملية تنموية بيئية تتطلب اهتمام جميع الجهات لتكون عملية مستمرة متراكمة على جوانب متعددة واسعة المدى، لا ضيقة ومحدودة في أهدافها وأغراضها، وتُعد قضية التنمية المستدامة أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية، وكذلك يمكن عدّها قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما تتطلب الاهتمام بالحاضر والمستقبل. للمزيد ينظر في: إبراهيم حربي إبراهيم، التنمية المستدامة في العراق مشاكل وحلول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد Special Issue، المجلد 15، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2014، ص 172.

(1) عدنان فرحان عبد الحسين الجوارين، *التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات*، ط 1، مركز العراق للدراسات، 2015، ص 273 . 274.

9- تشجيع الدراسات المتخصصة لجوانب التنمية المستدامة كافة الزراعية والصناعية والتعليمية والبيئية في ضوء أهداف التنمية المستدامة والنظر إلى منظومة التنمية الموجودة، وتحديد الدرجة التي يمكن أن تحقق الرؤية للمستقبل مع البحث عن سبل التطوير والتغيير وقياس أدائها حتى تحقيق المساندة لمنظومة التنمية الهجيرة المتزايدة من الريف إلى المدينة تتطلب إعطاء المناطق الريفية الأولوية عند إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية، فضلاً عن الاهتمام بإنشاء البنى التحتية ومرافق خدمية لسد احتياجات السكان القاطنين في الأرياف.

10- صيانة الإرث الحضاري والديني في العراق واستثماره عن طريق السياحة الدينية وذلك بما يمتلكه العراق من مرقد مقدسة وأماكن حضارية مختلفة، وهذا بدوره يؤدي إلى تنويع الاقتصاد الوطني من أجل تقليل الاعتماد على النفط كمورد رئيس في الموازنة العراقية، وللتخلص من التقلبات السعرية للمورد الواحد الذي يخضع لتغيرات الطلب العالمي.

11- تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لغرض التطوير المستمر للأنظمة المعنية بالعلوم والتقنية وتنسيقها، فضلاً عن دعم البحث العلمي والتطور التقني والابتكار والاختراع والموهبة والإنتاج الفكري وتشجيعها ورصد جوائز وعمل مسابقات من أجل رفع المستوى العلمي وتسخير العلوم للمحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة وتنميتها⁽¹⁾.

12- التعويل على التنمية المستدامة كخطة إستراتيجية بعيدة المدى ولاسيما للمناطق الفقيرة والمهمشة حتى لا تكون حاضنة للأفكار المتطرفة التي تشكل مصدراً للعنف والإرهاب والجريمة في المجتمع⁽²⁾.

13- السيطرة على تمويل الإرهاب في العراق من خلال ما يأتي.

(1) عدنان فرحان عبد الحسين الجوارين، مصدر سابق، ص 275.

(2) صلاح حسن احمد، مصدر سابق، ص 545.

☆ ضرورة إيجاد وسائل وأساليب حديثة في المصارف العراقية للكشف عن عمليات غسل الأموال والعمل على مكافحتها بشكل يتماشى مع الأساليب والوسائل المستعملة في تمرير تلك العمليات عن طريقها، كذلك ضرورة تفعيل التعاون مع وحدات متابعة غسل الأموال في جميع المصارف العراقية لتتولى عمليات المراقبة النشطة للمصارف وكذلك تدريب الكوادر وتثقيفهم واتخاذ الإجراءات اللازمة في مكافحة غسل الأموال⁽¹⁾.

☆ تكوين رابطة خاصة لمراقبي وحدات الامتثال ووحدات متابعة غسل الأموال في المصارف العراقية وبإشراف مكتب الإبلاغ عن غسل الأموال في البنك المركزي العراقي لعقد الاجتماعات الدورية، ومناقشة المشكلات وإيجاد الحلول كذلك مناقشة الأساليب الجديدة لغسل الأموال⁽²⁾.

☆ انشاء مؤسسة لوحدة التحريات المالية لجهاز الأمن الوطني وجهاز المخابرات والاستخبارات المالية مهمتها التعامل مع قضايا تمويل الإرهاب وغسل الأموال وضرورة أن تعمل هذه الوحدات بالتعاون مع الاستخبارات الاقتصادية، ومع البنك المركزي العراقي، لتسهيل سبل التعاون والاتصال لأغراض مكافحة عمليات تمويل الإرهاب وغسل الأموال⁽³⁾.

☆ القضاء هو المرحلة النهائية للعمل الاستخباراتي المخبراتي الأمني ومن ثم يجب أن يكون بناء مؤسساتنا الأمنية والقضائية متوافقاً ويأخذ صفة التكامل، لذا كان لا بد من أن يكون هناك محققون وقضاة مقابل كل نوع من الجرائم المالية، وينطبق القول على قضاة جرائم تمويل الإرهاب، إذ يجب أن تسعى الحكومة العراقية إلى تشكيل محاكم مركزية يحال إليها المتهمون

(1) حيدر عبد الله عبد الحسين السويفي، دور الجهاز المصرفي العراقي في مكافحة عمليات غسل الأموال، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد 15، المجلد 181، 2015، ص 179.

(2) المصدر نفسه، ص 180.

(3) هشام الهاشمي، عالم داعش. تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ط1، دار الحكمة، لندن، 2015، ص 299.

وتكون مختصة بالإرهاب والأفضل أن يختص كل قاض بتنظيم معين من
تنظيمات الإرهاب الرئيسية⁽¹⁾.

السياسات الأمنية لمكافحة الإرهاب:

شهد الأمن في العراق بعد عام 2003 تراجعاً في الأداء الوظيفي بفعل
الخلل الذي أصاب البناء والهياكل المؤسسية الأمنية على وجه الخصوص
وعلى رأسها الفساد الإداري والمالي، ولعل من أولى المهام التي تقع على عاتق
الحكومة العراقية، هو إصلاح المؤسسة الأمنية. الدفاع والداخلية. وتخليصها
من مظاهر الفساد، والأولى لهتين المؤسستين أن تُعد رجال الأمن بالأساس
السليم والمهارات المطلوبة فأجهزة الأمن تتميز عن غيرها من الأجهزة، إذ يجب
أن يعد الفرد ذهنياً ونفسياً للعمل في هذه البيئة، ويفهم نظمها ولوائحها
وتسلسلها الوظيفي والأداء المطلوب والقواعد المهنية، فيفهم المنطقة
الجغرافية التي يعمل بها والتركيبة الاجتماعي للسكان ووضعهم الثقافي والمهني،
وعاداتهم وأسلوبهم الحياتي ومتطلباتهم الأمنية، وبذلك يتعرف رجل الأمن
على التوقعات المطلوبة منه ومن المؤسسة والمجتمع⁽²⁾.

على الرغم من أنه أصبح متفقاً عليه إن الإجراءات الأمنية وحدها لا
تكفي لمواجهة الإرهاب، بل بالعكس من ذلك فيجب أن تكون الإجراءات
الأمنية هي آخر الحلقات في مواجهة ظاهرة الإرهاب ويجب أن تكون في أضيق
نطاق، والأخذ بنظر الاعتبار إلى أن أساليب المواجهة الأمنية لا تؤدي إلى
تصعيد مشكلة الإرهاب أو إلى حدوث ممارسات قد يكون من شأنها – على
المدى الطويل - أن يكسب الإرهاب أرضاً جديدة، ولذلك لا بد من دعم أجهزة

(1) بشير الوندي، الأمن المفقود دور الاستخبارات والتنمية في استتباب الأمن، ط1، دار
الصفار، العراق، 2013، ص 257.

(2) عساف، عبد المعطي محمد، نحو إستراتيجية عربية للتدريب في الميادين الأمنية،
المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، 1408هـ، ص 93.

الشرطة والتشكيلات المتخصصة بكل الوسائل المتاحة لتناسب حجم التحدي القائم في موجهتها لتمكينها من ممارسة مهامها بفاعلية، ويجب التركيز على ضرورة ترشيد أساليب المواجهة الأمنية وعلى أن تحاط أجهزة الأمن بالظروف والإمكانيات التي تمكنها من أداء دورها بفعالية وكفاءة أفضل⁽¹⁾.

ومن المعروف أن السياسات الأمنية تتبنى مفاهيم التخطيط لتحقيق أهداف محددة، أولها تحقيق (الأمن والأمان) للمواطنين، وما يترتب عليه من شيوع الاطمئنان والذي يفضي إلى راحة المواطنين النفسية، مما ينعكس إيجاباً في ارتفاع مستوى أدائهم في العمل والإنتاج ومن ثمَّ ارتفاع معدلات التنمية، والأمر الثاني تحقيق الاستقرار السياسي الذي يُعدّ إحدى ضرورات التنمية السليمة والحياة الكريمة، إذ يشجع الاستقرار السياسي على جذب رؤوس الأموال الوطنية والخارجية للاستثمار في مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية⁽²⁾. ومن أجل تنفيذ السياسات الأمنية يجب إتباع مجموعة من المبادئ وهي كالآتي:

أولاً: المبادئ العامة لنجاح القوات الأمنية في مكافحة الإرهاب⁽³⁾:

1- وجود قيادة ذات خبرة علمية وميدانية في فهم مبادئ مكافحة الإرهاب ويُعد هذا الجزء الأساس والصحيح من الإستراتيجية الأمنية، ولاسيما أن هذه المبادئ توفر القيادة الكفوءة وأن يكون تطبيقها مستنداً إلى تعاليم وتوجهات عدم الاستعمال المفرط للقوة وخلق الحلول المناسبة من دون تقديم المزيد من التضحيات.

(1) سيف بن زايد آل نهيان وآخرون، *النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2008، ص 343.

(2) المصدر نفسه، ص 116-118.

(3) عبد علي كاظم المعموري، *التقرير الاستراتيجي العراقي 2012-2013*، المجلد 4، 2014، ص 199.

2- يجب أن تكون الخطط الموضوعة لمكافحة الإرهاب تستند إلى العلمية والعقلانية، ومحاولة إشراك المؤسسات الحكومية كافة، في عمليات أبداء الرأي والمشورة في عملية مكافحة الإرهاب ولاسيما الأكاديمية والاستناد إلى البحوث والتقارير الاستخباراتية الرصينة والإفادة من الخبراء والمتخصصين من الباحثين بهذا الشأن.

3- إيجاد آليات عملية لتنسيق العمل الاستخباري بين الوكالات الاستخباراتية لتبادل المعلومات الاستخباراتية والأهداف المطلوبة بأقصى سرعة ممكنة لأن عامل الوقت مهم جداً في قيمة المعلومة الاستخباراتية ولكون الأهداف المطلوبة سريعة الحركة وكثيرة التنقل.

4- اعتماد استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب والتخطيط لما بعد القضاء عليها بات أمراً حيوياً، إذ لا يمكن للدولة الاستمرار في التخطيط دون وضع استراتيجية واضحة وقادرة على إيقاف التدهور الأمني بالدرجة الأساس كمرحلة أولى، ثم العمل بالأساليب المتنوعة المبنية على إدراك كامل لجميع مكامن الخطر الإرهابي كمرحلة ثانية، ترافقها في الوقت نفسه المرحلة الثالثة المتمثلة بالتخطيط لما بعد التمرد والإرهاب إن وجد.

5- استثمار الدعم الدبلوماسي الدولي الداعم للعراق عن طريق الدعم الدولي وضرورة تفعيل وتنشيط دور للسياسة الخارجية العراقية وما صدر في مؤتمر باريس واجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2014⁽¹⁾.

5- توثيق روابطه العسكرية أفقياً وعمودياً مع دول الجوار العربي والإقليمي والدولي ويمثل توثيق الروابط أفقياً درجة عالية من التعاون العسكري الفعلي بين تلك الدول لكنه محدود في مداها، وكما يجب أن يمهّد له بشكل جيد، أما التوثيق العمودي فيعني العمل على توحيد السياسات والتصورات العسكرية مثل توحيد التنظيم والتسليح والتدريب وبناء عقيدة عسكرية مشتركة وتبادل المعلومات عن مصادر التهديدات المختلفة، ووضع

(1) المصدر السابق نفسه، ص414.

أسس موحدة للعلم العسكري ودراسة مساح العمليات المتوقعة وإقامة صناعة عسكرية مشتركة، كل هذه الخطوات أو بعضها تضع أسساً فنية لتعاون عسكري فعال عند اتخاذ القرار السياسي بذلك⁽¹⁾.

7- مسك الحدود الدولية بقوة ولاسيما مع دولة سوريا وتعزيزها بمنظومات مراقبة حديثة، فضلاً عن الطائرات المسيرة، والسيطرة على وسائل التواصل الاجتماعي عن طريق بوابات النفاذ الإلكتروني والعمل ضمن وسائل تواصل محدودة أسوة بباقي الدول المتطورة⁽²⁾.

8- تطوير منظومة الاستخبارات ويتم ذلك عن طريق:

☆ استحداث مراكز مختصة بالأمن السبراني مهامها رصد الأمن المعلوماتي ودعمها بكل ما يتطلب من أجهزة حديثة وملاك امني متخصص لاستراق ومراقبة وجمع المعلومات لجميع الأهداف المشبوهة عن طريق أجهزة الاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها.

☆ عقد تحالفات دولية لمكافحة الإرهاب لتحقيق مكاسب الإستراتيجية في دحر التنظيمات الإرهابية واستغلال (التحالف الدولي)، فضلاً عن توسيع مشاركة الدول الإقليمية في تبادل المعلومات الاستخباراتية أسوة بالاتفاق الرباعي بين العراق وجمهورية إيران الإسلامية وسوريا وروسيا الذي نتج عن تأسيس (مركز تبادل المعلومات الرباعي) مقره في بغداد بإدارة الاستخبارات العسكرية العراقية، من أهم أسباب تأسيسه التنسيق وتبادل المعلومات الاستخباراتية وقد أسهم بشكل واضح في تعزيز النصر والقضاء على العصابات الإرهابية في العراق وسوريا، فضلاً عن عقد الاتفاقيات الدولية والانضمام إلى التحالف الدولي في الحرب على عصابات داعش الإرهابية⁽³⁾.

(1) إياد نوري جاسم، صياغة إستراتيجية الأمن الوطني العراقي دراسة مستقبلية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013، ص 249.

(2) مجلة (UNIPATH)، مصدر سابق، العدد 9، 2019، ص 25.

(3) أنس ناجي حسين البلداوي، مصدر سابق، ص 124.

☆ تعزيز عمليات جمع المعلومات الاستخباراتية والمخابراتية، ورفع الأجهزة الاستخباراتية بدارسين وباحثين مختصين في تدريب و تثقيف القيادات الاستخباراتية والأمنية، عبر تشكيل (مراكز متخصصة لدراسة استراتيجيات المنظمات الإرهابية والسبل النظرية والعلمية لمكافحة إرهاب تلك الجماعات) حول الشبكات الإرهابية المتطرفة، عبر تشخيص هذه الشبكات نفسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً، وذلك يساعد في الكشف عن العمليات الإرهابية بشكل مسبق وتكون الاحتمالات المتوقعة كبيرة جداً.

☆ رفع القدرة في الحصول على المعلومات الاستخباراتية ومكافحة الاختراقات المعادية (الاستخبارات المضادة).

☆ زيادة التنسيق والتعاون مع أجهزة استخبارات الدول الحليفة والصديقة والمنظمات الدولية ولاسيما في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتفعيل مبدأ الأمن الإقليمي بين الدول الإقليمية ودول الجوار.

☆ إعادة النظر في المعدات الفنية والأجهزة التي تساعد الاستخبارات في التنبؤ بالمخاطر وتحدياتها.

☆ تطوير المنظومة الاستخباراتية ودعمها بالكفاءات البشرية المؤهلة للعمل في هذا المجال عبر الدورات التخصصية المحلية والعالمية مع القدرة على استعمال الوسائل الحديثة والتقنيات المتطورة التي تستعملها أجهزة الاستخبارات الحديثة في العالم.

☆ جمع المعلومات الاستخباراتية من وكالة المعلومات في وزارة الداخلية، والمديرية العامة للاستخبارات والأمن، والاستخبارات العسكرية، وجهاز المخابرات الوطني العراقي وجهاز الأمن الوطني وجهاز مكافحة الإرهاب والعمل بها ودراستها وتحليلها ولاسيما تلك المتعلقة بالتهديدات الإرهابية المحتملة الوقوع والتي تؤثر السلم الأهلي والأمن الوطني العراقي⁽¹⁾.

(1) الإستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب (2015-2020)، مصدر سابق، ص 35.

أولاً: اتخاذ مجموعة من الإجراءات الأمنية للسيطرة على عمل منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية عن طريق الاتي⁽¹⁾:

☆ كل منظمة يتم أنشاؤها أو أنها موجودة يجب إيضاح ومعرفة نطاقها الجغرافي داخل العراق في النظام الأساسي لها (أي يوضح مناطق خدمات المنظمة حتى لا تتدخل المنظمات في نطاق خدماتها، وتكون تحت المراقبة في مناطق عملها وخاصة عند جمع التبرعات وتوزيعها).

☆ يقوم مختص من جهاز الأمن الوطني بزيارات دورية ومراجعة سجلاتها المالية والتركيز على صرف المساعدات للمحتاجين أن تكون دائماً بشيكات وليست نقداً حماية للمنظمة وحفظاً لحقوق المستفيدين ويتم التأكد من ذلك عن طريق المراجعة على المستندات المالية.

☆ إصدار جهاز الأمن الوطني تعميماً وضوابط على المؤسسات الخيرية بما يحقق عدم استغلال أنشطتها في ممارسات غير نظامية وشرعية.

ثانياً: التدريب الفعال لقوات الأمن لمواجهة ظاهرة الإرهاب وذلك عن طريق

1- زيادة الاهتمام بتنمية الحس الأمني لدى مختلف الملاكات الأمنية، وذلك بإفساح مجال دراسي أوسع لهم في المقررات الأمنية في مختلف المعاهد الحكومية أو الحصول على محاضرات تخص ظاهرة الإرهاب، لذلك يجب أن يكون رجل الأمن المكلف بالتصدي لهذا النوع من الجرائم على علم ودراية كاملة بالاتجاهات الفكرية التي يتبناها الإرهابيون مع القدرة على مناقشتها ودحض الفكر المغلوط فيها.

2- أعداد ملاك امني متخصص في مجال الحرب النفسية والحرب الإعلامية عن طريق زج المتخصصين في هذا المجال في المعاهد والكليات المتخصصة، واعتبار خلية الحرب النفسية التابعة لمستشارية الأمن الوطني

(1) هشام الهاشمي، مصدر سابق، ص301.

والوحدة / 43 التابعة لمديرية الاستخبارات العسكرية نواة ذلك.

3- تركيز الخطط الأمنية في مجالاتها المختلفة على ضرورة التعامل مع الخطر المتوقع القائم على معطيات موضوعية يمكن عن طريقها استشعارها وجوده وعدم الانتظار لحين وقوع الخطر مع الأخذ بالحسبان التطوير المستمر في خطط الحماية الأمنية سواء في مجال التأمين أو في مجال الحراسة بشكل دوري قصير المدة في ضوء استقرار جميع الأحداث اليومية والظروف الثابتة والمتغيرة.

4- تدريب عناصر الأمن على استعمال الجانب الفني والتكنولوجي في مجال المراقبة والتحري عن الأهداف المعادية وإنشاء غرف عمليات للمراقبة الفنية تتضمن كاميرات مراقبة بمواصفات عالية تقام على الطرق الرئيسية وفي الأماكن المهمة والحيوية التي من المتوقع أن تكون أهداف محتملة للإرهابيين فضلاً عن مراقبة اتصالات الأهداف المشبوهة وتحديد أماكن تواجدها.

السياسات الإعلامية

يعد الإعلام في الوقت الحاضر احد السلطات الأساسية التي تقود الدولة وتؤثر في قوتها زمانياً ومكانياً عن طريق تأثيره بالرأي العام المحلي والدولي على مختلف القضايا الدولية والمحلية. ففي الدول المتقدمة يشغل الإعلام اهتماماً واضحاً في قدرته على خلق التفاعل الاجتماعي في مواجهة الإرهاب والحد من أثاره، لذلك تقع على عاتق الإعلام (المنصف والموضوعي) مسؤولية أخلاقية في رصد الظاهرة الإرهابية وتوثيقها عبر المعلومات الحقيقية والابتعاد عن المبالغة والتحريض والذاتية في الطرح، أو التملق لهذا الطرف أو ذاك، فوسائل الإعلام بوصفها سلطة غير معلنه ولكنها مؤثرة داخل المجتمع عليها أن تناقش الفكر الإرهابي وتظهر زيفه وأكاذيبه بعقلانية وحكمة وموضوعية بعيدة عن الانفعال والتشنج والعواطف ودون إثارة للنزاعات ذات الطابع المذهبي لدى الجمهور المتلقي⁽¹⁾.

(1) حسن سعد عبد الحميد، مصدر سابق، ص 93

إن المتتبع للحركة الإعلامية العراقية بعد 2003/4/9 سيرى مدى انشغالها بالمهاترات والتصفيات السياسية، إذ تحاول كل وسيلة إعلامية تجميل صورة ممولها وتركيزها الكبير على عرض القضايا الإقليمية التي لا يمكن وصفها بالمهمة مقارنة بقضايا البلد، فالأعلام قد وقع أسير فخ المنازعات والصراعات الحزبية والطائفية لأسباب ترتبط بالأساس بخلفيات ممولها الفكرية والحزبية، وعدم استيعاب العديد منها للممارسة الديمقراطية الوليدة في العراق، فأصبح التمويل الحزبي أمر يهدد استقلالية الأعلام العراقي ومن ثم أضعاف جهوده في دعم ومساندة القوات الأمنية في مكافحة الإرهاب⁽¹⁾.

وبعد سقوط الموصل في حزيران عام 2014 اعتمدت عصابات داعش الإرهابية على التضليل الإعلامي عن طريق جيشها الإلكتروني الذي كان يبث الإشاعات ويفبرك الواقع لزرع الرعب والفوضى في قلوب السكان، فكانت وسائلهم النفسية مؤثرة في تهويل قدراتهم العسكرية وبث أخبار عن انتصارات وهمية لمعارك ليس لها وجود على الأرض، مما أدى إلى سيطرتها على مناطق عديد من دون قتال.

وكما سعى الأعلام العراقي بعد أن أدرك مخاطر تعامله مع الأحداث بصيغته القائمة باتباع منهج إعلامي جديد تحديداً بعد احتلال الموصل من لدن الزمر الإرهابية، فبدأ يركز بصورة جدية على القضايا الوطنية بالدعم الممنهج للنجاحات التي تقدمها القوات المسلحة العراقية وتوضيحها للرأي العام، فضلاً عن توضيح أهمية فتوى الجهاد الكفائي التي أفتى بها المرجع الأعلى أية الله العظمى (السيد علي السيستاني) التي غيرت كل الموازين الأمنية والسياسية والإعلامية، وأخذت تلك الوسائل بإعادة حساباتها بما يلائم وواقع الانتصارات التي تتحقق بقهر العصابات الإرهابية في مناطق (جرف النصر، امرلي، تكريت، الأنبار، مناطق حزام بغداد... الخ)، والاستعانة بتقنيات

(1) شاكر الانباري وآخرون، *الأعلام العراقي حرية التعبير وسهولة الوصول إلى المعلومة*، هيئة الإعلام والاتصالات، العراق، 2010، ص 16

المؤثرات الإعلامية في عملها، مما كلف الأعلام العراقي العديد من الشهداء الإعلاميين الذين أصبحوا أهداف للجماعات الإرهابية. ويُعد الأعلام ظهيراً قوياً للقوات المسلحة ومختلف صنوفها، ودوره المؤثر في مكافحة الإرهاب يتضح جلياً عبر أتباعه لاستراتيجيات مدروسة من أجل أقناع المتلقي العراقي والتأثير فيه عن طريق ما يأتي⁽¹⁾:

أولاً: دور الأعلام في محاربة الفساد

تنطلق فرضية السياسة الإعلامية العراقية في مكافحة الإرهاب من ان الفساد هو صنو الإرهاب ومن ثم أن محاربة الفساد يعني محاربة الإرهاب، وفي هذا المجال لازال الأعلام المحلي في الغالب عبارة عن أدوات مفسرة وناقلة للخبر والظواهر والحوادث التي تثير الرأي العام، وهو إلى حد ما أشبه بالموظف الحكومي يسعى للتميز والبقاء، وجل ما يقدمه بهذا الصدد هو التعريف برؤوس الفساد والمفسدين وللرأي العام العراقي ويضع أصحابها أمام مرأى ومسمع الرأي العام والقضاء العراقي، ولا يخفى علينا العشوائية في الطرح في مثل هكذا ملفات المتأثرة بشرنقة الممول⁽²⁾.

ثانياً: دعم الهوية الوطنية العراقية

يتضح دور أعلامنا المحلي في مكافحة الإرهاب عن طريق دعواته المستمرة لتحقيق الاندماج الوطني بين مختلف أطياف الشعب العراقي والدعوة إلى الانصهار في الهوية العراقية بعيداً عن الهويات الفرعية، وهو أمر ضروري لحفظ أمن وسلامة المجتمع العراقي، وبهذا الصدد يرسل الخطاب الإعلامي العراقي بالرسائل الآتية⁽³⁾:

(1) حسن سعد عبد الحميد، نفس المصدر، ص 98

(2) عبد علي كاظم المعموري، *التقرير الاستراتيجي العراقي لسنة 2008*، مصدر سابق، ص 360

(3) حسن سعد عبد الحميد، مصدر سابق، ص 98.

التأكيد على قيم المواطنة وعد حب العراق والانتماء له القيمة الأساس بعيداً عن الطائفة والتحزب.

- 1- تعزيز نقاط الالتقاء بين أطراف المجتمع العراقي وتعميق الحس الوطني والأمني، وتوحيد الخطاب الإعلامي تجاه الخطاب الإعلامي المعادي.
- 2- تعزيز ثقة المواطن بنفسه وبقدرته على أحداث التغيير.
- 3- دعوة المواطن على اعتماد الحوار واحترام الآخر لنبتد الجهل والتعصب وخدمة الوطن.

ثالثاً: مواجهة الإشاعات

إن الشائعات ظاهرة اجتماعية استخدمت في كل العصور وتُعد سلاح ذو حدين من أسلحة الحرب النفسية التي تفتك بمعنويات الشعوب، إذ أن لها القدرة في تدمير المعنويات وبث روح العداة في نفوس المواطنين، والتأثير سلباً على الوضع العام، وبهذا المجال يشخص الضعف في الأداء والأعلام العراقي في مواجهة الشائعات بين ما هو مروج لها وبين معالجة صورية للشائعة والتي لا ترتقي لمستوى التهديد والتي تؤثر بقوة على الجوانب الأمنية التي تمس حياة المواطن العراقي، ومن هنا لا ينبغي أن يركز قادة صنع القرار العراقي على جعل الأعلام العراقي مصدراً موثقاً للمعلومة عن الأحداث والرد رسمياً على الإشاعات المغرضة وبالسريعة الممكنة⁽¹⁾.

وكما أن الحرب لنفسية تسهم بفاعلية في تحطيم معنويات العدو وذلك عن طريق بث الإشاعات بين صفوفهم، وفضح الأفكار المتطرفة للعصابات الإرهابية وإيصالها إلى الرأي العام، وتسليط الضوء على إنجازات قطعاتنا العسكرية بشكل عام خاصة بما يتعلق بإلقاء القبض على العناصر الإرهابية وتفكيك خلاياهم وضبط أكداًس الأسلحة والعتاد والعجلات المفخخة، ورصد ومتابعة مواقع التواصل الاجتماعي والإعلامي للأفراد ومؤسسات العدو

(1) المصدر نفسه، ص 98.

وتحليلها والرد عليها، وجمع المعلومات عن حالة العدو النفسية على منطقة العمليات وتركيز الضغط النفسي الميداني على العناصر الإرهابية⁽¹⁾.

رابعاً: تعبئة الرأي العام

تلعب وسائل الأعلام دوراً مهماً وأساسياً في مواجهة الإرهاب عن طريق قدراتها على الوصول إلى المواطنين بصورة مباشرة وأساليب متنوعة، وقدرتها على التعامل مع الرأي العام وبعض الاتجاهات التقييمية والسلوكية في المجتمع وهناك بالطبع أدوار ينبغي أن تقوم بها تلك الوسائل ولاسيما التلفاز والراديو وبعض مواقع التواصل الاجتماعي لمواجهة مشكلة الإرهاب كنشر الفكر السوي، وإثارة القضايا الأساسية المرتبطة بالإرهاب وإدخال المواطن كعنصر أساسي من عناصر مواجهة المشكلة، إذ تكمن المواجهة في عناصر عدة أساسية منها الآتي⁽²⁾:

1- وجود سياسة إعلامية مستمرة تخوض حرب نفسية لمواجهة الإرهاب، والحرص على وضع هذه الظاهرة في حجمها الحقيقي حتى يمكن إيجاد توازن بين درجات الاهتمام الإعلامي بالإرهاب وبين حجم مخاطره على المجتمع فالتهوين من مخاطر الإرهاب تماماً مثل التهويل فيها، يحول من دون اكتشاف سبل المواجهة⁽³⁾.

2- المواجهة الإعلامية لن تحقق أهدافها إلا إذا نجحت في دفع الموالين إلى المشاركة الفعالة في هذه المواجهة ولكي تحقق مشاركة الجماهير فمن الضروري إثارة اهتمامهم بقضية الإرهاب، لكي تثير اهتمامهم بالقضية، وتربطهم بينها وبين مصالحهم المباشرة.

(1) مجلة (UNIPATH)، مصدر سابق، العدد9، ص27

(2) سيف بن زايد آل نهيان وآخرون، مصدر سابق، ص345.

(3) أنور ماجد عشق، منهجية الحرب النفسية والاستفادة من تأصيلها، مجلة الأمن والحياة، العدد 395، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، 2015، ص146.

3- لا بد من أن تقوم المواجهة الإعلامية على تخطيط علمي سليم، يستفيد من الإنجازات الحديثة لعلوم الاقتصاد والأعلام والرأي العام والإقناع من ناحية ويجند جميع الكفاءات الإعلامية من ناحية أخرى ولنجاح التغطية الإعلامية ينبغي توافر عنصرين هما حس اختيار القائم بالاتصال، أي الشخص الذي يقوم بالعمل الإعلامي والاختيار الجيد للرسالة الإعلامية، وهي التي تحمل المضمون الذي يريد توصيله للجماهير.

4- ومن هنا تحدد خريطة عمل لرسم سياسة عامة إعلامية عراقية ناضجة قادرة على رسم إستراتيجية إعلامية تسهم في مكافحة الإرهاب، وأهم محددات تلك السياسة تشخص في الآتي⁽¹⁾:

5- إصدار صحف ومجلات خاصة تحوي على نشرات وبوسترات خاصة توزع بالمجان من أجل عرض الإنجازات التي تحقّقها قواتنا الأمنية وعرض زيف الإرهابيين وما يقومون به، وتعريف المواطن العراقي بالإجراءات التي تتبعها القوات المسلحة العراقية في مكافحة الإرهاب دون ترك الأمر للتكهنات.

6- قيام وسائل الأعلام الوطنية ببث البرامج التي تدعوا إلى التمسك بروح التراث والقيم الاجتماعية الأصيلة والعزوف عن الترويج للثقافات والتقاليد السطحية الوافدة مع الانفتاح على فكر وثقافة الأمم الأخرى واقتباس النافع منها.

7- تفعيل دور المعارض والمهرجانات والندوات الخاصة بمكافحة الإرهاب في العراق وعرض الحقائق للشعب العراقي.

8- نشر صور المجرمين والإرهابيين في مختلف جنسياتهم في الأعلام المحلي والخارجي.

9- الاهتمام بالقنوات الإعلامية والإذاعات العراقية التي تبث من المحافظات، وبث برامج وأناشيد ومحاضرات وأحاديث تحت على محاربة الفكر الإرهابي وتعزيز ثقة السكان بالأجهزة الأمنية.

(1) صلاح حسن احمد، مصدر سابق، ص 545.

وفي هذا المجال أكدت الدراسة على التعاون والتنسيق بين القوات الأمنية العراقية عن طريق مديريات الإعلام في تشكيلاتها مع الأعلام العراقي المتمثل بالقنوات التلفزيونية والإذاعات والصحف والمجلات وغيرها، لتوحيد الخطاب الإعلامي الأمني وكشف الحقائق للمواطنين وإظهار دور قواتنا الأمنية في محاربة الإرهاب وإستراتيجيتها المتبعة في هذا المجال، وهذا ما ظهر بشكل واضح بعد ظهور داعش عام 2014 وسيطرتها على مساحات واسعة من العراق وسوريا، ليتطور هذا التنسيق إلى تشكيل خلية الأعلام الأمني^(*).

خامساً: مكافحة الإرهاب عن طريق القضاء على التطرف الفكري الإلكتروني بواسطة ما يأتي⁽¹⁾:

1- جمع أمثلة من الرسائل المتطرفة على شبكة الإنترنت وتحديد نقاط القوة والضعف في مضمونها عبر التحليل وقياس ردود الأفعال الإحصائيات على شبكة الانترنت، إذ تكون قادرة على تقويض القوة واستغلال نقاط الضعف في بناء وتوفير مكافحة الروايات، وتحليل الموضوعات والموضوعات المناقشة في المواقع المتطرفة، وتعزيز مكافحة الروايات عبر جميع القنوات الإعلامية ذات الصلة (على الانترنت، تلفزيون / راديو).

2- جمع وتحليل الروايات على شبكة الإنترنت مثلاً في (الفييس بوك، تويتر، يوتيوب أو وسائل التواصل الاجتماعي المماثلة) وذلك لبناء صورة ما

(*) ويقصد بالأعلام الأمني هو كل المواد الإعلامية التي تعالج الأحداث والظواهر والتطورات الأمنية بجوانبها المختلفة، والتي تنقل المعلومات الكاملة والحيوية والمهمة التي تغطي كل الوقائع والأوضاع المتعلقة بأمن المجتمع واستقراره، للمزيد ينظر: حسن سعد عبد الحميد، مصدر سابق، ص 101

(1) by the united nations counterterrorism implementation task force (ctitf), working group on use of the internet for terrorist purposes Riyadh, 24 - 26 january 2011, perspectives on terrorism, vol 6, no 1 , 2012, center-terrorism and security studies, p80, 81.

يصلح وما لا يصلح، وبناء مركزاً لتفكيك الروايات المتطرفة على شبكة الإنترنت، أعداد حلقات عمل تدريبية لشرعيتها للطلبة والصحفيين، ..الخ.

3- التعرف على أنواع المستخدمين الذين وصلوا إلى الرسائل متطرفة بحيث تكون قادرة على الوصول إليهم عن الطريق بوابات نفسها مع مكافحة الروايات التي تجذب اهتماماتهم، التي تكون دائماً ذات التأثيرات الثقافية.

4- التنسيق مع منظمة التعاون الإسلامي في إقامة مشروع لتقديم وتحليل الرسائل المتطرفة والتدريب لجميع أصحاب الاختصاص على مكافحة الروايات من أجل تجنب إضفاء الشرعية على الرسائل المتطرفة وإذ ما أمكن فضح عدم شرعيتها.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً - الكتب باللغة العربية:

- 1- إبراهيم، حسنين توفيق، *ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1999.
- 2- إبراهيم، عاصم، *الإرهاب الدولي*، مجلة الحرس الوطني، العدد 262، الرياض 2004.
- 3- ابن منظور، المصري، *لسان العرب*، المجلد الأول، بيروت للطباعة والنشر، 1995.
- 4- أبو الفضل، ابن منظور، *لسان العرب المحيط*، إعداد يوسف الخياط، ط بلا، المجلد الأول، دار صادر، بيروت، 1955.
- 5- أبو جادو، صالح محمد علي، *سيكولوجية التنشئة الاجتماعية*، دار المسيرة، الأردن، عمان، ط6، 2007.
- 6- أبو دية، حاتم وآخرون، *العنف المقاومة الإرهاب*، ط1، دار المحجة البيضاء، 2009.
- 7- أبو زيد، مالك، *الإرهاب الدولي بين الواقع والتشويه*، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع والدراسات، باريس، 1982.
- 8- أبو غزالة، حسن عقيل، *الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط*، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2002.
- 9- ادمنتك، بريك، *الأعلام والسياسة والحركات الاجتماعية*، ترجمة محروس سلمان، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.

- 10- أطراف، عامر محمود، *إرهاب التلوث البيئي والنظام العالمي*، ط ١،
مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002.
- 11- الألمعي، علي عبد الله ناصر، *الغلو والتطرف والعنف والإرهاب في
نظر الإسلام*، مطبعة الإحساء، الرياض، 2005.
- 12- بدر الدين، أكرم، *ظاهرة الإرهاب السياسي على المستوى النظري*،
دار الثقافة العربية، القاهرة، 1991.
- 13- البيضاني، حسن سلمان خليفة، *حرب مكافحة الإرهاب: تجربة
ميدانية*، دار الحكمة للنشر والتوزيع، بيروت، 2012.
- 14- تشومسكي، نعوم، *القوة الضاربة جذورها في أعماق الثقافة
الأمريكية*، ترجمة إبراهيم يحيى، دار الفكر، دمشق، 2003.
- 15- التل، أحمد يوسف، *الإرهاب في العالمين العربي والغربي*، المطابع
العسكرية، بيروت، 1998.
- 16- تونغ، ماوتسي، *المشاكل الإستراتيجية لحرب العصابات*، ترجمة
سعد رحمة، دار الفكر، القاهرة، 1956، ط 1.
- 17- تيد هندريش، *العنف السياسي*، ترجمة عبد الكريم محفوظ
عيسى، ط 1، دار المسيرة، بيروت، 1986.
- 18- ج. ك. بيلز، اليسون وآخرون، *التسليح ونزع السلاح والأمن
الدولي*، مركز دراسات الوحدة العربية، ترجمة عمر الأيوبي، حسن، أمير
الأيوبي، بيروت، 2007.
- 19- الجاسور، ناظم عبد الواحد، *موسوعة المصطلحات السياسية
والفلسفية والدولية*، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، 2008.
- 20- جبار، جواد كاظم، *الحوافز والحماية القانونية للاستثمارات
الاجنبية في العراق*، دار ومكتبة البصائر، بيروت لبنان، ط 1، 2013.
- 21- الجهماني، سامر إبراهيم، *مفهوم الإرهاب في القانون الدولي*، دار
حوران للطباعة والنشر، دمشق، 1988.

- 22- الحديثي، طه حمادي، *جغرافية السكان*، الطبعة الثانية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 2011.
- 23- حسن لطيف الزبيدي، *موسوعة الأحزاب العراقية*، مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت، 2007.
- 24- حسن، هيثم احمد، *خطف الطائرات*، دراسة في القانون الدولي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1976.
- 25- حسني، محمد نجيب، *شرح قانون العقوبات القسم العام*، دار النهضة العربية، القاهرة، بلا سنة طبع.
- 26- حسين، عبد الخالق، *الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق*، ط1، دار ميزوبوتاميا، العراق، 2011.
- 27- الحسين، ياسر عبد، *الحرب العالمية الثالثة: داعش وإدارة التوحش*، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2015.
- 28- حلمي، نبيل احمد، *الإرهاب الدولي وفقاً للسياسة الجنائية الدولية*، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988.
- 29- الحميد، عبد، *السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي*، مطبعة العمرانية للأوفست، القاهرة، 1998.
- 30 خليل، حسين، *النظام العالمي الجديد والتمغيرات الدولية*، دار المنهل، لبنان، 2008.
- 31- داوود، جمعة، *أسس التحليل المكاني في إطار نظم المعلومات الجغرافية GIS*، مكة المكرمة، السعودية، ط1، 2012.
- 32- الداوودي، ماجد محمد خورشيد، *هموم الشعب العراقي الاقتصادية والاجتماعية والخدمية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق*، ط1، شركة الديوان للطباعة، بغداد، 2012.
- 33- ربنسو، بول، *قاموس الأمن الدولي*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، دراسات مترجمة، 2009.

- 34- رمضان، السيد، *الجريمة والانحراف من مضمون اجتماعي*، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1985.
- 35- الزياي، حسين عليوي ناصر، *جغرافية الجريمة مبادئ وأسس*، ط1، دار الحصاد، سوريا- دمشق، 2015.
- 36- زيني، عبد الحسين، وآخرون، *الإحصاء السكاني*، ط1، دار المعرفة، بغداد، 1980.
- 37- سرور، احمد فتحي، *نظرية الخطورة الاجرامية*، جامعة القاهرة، القاهرة، 1994.
- 38- سلطان، حامد، *إحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية*، دار النهضة العربية، مصر، 1974.
- 39- السماك، محمد أزهري سعيد، *الإرهاب والعنف السياسي*، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، 1993.
- 40- شبيب، أسعد كاظم، *المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة*، ط1، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 2011.
- 41- شكري، محمد، *الإرهاب الدولي*، دراسة قانونية، القاهرة، 1991.
- 42- شهاب، هيثم فالح، *جريمة الإرهاب وسبل معالجتها في التشريعات الجزائرية المقارنة*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 43- الطيار، احمد رفعت صالح، *الإرهاب الدولي*، مركز الدراسات العربي الأردني، 1998.
- 44- الطيار، احمد محمد رفعت وبكر صالح، *الإرهاب الدولي*، مركز الدراسات العربي- الأوربي، بيروت، 1998.
- 45- العارضي، إحسان محمد، *الإرهاب التكفييري في العراق الأسباب والأبعاد والنتائج*، مركز الشهيدين الصديين للدراسات والبحوث، بغداد، 2007.
- 46- عامر، صلاح الدين، *قانون التنظيم الدولي (النظرية العامة)*، دار النهضة العربية، ط3، 1984.

- 47- عبد الحميد، عبد المطلب، *السياسات الاقتصادية على المستوى القومي*، تحليل كلي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2003.
- 48- عبد العال، محمد عبد اللطيف، *جريمة الإرهاب الدولي*، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974.
- 49- عبد الهادي، عبد العزيز مخيمر، *الإرهاب الدولي ودراسة الاتفاقيات الدولية والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية*، دار النهضة العربية، 1986.
- 50- عرفات، محمد عوض، *علم الإرهاب الأسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب*، دار مكتبة حامد، عمان، 2006.
- 51- عز الدين، احمد جلال، *الإرهاب والعنف السياسي*، مركز الحضارة العربية للأعلام والنشر والدراسات، القاهرة، 1998.
- 52- عطيه، أحمد، *القاموس السياسي*، دار النهضة، ط3، القاهرة، 1968.
- 53- علي، عماد محمد، *الأمم المتحدة وإرهاب الدولة في مجال السلم والأمن الدولي*، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2013.
- 54- علي، يونس حمادي، *مبادئ علم الديمغرافية (دراسة السكان)*، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 55- عماد، عبد الغني وآخرون، *العرب والعالم بعد 11/أيلول*، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (23)، ط2، 2004.
- 56- عمر، باسم عبد العزيز والزيادي، حسين عليوي ناصر، *الجغرافية الاجتماعية مبادئ وأسس وتطبيقات*، دار الوضاح، بيروت، 2014، ص198
- 57- العمر، مضر خليل والمومني، محمد احمد عقله، *التركيب الاجتماعي للمدينة والجريمة*، دار الكندي ، اربد، الأردن، 2000.
- 58- العياشي، وقاف، *مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون*، ط1،

- دار الخلدونية، الجزائر، 2006.
- 59- الغزال، إسماعيل، *الإرهاب والقانون الدولي*، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بغداد، 1990 ص19.
- 60- الفتلاوي، سهيل حسين، *الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة*، دار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 61- الفقي، مصطفى، *محنة أمة*، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2003.
- 62- القمني، سيد محمود، *أهل الدين والديمقراطية*، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2005.
- 63- الكافي، إسماعيل عبد الفتاح عبد، *الإرهاب ومحاربتة في العالم المعاصر*، كتب عربية، القاهرة، 2006.
- 64- كشك، اشرف محمد وآخرون، *الإرهاب الدولي في القرن الحادي والعشرين: أساليب وآليات المواجهة*، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، الكويت، العدد 6، 2001.
- 65- مغنية، محمد جواد، *تفسير الكاشف*، ط4، المجلد3، دار الكتاب الإسلامي، قم المقدسة، 2007.
- 66- الناصري، هيثم احمد، *خطف الطائرات دراسة في القانون الدولي والعلاقات الدولية*، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1988.
- 67- نبيه، سرين عبد الحميد، *تطور أساليب الحروب وظهور انواع جديدة تتناسب والتكنولوجيا الحديثة*، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010.
- 68- نقاش، إسحاق، *شعبة العراق*، ترجمة عبد الإله النعيمي، دمشق، دار المدى، 1996.
- 69- الهاشمي، محمد صادق، *مشروع المصالحة الوطنية ومستقبل العراق السياسي*، ط3، مركز العراق للدراسات، 2015.
- 70- الهاشمي، هشام، *عالم داعش- تنظيم الدولة الإسلامية في العراق*

- والشام، ط1، دار الحكمة، لندن، 2015، ص 299.
- 71- هوبزباوم، إيريك، *العولمة والديمقراطية والإرهاب*، ترجمة: أكرم حمدان ونزهت طيب، الدار العربية للعلوم والنشر بيروت، 2009.
- 72- واصل، سامي جاد عبد الرحمن، *إرهاب الدول في إطار القانون الدولي العام*، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.
- 73- يحيى، حسب الله، *ثقافة الإرهاب والعولمة* (دراسات نقدية)، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2004.

ثانياً: الرسائل والأطروحات:

- 1- أحمد، هيفاء، *ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي*، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، 1998.
- 2- البلداوي، أنس ناجي حسين، *السياسات المجتمعية لمواجهة مخاطر الإرهاب في العراق* (دراسة ميدانية في محافظة صلاح الدين)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2016.
- 3- جاسم، أياد نوري، *صياغة إستراتيجية الأمن الوطني العراقي دراسة مستقبلية*، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، 2013.
- 4- جواد، عمار جاسم، *التحليل المكاني لظاهرة الإرهاب وأثرها على الأمن الإنساني في محافظة بابل بعد عام 2003*، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، 2018.
- 5- الجوارين، عدنان فرحان عبد الحسين، *التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات*، ط1، مركز العراق للدراسات، 2015.
- 6- الحارثي، وفاء بنت عوض حامد، *الخصائص المكانية لمواقع الجرائم الإرهابية في المملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية على مدينة الرياض*، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية 2012.

- 7- حسين، صادق علي، *الدوافع السياسية والاقتصادية لظاهرة الإرهاب الدولي بعد عام 2003*، العراق أنموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2016.
- 8- الخيون، رشيد، *الأديان والمذاهب في العراق*، ط2، منشورات لسان الصدق، قم المقدسة، 2005.
- 9- الدليبي، عمار سليم عبد حمزة، *الإرهاب والاستقرار الأمني الواقع والمعالجة*، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2011.
- 10- زغير، سيف جار الله، *أهداف وآليات وسبل معالجة الإرهاب للفترة من (2000-2014)*، رسالة ماجستير، كلية الأركان، دورة الأركان المشتركة الرقم 75، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية، بغداد، 2015.
- 11- عباس، مؤيد زاحم فيصل، *التحليل المكاني لانتشار ظاهرة الإرهاب في العراق دراسة في الجغرافية السياسية*، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2014.
- 12- عبد الجليل، رعد، *ظاهرة العنف السياسي (دراسة في العنف الثوري)*، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، 1980.
- 13- عبد الزهرة، فاطمة سعدون، *الإرهاب الدولي والسيادة الوطنية العراق أنموذجاً*، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم السياسة الدولية، 2016.
- 14- عبد السادة، إيناس، *استخدام القوة في العلاقات الدولية بين الحضروالإباحة*، دراسة تحليلية للخيارات المستقبلية في الحرب والتدخل، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006.
- 15- العزاوي، سهي، *العنف والإرهاب دراسة تحليلية في الأطروحات الغربية والإسلامية*، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2006.

- 16- العلوي، وصال علي محمد، *الوعي الأمني والعنف في المجتمع العراقي*، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، علم الاجتماع، جامعة بغداد، 2017.
- 17- العمار، منعم صاحي، *مستقبل النظام الإقليمي العربي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة*، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997.
- 18- القيسي، تقى إياد خليل، *الإرهاب الدولي في منطقة جنوب شرق آسيا وانعكاساته على مستقبل البيئة الإستراتيجية الإقليمية*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2009.
- 19- مجموعة مؤلفين، *الإعلام العراقي وحرية التعبير والوصول إلى المعلومة*، هيئة الإعلام والاتصالات، 2010.
- 20 محمد، رشيد صبحي جاسم، *الإرهاب والقانون الدولي*، رسالة ماجستير في القانون الدولي، كلية القانون، جامعة بغداد، 2003.
- 21- محمود، محمد عبد الرزاق، *الأمن الوطني العراقي وتحديات الإرهاب بعد عام 2003* رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2016.
- 22- مرضي، احمد صباح، *التنمية البشرية ومستوياتها في العراق*، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2012.
- 23- النهيان، سيف بن زايد وآخرون، *النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية*، مركز الأبحاث للدراسات والبحوث، 2008.

ثالثاً - المجالات والبحوث:

- 1- إبراهيم، جلال، *التصور الغربي للحضارة الإسلامية*، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2003.
- 2- إبراهيم، حسنين توفيق، عبد الجبار احمد عبد الله، *التحولات*

الديمقراطية في العراق القيود والفرص، مركز الخليج للأبحاث، دراسات عراقية، 2005.

3- أحمد، حازم صباح، أزمة النازحين في العراق والتحديات والآفاق المستقبلية، المجلة السياسية الدولية، العدد (35-36)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2017.

4- الأشعل، عبد الله، تطور الجهود القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب، السياسة الدولية، العدد 149، يوليو، 2002.

5- الأنيس، سهيلة عبد، في معوقات التحول الديمقراطي، دراسة معوقات الداخلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 7، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2007.

6- البداينة، ذياب موسى، التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

7- البديري، أياد عايد والي، التركيب الاثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة واستقرارها، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 1، 2010.

8- الجادر، تميم ظاهر، الجريمة الإرهابية دوافعها وسبل الوقاية منها، مجلة السياسة الدولية، العدد 4، الجامعة المستنصرية، 2006.

9- جبر، لؤي خزعل، الأسباب التراكمية والآثار الواقعية لظاهرة التهجير القسري دراسة نفسية اجتماعية، مجلة الملتقى، العدد 10، بغداد، 2008.

10- جبيل، جبار عبد والجنابي، قاسم محمد عبيد، التوزيع الجغرافي لظاهرة الهجرة القسرية في محافظة بغداد وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الأستاذ، العدد 81، 2009.

11- حرب، أسامة الغزالي، الإرهاب كأحد مظاهر استخدام العنف عربياً ودولياً، سلسلة الحوارات العربية العنف والسياسة في الوطن العربي، عمان، منتدى الفكر العربي، 1987.

- 12- حسن سعد عبد الحميد، *السياسات العامة لمكافحة الإرهاب في العراق بعد عام 2003*، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية برلين-ألمانيا، 2017.
- 13- حسين، نعمه علي، *مشكلة الإرهاب الدولي*، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1984.
- 14- الحصري، أحمد فوزي، *الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار*، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 17.
- 15- الحكيم، احمد عادل عبد، وآخرون، *حرب اللاعنف الخيار الثالث*، نشر أكاديمية التغيير، لندن، ط3، 2013.
- 16- حمدان رمضان محمد، *الإرهاب وتداعياته على الأمن والسلام العالمي: دراسة تحليلية من منظور اجتماعي*، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، العدد1، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2011.
- 17- خسرو، سامية عزيز محمد، *ظاهرة الإرهاب وتأثيرها على الدول الأخرى*، صحيفة الاتحاد، بغداد، العدد 3223، 2005.
- 18- الخطيب، محمد عبد الله، *الجهاد في سبيل الله*، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، العدد187، السنة الثانية عشرة، مايو2003.
- 19- خلف، نديم عيس، *جدلية الإرهاب بين الأطروحات الغربية والإسلامية*، مجلة العلوم السياسية، العدد 26، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006.
- 20- دبيس، علي خالد، *مكافحة جريمة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 أيلول 2001م*، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد 4، المجلد12، جامعة كربلاء، 2014.
- 21- الدغيري، أحمد إبراهيم وصفية بنت حمد الصقري، *تحليل نمط التوزيع المكاني لمدارس البنات الثانوية في أحياء مدينة بريدة*، مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية، العدد17، 2013.

- 22- الدويكات، قاسم وخالد بن حمد الفيصل، *تحليل نمط توزيع جرائم السرقة في مدينة حائل السعودية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية*، مجلة اتحاد الجامعات العربية للأداب، المجلد 7، العدد3، 2010.
- 23- ربيع، هادي مشعان، *أزمة العنف الطائفي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي (2003)*، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد3، السنة3، العدد9.
- 24- الزبيدي، حسن لطيف وفخري، صادق جبر، *الإرهاب وأثاره في التنمية البشرية*، بحث منشور، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد9، 2013.
- 25- زقزوق، محمود حمدي، *الإسلام وعلاقته بأوروبا*، محاضرة في ألمانيا، مجلة صوت الأوقاف، عدد 17، 2002.
- 26- الزنكنة، عدنان قادر عارف، *الفساد الإداري في العراق*، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد11، المجلد3.
- 27- الزهيرى، طلال ناظم وعصمت عبد الزهرة نعمان، *التوزيع المكاني لمباني المكتبات العامة العراقية*، المجلة العراقية للتكنولوجيا والعلوم، المجلد7، العدد3، 2017.
- 28- السامرائي، دريد محمود، *الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2006.
- 29- السدلان، صالح بن غانم، *أسباب الإرهاب والعنف والتطرف*، بحث مقدم إلى جامعة الأمام محمد بن مسعود الإسلامية، اللجنة العلمية للمؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، الرياض، 2004.
- 30- سعدون شلال وزيد علي، *الأهمية الجيوسياسية للبادية الغربية من العراق وأبعاد الفراغ السكاني فيها*، جامعة الكوفة، مجلة البحوث الجغرافية، العدد12.

- 31- السعدون، عبد الصمد وآخرون، *ظاهرة الإرهاب في عصر المعلوماتية الرقمية* (مبشرات الحدث وسبل معالجتها)، مجلة قضايا سياسية، العدد 26، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2013.
- 32- السعدي، عباس فاضل، *تباين توزيع السكان في الوطن العربي*، مجلة دراسات عربية، العدد 6/5 آذار. نيسان، 1993.
- 33- السلام، هيثم عبد، *الإرهاب الدولي وحق نضال الشعوب في المواثيق الدولية*، مجلة الحكمة، العدد 21، 2001.
- 34- سلطان، أنعام عبد الرضا، *تصعيد الإرهاب في العراق وتأثيره على منطقة الشرق الأوسط*، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2010.
- 35- سويدان، باسم كريم، *الإرهاب بين المزاعم والحقيقة*، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 2، جامعة بغداد، 2005.
- 36- السويفي، حيدر عبدالله عبد الحسين، *دور الجهاز المصرفي العراقي في مكافحة عمليات غسل الاموال*، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، العدد 15، المجلد 181، جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، 2015.
- 37- سيستو، ماتيو، *الاتجاهات والأنماط في التفجيرات الانتحارية في العراق*، ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2015.
- 38- شبيب، اسعد كاظم، *نقد الطائفية في الفكر العراقي المعاصر*، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 38، المجلد 1، جامعة الكوفة، 2015.
- 39- صاحب، صفاء صاحب وعذاب اسأمه حمودي، *الجريمة الإرهابية وتأثيرها على المجتمع*، وزارة الدفاع، رئاسة أركان الجيش، دائرة العمليات، قسم الدراسات والتطوير، العراق، 2008.
- 40- الصالح، مصلح، *ظاهرة الإرهاب المعاصر طبيعتها وعواملها واتجاهاتها*، سلسلة دراسات معاصرة، العدد 14، الرياض، 2002.

- 41- صلاح حسن أحمد، *دور الأمن الفكري في تحقيق السلم الاجتماعي*، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد 12، المجلد 4، جامعة كركوك، كلية القانون، 2015.
- 42- طوالبه، حسن محمد، *العولمة دراسة في المضامين والأهداف*، صحيفة الحوار المتمدن، العدد 3346، 2011/4/25.
- 43- العاني، فكري نامق، *الإرهاب والسلوك الإرهابي*، المدخلات والمخرجات، مجلة قضايا سياسية، العدد 1، جامعة لهرين، كلية العلوم السياسية، 2009.
- 44- عبد الحسين، هيلين محمد، *مركز التخطيط الحضري والاستراتيجي*، جامعة بغداد، النزوح في العراق دراسة تطبيقية على النازحين إلى مدينة النجف، العدد 49، 2018.
- 45- عبد الناصر حريز، *الإرهاب السياسي دراسة تحليلية*، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.
- 46- عرمولي، جورج، *محاولة لتعريف الإرهاب وتحديد الوسيلة لمحاربته*، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد 71، 1998.
- 47- العزاوي، علي عبد عباس، *التحليل الإحصائي المكاني في نظم المعلومات الجغرافية*، مجلة التربية والتعليم، العدد 4، 2010.
- 48- عساف، عبد المعطي محمد، *نحو إستراتيجية عربية للتدريب في الميادين الأمنية*، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، 1408هـ.
- 49- عشق، أنور ماجد، *منهجية الحرب النفسية والاستفادة من تأصيلها*، مجلة الأمن والحياة، العدد 395، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية.
- 50- عطية، عيسى إسماعيل، *دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية*، مجلة الدراسات الدولية، العدد 44، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2012.

- 51- العلمي، عبد الله، *أيديولوجية السلطة والإرهاب العقائدي*، مقال منشور في صحيفة العرب، العدد 21، 2014.
- 52- عودة، ناظم، *معضلة المعنى في مفهوم الإرهاب*، شق غربي وشق شرقي، مجلة النبأ، العدد 75، مؤسسة النبأ، بغداد، 2005.
- 53- عوض، جلال عبد الله، *ندوة العنف والسياسية في الوطن العربي*، مجلة المستقبل، العدد 101، يوليو 1987.
- 54- عيسى، عقيلة هادي وحاتم، أسراء جواد، *الإرهاب أعلاماتي الرقمي وطرق علاجه*، مجلة السياسة الدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2010.
- 55- غالي، بطرس، *كلمة في افتتاح مؤتمر شرم الشيخ حول الإرهاب*، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 127، 1997.
- 56- فاضل، حافظ سيف، *الإرهاب من منظور نفسي*، مجلة العربي، العدد 561، الكويت، 2005.
- 57- فهدى، علي، *دور الشبكات الاجتماعية في تمويل وتجنيد الإرهابيين*، مركز البحوث والدراسات، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط 1، الرياض، 2012.
- 58- فهيل جبار جلي، *المصالحة الوطنية في العراق دراسة سياسية حول الوضع في العراق بعد عام 2003*، مركز دراسات السلام وحل النزاعات، جامعة دهوك، 2014، ص 18.
- 59- كاظم، ضلال جواد وعبد عون، احمد مرزوق، كلية تربية للبنات، جامعة الكوفة، *الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق*، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 27.
- 60- كاظم، فريال محمود، *تحليل إحصائي عن الأهداف الإنمائية للألفية*، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بحث دبلوم عالي غير منشور، بغداد، تشرين الأول، 2006.

- 61- كامل علاوي كاظم، *دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد العراقي*، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد3، 2005.
- 62- كامل علاوي كاظم، *دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد العراقي*، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد2، العدد3، 2005، ص5.
- 63- الكريني، إدريس، *مكافحة الإرهاب الدولي بين التحديات والمخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية*، مجلة المستقبل العربي، العدد 281، 2007.
- 64- الكعبي، عبد الستار، *نظرة أولية في الفساد الإداري والمالي في العراق*، مجلة القلعة، العدد371، العراق، 2006.
- 65- كوردسمان، انطواني، وآخرون، *العراق في مدار الأزمات*، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، ترجمة حاتم العكيلي، مجلة حوار الفكر، العدد29، 2014.
- 66- محمود، احمد إبراهيم، *مفهوم الإرهاب تعريفات غامضة وتطبيقات ملتبسة*، في مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد133، 2008.
- 67- محمود، أحمد إبراهيم، *الإرهاب الجديد (الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية)*، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، مصر، 2002.
- 68- محي الدين، محمد مؤنس، *الإرهاب على المستوى الإقليمي (الإستراتيجية الأمنية)*، مجلة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1999.
- 69- مخيف، خليل، *الدستور والموقف من الإرهاب*، مجلة العلوم السياسية، العدد33، 2006، جامعة بغداد.
- 70- المشهداني، عبد الرحمن نجم، *جولات التراخيص النفطية واثرها على اقتصاد العراق*، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،

- الجامعة المستنصرية، العدد 35، 2011.
- 71- مصلي، محمد الحسني، *الإرهاب مظاهره وأشكاله وفقا للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب*، جامعة أم القرى، موقع الإسلام، 2006.
- 72- مضر، لمى، *التوظيف الاستراتيجي الأمريكي لقضية الإرهاب*، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 27، السنة 2003.
- 73- مفتن، أحمد قاسم، *اتجاهات النزوح في العراق*، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018.
- 74- مهدي، عبيد سهايم، *مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق*، مجلة السياسية والدولية، العدد 22، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2012.
- 75- ناظم عبد الواحد الجاسور، *دور المؤسسات التعليمية العراقية الحكومية والأهلية في تعزيز حوار الثقافات في المجتمع العراقي*، مجلة السياسية والدولية، العدد 14، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2014.
- 76- نفروست، رويي، *الإرهاب النووي (ما بعد الحادي عشر من سبتمبر)*، ط 1، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2008.
- 77- النيص، كمال، *الإرهاب: الأسباب والدوافع*، صحيفة الحوار المتمدن، دراسات وأبحاث قانونية، العدد 3419، القاهرة، 2011.
- 78- هيكل، فتوح أبو الذهب، *التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على الساحة الدولية*، ط 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.
- 79- واصل، محمد، *الإرهاب والمسؤولية*، جامعة دمشق، مجلة دراسات إستراتيجية، 2006.
- 80- الوندي، بشير، *الأمن المفقود دور الاستخبارات والتنمية في استتباب الأمن*، ط 1، دار الصفار، العراق، 2013.

81- وهبان، أحمد محمد، *اتجاهات الإرهاب الأصول التاريخية والمفاهيم*، مجلة السياسة الدولية، العدد 99، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، يناير، 2015.

رابعاً: المطبوعات والتقارير الحكومية:

- 1- جريدة الصباح، العدد 271، في 2009/8/29.
- 2- جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2016.
- 3- جمهورية العراق، جهاز مكافحة الإرهاب، الإستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب (2015-2020).
- 4- جمهورية العراق، قاعدة بيانات وزارة الهجرة والمهجرين، المسح الوطني للنازحين لعام 2015، وبيانات القوات الأمنية، وبيانات أخرى صادرة من وزارة التخطيط.
- 5- جمهورية العراق، هيئة النزاهة، التقرير السنوي لهيئة النزاهة لعام 2013، بغداد.
- 6- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاء السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق 2015-2018.
- 7- جمهورية العراق، وزارة المهجرين والمهاجرين، دائرة المعلومات، المرسلون داخلياً والنازحون في 15 محافظة، 2008.
- 8- جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، شعبة إنتاج الخرائط.
- 9- جمهورية العراق، القانون العراقي لمكافحة الإرهاب، الرقم 13 لسنة 2005، المادة 1.
- 10- جوز، كريستيان، نظرة عامة على الاقتصاد العراقي الكلي، ورقة

عمل مقدمة من نائب رئيس شعبة صندوق النقد الدولي إلى المؤتمر الدولي للاستثمار في العراق المنعقد في الكويت في 2018/2/3.

11- كامل علاوي كاظم، البطالة في العراق الواقع والآثار وآليات التوليد وسبل المعالجة، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسييلة، الجزائر، خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011، ص2.

12- لقاء صحفي مع الفريق الركن عبد الجليل الربيعي، قائد عمليات بغداد، حوار مع مجلة (UNIPATH)، العدد9، 2019.

خامساً: شبكة المعلومات العالمية (الانترنت):

1- جامعة الدول العربية، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، الباب الأول، تعارفي وإحكام عامة، 1998/4/22، متاح على الرابط التالي <http://www.lasportal.org>.

2- جهاز مكافحة الإرهاب، العراق الإستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب (2015 – 2020).

3- جواد، فاطمة عبد، الفساد الإداري والمالي وأثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجته، 2019/5/8، متاح على الرابط التالي: www.tax.mof.gov.iq/ArticleShow.aspx

4- خليل، شذى، وحدة الدراسات الاقتصادية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية.

5- رعد سامي التميمي، الفساد الإداري والمالي في العراق الأسباب والحلول، موقع خاص بالمجلس العراقي للسلم والتضامن 2006، الموقع: www.marafea.org/paper.php?source=akb

6- شبل، كريم مزعل، مفهوم الإرهاب، دراسة في القانون الدولي والداخلي. <http://abu.edu.iq/html/research/pdf/jur/2-3.pdf>

- 7- العزاوي، دهام محمد، *الاحتلال الأمريكي وأبعاد الموقف الإقليمي للعراق*، المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، شبكة المعلومات الدولية،
www://http .iraqi center strategy student .org . 16/12/2010
- 8- القريشي، مدحت كاظم، *الفساد الإداري والمالي في العراق: أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته*، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد، 2012، متاح على الرابط التالي:
.iraqieconomists.net/ar/2018/5/8
- 9- ليكور، والتر، *الإرهاب القادم*، مجلة السياسة، العدد 126، 2004، ترجمة: مركز الدراسات والأبحاث الإستراتيجية القاهرة، متاح على الرابط التالي
<http://alkashif.org/html/12/7>.
- 10- محمد، جاسم، *نظرية تجفيف منابع الإرهاب ومواجهة الإرهاب في المنطقة*، أخبار هولندا، صحيفة الكترونية تصدر من هولندا،
<http://www.honahollanda.com/home/2013/10/595.html> تمت زيارة الموقع بتاريخ 2019/4/25.
<http://rawabetcenter.com>:
- 11- محمد، منى مصطفى، *الاتجاهات الأساسية لظاهرة الإرهاب في عام 2014*، معهد السلام والاقتصاد (IEP)، 2015، متاح على الرابط
<http://futureuae.com>
- 12- نصار، جمال، *ظاهرة الإرهاب، محدداته وحقيقة المواجهة*، مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، 2015، متاح على الرابط التالي studies.net.
[www:Aljazeera](http://www.Aljazeera)
- 13- النعيمي، ليلى احمد عزت، *الشخصية الإرهابية والعوامل المؤثرة في تكوينها*، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، متاح على الرابط
<http://www.lawjo.net>
- Erie Daved Le Terrorism en droit Intematienal definition , repression ,
edition del universite de Bruxelles . 1977.

<http://www.librianobserver.com/security/edbola-aids-manufactured-western-pharmaceuticals-us-dod>

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2019/2/24_iraq_timeline

سادساً: المصادر باللغة الإنكليزية:

1- Biden Saudis , uae , founding and armed al nusra and al qaeda, sand boxe , October 4, 2019 [www .// http / sand boxer](http://www.sandboxer.com).

2- Buerger, Michael, Ellen, G. Cohn and Anthony J. Petrosino.1995 .Defining theHot Spots of Crime: Operationalizing Theoretical Concepts for Field Research" In Ronald v. Clarke, series Editor, Criminal Justice Press, Monsey, NY and The Police Executive Research Forum, Washington, D.C.

3- by the united nations counterterrorism implementation task force (ctitf). working group on use of the internet for terrorist purposes riyadh, 24 - 26 january 2011, perspectives on terrorism, vol 6 , no 1 , 2012, center-terrorism and security studies.

4- Cyril Broderick, Au article published in the newspaper "Daily observer" , Ebola , AIDS manufactured by western pharmaceuticals, US DOD? "

Donald J , Bogue, Population Distribution " in Population Geography Areader by George I. emko et al, New York, Megraw Hill Book Co. 1970 -.

5- Hand Book of Household Surveys, United Nationals, New York. (1964),

6- IOM-.EMERGENCY NEEDS ASSESSMENTS .FEBRUAR , 2007.

- 7- John Allen, Shibey Telhami, International coalition against ISIS The Brookings institution, Doha , June 3, 2015 .
- 8- journal Perspectives on Terrorism, Vol 8, No 1, Center for Terrorism and Security Studies.2014 .
- 9- Lebeau. J.Letner. M(2011). Focus: Spatial Methodologies For Studying Crime: Taylor Francis Group. LLC. 2010Rymond. E.Murphy. the americency ahur bangeography mc graw-hill book company new yourk. 1966.
- 10- M. Kalecki , “ Selected Essays on the Economic growth of the Socialist and the Mixed Economy”, Cambridge University, 1972.
- 11- Proftiontim Anderson, the unspoken truth is that America is supporting al qaeda, globel research, may 1, 2018, www. // http / globel research
- 12- Rymond. E.Murphy, the americency ahur bangeography mc graw-hill book company new yourk. 1966.
- 13- U.N., “ Conceptes and Definition of Capital formation”, Statistical Papers Series, New York, 1969.
- 14- University of Maryland. National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism, college park, USA. (www.start.umd.edu)
- 15-www.eiqa.eu/modules/euromodusticr/confevences/rabat-feb06/prestaions/judicialstrategiespalstine.doc.
- 16- Ziad alias, resurgebce of al queda in Iraq, fuelled by saudia Arabia, globel research, 3 march 2018, www // http / globel research

تعرّض العراق لشتى أنواع الإرهاب وتحت مسميات مختلفة، فأزهقت أرواح كثيرة ، وهدمت مساجد وحسينيات وكنائس ومعابد، وفُجرت الأسواق والمدارس والتجمعات البشرية ، ولم يُفرق المتطرفون بين رجل وامرأة وبين طفل وكبير بل إستهدف المتطرفون العراقيين ومؤسساتهم من أجل ان يمنعوا قيام الدولة العراقية ، فاتبعوا شتى الوسائل من أجل ضرب العراقيين ببعضهم، فأخذوا يقتلون الشيعة ليقال السني قتله ، ويقتلون السني ليقال الشيعة قتله، ويقتلون المسيحي والأيزيدي والصابئي ليقال المسلم قتلهم، وقد أحر ذلك الإهارب والتطرّف تقدم العراق كثيراً ، فأخذنا على عاتقنا دراسة تلك العمليات الإرهابية في العراق وتوثيقها للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٨م آملين أن نكون قد وُفقنا لذلك .